This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

+ *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.

+ *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.

+ *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.

+ *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at `http://books.google.com/`

Digitized by Google

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY PAIR>
32101 026320042

Digitized by Google

Digitized by Google

Digitized by Google

Digitized by Google

al-Taftāzānī, Sa'd al-Dīn

Muṭawwal ʿalā al-Talkhīṣ

Digitized by Google

2274
.79942
.944
.4
.1844

مطول
على التلخيص

) بسم الله الرحمن الرحيم (

الحمد لله الذى الهمنا حقايق المعانى ودقايق البيان * وخصصنا ببدايع الايادى وروايع الاحسان * اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال * واورد برأفته فرق الانام فى طرق الانعام والافضال * والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة * واشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة * وعلى اله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه الدين * واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين (و بعد) فان احق الفضائل بالتقديم * واسبقها فى استيجاب التعظيم * هو التحلى بحقايق العلوم والمعارف والتصدى للاحاطة بما فى الصناعات من النكت واللطائف * لاسيما علم البيان * المطلع على نكت نظم القرآن * فانه كشاف عن حقايق التنزيل رائق * مفتاح لدقايق التأويل فائق * تبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة * ايضاح لمعالم الايجاز وآثار الفصاحة * تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله تعالى ومعضله * تقريب للغوص على فرائد مجمله ومفصله * قواعده كافية فى ضوء المصباح الى انوار التأويل * موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل * به ظهر لباب آثار تراكيبه وصفا * ومنه عذب عباب بحار اساليبه وصفا (شعر) لايدرك الواصف المطرى خصائصه * وان يكن سابقا فى كل ما وصفا

ثم انه قد وقع فى ايدى جماعة هم اسراء التقليد * فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد * يحومون فى تحرير مقاصده حول القيل والقال * ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال * لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم * حتى تسرح فى رياض التحقيق احداقهم * ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم * حتى ينطبع دقايق التعقل فى ضمائرهم * كل بضاعتهم اللجاج والعناد * وجل صناعتهم الانحراف من منهج الرشاد * فهيهات التنبه للرمزة الدقيقة الشان * او التفطن للنحة الخفية المكان * وانى بعد ماقضيت من بعض الفنون وطرى * واجلت فى مستودعات اسراره قداح نظرى * بعثنى صدق الهمة فى الارتقاء الى مدارج الكمال * وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال * على الترحل الى جرجانية خوارزم محط رحال الافاضل * ومخيم ارباب الفضائل * صرف الله عنها بوائق الزمان * وحرسها عن طوارق الحدثان * فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف * وافتلاذ الاناسى من عيون اللطائف * وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن دقائق علم البيان * اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق فى مضماره * واباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد فى بحاره * وكثيرا ما كان يخالج فى قلبى ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام * العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام * افضل المتأخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين * محمد بن عبد الرحمن القزوينى الخطيب بجامع دمشق افاض الله تعالى عليه شآبيب الغفران * واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده * حاويا لنكت مسائله وعوائده * محتويا على حقايق هى لباب آراء المتقدمين * منطويا على دقايق هى نتايج افكار المتأخرين * مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز * لايحاعليه مخايل السحر ودلائل الاعجاز (شعر) فى كل لفظ منه روض من المنى وفى كل سطر منه عقد من الدرر * وكان يعوقنى عن ذلك انى فى زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده * وسدت مصادره وموارده * وخلت دياره ومراسمه * وعفت اطلاله ومعالمه * حتى اشفت شموس الفضل على الافول * واستوطن الافاضل فى زوايا الخمول * يتلهفون من اندراس اطلال العلوم والفضائل * ويتأسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل * وهكذا يذهب الزمان على العبر * ويفنى العلم فيه ويندرس الاثر * لكن لما رأيت توفر

رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحوالاحاطة بجمله وتفاصيله * واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى مافيه من مطويات الرموز والاسرار * اذلم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرايده الاستار * ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المتن * من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال * و بعضهم قد تصدوا لسلوك طرائقه من غير دليل * فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل * اختلست من اثناء التحصيل فرصا * مع ما انجرع من الزمان غصصا * وطفقت اقتحم موارد السهر غايصا في لجج الافكار * واتقط فرائد الفكر من مطارح الانظار * وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان * وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان * لاسيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة * فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة * ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الابية * و يسهل طريق الوصول الى ذخائر كنوزه المخفية * واودعته فرائد نفيسة وشحت بها كتب القدماء * وفوائد شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء * وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق * ولطائف فقر اتخذتها من عين التحقيق * وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف * وتجنبت في ردما اورد عليه مذهب البغي والاعتساف * واشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح * ونبهت على بعض ماوقع من السامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح * واومأت الى مواضع زلت فيها اقدام الآخذين في هذه الصناعة * واغضضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة * ورفضت التأسي بجماعة حظروا تحقيق الواجبات * ومافرضت على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات * و حين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف (شعر) رماني الدهر بالارزاء حتى فوأدي في غشاء من نبال * فصرت اذا اصابتني سهام * تكسرت النصال على النصال * وذلك من توارد الاخبار بتفاقم المصائب في العشائر والاخوان * عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان (شعر) لاسيما ديار بها حل الشباب تميمتي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جرد الدهر على اهاليها سيف العدوان * وابادمن كان فيها من السكان * فلم يدع من اوطانها الادمنة لم تتكلم من ام اوفى * ولم يبق من حز بها الاقوم يبلدح عجفى (شعر) كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق في زوايا الهجران * ونسجت عليها عناكب النسيان * وضربت بيني و بينها حجابا مستورا * وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا * والى الله المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءته * وان احسن ندم عليه من

ساعته * ثم الجأني فرط الملال وضيق البال الى ان تلفظني ارض الى ارض وتجرني رفع الى خفض * حتى انخت بمحروسة هراة * حماها الله تعالى عن الافات ففتح الله تعالى عيني منها على جنة النعيم * بلدة طيبة ومقام كريم (شعر) لقد جمعت فيها المحاسن كلها * واحسنها الايمان واليمن والامن فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية * وخمدت نيران الجهل والغواية * وظل ظل الملك ممدودا * ولواء الشرع بالعز معقودا * وعاد عود الاسلام الى رونقه * وآض روض الفضل الى مائه * ونظم شمل الخلائق بعد الشتات * ووصل حبلهم عقيب البتات * واستظل الانام بظلال العدل والاحسان * وارتبعوا في رياض الامن والامان * كل ذلك بميامن دولة سلطان الاسلام * ظل الله على الانام * مالك رقاب الامم * خليفة الله في العالم * حامي بلاد اهل الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط بساط العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والى لواء الولاية في الآفاق مالك سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادق الامن والامان * الممتثل بنص ان الله يأمر بالعدل والاحسان الخالص طويته في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله (شعر خليفة ملك الافاق سطوته * والحق كان مداه اية سلكا يحوم حول ذراه العالمون كما * ترى الحجيج ببيت الله معتركا يحي نسيم رضى منه الزمان وكم * مكافح بلظى من سخطه هلكا اطار صاعقة من نصله فيها * الى السماك لواء الشرع قد سمكا وصادف الرشد منها كل معتسف * قد كان في ظلمات الغي منهمكا فالدين صار قرير العين مبتسما * والملك اقبل بالاقبال ممتسكا علا فاصبح يدعوه الورى ملكا * وريثما فتحوا عينا غدا ملكا وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرت لازالت اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته * واغصان الخيرات مورقة بسحائب رأفته * وهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام * وامطر على العالمين سحائب الافضال والانعام وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشبال والاكرام (شعر) اقامت في الرقاب له ايادي * هي الاطواق والناس الحمام فقرأت الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن * ووسمت بنسيان الاحبة والوطن * وصرت بعميم لطفه مغبوطا محظوظا * وبعين عنايته ملحوظا محفوظا * ثم هداني الله سبحانه سواء الطريق وافاض على سجال التوفيق * فشد ذلك عضدي * وهزم من عطفي * حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه * واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه * واضفت اليه ما سمح به في اثناء ذلك الفكر

الغائر * وسنح بعون الله للنظر القاصر * فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد * وبحرا مشحونا بنفائس الفرائد * فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية * لازالت ملجأ لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام * وحصنا حصينا للاسلام * بالنبي وآله عليه وعليهم السلام * والمرجو من خلاني * وخلص اخواني * ان يشبعوني بصالح الدعاء * و يشكروا لي ما عانيت في هذا التأليف من الكد والعناء * والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون * وعن طريق العناد ناكبون * وغرضهم تحصيل الحق المبين * لا تصوير الباطل بصورة اليقين * وهذا العمري موصوف عزيز المرام * قليل الوجود في هذه الايام * فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد * وفشا الجدال والحسد بين العباد * ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل * فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل * وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصنف (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبيء عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه تكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم باختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله فلا يكون جميع

يعني ان الفضائل النفسانية لا تنفك الى غيره كالعلم والشجاعة وبالفواضل النعمة غيره كالاعطاء منه

وانما قال بسبب الانعام لانه يجوز ان يكون للمنعم فضائل كثيرة غير الانعام مثل الحسن وغيره فجاز ان يتوهم ان التعظيم للحسن فزالت التوهم بقوله بسبب الانعام منه

المحامد

المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ماينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وحلاما نع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبنى على انه المتبادر الى الفهم الشايع فى الاستعمال لاسيما فى المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق اوعلى ان اللام لايفيد سوى التعريف ولاسم لايدل الاعلى مسماه فاذن لايكون ثمه استغراق ومافى (على ماانعم) مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصول الى التقدير اى انعم به مع تعذره فى المعطوف عليه اعنى علم لكون مالم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف اوخبر مبتدأ محذوف اونصب بتقدير اعنى فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذى هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به واثلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح بعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه فى بقاء النوع بيانه ان الانسان مدنى بالطبع اى محتاج فى تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بنى نوعه يتعاونون ويتشاركون فى تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه مافى ضميره والاشارة لاتفى بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفى الكتابة مشقة فانعم الله تعالى عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهى مايحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لايتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لابد لها من قوانين كلية هى علم الشرايع ولابد لها من واضع يقررها على ماينبغى مصونة عن الخطأ وهو الشارع ثم الشارع لابد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بايات تدل على ان شريعته من عند به وهى المعجزات واعلى معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله (وعلم) من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه فى قوله تعالى * خلق الانسان علمه البيان ومن فى (من البيان) بيان لقوله (مالم نعلم

هذا الوجه الاخير ذكره صاحب الكشاف فى اعراب الفاتحة وهو المختار عندى * وعليه التعويل

وهى اربعة احدها البيان وثانيها علم الشرايع ورابعها المعجزات فاشار الى الاول بقوله وعلم البيان مما لم نعلم والى الثانى بقوله وافضل من اوفى الحكمة والى الثالث بقوله والصلوة على سيدنا محمد والى الرابع بقوله وفضل الخطاب فبعض النعم وفصل الاربعة المذكورة *

قدم عليه رعاية للسجع (والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب) دعاء للشارع المقنن للقوانين (وافضل من اوتى الحكمة) اشارة الى القوانين لان الحكمة هى علم الشرايع على ما فسر فى الكشاف ولفظ اوتى تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله (وفصل الخطاب) اشارة الى المعجزة لان الفصل التميز ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذى يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اى الفاصل من الخطاب الذى يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطأ ثم دعى لمن عاون الشارع فى تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله (وعلى آله) اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله فى الاشراف ومن له خطر وعن الكسائى سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل (الاطهار) جمع طاهر كصاحب واصحاب (وصحابته الاخيار) جمع خير بالتشديد (اما بعد) اصله مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء بحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجئ لهذا زيادة تحقيق فى احوال متعلقات الفعل (فلما كان) لما ظرف بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا ومعنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلوالا ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول والوجه ما تقدم (علم البلاغة) هو المعانى والبيان (و) علم (توابعها) هو البديع (من اجل العلوم قدرا وادقها سرا) لاحاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعله من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون (اذ به) اى بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم (يعرف دقائق العربية واسرارها) فيكون من ادق العلوم سرا (و) به (يكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن استارها) فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه فى اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبى عليه السلام فى جميع

Digitized by Google

ماجاءبه ليقتفي اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ماذكر ههنا وبين ماذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق لبس الاونفس وجه الاعجاز لايمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وماذكر ههنا لايدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لاطريق اليه الاطول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر لاعلم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لايمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح وتشبيه و جوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام اوتشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المص والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي عليه السلام و نظمه تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لاتوالبها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالبها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لوقيل مكان خرب ربض لما ادى الى فساد ولبس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف العلمين مدخل فيه لانها لايتعلق بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر (وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة) سراج الملة والدين (ابو يعقوب يوسف السكاكي) تغمده الله تعالى بغفرانه (اعظم ماصنف) خبر كان (فيه) اى في علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لما (نفعا) تمييز من اعظم (لكونه احسنها ترتيبا) اى لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شئ في مرتبته ولكل مسئلة مثلا

قوله بعد علم الاصول متعلق بما في اكشف من معنى الفعل والمعنى ان هذين العلمين انما يكشفان بعد حصول علم الاصول والاحاطة به

مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لأليه (و) لكونه (اتمها تحريرا) وهو تهذيب الكلام (و) لكونه (اكثرها للاصول) والقواعد هو متعلق بمحذوف يفسره قوله (جمعا) لان معمول المصدر لايتقدم عليه لانه عند العمل مأول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لايتقدم على الموصول لكونه كمتقدم جزء من الشئ المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا اوشبهه قال الله تعالى * فلما بلغ معه السعي ولاتأخذكم بهما رأفة * ومثل هذا كثير فى الكلام والتقدير تكلف وليس كل مؤل بشئ حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رايحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشئ منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع فى الظروف ما لايتسع فى غيرها (ولكن كان) القسم الثالث (غير مصون) اى غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه (و) عن (التطويل) وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجئ الفرق بينهما فى باب الاطناب (و) عن (التعقيد) وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه (قابلا) خبر بعد خبر اى كان قابلا (للاختصار) لما فيه من التطويل (مفتقرا) خبر آخر اى كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد (و) الى (التجريد) عما فيه من الحشو (الفت مختصرا) جواب لما اى كان ما تقدم سببا لتأليف المختصر (يتضمن ما فيه) اى فى القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهى حكم كلى ينطبق على جزئياته لتستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم القيته الى المنكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد (و يشتمل على ما يحتاج اليه) لا على ما يستغنى عنه فيكون حشوا (من الامثلة) وهى الجزئيات التى تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد (والشواهد وهى الجزئيات التى تشهد بها فى اثبات القواعد لكونها من التنزيل اومن كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهى اخص من الامثلة (ولم آل) من الالو وهو التقصير (جهدا) بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو فى قولهم لاالوك جهدا معدى الى مفعولين والمعنى لامنعك جهدا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اى لم امنع

اجتهادا

اجتهادا (فى تحقيقه) اى المختصر بعنى فى تحقيق ماذكر فيه من الابحاث (وتهذيبه) اى تنقيحه (ورتبته) اى المختصر (ترتيبا اقرب تناولا) اى اخذا وهو فى الاصل مداليد الى الشئ ليؤخذ (من ترتيبه) اى ترتيب السكاكى اوالقسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل اوالمفعول (ولم ابالغ فى اختصار لفظه) اى المختصر (تقريبا) مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا (لتعاطيه) اى تناوله (وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه) ولولم يأول الفعل المنفى بالمثبت على ماذكر لكان المعنى ان المبالغة فى الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبنى على اصل ماذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز وهوان من حكم النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لاسبيل الى الشك فيه ولعمرى لقد افرط المصنف فى وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا اوتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ماذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اى لاتطويل فيه ولاحشو ولاتعقيد كما فى القسم الثالث (واضفت الى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائد عثرت) اى اطلعت (فى بعض كتب القوم عليها) اى على الفوائد (وزوائد لم اظفر) اى لم افز (فى كلام احد من القوم بالتصريح بها) اى بالزوائد (ولا الاشارة اليها) بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها عنه بالتبعية وان لم يقصدوها يعنى لم يتعرضوا لها لانفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد اعجب فى جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد (وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله تعالى) لايعرف لتقديم المسند اليه ههنا جهة حسن اذلا مقتضى للتخصيص ولا للتقوى فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية (من فضله) حال من (ان ينفع به) اى بهذا المختصر (كما نفع باصله) وهو المفتاح اوالقسم الثالث منه (انه) اى الله (ولى ذلك) النفع (وهو حسبى) اى محسبى وكافى لااسأل غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسأل بتقديم المفعول (ونعم الوكيل) عطف اما على جملة وهو حسبى والمخصوص محذوف كما فى قوله تعالى نعم العبد فيكون من باب عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبى اى وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص وهو الضمير المتقدم كما صرح به

صاحب المفتاح وغيره فى قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما فى قوله تعالى * خالق الاصباح وجعل الليل سكنا على رأى لكنه فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع فى المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد فى هذا الفن اولا الثانى المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المراد فهو الفن الاول والافان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى والافهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الثانى لن توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هى من الفن الثالث كما يتبين هناك ان شاء الله تعالى والا انجر كلامه فى آخر المقدمة الى انحصار المقصود فى الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال (مقدمة) اى هذه مقدمة فى بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى المعانى والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امر ان احتاجوا فى التفصى عنهما الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر فى هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح فى آخر المعانى والبيان والثانى ما وقع فى بعض الكتب من ان المقدمة فى بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس فى تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة فى ايرادها الا الاطناب فالاولى ان يقتصر على تقرير ما ذكر فى الكتاب فنقول (الفصاحة وهى فى الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمى وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اى صرح (يوصف بها المفرد) يقال كلمة فصيحة (والكلام) يقال كلام فصيح فى النثر

وقصيدة

وقصيدة فصيحة فى النظم (والمتكلم) يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهى تنبئ عن الوصول والانتهاء (يوصف بها الاخيران) اى الكلام والمتكلم (فقط) دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اى اذا وصفت بها الاخيرين فقط اى فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هى التى تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظى والمعنوى جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح فى تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة فى المفرد راجعة الى اللغة وفى الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة تقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولا الى تقسيمها باعتبار ما تقعان وصفاله ثم عرف كلا منهما على حده بخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة فى تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده فى كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد فى كلام الناس ما يصلح لتعريفهما بجانبه بيان الاعتراض لاعدخل للرأى فى تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهود كالشيخ والسكاكى ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة فى تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد (فالفصاحة) الكائنة (فى المفرد خلوصة من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس)

وقيل وجه السماع ان الخلوص عدمى والفصاحة وجودى وتفسير الوجودى بالعدمى * نساع

اللغوى المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد فى الكلمة شئ من هذه الثلثة لاتكون فصيحة (فالتنافر) وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه مايوجب التباهى فيه نحو الهمخع بالخاء المعجمة فى قول اعرابى سئل عن ناقته تركتها ترعى الهمخع ومنه مادون ذلك (نحو) مستشزرات فى قول امرئ القيس (غدائره) اى ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع فى البيت السابق (مستشزرات) اى مرتفعات ان روى بالكسر على لفظ اسم الفاعل اومرفوعات ان روى بالفتح استشزره اى رفعه واستشزرات ارتفع يعدى ولايعدى (الى العلى) تضل العقاص فى مثنى ومرسل تضل اى تغيب والعقاص جمع عقيصة وهى الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعنى ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول تغيب فى الآخرين والغرض بيان كثيرة شعره و زعم بعضهم ان منشأ الثقل فى مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التى هى من المهموسة الرخوة بين التاء التى هى من المهموسة الشديدة الزاء المعجمة التى هى من المجهورة ولو قال مستشبزر لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافر بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج والانتقال من احدهما الى الآخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدهما الى الآخر كالمشى فى القيد لما نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجى وفى التنزيل الم اعهد ومن البعيدة ماهو بخلافه كلع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقى فكل ماعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج اوبعدها اوغير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لايخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لايخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لايوجب انتفاء وصف الكل وهذا

غلط

غلط فاحش لان فصاحة الكلمات مأخوذة فى تعريف فصاحة الكلام فكيف لايخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لاوصف بجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربى فى الكلام العربى فاسد لانه تم ولوسلم فالمعنى انه عربى الاسلوب والنظم ولوسلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط فى الكلام العربى ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط فى فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا عن ذاك وعلى تقدير تسليم انه لايخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرأن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يعود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا (والغرابة) كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج فى معرفته الى ان يفتش و يبحث عنه فى كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا فى قول عيسى بن عمر النحوى حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه مالكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذى جنة افرنقعوا عنى اى اجتمعتم تجمعوا عنى كذا ذكره الجوهرى فى الصحاح وذكر جار الله العلامة فى الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعضرون ابهامه و يؤذنون فى اذنه فافلت من ايديهم وقال مالكم تكأكأتم على كما تكأكأ كاؤن على ذى جنة افرنقعوا عنى فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه يعبد نحو مسرج فى قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اى مدققا مطولا (وناحما) اى شعرا اسود كالفحم (ومرسنا) اى انفا (مسرجا اى كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء) والسريج اسم قين ينسب اليه السيوف (او كالسراج فى البريق) واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اى حسن وسرج الله وجهه اى بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستحدثا من السراج على انه لايبعد ان لايقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه اى حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لايقال الغرابة كما تفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهى فى مقابلة المعتادة وهى بحسب قوم دون قوم والوحشية هى المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه وهى فى مقابلة العذبة فالغريب يجوز

ان يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ماذكرنا فلا نم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعيرت للالفاظ التي لم يونس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر والقطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تفسير للوحشية فيمنع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة (والمخالفة) ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ماهو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مدو غير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يأبى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا وكذا الا في هذه الصور بل المخالف ما لا يكون على وفق ماثبت عن الواضع (نحو) الاجلل بفك الادغام في قوله (الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل (قيل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر (ومن الكراهة في السمع بان يتبرأ السمع من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه (نحو) الجرشي في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اعز اللقب (كريم الجرشي) اي النفس (شريف النسب) فالاسم مبارك لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه واللقب مشهور بين الناس والاعرف من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف (وفيه نظر) لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشي انما من قبيل تكأ كأتم وافرنقعوا والجحيش واطلخم وقد ذكرهنا وجوها اخر

الاول انها ان ابدت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة
الثاني ان ماذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات
فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرفت في موضعه وضعف هذين
الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح
يستكره في السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير
فصيح يستلذ اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب ولبس بشيء للقطع باستكراه
الجرشي دون النفس سواء ادى بصوت حسن اوغيره وكذا اجفخت وملع دون
فخرت وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك
وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية
فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ يتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء
في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك (و) الفصاحة (في الكلام خلوصه من
ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) حال من الضمير
في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد
اجللي وشعره مسنشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات
في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير
الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من
تنافر الكلمات حالي كونها فصيحة فافهم (فالضعف) ان يكون تأليف
اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه
حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى (نحو ضرب غلامه
زيدا) فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير
المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشبهة اقتضاء الفعل للمفعول به
كالفاعل واستشهد لقوله * جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان
الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن
كبر وحسن فعال كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا
على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه (والتنافر) ان تكون الكلمات
ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل (كقوله ولبس قرب قبر حرب) اسم
رجل (قبر) صدره وقبر حرب بمكان قفر اي حال من الماء والكلاء ومنه ما دون
ذلك مثل (قوله) اي قول ابي تمام (كريم متى امدحه امدحه والورى معي)

واذا ما الخد لته وحدى * الورى مبتدأ خبره معنى والواو للحال اى لا يشارك احد فى ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفى استعمال اذا والفعل الماضى ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب قال المص فان فى امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التنافر ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل والتنافر فاذا انظم اليه امدحه الثانى تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع فى التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترى عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابى تمام حيث قال هذا التكرار فى امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال فان فى تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل فى الاول اجتماع الكلمات وفى الثانى حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامى مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة (والتعقيد) اى كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبنى للمفعول (ان لا يكون) اى الكلام (ظاهر الدلالة على) المعنى (المراد) منه (لخلل) واقع (اما فى النظم) بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا فى الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال فى كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظى كما توهمه بعضهم (كقول الفرزدق) فى مدح (خال هشام) بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومى (وما مثله فى الناس الا مملكا ابو امه حى ابوه يقاربه اى) ليس مثله فى الناس حى (يقاربه) اى احد يشبهه فى الفضائل (الا مملك) اعطى الملك والمال اعنى هشاما (ابو امه) اى ابو ام ذلك المملك (ابوه) اى ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اى لا يماثله احد الا ابن اخته الذى هو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر اعنى ابو امه ابوه بالاجنبى الذى

هو

هو حى وبين الموصوف والصفة اعنى حى يقار به بالاجنبى الذى هو ابوه وتقديم المستثنى اعنى مملكا على المستثنى منه اعنى حى ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة فى التعقيد قيل مثله مبتدأ وحى خبره وما غير عامله على اللغة التميمية وقيل بالعكس و بطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا فى المعنى يظهر بالتأمل فى قولنا مماثله فى الناس حيا يقار به اولبس حى يقار به مماثلا له فى الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفى الناس خبره وحى يقار به بدل من مثله ففيه واقع بين البدل والمبدل منه (واما فى الانتقال) اى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل فى انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثانى المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود (كقول الآخر) وهو عياش بن الاحنف (ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب) اى تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبنى عليها كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز والنصب توهم (عيناى الدموع لجمدا) جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكانى واضحكنى اى ساءنى وسرنى ابكانى الدهر ويار بما اضحكنى الدهر بما يرضينى ولكنه اخطأ فى الكناية عما يوجبه دوام التلاقى والوصال من الفرح والسرور بجمود العين (فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع) حال ارادة البكاء وهى حالة الحزن على مفارقة الاحبة (لا الى ما قصده) الشاعر (من السرور) الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال فى الدعاء لازالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك و يقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسى الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجارى دمعها لجمود فان قيل استعمل الجمود فى مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد فى المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفى لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوى لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالى عن التعقيد المعنوى ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثانى ظاهرا حتى يخل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذى ليس له معنى ثان فهو بمنزلة

الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه فى بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود وانى الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور هذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكى واتحزن الآن ليحصل فى المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وحينئذ لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكتسب عليه ولازمه ملازمة الامر المطلوب الظن الدهرانه مطلوب به فيأتى بضده هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه عدم التعمق فى المعانى وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى انى اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واحتمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عينى لا تسبب بذلك الى وصل يدوم وعسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا وكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين فى ساطلب لمجرد التأكيد على ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى * سنكتب ما قالوا وغير ذلك (قيل) فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر (ومن كثرة التكرار) وهو ذكر الشئ مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد (وتتابع الاضافات) فكثرة التكرار (كقوله) اقول ابى الطيب وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة والغمر ما يغمرك من الماء والمراد الشدة (سبوح) فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوى فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسنة الجرى لا تتعب راكبها كانها تجرى فى الماء (لها) صفة سبوح (منها) حال شواهد (وعليها) متعلق بها (وشواهد) فاعل الظرف اعنى لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح يعنى ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها (و) تتابع الاضافات مثل (قوله) اى قول ابن بابك (حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى) ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهى ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا تأنيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهى معظم الشئ واضافة حومة الى الجندل وهى ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه

فانت بمرئ مني ومسمع * اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرئ مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح (وفيه نظر) لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة فكيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وقد ذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله ياعلي بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيارة ثم قال الشيخ لاشك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه سلم ولطف كقوله وظلت تدير الكأس ايدي جاذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتبة بن الحارث بن شهاب وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لايقع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات مافوق الواحد لايقال ان من اشترط فلك اراد بتتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والافلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى * مثل دأب قوم نوح * وقوله تعالى * ذكر رحمة ربك عبده زكريا * وقوله تعالى * ونفس وماسويها فالهمها فجورها وتقويها * (و) الفصاحة (في المتكلم ملكة) هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لاتقتضي قسمة ولانسبة لذاته والهيئة والعرض متقارب بالمفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لايتوقف تصوره على تصور غيره ولايقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذات الانفس تسمى كيفية نفسانية وح ان كانت راسخة في موضعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله

ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا تسمى فصيحا فى الاصطلاح وقوله (يقتدر بها على التعبير عن المقصود) دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتى النطق وعدمه اى سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح فى زمان من الازمنة اولا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده فى الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله (بلفظ فصيح) ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام فى المقصود للاستغراق اى كل ماوقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب فى فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا مما لا من المقاصد مالا يمكن التعبير الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقى على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسبانها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح اولفظ بليغ سهو ظ فان قيل هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه اقتدار المذكور قلنا لانم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقى المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية (والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال) المراد بالحال الامر الداعى الى التكلم على وجه مخصوص اى الى ان يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضى تأكيده والتأكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التأكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعانى (مع فصاحته) اى فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين (وهو) اى مقتضى الحال (مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة) الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتبارى فان الامر الداعى مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التأكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللايق بهذا المقام غير الاعتبار اللايق بذلك

واختلافها

واختلافها عينه اختلاف بمقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط بمقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد ككونه عاريا عن التأكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تأكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه ككونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مقصورا او غير مقصور على شيء من التوابع او غير مقصور مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كالذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما سنفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالي يفصله علم المعاني واذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله (فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه) اي خلاف كل منها وانما فصل قوله (ومقام الفصل يباين مقام الوصل) لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله (ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر (وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي) فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الحقيقة بالا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها

من الخبر الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون فطنا فمقابل الغبي هو الفطن (ولكل كلمة مع صاحبتها) اى مع كلمة اخرى صوحبت معها (مقام) ليس لها مع مايشاركها تلك المصاحبة فى اصل المعنى مثلا الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر وكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضى مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما اوفعلا ماضيا اومضارعا مقام ومع الجملة الاسمية والفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر اذا المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ماهو فى حكمها وايضا له مع المسند السببى مقام ومع الفعلى مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغى ان يتصور هذا المقام فيجمع ماذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة (وارتفاع شان الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه) اى انحطاط شانه (بعدمها) اى بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشئ اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر فى المعنى اولا وبالذات وفى اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ماسبق اذلا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتى الداخل فى البلاغة دون العرضى الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح ومستمع لهذا زيادة تحقيق والفاء فى قوله فمقتضى الحال تدل على انه تفريع على ماتقدم وتتميمة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لاغير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربى زيدا فى الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهى مطابقة الكلام الفصيح بمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احديهما ان لبس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان لبس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخى معانى النحو

فيما بين

فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر
في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه
علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل
زيد منطلق وزيد يه طلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد
هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان
خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد
مسرعا او يسرع او هو مسرع او هو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف
لكل من ذلك موضعه وتجئ به حيث ماينبغي له وتنظر في الحروف التي
تشترك في معنى وينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك
في خاص معناه نحو ان تأتي بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال وبان
فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما اذا علم انه كائن وتنظر
في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل
موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف
والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب
لكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه
الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير راجعة الى الالفاظ
انفسها ومن حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي
يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع
بعض فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل
وهذه اللفظة منكرة في بيت آخر فيحسن والى هذا اشار المصنف بقوله (فالبلاغة
صفة راجعة الى اللفظ) لكن لا من حيث انه لفظ وصوت (بل باعتبار افادته
المعنى) يعني الغرض المصوغ له الكلام (بالتركيب) متعلق بافادته وذلك
لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فظاهر
ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند
التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى
انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام (وكثيرا ما)
نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما التأكيد معنى الكثرة والعامل
ما يليه على ذكر في الكشاف في قوله تعالى * قليلا ما تشكرون اى في كثير
من الاحيان (يسمى ذلك) الوصف المذكور (فصاحة ايضا) كما سمى

بلاغة وفى هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ عبد القاهر
فى دلائل الاعجاز فانه ذكر فى مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى
المعنى والى مايدل عليه باللفظ دون اللفظ فى نفسه وفى بعضها ان فضيلة الكلام
للفظه لا لمعناه حتى المعانى مطروحة فى الطريق يعرفها الاعجمى والعربى
والقروى والبدوى ولاشك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فيكون راجعة الى
اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة
كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها
باعتبار افادتها المعنى عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من
صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وحينئذ
لاتناقض لتغاير محلى النفى والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف فكانه
لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ
فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة يطلق على معنيين احدهما مر
فى صدر المقدمة ولانزاع فى رجوعها الى نفس اللفظ والثانى وصف فى الكلام به
يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البلاغة والبراعة والبيان وماشاكل
ذلك ولانزاع ايضا فى ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح
ولايقال معنى فصيح وانما النزاع فى ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ
ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين والقول ان الكلام الذى يدق فيه
النظر ويقع به التفاضل هو الذى تدل بلفظه على معناه اللغوى ثم تجد لذلك
المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ٨ ومعان ثوان
فالشيخ يطلق على المعانى الاول بل على ترتيبها فى النفس ثم على ترتيب الالفاظ
فى النطق على حدوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات
ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة
التى بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وماشاكل ذلك
انما هى فيها لا فى الالفاظ المنطوقة التى هى الاصوات والحروف ولا فى المعانى
الثوانى التى هى الاغراض التى يريد المتكلم اثباتها اونفيها فحيث يثبت انها
من صفات الالفاظ او المعانى يريد بهما تلك المعانى الاول وحيث ينفى ان يكون من
صفاتهما يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعانى المعانى الثوانى التى جعلت
مطروحة فى الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولبست انا
احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعانى تتبين

٨ يريد بالمعنى الاول مدلولات التراكيب وبالمعنى الثانى الاغراض التى يصاغ لها الكلام مثلا اذا قلنا هو اسد فى صورة انسان فالمعنى الاول هو مفهوم هذا الكلام والمعنى الثانى انه شجاع وسيتضح هذا فى علم البيان فالمعنى الثانى هو الذى يراد ابرازه فى الظرف المختلع والمفهوم من الظرف هو المعنى الاول بتمامه

بالالفاظ

Digitized by Google

بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعانى سبيل الا بترتيب الالفاظ فى النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعانى بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وضعوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذى دل به على المعنى الثانى والسبب انهم لوجعلوها اوصافا للمعانى لما فهم انها صفات للمعانى الاول المفهومة اعنى الزيادات والكيفيات و الخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التى حدثت فى المعنى والخاصية التى تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد فى هذا دون ذلك كذلك توجد بين المعنى فى بيت و بينه فى بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى فى هذا صورة غير صورته فى ذلك وليس هذا من مبدعاتنا بل هو مشهور فى كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا مما ذكر الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ فى ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التميز بين ما هو وصف للشئ فى نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض فى معناه فلم يعلموا انا نعنى الفصاحة التى تجب للفظ لامن اجل شئ يدخل فى النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن فى الاعراب او الخطأ فى الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلاستها مما توجب الفضيلة و يؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما وقعهم فى الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التى بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون فى المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال (ولها) اى للبلاغة فى الكلام (طرفان اعلى) اليه ينتهى البلاغة كذا فى الايضاح (وهو حد الاعجاز) وهو ان يرتقى الكلام فى بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر و يعجز هم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فيأتى بكلام هو فى الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضى ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال

وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولوسلم فامكان الاحاطة بهذا العلم الغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثيرا من مهرة هذا الفن تراه لايقدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو فى الطرف الاعلى (وما يقرب منه) ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية ولا جهة بجعله من الطرف الاعلى الذى ينتهى اليه البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية اونوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز فى كلام غير البشر وما يقرب منه فى كلام البشر فالاول حد لايمكن للبشر ان يعارضه والثانى حد لايمكنه ان يتجاوزه اوالمراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فشئ لايفهم من اللفظ مع ان البحث فى بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر اوغيره واما الثانى فلا يدفع الفساد على ان الحق هو حد الاعجاز بمعنى مرتبته اى مرتبة للبلاغة ودرجة هى الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف فى قوله تعالى * لوجدوا فيه اختلافا كثيرا * اى لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته ومما الهمت[٤] بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير فى منه عائد الى الطرف الاعلى لا على حد الاعجاز اى الطرف الاعلى مع ما يقرب منه فى البلاغة مما لايمكن معارضته وهو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما فى المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اى من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لاهو وحده كذا فى شرحه ولايخفى ان بعض الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة فى امتناع معارضته وفى نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز (واسفل وهوما) اى طرف[٩] البلاغة (اذا غير) الكلام (عنه الى مادونه اى الى مرتبة هى ادنى منه وازل التحق اى الكلام وان كان صحيح الاعراب (عند البلغاء باصوات الحيوانات) تصدر عن محالها بحسب مايتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد (وبينهما) اى بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة (وتتبعها) اى بلاغة الكلام (وجوه اخر) سوى المطابقة والفصاحة (تورث الكلام

[٤] وقد اطلعت بعد ذلك على كلام نهاية الاعجاز وتأملت فى عبارة المفتاح فوجدتها موافقة لما الهمت به ومصرح بذلك تنبيها على ان طرف الاسفل ايضا من البلاغة واحتراز اعما وقع فى نهاية الايجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة فى شئ منه

حسنا

حسنا) هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة (و) البلاغة (فى المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم) تفريع على ماتقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة فى المعانى والبيان والمحصار مقاصد الكتاب فى الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها فى المعانى والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعنى علم مما تقدم امران احدهما (ان كل بليغ) كلاما كان او متكلما (فصيح) لان الفصاحة مأخوذة فى تعريف البلاغة على ماسبق (ولا عكس) اى ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر (و) الثانى (ان البلاغة) فى الكلام (مرجعها) وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولاطباقه اى مابه يتحققان ويحصلان (الى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد) والا ربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا المار من تعريف البلاغة (والى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره) والا ربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فهلا له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ماصرح به المصنف يؤل المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ فى اداء المقصود و تمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ماصرح به واريد به بلاغة المتكلم لان غاية ماعلم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فارجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يتحصل و يكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا الى مجرد المعانى والبيان واما تحقيق قوله (والثانى) اى تمييز

٩ على سبيل استعمال المشترك فى معنييه او على تغليب او بتأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ

٤ بجواز ان يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا بجواز ان يكون لاحد ملكة التعبير عن المقصود بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال

الفصيح من غيره يعنى معرفة ان هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة عن غيره اى معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين فى علم متن اللغة اذ به يعرف ان فى تكأكأتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعانى المفردات المأنوسة علم ان ماعداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يبين فى علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقى فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره (منه مايبين) اى يوضح (فى علم متن اللغة) كالغرابة اعنى تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعنى معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على سائر اقسام العربية (او) فى علم (التصريف) كمخالفة القياس (او) فى علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظى (او يدرك بالحس) كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا مثنا فر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات (وهو) اى مايبين فى هذه العلوم او يدرك بالحس (ماعدا التعقيد المعنوى) اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين مايبين فى العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ فى التأدية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطأ وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمى المعانى والبيان وسموهما علم البلاغة لكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله (ومايحترز به عن الاول) يعنى الخطأ فى التأدية (علم المعانى) فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثانى الذى هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ لانفس الخطأ (ومايحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان) فظهر ان علم البلاغة منحصر فى علمى المعانى والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتأمل فى هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا

علم

Digitized by Google

علم البديع واليه اشار بقوله (ومايعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر فى علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده فى الفنون الثلثة (وكثير) من الناس (يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الاول علم المعانى والاخيرين يعنى البيان والبديع (علم البيان والثلثة علم البديع) ولايخفى وجوه المناسبة

) الفن الاول علم المعانى (

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد فى تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار ليست فى علم المعانى و المفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع فى مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهى مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين ومن حال تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته مايعينه ولاينبغى وقته فيما لايعنيه فقال (وهو علم) اى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية و يقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهى العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتى الادراك الايرى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لاتريد ان جميع مسائله حاضرة فى ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هى مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا مايطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئى اوالبسيط والعلم للكلى اوالمركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم اوللاخير من الادراكين لشىء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولايقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة فى الجزئيات فقال (يعرف به احوال اللفظ العربى) دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هى معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اى فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لانها تحصل جملة بالفعل لان وجود مالانهاية له محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية

او البعض المغير المعين فهو تعريف لمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ماقيل ان اريد البكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله (التي بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لابد منه في تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير مثلا وهذا واضح زوما فسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوالا للفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتأكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التأكيد او الذكر او الحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه فظ ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ العربي باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي

* قوله مثلا اشارة الى ان ذكر التصور دون التصديق على طريق ضرب المثال وكذا ذكر التعريف والتنكير

* وجه الالزوم انه لا يفهم من معرفة الادراكية التصورية بانه ما هو والتصديقية بانه هل هو ووجه الفساد غنى عن البيان

Digitized by Google

مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لاغير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على مايقتضي الحال ذكر لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حد الاختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم ٨ دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرأ القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو واقول لا يفهم من قوله بتوفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا او والله انه لقائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون بحصر وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التراكيب في مورده وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله

٨ اشارة الى جواب بطريق المنع وهو انا لا نسلم ان السكاكي فسرت تراكيب البلغاء حتى يلزم ماذكرتم بل فسر انما تراكيب التراكيب الصادرة عن من له فضل تمييز ومعرفة فغاية ما في الباب انها تصدق على تراكيب البلغاء ومعرفة التراكيب التي ذكرها السكاكي لا يتوقف على معرفة ما صدق عليه بل على مفهومها التي هي تراكيب البلغاء وهي التراكيب الصادرة

فى تأدية المعانى وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل التشبيه ومجاز وكناية كما ينبغى وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا فى غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من المص وغيره كيف خفى عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكى انه اخذ فى تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشئ بنفسه ومفاسد قلة التأمل مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح فى تعريف علم المعانى انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربى لمقتضى الحال (وينحصر) المقصود من علم المعانى (فى ثمانية ابواب) انحصار الكل فى اجزائه لا الكلى فى جزئياته والا لصدق علم المعانى على كل باب وظاهر هذا الكلام يشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتى خارجة عن المق الاول (احوال الاسناد الخبرى) الثانى (احوال المسند اليه) الثالث (احوال المسند) الرابع (احوال متعلقات الفعل) الخامس (القصر) السادس (الانشاء) السابع (الفصل والوصل) الثامن (الايجاز والاطناب والمساواة) وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء) لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة او لاوقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطأ فى هذا المقام لانه لا يشتمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئى الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما مما فى الانشائيات فالكلام (ان كان لنسبته خارج) اى فى احد الازمنة الثلثة اى يكون بين الطرفين فى الخارج نسبة ثبوتية او سلبية (تطابقه) اى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين (او لا تطابقه) بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا (فخبر) اى فالكلام خبر (والا) اى وان يكن لنسبته خارج كذلك (فانشاء) وسيزاد هذا وضوحا فى اول التنبيه (والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او فى معناه) كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لاجهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكره وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات (وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت اخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة) احترز به عن التطويل على ما يجئ ولا حاجة اليه

٩ لان الذكور فى الابواب الثمانية القواعد والاصول

لا وقولنا فى احد الازمنة الثلثة اشارة الى انه لا يخرج عن ذلك خروقولنا سيقوم زيد على ما يتوهم لان فيها ايضا نسبة ثبوتية اوسلبية بالنظر الى الاستقبال بها يغير صدقه وكذبه لا باعتبار النسبة الحالية والا يلزم كذب كل خبر استقبالى لجواز ان لا يقوم فيما مر

بعد

Digitized by Google

بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا (او غير زائد) هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها بابا برأسه والا فنقول كل من المسند اليه والمسند مقدما ومؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترديد بين النفي والاثبات ففساد كلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما مفرد او جملة فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل هذه الاحوال الثلثة ابوابا ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليها والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ماله مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والافهوم من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل لانشاء بابا ثامنا فالحصر في ثمانية ابواب * تنبيه * وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا المعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم ٩ الصدق هو الخبر عن الشئ على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشئ بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله (صدق الخبر مطابقته) اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة (للواقع) وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري (وكذبه عدمها) اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي

Digitized by Google

دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك مع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لابد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك اولم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتيين او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحال فلابد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لاخارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ٣ ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمنا بالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية (وقيل) قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر (مطابقته لاعتقاد المخبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اى لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا وكاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة اولا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام (بدليل) قوله تعالى * اذا جاءك المنافقون قالوا

نشهد

٢ اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان النسبة من الامور التي لا وجود لها الا في الاذهان كما صرح به ارباب المعقول فكيف يصح قولكم ان النسبة من الامور الخارجية حيث قلتم ان مطابقة الكلام للواقع ان يكون النسبة التي هي الحاصلة بين الشيئين بحسب تلك النسبة في الذهن بطابق هذا يلزم ان يكون النسبة امرا موجودا تحققا في الخارج هيف وجوابه ان يقال فرق بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وقولنا حصول القيام امر تحقق موجود من الخارج فان الثاني كاذب لان الحصول بينهما امر معقول لا وجود له الا في العقل بامر آنفا والاول صادق لان بديهة العقل شاهدة وعلى ان القيام حاصل لزيد في الخارج وهذا ما اردناه من وجود النسبة الخارجية

Digitized by Google

نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد (ان المنافقين لكاذبون) فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون فى قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا (ورد) هذا الاستدلال (بان المعنى لكاذبون فى الشهادة) وادعائهم فيها المواطأة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه تناهذه عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم مالبس فى قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشئ لظهور انه ليس بخبر بل انشاء (او) المعنى انهم لكاذبون (فى تسميتها) اى فى تسمية هذه الاخبار الخالى عن المواطأة شهادة لان المواطأة مشروطة فى الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا فى اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شئ بشئ من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطأة فى مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله (او المشهود به) اى المعنى انهم لكاذبون فى المشهود به اعنى فى قولهم انك لرسول الله لكن لا فى الواقع (بل فى زعمهم) الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق فى نفس الامر لوجود المطابقة فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكر فساد ما قيل ان الجواب الحقيق منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم انه ههنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر فى صحيح البخارى عن زيد بن ارقم انه قال كنت فى غزاة فسمعت عبد الله بن ابى بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمى فذكره للنبى صلى الله عليه وسلم فدعانى فحدثته فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن ابى واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقه فاصابنى هم لم يصبنى مثله قط فجلست فى البيت فقال لى عمى ما اردت الى ان كذبك

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومقتك فانزل الله تعالى * اذا جاءك المنافقون * فبعث الى النبي عليه السلام فقرأ فعلم ان الله صدقك يا زيد (الجاحظ) انكر انحصار الخبر فى الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع اولا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد بانه مطابق (و) كذب الخبر (عدمهما معه اى عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق و يلزم فى الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفى الثاني عدمهما ضرورة توافق الواقع والاعتقاد ح (وغيرهما) وهى الاربعة الباقية اعنى المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد (ليس بصدق ولا كذب) فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر فى كل منهما جميع الامرين اللذين ٦ اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط فى هذا المقام وفى تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا فى شرح المفتاح ما يقضى منه العجب واستدل الجاحظ (بدليل) قوله تعالى (افترى على الله كذبا ام به جنة) لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم * بالحشر والنشر فى الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولاشك (ان المراد بالثانى) اى الاخبار حال الجنة (غير الكذب لانه قسيمه) اى لان الثانى قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشئ يجب ان يكون غيره (وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اى الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر ٨ وايضا لا دلالة لقوله تعالى ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا فى نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشئ لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر (ورد) هذا الدليل

٦ يعنى ان الجمهور اكتفوا فى الصدق بمطابقة الواقع وفى الكذب بعدمها والنظام اكتفى فى الصدق بمطابقة والجاحظ اعتبر فى الصدق مطابقة الواقع مع اعتقادها وهو يستلزم مطابقة الاعتقاد لانه اذا اعتقد انه مطابق فقد اتفق الواقع والاعتقاد واعتبر فى الكذب عدم مطابقة الواقع مع اعتقاده وهو يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد ليوافق الواقع والاعتقاد وكلا * تحقق الامر ان تحقق احدهما ضرورة فيم ما ادعياه

٨ اى الدلالة على ان المراد بالثانى غير الصدق لان عدم اعتقادهم صدقه مستلزم لعدم ارادتهم

بان

(بان المعنى) اى معنى ام به جنة (ام لم يفتر فعبر عنه) اى عن عدم الافتراء (بالجنة لان المجنون) يلزمه (ان لا افتراء له) لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون والثانى ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعنى الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب فى نوعيه اعنى الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اى الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنة وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصرا فى كونه خبرا كاذبا اوليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا فى التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا فى خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهى زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجرى فى غيره من المركبات مثل الغلام الذى لزيد و يا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة فى المركب الاخبارى وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما فى قولنا يا زيد الانسان او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق و يا زيد الفرس كاذب و يا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة فى المركب التقييدى دون الاخبارى حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة فى تفسير الالفاظ اعنى اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

(*) الباب الاول احوال الاسناد الخبرى (*)

وهو ضم كلمة او ما يجرى مجريها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفى عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفى عنه كما فى المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند

غير الصدق عدم صدقه فيكون مستلزما للارادة اعتقادهم بلا واسطة فيكون ظهر دلالة عليه

Digitized by Google

من اوصاف الالفاظ فى عرفهم وانما ابتداء بابحاث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذى يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التى بها التفاضل و لكونه اصلا فى الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهى اونقل كعسى ونعم و بئس واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام و التمنى وما شابه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان علم المعانى انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه مالم يسند احد الطرفين الى الآخر لم يصر احدهما مسندا اليه والآخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها (لاشك ان قصد المخبر) اى من ان يكون بصدد الاخبار والاعلام لامن يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية لاغراض آخر سوى افادة الحكم اولازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران *رب انى وضعتها انثى* اظهار للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو و تقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب انى وهن العظم منى اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى *لايستوى القاعدون من المؤمنين الاية اظهارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد و يترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله *هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون* تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا كثير من ان يحصى وكفاك شاهدا على ماذكرت قول الامام المرزوقى فى قوله قومى هم قتلوا اميم اخى فاذا رميت يصيبنى سهمى هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلاشك ان قصده (بخبره افادة المخاطب اما الحكم) كقولك زيد قائم لمن لايعرف انه قائم (او كونه) اى المخبر (عالما به) اى بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظه والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا لايقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة اوانه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى الامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى فى الاثبات و بعدمه فى النفى وانه لايدل على ثبوت المعنى وانتفائه والا لما وقع الشك من سامع فى خبر يسمعه بل علم ثبوت ماثبت وانتفاء مانفى اذ لامعنى للدلالة الا افادته العلم بذلك الشئ

ولما

* حاصل هذا الكلام ان الخبر لايدل على الثبوت ولاعلى النفى فانه لوكان كذلك يلزم الفساد من ثلثة اوجه الاول قوله للواقع الخ والثانى قوله للنزم آه والثالث

Digitized by Google

ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذى وضع له وحينئذ لا يتحقق الكذب اصلا وللزم التناقض فى الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشئ لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى فى الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد يفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلى ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومى زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون به ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا (ويسمى الاول) اى الحكم الذى يقصد بالخبر افادته (فائدة الخبر والثانى) اى كون المخبر عالما به (لازمها) اى لازم فائدة الخبر مما ذكر صاحب المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية يمتنع وهى بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اى اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هى الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما فى حفظت التورية وزعم العلامة فى شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هى استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هى استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح فى بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المصنف فى تفسير هذا الكلام حيث قال اى يمتنع ان لا يحصل العلم الثانى وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لابد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا فى ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا

يعنى اذا قلنا الخبر يدل على الثبوت او الانتفاء لم يلزم من ذلك الان يحصل فى العقل ثابت او منتف لما لا فرق ان الحكم ثابت او منتف ولا يلزم منه ان يكون فى الواقع كذلك البتة حتى لا يمكن وقوع الشك ويلزم صدق جميع الاخبار ويتحقق التناقض فقولنا العلم بالثبوت يعنى انه يفهم من اللفظ لا يستلزم الادلة ذكروه من

الثانى ٩ لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثانى قبل حصول الاول وعلى الثانى بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف فى حصول الثانى منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثانى لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثانى فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظ اللتورية وحينئذ يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذه الحكم حاصلة فى ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل فى ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل اولا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة الحكم حاصلة فى ذهن المخبر ضرورى لوجود علته اعنى سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ٧ ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعنى حصول صورة الحكم فى ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم اولم يعلم لكن هذا ينافى تفسير المصنف وعن الثانى ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثانى دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لانم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا اومشكوكا اوموهوما اوكذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم فى ذهنه وهذا ضرورى فى كل عاقل تصدى للاخبار (وقد ينزل) المخاطب (العالم بهما) اى بفائدة الخبر ولازمها (منزلة الجاهل) فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة (لعدم جريه على موجب العلم) فان من لا يجرى على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل العارف بما بين يديك ما هو هو الكتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله هى ٦ عصاى فى جواب وما تلك بيمينك ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له فى الاخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التأكيد القسمى

٩ اشارة الى كلام المحقق الخيالى حيث قال فى التعليل لا يحصل الا عند الخبر مع ان سماع المخبر فى الثانى كاف فى حصول الثانى

٧ وجه النظر ان يقال لا نسلم ان هذا ضرورى وانما يلزم ان لو كان السماع علة تامة وهو ممنوع بل يتوقف على انتفاء النفس

٦ وانما قال ومثله دون منه اشارة الى انه لا يقال لهذا تنزيل العالم منزلة الجاهل بل سوق المعلوم مساق غيره

وآخره

Digitized by Google

واخره ينفيه عنهم لم يعلموا بعلمهم يعنى ان شئت ان تعرف ان العالم بالشئ اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابته لان الآية من امثلة تنزيل العالم ٩ بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا منه اى ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام ٨ يلوح عليه اثر الاهمال او على ان قوله ولقد علموا الآية خبر القى اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ٢ ما فى المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشئ سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره فى النفى والاثبات اى فى نفى شئ واثباته ومارميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر ماذكر (فينبغى ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله (فان كان) المخاطب (خالى الذهن من الحكم والتردد فيه) اى لا يكون عالما بوقوع النسبة اولا ووقوعها ولا مترددا فى ان النسبة هل هى واقعة ام لا فعلم ان ماسبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد فى الحكم يوجب حصول الحكم فى الذهن لبس بشئ الا ترى انك تقوله ان زيدا فى الدار لمن يتردد فى انه هل هو فيها ام لا ولا يحكم بشئ من الاثبات والنفى بل الحكم الذهنى والتردد متنافيان لا يجتمعان قط (استغنى) على لفظ المبنى للمفعول (عن مؤكدات الحكم) وهى ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التأكيد واما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الصلة وان كان) المخاطب (مترددا فيه) اى فى الحكم (طالبا له حسن تقويته) اى الحكم بمؤكد قال الشيخ فى دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدى الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح فى جواب كيف زيد وفى الدار فى جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه فى الدار وهذا مما لا قائل به (وان كان) المخاطب (منكرا) للحكم حاكما بخلافه (وجب توكيده) اى الحكم (بحسب الانكار) قوة وضعفا فكلما ازداد فى الانكار زيد فى التأكيد (كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا فى المرة الاولى انا اليكم مرسلون) مؤكدا بان واسمية الجملة

٩ هذا اشارة الى ردقول الخطائى حيث قال قلنا لا بأس لو جعل معنا لان تنزيل العالم منزلة الجاهل لان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى فلا يمتنعون عنه اى ليس لهم علم به فالنفى اليهم لا ان هذا الخبر الذى علم لهم به فلا معنى لكونهم عالمين بعضه وهم كيف وقد تحقق نقيضه وهو ان لهم علما به

Digitized by Google

(وفى) المرة (الثانية) ربنا يعلم (انا اليكم لمرسلون) مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين فى الانكار حيث * قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شئ ان انتم الا تكذبون * وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحى ورسلا من الله تعالى بناء على ان الرسالة من رسول الله تعالى رسالة من الله تعالى ولذا قال * اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا فى نفى الرسالة عن التصريح الى الكناية التى هى ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية فى اعتقادهم انما تنافى الرسالة من الله تعالى لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اى الرسل الثلثة مبنى على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب فى المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اى الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين وهما سمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اى فقوينا هما برسول ثالث وهو بولس او حبيب النجار (ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثانى طلبيا والثالث انكاريا) يسمى (اخراج الكلام عليها) اى على الوجوه المذكورة وهى الخلو عن التأكيد فى الاول والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ووجوب التأكيد بحسب الانكار فى الثالث (اخراجا على مقتضى الظاهر) وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما فى صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضى التأكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضى ترك التأكيد لكن ترك القسم لكونه غير بليغ فحينئذ يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لانم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضى لترك التأكيد هو الحال بحسب الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى بجعل الانكار كلا انكار ثم تأكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتأكيد وتركه (وكثيرا ما) نصب على الظرف او المصدر اى حينا كثيرا او اخراجا كثيرا (يخرج الكلام على خلافه) اى على خلاف مقتضى الظاهر يعنى ان وقوعه فى الكلام كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابلة حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا (فيجعل غير السائل كالسائل

اذا قدم

وقد يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر

Digitized by Google

اذا قدم اليه) اى الى غير السائل (مايلوح له) اى لغير السائل ٩ (بالخبر) اى يشير اليه (فيستشرف) اى غير السائل (له) اى للخبر يعنى ينظر اليه يقلل استشرف الشئ اذا رفع رأسه ينظر اليه و بسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس (استشراف المتردد الطالب نحو ولاتخاطبنى فى الذين ظلموا) اى لاتدعنى يانوح فى شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا الكلام يلوح بالخبر مع ماسبق من قوله تعالى * واصنع الفلك باعيننا * فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب فى انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه ونزل منزلة الطالب (وقيل انهم مغرقون) مؤكدا اى محكوما عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه و يطلبه لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وماابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم و ياايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وغير ذلك مما يأتى بعد الاوامر والنواهى وهو كثير فى التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر انه فى هذه المقامات اتضح الكلام المسابق والاحتجاج له و بيان وجه الفائدة فيه و يغنى عنك الفاء (و) يجعل (غير المنكر كالمنكر اذا لاح) اى ظهر (عليه) اى على غير المنكر (شئ من امارات الانكار نحو) قول حجل بن نضلة (جاء شقيق) اسم رجل (عارضا رمحه) اى واضعا على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لاينكر ان فى بنى عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيئ امارة انه يعتقد ان لارمح فيهم بل كلهم عزل الاسلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله (ان بنى عمك فيهم رماح) مؤكدا بان ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لاينكر لان تماديهم فى الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار (و) يجعل (المنكر كغير المنكر اذا كان معه) اى مع المنكر (ما ان تأمله) اى شئ من الدليل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشئ (ارتدع) عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له اومحسوسا عنده كما يقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه السلام لكنه لايتأملها لارتدع عن الانكار وقد يذكر فى حل لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسفة لا فائدة فى ايرادها وقوله (نحو لا ريب فيه) ظاهر فى التمثيل للمنكر

فان قلت اذا كان اللوح بحيث يصير الخاطب طالبا فلم لا يكون مزيدا بالمؤكد حينئذ من اخراج الكلام على مقتضى الظاهر قلت لانسلم ذلك وانما يكون كذلك لو كان ايراد المؤكد اكثر الا كون الخاطب طالبا بل ايراده اكثر من ايراد غير المؤكد بالنظر الى اللوح الذى من شانه ان يصير الخاطب بسببه طالبا فلا يرد ما ذكرتم

بصدده فان قيل التمثيل به لايكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعنى نفى الريب بالكلية مما لايصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد الثانى انه قد ذكر فى بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تأكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على مايزيله فيزيك التأكيد كما جعل الريب بناء على مايزيله كلا ريب حتى صح نفى الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشئ منزلة عدمه اعتمادا على مايزيله فالجواب عن الاول انه لما نفى الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تأويلين احدهما ماذكر فى السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على مايزيله وح لايكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ماذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفى الريب عنه بمعنى ان احدا لايرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لاينبغى لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لاينبغى ان يرتاب فى انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغى ان يؤكد لكن ترك تأكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تأملوها وهو انه ٢ كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثانى ان المذكور فى بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التأكيد المعنوى ووزانه ٩ ووزان نفسه فى اعجبنى زيد نفسه دفعا لتوهم السهو او التجوز فلايكون من قبيل التكرير لكن المذكور فى دلائل الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لاريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب * وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده من ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لاعلى مقتضى الظاهر يسمى فى علم البيان بالكناية وهى ذكر لازم الشئ لينتقل عنه الى ملزومه فاوجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام فى مقام لايناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذى يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللايقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التأكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكاره ونزلته منزلة خالى الذهن تعويلا على مايزيل الانكار

٢ هذا فى الظاهر دليل واحد لكنه اشارة الى دليلين كبيرين لان نفس كونه معجزا دليل وكذا كونه مأتيا به من قبل من اتى بمعجزة كذا وكذا الى ما يجىء ومعنى من دل من فولهم من هدى لارشد من فولهم

٩ اى موازنة لاريب فيه مع زيد فى دلنى فلان على الطريق مع ذلك والكتاب وزان نفسه فظهر ان لفظة جاءنى زيد نفسه ليس وزان فى قوله وزان نفسه لبس مؤكدا بخلافهم

لان سوق

Digitized by Google

لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالى الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ماذكره صاحب اللباب فى شرح قوله فى المهد ينطق عن سعادة جده اثر التجابة ساطع البرهان ان قوله اثر التجابة ساطع البرهان جملة مستأنفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع فى المهد ففى هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذه الغرابته وندرته مما لا يلوح صدقه للسامع فى بادى الرأى و يحوجه الى السؤال عن بيان كيفيته و بيان صدقه فسيق الكلام مع مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفية بيانه المشرئب الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقى ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لاريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال (وهكذا اعتبارات النفى) من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى ووجوب التأكيد بحسب الانكار فى الانكارى والامثلة ظاهرة ٢ وكذا يخرج الكلام على خلاف فيها مقتضى الظاهر كما ذكر فى ماتقدم وههنا بحث لابد من التنبيه عليه وهو انه لا يحصر فائدة ان فى تأكيد الحكم نفيا لشك اورد الانكار ولا يجب فى كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق اومقدر وكذا المجرد عن التأكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان لمجرد الدلالة على ان الظن كان من المتكلم فى الذى كان انه لا يكون كقولك للشئ وهو بمرئ ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ماترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائى ماترى وعليه رب انى وضعتها انثى ورب ان قومى كذبون ومن خصائصها ان لضمير الشان معها حسنا ليس بدونها بل ٦ لا يصح بدونها نحو انه من يتق و يصبر الاية وانه من يعمل سوء وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وحبب البازل الامون وان كانت النكرة موصوفة تربيها مع ان احسن كقوله * ان دهرا يلف شملى بسعدى * لزمان يهم بالاحسان * ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن الحذف اولم يجز انتهى كلامه وقد يترك تأكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لاتساعده على تأكيده لكونه غير معتقد له اولانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم لبس ماخاطبوا به

اوليس زيد قائما والمطالب ماز يدقائما
تقول لخالى الذهن ماز يد قائم وللمنكر والله ماز يد قائم
وعلى هذا القياس
٦ اضمر اب عن عدم الاستحسان
الى عدم كون الكلام كذا قال من
على مضمون الكلام كذا قال من
خصائصها ان لضمير الشان بدونها
لا يصح ضمير الشان بدونها

Digitized by Google

المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم فى ادعاء حدوث الايمان منهم لافى ادعاء انهم اوخدون فيه اما لان انفسهم لاتساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لايروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم فى الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رابح عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب فى ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن المخاطب منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ فى تحقيقه لانه لدفع الايهام والافالمخاطب عالم به وبلازمه فتأمل واستخرج من امثال هذا ماينا سب المقام (ثم الاسناد) مطلقا سواء كان اخباريا اوانشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبرى (منه حقيقة عقلية) لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ماليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة الشئ الذى يتضمن حقيقة او مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ماينسب الى العقل اعنى الاسناد يعنى ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هى باعتبار انه ثابت فى محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شئ يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لايصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذى يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفى الزمان الماضى دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين فى علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل فى تعريف علم المعانى دون البيان فكانه مبنى على انه من الاحوال المذكورة فى التعريف كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات

وفيه

بعنى انهم ليسوا فى ادعاء معنى يكون جديرا بالكلام القوى والاوكد بالتوكيد فكيف الاقوى والاوكد هذا والظاهر انه لم يقصد بالاقوى التفصيل على كلام قوى وتوكيد اخوانهم مظنة التحقيق ومئنة التوكيد فى قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون ايهام بان الكذب راجع الى قوله انك لرسوله فقصد دفع هذا الايهام

Digitized by Google

وفيه نظر لان علم المعانى انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث فى الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا فى علم المعانى والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه او المسند (وهى) اى الحقيقة العقلية (اسناد الفعل اومعناه) كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا اومعناه كقولنا الحيوان جسم (الى ما) اى شئ (هو) اى الفعل اومعناه (له) اى لذلك الشئ كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بنى له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار (عند المتكلم) متعلق بالظرف اعنى له وهذا ليدخل فيه مايطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقى خارجا عنه مالا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله (فى الظاهر) وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اى الى مايكون الفعل اومعناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لاينصب قرينة على انه غير ماهو له فى اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى اولغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب اولا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا يخرج مايكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه مايطابق الواقع والاعتقاد (كقول المؤمن انبت الله البقل و) مايطابق الاعتقاد فقط نحو (قول الجاهل انبت الربيع البقل و) مايطابق الواقع فقط كقول المعتزلى لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ماهو له عند المتكلم فى الظاهر وان لم يكن كذلك فى الحقيقة وهذا المثال غير مذكور فى المتن ومالا يطابق شيئا منهما نحو قولك (جاءنى زيد وانت) اى والحال انك خاصة (تعلم انه لم يجئ) دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ماهو له عنده فى الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه حينئذ لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثانى ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ماهو له عند المتكلم لا فى الحقيقة ولا فى الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان الملابسة يكون مجازا

* فان قيل لم لا يجوز ان يكون قوله فى الظاهر متعلقا بقوله عنده فى التكلم قبل لانه ظرف لغو فكيف يكون عامله ملفوظا وهو قوله فى قوله فيكون العامل فى المعمول معمولا له

Digitized by Google

والا فهو من قبيل مالا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام و المصنف للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه على مالبس المسند فيه فعلا اومعناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المصنف غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على مالا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز اولا مما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة اوفي الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها * فانما هي اقبال وادبار * مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر بانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هو ذات الاقبال والادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شئ مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جئ به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لانه مراد وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس اى الى فاعل او مفعول به وهو له على ما صرح به فيما سيجئ وهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد

القيام

القيام والضرب ليس الى ماهوله لافى الحقيقة ولا فى الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ماهوله فقد دخل حينئذ فى التعريف من المجاز العقلى ماهو منفى نحو ماصام يومى وماناما ليلى قاله الشاعر * فمت ومالليل المطى بنائم * وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفى واثبات الفعل لماهوله معناه ظاهر فلامعنى نفى الفعل عماهوله عند المتكلم فى الظاهر وجوابه ان معناه انه لواعتبر الكلام مجردا عن النفى وادى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ماهوله لان النفى فرع الاثبات فالاسناد فى قام زيد الى ماهوله فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ماقام زيد بخلاف الاسناد فى نحو صام نهارى فانه اسناد الى غير ماهوله فيكون مجازا سواء اثبت اونفى وكذا الكلام فى سائر الانشائيات مثل انهارك صائم وليت نهارى صائم وما اشبه ذلك فليتأمل (ومنه) اى من الاسناد (مجاز عقلى) وسمى مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسنادا مجازيا (وهو اسناده) اى اسناد الفعل ومعناه (الى ملابس له غير ماهوله) اى غير الملابس الذى ذلك الفعل اومعناه له يعنى غير الفاعل فيما بنى للفاعل وغير المفعول فيما بنى للمفعول (بتأول) متعلق باسناده وحقيقة قولك تأولت الشئ انك تطلبت مايؤل اليه من الحقيقة او الموضع الذى يؤل اليه من العقل لان اولت وتأولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤل اى انتهى اليه والمآل المرجع الاعجاز كذا فى دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ماهوله وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله (وله) اى للفعل (ملابسات شتى) مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى (يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب) لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لايسند اليها (فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيا له) اى للفاعل او المفعول به يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له (حقيقة) فقوله فى تعريف الحقيقة ماهوله يشملهما (كامر) من الامثلة (و) اسناده (الى غيرهما) اى غير الفاعل والمفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول فى المبنى للمفعول (للملابسة) يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه ماهوله فى ملابسة الفعل (مجاز) فقد استعير الاسناد مما هوله لغيره لمشابهته اياه فى الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه فى الجراءة ولا مجاز ولا استعارة فى شئ من طرفى الاسناد وانما الغرض تشبيه

هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال فى دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر فى تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذى يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التى راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر فى اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه فى نفوسهم وجهة راعوها فى اعطاء ما حكم ليس فى العمل (كقولهم عيشة راضية) فمما بنى للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية (وسيل مفعم) فى عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل (وشعر شاعر) فى المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تأليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقى وهو ان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشئ الذى يريدون المبالغة فى وصفه ما يعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر (ونهاره صائم فى الزمان (ونهر جار) فى المكان (وبنى الامير المدينة) فى السبب الآمر وضربه التأديب فى السبب الغائى ومثله يوم يقوم الحساب اى أهله لاجله وقد خرج من تعريفه الاسناد المجازى امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هى اقبال وادبار على ما مر والثانى وصف الشئ بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبنى للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذى يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشأت الكتاب وكلامه ظاهر فى ان المفعول الذى يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذى يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا فى الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده بمجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثانى بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم فى اسلوبه وكتابه وبعيد واليم فى ضلاله وعذابه فيكون مما بنى للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتأمل وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل

بفاعله

بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شئ يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى * فما ربحت تجارتهم ولك ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى * شاق بينهما ومكر الليل والنهار * وقول الشاعر * ياسارق الليلة اهل الدار * وقولنا اعجبني انبات الربيع وجرى الانهار ونحو قوله تعالى * ولا تطيعوا امر المسرفين * وقولنا نومت ليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية اوغيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة اوالمطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تميزا كقوله تعالى * اولئك شر مكانا واضل سبيلا * لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة المسلية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف (وقولنا) في التعريف (بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل) انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأول فيها فان قلت اي سر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اي سر في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب من التأول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول

الدهرى انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسى الخليفة الكعبة اذلبس
فى العقل امتناع ان يكسوا الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت يضرب من التأول
ليحترز به عن الكذب واعترض عليه المصنف بانا لانسلم بطلان طرده بما
ذكر لخروجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه بماذكر لان المراد
بخلاف ماعند العقل خلاف مافى نفس الامر لان معنى ماعند العقل مايقتضيه
العقل ويرتضيه لامايحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسى الخليفة الكعبة
خلاف مافى نفس الامر فاشار ههنا الى ان التأول لايختص باخراج الاقوال
الكاذبة كمايتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل
طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ماعند العقل
ماحصل عنده وثبت وهذا اعم مما فى نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا
يجوز التعبير به عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايضا اذلا امتناع فى ان يشمل
التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما فى فائدة
اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الآخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا
فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم وبضرب
من التأول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق فى الذكر والمتبادر بالثانى
اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل
مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة فى العبارة بعد وضوح المقصود ابعث
من دأب المحصلين فان قلت ماذكرت من تقرير كلام المصنف يشعر بان مراده
غير ماهوله عند العقل وفى نفس الامر وحينئذ يرد عليه قول الجاهل والمعتزلى
لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الكافر
بالتأويل والقصد الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ماهوله فى نفس الامر
وبالجملة ان اراد غير ماهوله فى نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال
ماذكر وان اراد عند المتكلم فى الظاهر بقرينة ذكره فى مقابلة الحقيقة فقد
خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم فى الظاهر وصار قوله
بتأول ضايعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد
الى غير ماهوله مفهومه الظاهر الاعم اعنى مايصدق عليه انه اسناد الى غير
ماهوله بوجه ما اعنى المغاير فى الواقع اوعند المتكلم فى الحقيقة اوفى الظاهر
وحينئذ يدخل نحو قول الجاهل الاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير
ماهوله فى الواقع وقول المعتزلى لكونه الى غير ماهوله عند المتكلم فاخرج جميعها

بقوله

بقوله بتأول و بق التعريف سالما يخرج عنه مالا تأول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهرى والمعتزلى انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتأول لكونه الى غير ماهو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهرى انبت الربيع البقل بتأول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ماهو له فى الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتأول عند اخفاء حاله من الدهرى واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ماهو له عند المتكلم فى الظاهر لايقال العام لايتحقق الا فى ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ماهو له اعم من ان يكون فى الواقع او عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا فى ضمن الخاص عدم ارادته الا فى ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد فى ارادة العام بعمومه فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه اقوام (ولهذا) اى ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه (لم يحمل نحو قوله) اى الصلتان العبدى (اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشى على المجاز) اى على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشى مجاز (ما) دام (لم يعلم او) لم (يظن ان قائله لم يعتقد ظاهره لعدم التأول ح بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ماهو له عند المتكلم فى الظاهر كما مر من نحو قول الجاهل (كما استدل) يعنى ما لم يعلم ولم يستدل بشئ على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال (على ان اسناد ميز الى جذب الليالى (فى قول ابى النجم) قد اصبحت ام الخيار تدعى * على ذنبا كله لم اصنع * من ان رأت رأسى كرأس الاصلع (ميز عنه قنزعا عن قنزع) اى بعد قنزع وهو الشعر المجتمع فى نواحى الرأس (جذب الليال) اى مضيها واختلافها وفى الاساس جذب الشهر مضت عامته (ابطئ او اسرعى) حال من الليالى على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اى اصنعى ماشئت ايتها الليالى فلا يتفاوت الحال عندى بعد ذلك ولا ابالى (مجاز) خبر ان (بقوله) متعلق باستدل (عقيبه) اى عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع (افناه) اى ابا النجم او شعر رأسه (قيل الله) اى امره وارادته (للشمس اطلعى) حتى اذا اوراك افق فارجعى فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمغنى فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتأول بناء على انه زمان او سبب (واقسامه) اى المجاز

وانما اعاد كلمة فى الشرح تنبيها على انه مجرور معطوف على بعلم والافلا حاجة اليه بل الاعلى عطف النفى بالمقصود لان المعنى لفيد وقوع اوفى حيز النفى العموم اعنى انتفاء العلم والظن جميعا لا لفيد ذلك على النفى لزمه لا يفيد ذلك عطف النفى

العقلى (اربعة لان فيه) وهما المسند اليه والمسند (اما حقيقتان) وضعيتان (نحو انبت الربيع البقل او مجازان) وضعيان (نحو احيى الارض شباب الزمان) فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء فى الحقيقة اعطاء الحيوة وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قويها النامية وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة (او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان) فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجازا (واحيى الارض الربيع) فى عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا و بالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازى لايخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة فى انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما عسى يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز فى كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام فى الاربعة ظاهر على مذهب المصنف لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلا اومعناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجازا فالمجاز فى قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا فى قولنا الحبيب احيانى ملاقاته المجاز اسناد الاحياء الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ واما على مذهب السكاكى ففيه اشكال ٩ (وهو) اى المجاز العقلى (فى القرآن كثير واذا تليت عليهم اياته) اى ايات الله تعالى (زادتهم ايمانا) لم يقل منه قوله تعالى او نحو قوله تعالى ايها ما للاقتباس وان المعنى واذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلى فى القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الآيات مجاز لانها فعل الله تعالى وانما الآيات سبب لها (يذبح ابناءهم) نسب الى فرعون التذبيح الذى هو فعل جنده لانه سبب آمر (ينزع عنهما لباسهما) نسب نزع اللباس عن آدم عليه السلام وحواء رضى الله تعالى عنها وهو فعل الله تعالى حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين (يوما) نصب على انه مفعول به لتتقون اى كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر (يوما يجعل الولدان شيبا) نسب الفعل الى الزمان وهو الله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون

فيه

ه وجه الاشكال انه لم يلزم من كلامه ان يكون طرفا الخبر المفعلى مفردين بل قد يكون المسند جملة وكل من الطرفين يجب ان يكون فى كلامه فاعلا ومفعولا ونحو ذلك فتدبر

و المجاز الوضعى يجب ان يكون عن هذه الاقسام ويمكن ان يجعل المركب ايضا حقيقة ومجازا باعتبار المفردات او باعتبار انه مستعمل فى معناه الموضوع له اولا

Digitized by Google

فيه اوان الشيخوخة (واخرجت الارض اثقالها) جمع ثقل وهو متاع البيت اي مافيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة (و) هو (غير مختص بالخبر) كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري (بل يجري في الانشاء نحو ياهامان ابن لي صرحا وقوله تعالى * فلا يخرجنكما من الجنة * فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله تعالى وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ماشاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر والنهي الى مالبس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه اجر النهر ولا تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلوتك تأمرك ونحو ذلك (ولا بد له) اى للمجاز العقلي (من قرينة) صارفة عن ارادة ظاهرة لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة (لفظية كما مر) في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله تعالى (ومعنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور) اى بالمسند اليه المذكور معه (عقلا) اى من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعى احد من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلى نفسه يعده محالا (كقولك محبتك جائت بي اليك اوعادة) اى من جهة العادة (نحو هزم الامير الجند) وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم اوغيره كقرب وبعد ومرض ومات (وصدوره عن الموجد) عطف على استحالة اى وكصدور الكلام (عن الموحد) فيما يدعى الموحد المحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به (مثل اشاب الصغير) البيت وانبت الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ماهو له لكن امثال هذا ليس مما يستحيله العقل والالما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل (ومعرفة حقيقته) يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل اومفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ماهو له فما هو له هو الفاعل اوالمفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستدل الى ماهو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله اومفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة (اما ظاهرة كما في قوله تعالى

ع اى لا يلزم ان يكون مستعملا في مكانه الاصلي بل الازم ان يكون مكان الاصلي لو استعمل فيه لكان صحيحا

فما ربحت تجارتهم اى فما ربحوا فى تجارتهم واما خفية) لا يظهر الا بعد نظر وتأمل (كما فى قولك سرتنى رؤيتك اى سرنى الله عند رؤيتك وقوله) اى قول ابن المعذل * يريناصفحتى فم يفوق سناهما القمرا (يزيدك وجهه حسنا اذا مازدته نظرا * اى يزيدك الله حسنا فى وجهه) لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمنى بلدك حق لى على فلان اى لقدمتنى نفسى لاجل حق لى عليه ومحبتك جاءت بى اليك اى جاءت بى نفسى اليك لمحبتك وقول الشاعر * وصيرنى هواك وبى لحينى يضرب المثل اى صيرنى الله بسبب هواك بهذه الحالة وهوانى يضرب المثل بى لهلاكى فى محبتك ففى معرفة الحقيقة فى هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب فى هذا ان يكون للفعل فاعل فى التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما فى قوله تعالى * فما ربحت تجارتهم * فانك لا تجد فى نحو اقدمنى بلدك حق لى على انسان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع فى وصيرنى ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولوجهه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذى يرجع اليه الفعل موجودا فى الكلام على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورت والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون فى الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازى فيه نظر لان الفعل لابد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره (وانكره) اى المجاز العقلى (السكاكى) وقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله (ذاهبا الى ان مامر) من الامثلة (ونحوه استعارة بالكناية) وهى عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقى) للانبات يعنى القادر المختار (بقرينة نسبة الانبات) الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى (اليه)

قوله وبى يضرب المثل هو المفعول الثانى لصيرنى تقديره وصيرنى هواك يضرب المثل لحينى اى لهلاكى وبى فيكون من قبيل * خلق ورحمة الله السلام

اى الى الربيع (وعلى هذا القياس غيره) اى غير هذا المثال يعنى ان المراد بالطبيب هو الشافى الحقيقى بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل ان يشبه الفاعل المجازى المذكور بالفاعل الحقيقى فى تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شئ من لوازم الفاعل الحقيقى (وفيه) اى فيما ذهب اليه السكاكى (نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى فهو فى عيشة راضية صاحبها كما سيأتى) فى الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى ؛ وقد ذكرناه نحن ولبس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو فى صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اى يصبه فى قوله تعالى خلق من ماء دافق (و) يستلزم (ان لا يصح الاضافة) فى كل ما اضيف الفاعل المجازى الى الحقيقى (نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشئ الى نفسه) اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك فى صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى * فما ربحت تجارتهم * او قوله فنام ليلى وتجلى همى * كان ادفع للشغب لان قوله نهاره صائم مما ينا قش فيه بان الاستعارة انما هى فى ضميره المستتر لا فى نهاره كالاستخدام فى علم البديع لكن المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين (و) يستلزم (ان لا يكون الامر بالبناء) فى قوله تعالى يا هامان ابن لى صرحا (لهامان) لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك لان الندا له والخطاب معه (و) يستلزم (ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل) وشفى الطبيب المريض وسرتنى رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقى هو الله تعالى (على السمع) من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع فى كلامهم سمع من الشارع اولم يسمع (واللوازم كلها منتفية) كما ذكرنا فيتنفى كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية فى قولنا مخالب المنية تشبث بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكى فى تحقيقه بانا ندعى اسم المنية اسما للسبع مراد فا له

وهو مذهب السكاكى ينتفى ان يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقى فيلزم ان يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى آه وهذا مبنى على المراد بعيشة وضمير راضية واحد واما اذا كان المراد بعيشة نفسه وبضمير راضية صاحبه لا يلزم هذا الفساد

بارتكاب تأويل وهوان المنية تدخل فى جنس السباع لاجل المبالغة فى التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع وحينئذ يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها و بالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى و يبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لها مانكا ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولايكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة فى التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه فى الاستعارة بالكناية اعتراض قوى نذكره فى علم البيان ان شاء الله تعالى (ولانه) اى ماذهب اليه السكاكى (ينتقض بنحو نهاره صائم) وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى (لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به فى كتابه وقال ان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسدا وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لانسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافى الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد اولا نحو لجين الماء بدليل انه يجعل نحو قوله * قد زرا زراره على القمر * من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما اوغير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكى بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هى فى ضمير راضية و المعنى فهو فى عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من باب اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذى هو من البلاغة بمكان على الوجه المستزل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهما مان مجاز ولغيره حقيقة وخفى عليه انه اذا كان المراد بلفظ هما مان هو الباقى حقيقة كما فهم لم يكن الامر لهما مان لا حقيقة ولا مجازا الا يرى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوفيق انما هو على مذهب البعض والسكاكى ممن يجوز اطلاق الاسم على الله من غير توقيف ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب

على

على السمع وليس كذلك لانه شايع ذايع فى كلام الجميع من غير توقيف

(*) الباب الثانى احوال المسند اليه (*)

اعنى الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لابواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه لحكم مؤكد اومتروك التأكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم اومؤخر معرف اومنكر ونحو ذلك وسيأتى بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم (اما حذفه) قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان لتأخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثانى الداعى الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا فى علم النحو ايضا دون الثانى قصد الى تفصيل الثانى مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال (فللاحتراز عن العبث) اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لابناء على الحقيقة وفى نفس الامر بل (بناء على الظاهر) والا فهو فى الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما فى الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك (او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ) يعنى ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد فى دلالة اللفظ بالآخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل (كقوله قال لى كيف انت قلت عليل) لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين (او اختبار تنبه السامع عند القرينة) هل يتنبه ام لا (او) اختبار (مقدار تنبهه) هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا (او ايهام صونه) اى المسند اليه (عن لسانك) تعظيما له وافخاما (او عكسه) اى ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة (او تأتى الانكار) وتيسره (لدى الحاجة) نحو فاسق فاجر اى زيد ليتيسر لك ان تقول

و انما قال من حيث الظاهر لان التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات يضعها الواضع مختلفة باختلاف الاوضاع لاشهادة لها فى انفسها ولا دلالة بحسب ذواتها

ما اردته بل غيره (او تعينه او ادعائه) اى ادعاء التعين (او نحو ذلك) كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسأمة اوفوات فرصة اومحافظة على وزن اوسجع اوقافية اوما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لايسع ان يقال هذا غزال فاصطاده وكالاخفاء من غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم اوعلى ترك نظائره كما فى الرفع على المدح اوالذم اوالترحم فانهم لايكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وح يجب اسناد الفعل الى المفعول ولاتفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعى الى الحذف مثل قتل الخارجى لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما المقصود ان تقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشئ اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لايمكن ذكره قال الله تعالى * ان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم * اى الملة التى اوالحالة اوالطريقة ففى الحذف فخامة لاتوجد فى الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لايقتدر المتكلم على اجرائه على اللسان اوالسامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع فى بليه يقال لاتسأل عنه اما لانه يجزع ان يجرى على لسانه ماهو فيه لفظاعته واضجاره المتكلم واما لانك لاتقدر على استماعه لايحاشه السامع واضجاره (واما ذكره فلكونه) اى الذكر (الاصل) ولامقتضى للعدول عنه اوالاحتياط لضعف التعويل اى الاعتماد على القرينة اوالتنبيه على غباوة السامع (اوزيادة الايضاح والتقرير) ومنه واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كاثبت لهم الاشارة بالهدى فهى ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين فى تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التى لوانفردت كفت تميزة على حيالها (واظهار لتعظيمه اواهانته اوالتبرك بذكره واستلذاذه اوبسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب) اى فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه (نحو هى عصاى) ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث مستعارا للزمان وقد يكون بسط الكلام فى مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف

وقد

٦ قال ابن المبارك فى شرح التسهيل واما الحذف الواجب فكحذف المبتدأ الخبر عنه بنعت مقطوع لتعين المنعوت بدونه وكونه بمجرد مدح او ذم او ترحم نحو الحمد لله الحميد وصلى الله على محمد سيد المرسلين واعوذ بالله من ابليس جد والمؤمنين ومررت بملاك الكريم بهذا ونحو من المنعوت المقطوع عما اضيف عنها بحصول التعين بفعل مسلتزم اضمار ذلك فيها النصب بفعل المدح الذى لايجوز اظهاره والرفع المقتضى لكون ذلك المبتدأ لايجوز اظهاره وذلك اضمار قصدوا المدح فجعلوا اضمار الناصب امارة على ذلك كما التزم فى النداء اذ لو اظهر الناصب لم

وقديذكر المسند اليه للتهويل اوالتعجب اوالاشهاد فى قضية اوالتسجيل على السامع حتى لايكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد فى الدار واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لايقتضيان ذكره بل لابد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم يقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شئ يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل واحد ولا نعنى بالقرينة سوى مايدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لارجحا والمقتضى مايكون مرجحا لاموجبا وفيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولانسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة (واما تعريفه) اى جعل المسند اليه معرفة وهو ماوضع ليستعمل فى شئ بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم فى باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل فى المسند اليه التعريف وفى المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هى افادة المخاطب الحكم اولازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم فى الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولاشك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة فى الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى فى قولك شئ ما موجود وقولك زيد حافظ للتورية فافادته اتم فائدة يقتضى اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لايشاركه فيه غيره كقولك اعبد آلها خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لايكون فى قوة تخصيص المعرفة لانه وضعى بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله (فبالاضمار

لايخفى معنى الانشاء وقوله كونه خبرا مستأنفا المغنى فلا التزم فى الاضمار ما التزم فى الدفع ايضا ليجرى الوجهان على سنن واحد

لان المقام للتكلم اوالخطاب اوالغيبة) وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف (واصل الخطاب ان يكون لمعين) واحدا كان اواكثر لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا (وقد يترك) اى الخطاب مع معين (الى غيره) اى الى غير المعين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب) على سبيل البدل نحو (ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم) لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين (اى تناهت حالهم) الفظيعة (فى الظهور) وبلغت النهاية فى الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك (فلا يختص به) اى بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال فى الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه واحسن اليه فتخرجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم وهو فى القرآن كثير نحو ولو ترى اذ المجرمون الآية اخرج فى صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه فى صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بمادل عليه الكلام اى يحمل على هذا اعنى عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح (وبالعلمية) اى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ماوضع لشئ مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها (لاحضاره) اى المسند اليه (بعينه) اى بشخصه بحيث يكون مميزا عن جميع ماعداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جائني (فى ذهن السامع ابتداء) اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جائني زيد وهو راكب (باسم مختص به) اى المسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شئ منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشئ معين ليس

الا العلم قلت بعد التسليم انما الذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا بأس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فانها الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعنى احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شئ آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد اللتيا والتى يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان اللفظ الموضوع لعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مقهورا منها بالكلية وافادتها للجزئيات المرادة في الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا (نحو قل هو الله احد) فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شئ ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشئ من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود وموجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله تعالى مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اى بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس (او تعظيم او اهانة) كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم (او كناية) عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اى يدا جهنمي لان انتسابها الى اللهب يدل

Digitized by Google

على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي لجهنم فلا انتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرأيين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكني المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعلى كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما يستعمل هنا في الشخص المسمى به لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام (او ايهام استلذاذه) اي العلم (او التبرك به) او نحو ذلك كالتفأل والتطير والتهيب على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام (وبالموصولية) اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان يتخصص بمضمون الصلة ويكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب له

Digitized by Google

او المرجح بقوله (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم) ولم يتعرض لما لايكون للمتكلم اولكليهما علم بغير الصلة نحو الذين فى ديار الشرق لااعرفهم اولانعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه (اواستهجان التصريح بالاسم اوزيادة التقرير) اى تقرير الغرض المسوق له الكلام (نحو وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه) اى راودت زليخا يوسف عليه السلام والمراودة المفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع بصاحبه عن الشئ الذى لايريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهى عبارة عن التحمل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز اوزليخا لان كونه فى بيتها ومولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ويلى المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية فى النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه فى بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك فى زليخا وامرأة العزيز فلايتقرر المسند اليه ولايتعين مثله فى التى هو فى بيتها لانها واحدة معينة مشخصة ومما هو نص فى زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام فى غير المسند اليه بيت السقط *اعباد المسيح يخاف صحبى * ونحو عبيد من خلق المسيحا * فانه ادل على عدم خوفهم النصارى من ان يقول نحو عبيد الله والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال اوان يستهجن التصريح اوان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه وغلقت الابواب الآية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم تكن مثالا لهما لاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم (اوالتفخيم نحو فغشيهم من اليم ماغشيهم) ومنه فى غير المسند اليه قول ابى نواس * ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم * واسمت شرح اللحظ حيث اساموا * وبلغت ما بلغ امرء بشبابه * فاذا عصارة كل ذلك اثام * (اوتنبيه المخاطب على الخطأ نحو) قول عبيدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها نبيه (ان الذين ترونهم) اى تظنونهم (اخوانكم يشفى غليل صدورهم ان تضرعوا اى تهلكوا اوتصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم فى هذا الظن

ما لبس فى قولك ان القوم الظلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل فى الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطأ وردّه المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهدا صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر ينافى الاخوة ويباين المحبة (او الايماء الى وجه بناء الخبر) اى الى طريقة يقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى طرزه وطريقته يعنى تأتى بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه واى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تأتى بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد فى علم البديع (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين) فان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماؤهم الاعلام (ثم انه) اى الايماء الى وجه بناء الخبر (ربما جعل ذريعة) اى وسيلة (الى التعريض بالتعظيم لشانه) اى شان الخبر (نحو) قول الفرزدق (ان الذى سمك) اى رفع (السماء بنا لنا بيتا) اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد (دعائما عزّ واطول) من دعائم كل بيت ففى قوله ان الذى سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء ارفع منها واعظم (او شان غيره) اى غير الخبر نحو قوله تعالى (الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين) ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر ما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شان غيره نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر * نحو ان التى ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودها غول * فان فى ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر ما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا ترى

لا يخرج جعل المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض الاوهام لان الاعتراض على السكاكى بانه لا يظهر الفرق بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فيكون جعل الاول ذريعة الثانى *

ان قوله

ان قوله ان الذى سمك السماء البيت ان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ كما مر فاحسن التأمل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين امتوالهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذى سمك السماء وان التى ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اى على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الايات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادى على فساد هذا الرأى عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاءك الذى اكرمك او اهانك او الذى سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو * يا ايها الذى نزل عليه الذكر انك لمجنون * ولطائف هذا الباب لا تكاد تضبط (و بالاشارة) اى تعريف المسند اليه بايراده اسم الاشارة متى صلح المقام له وتصل به غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله (لتميزه) اى المسند اليه (اكمل تميز نحو قوله اى ابن الرومى (هذا ابو الصقر فردا) نصب على المدح او الحال (في محاسنة من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعنى يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر (او التعريض بغباوة السامع) حتى كانه لا يدرك غير المحسوس (كقوله) اى قول الفرزدق (اولئك ابائى فجئنى بمثلهم) هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى * فأتوا بسورة من مثله (اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله) اى المسند اليه (في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد) اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة

فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزوائد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعتبر عنه بشيء يوجب تصوره اياما كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله (او تحقيره) اي المسند اليه (بالقرب نحو اهذا الذي يذكر الهتكم) وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيمة قد قامت (او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب) تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا (او تحقيره) بالبعد (كما يقال ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فها انني ذلك الضارب لان المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وها انني هذا الضارب اي هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد (او للتنبيه) اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار اليه باوصاف) اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اي جعلت الشيء على عقبه (على انه) اي للتنبيه على ان المشار اليه (جدير بما يرد بعده) اي بعد اسم الاشارة (من اجلها) اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه (نحو) * الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله (اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون) عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح

آجلا

آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة اولانه لايكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم اوالسامع باحواله اولنحو ذلك (وباللام) اى تعريف المسند اليه باللام (للاشارة الى معهود) اى الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان اواثنين اوجماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا اوكناية (نحو ولبس الذكر كالانثى اى) لبس الذكر (الذى طلبت) امرأة عمران (كالتى) اى كالانثى التى وهبت لها) فالاتى اشارة الى ماسبق ذكره صريحا في قوله تعالى * قالت رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ماسبق ذكره كناية فى قوله *رب انى نذرت لك مافى بطنى محررا * فان لفظ ما وان كانت يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمت بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما فى وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل (او) للاشارة (الى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد (كقولك الرجل خير من المرأة) ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية (وقد يأتى) المعرف بلام الحقيقة (لواحد) من الافراد (باعتبار عهديته فى الذهن) لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن و جزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل جزئى من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان لبس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل بعضها (كقولك ادخل السوق حيث لاعهد) فى الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ماذكرناه وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل فى فرد و بين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت

اسدا فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشار بقوله (وهذا في المعنى كالنكرة) يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجرى عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ويعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه ؟ ان عود الضمير في قوله وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله * ولقد امر على اللئيم يسبني * وفي التنزيل * كمثل الحمار يحمل اسفارا * على ان يحمل صفة للحمار وفيه * الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون * على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين اولا للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما ستذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكره صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان تقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وضالين فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته فيها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة

وقد يفيد

وقد يفيد) المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة (الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر) اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره في قوله تعالى *ان الانسان لفي خسر* انه للجنس وقال في قوله تعالى * ان الله يحب المحسنين * ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى النكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز من اسماء الاجناس التي لبست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعي وذكرى والرجعي والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه (وهو) اي الاستغراق (ضربان حقيقي) وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة (نحو عالم الغيب والشهادة) اي كل غيب وشهادة (وعرفي) وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف (كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته) لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع

سايغ واللام فى اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لاحرف تعريف عند غير المازنى فكان التمثيل على مذهبه قلت الخلاف انما هو فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل فى صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى المضى واما مالبس فى معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصايغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك فى غير موضع ولوسلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف اوغيره والموصول ايضا يأتى للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر (واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف اوغيره (اشمل) من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولاينا فى خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولاينافى خروج الواحد والاثنين (بدليل صحة لارجال فى الدار اذا كان فيها رجل اورجلان دون لارجل) فانه لايصح اذا كان فيها رجل اورجلان وانما اورد البيان بلا التى لنفى الجنس لانها نص فى الاستغراق بيان ذلك ان النكرة فى سياق النفى والنهى والاستفهام ظاهرة فى الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جائنى رجل بل رجلان فانه ح يتحقق عدم الاستغراق والنكرة فى الايجاب ظاهرة فى عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا فى المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا فى غيره نحو علمت نفس ماقدمت وفى المقامات ياأهل ذا المغنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ماجائنى من رجل اومقدرة نحو لا رجل فى الدار فهو نص فى الاستغراق حتى لايجوز ما من رجل اولا رجل فى الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قرأة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لوسلم كون استغراق المفرد اشمل فى النكرة المنفية فلانسلم ذلك فى المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير فى كل ما وقع فى التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما هى من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير

ذلك

ذلك ولهذا صح بلا خلاف جائنى القوم اوالعلماء الا زيدا اوالاالزيدين
مع امتناع قولك جائنى كل جماعة من العلماء الازيدا على الاستثناء المتصل
فان قيل المفرد يقتضى استيعاب الاحاد والجمع لايقتضى الاستيعاب الجموع
حتى ان معنى قولنا جائنى الرجال جائنى كل جمع من جموع الرجال وهذا
لاينافى خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا
يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين اخرين من الآحاد
والاثنين مع واحد آخر جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل
فى الحكم على ماذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل فى الحكم باعتبار ثبوت الحكم
للمجموع دون كل فرد حتى يصح جائنى جمع من الرجال باعتبار مجئ فرد
اوفردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان ماذكره صاحب
المفتاح فى قوله تعالى *رب انى وهن العظم منى *انه ترك جمع العظم الى الافراد
لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن
البعض دون كل فرد يعنى يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت
العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولايصح ذلك
فى المفرد وذلك لانا لانسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض
بل الوجه فى افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد
هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذى هو العمود والقوام
واشد ماتركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر
وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعنى لو قيل وهنت العظام كان
المعنى ان الذى اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها كانه وقع من
سامع شك فى الشمول والاحاطة لان القيد فى الكلام ناظر الى نفى مايقابله وهذا
المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح فى ان وهنت العظام يفيد
شمول الوهن لكل من العظام بحيث لايخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح
فى انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد
فالتنافى بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لامنافاة
بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا
الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل
من حيث هو كل والبعض بقى خارجا كما لو احد والاثنين ومنشأ
هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق

الحكم بكل فرد مما هو مقرر فى علم الاصول والنحو وكلامه فى الكشاف ايضا مشحون به حيث قال فى قوله تعالى * والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفى قوله تعالى * وما الله يريد ظلما للعالمين * انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفى قوله تعالى * ولا تكن للخائنين خصيما * اى ولا تخاصم عن خائن قط وفى قوله تعالى * رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمى بالعالم يعنى لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمى بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمى بالعالم فهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمى به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الأئمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف فى غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع فى المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما فى قوله تعالى * ان يأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه فى تناول الجمعية فى الجنس وزان المفرد فى تناول الجنسية والجمعية فى جعل الجنس لا فى وحد انه كذا فى الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنوا فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة فى وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شئ واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا كلام مبنى على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال ايضا

يشهد

يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام فى هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده و الوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله (ولا تنافى بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف) الدال على الاستغراق كحرف النفى ولام التعريف (انما يدخل عليه) اى على الاسم المفرد حال كونه (مجردا) عن الدالة (على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظى (ولانه) اى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق (بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور وان حكاه الاخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال و نطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها سمل اى خلق وانطفه مركبة من اشياء كل منها مشيج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه (وبالاضافة) اى تعريف المسند اليه باضافته الى شئ من المعارف (لانها اخصر طريق) الى احضار المسند اليه فى ذهن السامع (نحو) قول جعفر بن علبة الحارثى (هواى) اى مهوى وهذا اخصر من الذى اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السأمة لكونه فى السجن وحبيبه على الرحيل (مع الركب اليمانين بمصعد) اى مبعد ذاهب فى الارض وتمامه * جنيب وجثمانى بمكة موثق * والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب (او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك) فى الاول (عبدى حضر) وفى الثانى (او عبد الخليفة ركب) وفى الثالث (او عبد السلطان عندى) تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه وغيرما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما (او) لتضمنها (تحقير اللمضاف نحو ولد الحجام حاضر) او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام يجالس زيدا وينادمه وقد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض

من غير مر جح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكسأمة السامع اوالمخاطب نحو حضر اهل السوق اولتضمن الاضافة تحريضا على اكرام اواذلال اونحوهما نحو صديقك اوعدوك بالباب ومنه قوله تعالى* لاتضار والدة بولدها ولا مولود له بولده *فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد اولتضمنها استهزاء اوتهكما نحو ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون اواعتبارا لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء اولانه لاطريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب اولافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم تدلك على اخزامى الارض النفحة من رائحتها بمعنى على جنس الخزامى وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف فى نحو قوله تعالى *ولاطائر يطير بجناحيه *على ما سيجئ ان شاء الله تعالى (واما تنكيره فللافراد) اى تنكير المسند اليه للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس (نحو قوله تعالى وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى اوالنوعية) الى نوع منه (نحو وعلى ابصارهم غشاوة) اى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامى عن آيات الله وفى المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى بتأديته (اوالتعظيم اوالتحقير) يعنى انه بلغ فى ارتفاع شانه اوانحطاطه مبلغا لايمكن ان يعرف (كقوله) اى قول ابن ابى السمط (له حاجب) اى مانع عظيم (فى كل امر يشينه) اى يعيبه (ولبس له عن طالب العرف) اى الاحسان (حاجب) حقير فكيف بالتعظيم (اوالتكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما اوالتقليل نحو قوله تع ورضوان من الله اكبر) والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا اوتقديرا كما فى المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله (وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل اى ذوعدد كثير) هذا ناظر الى التكثير (وآيات عظام) هذا ناظر الى التعظيم ويجئ للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطانى شيئا اى حقيرا

قليلا

قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله * اذا سئمت مهندة يمين * اطول الحمل بدله شمالا * لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السأمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى * ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اى هبة او من نفح الطيب اذا فاح اى فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الآية مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى * اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن * اى عذاب هائل او شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى * لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم * ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد لقوله عليه الصلوة والسلام * اعوذ بالله من غضب الحليم (ومن تنكير غيره) اى غير المسند اليه (للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء) اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة الذي يختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى * والله خلق كل دابة من ماء * فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه له (وللتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير ان نظن الا ظنا) اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وهكذا يحمل

التنكير على مايفيد النوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك فى كل
ماوقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا يحل الاشكال الذى يورد على
مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد
مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء ولبس مصدر نظن
محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وح لاحاجة الى ماذكره
بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتأخير اى ان نحن الا نظن ظنا ومثله
قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اى ما اغتره الا الشيب اغترارا ولا الى ماذكره
بعضهم من ان قولك ماضربت زيدا الا ضربا مثلا يحتمل من حيث توهم
المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع
فى مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره
من حيث الوهم فكانك قلت مافعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه
للنكارة وعدم التعيين قوله تعالى * اواطرحوه ارضا * اى ارضا منكورة
مجهولة بعيدة عن العمران والتقليل قوله * فيومابخيل تطرد الروم عنهم *
و يوما يجود تطرد الفقر والجدبا * اى بعدد نزر من خيولك وفرسانك و شئ
يسير من فيضان جودك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير وهو فى معنى البعضية
يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى * ورفع بعضهم فوق
بعض درجات * اراد محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم ففى هذا الايهام من تفخيم
فضله واعلاء قدره مالايخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد
نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس
والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه (واما وصفه) اى وصف المسند اليه
اخر المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ماهو
المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف وقد مها السكاكى على التنكير
نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف
المسند اليه دون تنكيره و قدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه
واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به
معنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعنى اما
الوصف اى ذكر النعت للمسند اليه (فلكونه) اى الوصف (مبنيا له) اى للمسند
اليه (كاشفا له عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى
فراغ يشغله ونحوه فى الكشف قوله) اى نحو هذا القول فى مجرد كون الوصف

للكشف

للكشف لافى كونه وصفا للمسند اليه قول اوس ابن حجر فى مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها * ايتها النفس اجملى جزعا * ان الذى تحذرين قد وقعا * الى قوله ان الذى جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا (الالمعى الذى يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا) الالمعى والليلمعى الذكى المتوقد وهو اما مرفوع خبران اومنصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعنى وخبر ان فى قوله يعد هذه عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعى ليس بمسند اليه وقوله الذى يظن بك الظن الى آخره وصف له كاشف عن معناه كما حكى عن الاصمعى انه سئل عن الالمعى فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله فى النكرة قوله تعالى * ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا * فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير (او مخصصا) اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرة نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من افراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف (نحو زيد التاجر) او الرجل التاجر (عندنا) فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال (او) لكون الوصف (مدحا اوذما) اوترحما (نحو جاءنى زيد العالم او الجاهل) او الفقير (حيث يتعين) الموصوف اعنى زيدا (قبل ذكره) اى ذكر الوصف والتعين اما بان لايكون له شريك فى ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا (اوتأكيدا) اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف (نحو امس الدابر كان يوما عظيما) فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتى ومنه قوله تعالى * وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه * حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد فيهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التى لها محل من الاعراب تجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذى يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذى

يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة تجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة اوصلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى * وان منكم لمن ليبطئن * ان التقدير من اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال في تأكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى * فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة * ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم * قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة * ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم * للمؤمنين وهم قد علموا * ذلك بسماع من النبي عليه السلام والمشركون لما سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة (واما توكيده فللتقرير) اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل وذكر العلامة في شرح المفتاح ان المراد مجرد

تقرير

تقرير الحكم ولم يبين ان اى موضع من بحث التقديم والتأخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرحوا به فى نحو لا تكذب انت من ان تأكيد المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التأكيد الصناعى بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا يرى الى تصريحهم بانه ليس فى نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وهو انما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكى لم يورد تحقيق تقوى الحكم فى فصل التقديم والتأخير مع الفعل بل فى آخر بحث تأخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره فى نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله فى الايضاح كما سيأتى اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغى ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذى يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا على انه تأكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكى كما يطلعك اشارة الى ما اورده فى فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت فى حاجتك وحدى اولا غيرى تأكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده فى هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان فى التأكيد الذى لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس فى شى من التأكيد الاصطلاحى ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير فى كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكى فى امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت فى حاجتك وحدى اولا غيرى غلط فاحش عن ارتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح (اودفع توهم التجوز) اى التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الا مير اونفسه اوعينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا (او) لدفع توهم (السهو) نحو جائنى زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائى عمرو وانما ذكر زيدا على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوى وهو ظاهر (او) لدفع توهم (عدم الشمول) نحو جائنى القوم كلهم واجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم اوانك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل

بناء على انهم فى حكم شخص واحد كما يقال بنوا فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى * فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا يزداد التعيير والتقريع على ابليس ولادلالة لاجمعون على كون سجودهم فى زمان واحد على ماتوهم وههنا بحث وهوان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تأسيسا ولذا قال الشيخ عبد القاهر رحمة الله عليه ولانعنى بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والالم يسم تأكيدا بل المراد انه يمتنع ان يكون اللفظ المقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جائنى الرجلان كلاهما فنى كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص فى مدلوله لايطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائى واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائى رسولان لهما اونفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال لدفعه جائنى الرجلان كلاهما بل انفسهما اوعينهما وكذا اذا توهم ان الجائى احدهما والآخر محرض باعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتأكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه (واما بيانه) اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان (فلا يضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد) فلا يلزم كون الثانى اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لاتنحصر فى الايضاح لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام فى قوله تعالى * جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس * عطف بيان جئ به للمدح لا للايضاح كما يجئ الصفة لذلك وذكر فى قوله تعالى * الابعدا لعاد قوم هود * انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا لاشبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لايلزم البتة ان يكون اسما مختصا يتبوعه ماذكروا فى قوله والمؤمن العايذات الطير * يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند * ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجرى عليها الموصوف

نحو

نحو جائنى الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما فى هذه الصفة فان قلت قد اورد المصنف قوله تعالى * لاتتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد فى باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكى فى باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فالحق فى ذلك قلت ليس فى كلام السكاكى مايدل على انه عطف بيان صناعى لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده فى هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان فى بحث التأكيد على ماهو دأب السكاكى ويكون مقصوده انه وصف صناعى جئ به للايضاح والتفسير لا للتأكيد مثل امس الدابر على ماوقع فى كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعنى الالهية ومعنى العدد اعنى الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام فى الاول النهى عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفى الثانى اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذى قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذى يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اى يقرره ويحققه ولم يقصد انه تأكيد صناعى لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة فاوقع فى شرح المفتاح من ان مذهب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التأكيد الصناعى ليس بشئ اذ لادلالة لكلامه عليه بل اورد فى المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعى جئ به للبيان والتفسير كما فى قوله تعالى * ومامن دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه * حيث جعل فى الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق فى باب الوصف فالآيتان تشتركان فى ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه فى الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفى دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ماذكرت مما لامزيد

عليه للمنصف وبه تبين ان لاخلاف ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ماتوهمه القوم واستدل العلامة فى شرح المفتاح على انه عطف بيان لاوصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى فى متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى فى متبوعه على مانقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين فى متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة على ان القصد فى متبوعهما الى احد جزئيه اعنى التثنية والوحدة دون الجزء الاخر اعنى الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لاصفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى فى متبوعه فلا يصدق التعريف على شئ من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص اوتأكيد اومدح اونحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدائر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التأكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا يرى ان السكاكى جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لايقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لانسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا يرى لما ان ماذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى * وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لامعنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لايبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهى انما هو عن اتخاذ الاثنين من الآله على ما مر تقرير (واما الابدال منه) اى من المسند اليه وفى هذا اشعار بان المسند اليه انما هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل فى جاءنى اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه فى التحقيق هو البدل وفى لفظ المفتاح ايماء الى ذلك (فلزيادة التقرير نحو جاءنى اخوك مازيد) فى بدل الكل وهو الذى يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين (وجاءنى القوم اكثرهم) فى بدل البعض وهو الذى يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ماصدق عليه اثنين هو عين ماصدق عليه الهين (وسلب زيد ثوبه) فى بدل

الاشتمال

الاشتمال وهو الذى لايكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجئ هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لايقع فى فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفى التأكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه فى الكلام وهو من اضافة المصدر الى المعمول او اضافة البيان اى الزيادة التى هى التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التأكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير فى بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى * صراط الذى انعمت عليهم * فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفى بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما فى البعض فظاهر واما فى الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبنى زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءنى زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لايخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون فى بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع فى المفتاح (واما العطف) اى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه (فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءنى زيد وعمرو) فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اى لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة (او) لتفصيل (المسند) بانه قد حصل من احد المذكورين اولا وعن الاخر بعده متراخيا او غير متراخ (كذلك) اى مع اختصار واحترز به عن نحو جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك (نحو جاءنى زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء القوم حتى خالد) فهذه

الثلثة تشترك فى تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على
ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسة للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة
وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضى شيئا فشيئا
الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر فى حتى ترتيب اجزاء ماقبلها ذهنا
من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز ان يكون
ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل ابناء
حتى آدم عليه السلام او فى اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او فى زمان واحد
نحو جاءنى القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقويهم
فمعنى تفصيل المسند فى حتى انه يعتبر فى الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع
ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على
المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان
الاحسن ان يقول اولتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز ان
النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد يوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا
الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشئ للشئ
او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل
الى الشك فيه انتهى كلا مد ففى نحو جاءنى زيد فعمرو يكون الغرض
اثبات مجئ عمرو بعد مجئ زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان اجائى زيد
وعمرو والشك انما وقع فى الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل
المسند لاغير حتى لو قلت ما جاءنى زيد فعمرو فكان نفيا لمجيئه عقيب
مجئ زيد ويحتمل انهما جاءآك معا اوجاءك عمرو قبل زيد اوبعده بمدة
متراخية فان قلت قد يجئ العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل
للمسند نحو جاءنى الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا
قلت هذا فى التحقيق ليس من عطف المسند اليه بالفاء لانه فى المعنى الذى يأكل
فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند
(اورد السامع) عن الخطأ فى الحكم (الى الصواب) وسيجئ تحقيقه فى بحث
القصر (نحو جاءنى زيد لا عمرو) لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد
او انهما جاءآك جميعا وما جاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون
عمرو كذا فى المفتاح والايضاح ولم يذكر المصنف ههنا لكونه مثل لا فى الرد
الى الصواب الا ان لا لنفى الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لا يجابه

للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور فى كلام النحاة ان لكن فى نحو ماجائنى زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملابسة لانه للا ستدراك وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح فى انه انما يقال ما جائنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجئ منتف بينهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ماوقع فى المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءا آك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد (اوصرف الحكم) عن المحكوم عليه (الى آخر نحو جاءنى زيد بل عمرو وماجائنى زيد بل عمرو) فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءنى زيد بل عمرو يحتمل مجئ زيد وعدم مجيئه وفى كلام ابن الحاجب انه يقتضى عدم المجئ قطعا واما اذا انضم اليه لانحو جائنى زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجئ زيد قطعا واما النفى فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه فى المتبوع فمعنى ماجاءنى زيد بل عمرو ثبوت المجئ لعمرو مع احتمال مجئ زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد فى المثال المذكور عدم مجئ زيد البتة كما فى لكن وبهذا يشعر كلامهم فى بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفى يفيد نفى الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ماجائنى زيد بل عمرو بل ماجاءنى عمرو فعدم مجئ عمرو متحقق ومجئ زيد وعدم مجيئه على الاحتمال اومجيئه متحقق فصرف الحكم فى المثبت ظاهر وكذا فى المنفى على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل فى المثبت مطلقا وفى المنفى على مذهب المبرد لاتقع فى كلام فصيح فكان الاولى تركه كبل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط (اوالشك) من المتكلم (اولتشكيك اى ايقاع المتكلم السامع فى الشك (نحو جاءنى زيد اوعمرو) اوللابهام نحو وانا اواياكم لعلى هدى اوفى ضلال مبين * اوللتخيير اوللاباحة نحو ليدخل الدار زيد اوعمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لامن حيث انه مدلول اللفظ

بل بحسب امر خارج ومما عده السكاكي من حروف العطف اى المفسرة والجمهور على ان مابعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد اوفصل يقوى مذهب الجمهور وهذا نزاع لاطائل تحته (واما الفصل) اى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه فى المعنى عبارة عنه وفى اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لايعمه وغيره كما قال فى المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا عليه (فلتخصيصه اى المسند اليه (بالمسند) يعنى لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لايتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال فى تأكيده لاعمرو فان قلت الذى يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولايعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله فى الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين مايصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الايرى الى قولهم فى ايالة نعبد معناه نخصك بالعبادة لانعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف فى قوله تعالى * واولئك هم المفلحون * حيث قال ان معنى التعريف فى المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ماهم وتصوروا بصورتهم الحقيقة فهم هم لايعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لايعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لايتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط منشاؤه عدم التدرب فى هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة

الى

الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ فى دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر دقيقا مثل قولك هو البطل المحامى لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامى وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغى ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعنى زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح فى هذه الاية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى *اولم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده* هو للتخصيص والتأكيد وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون فى الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو *ان الله هو الرزاق* اى لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحيوة هى الحمام اى لا حيوة الا الحمام (واما تقديمه) اى تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار فى مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذى كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثانى ومراد صاحب الكشاف ثمه هو الضرب الاول وكلامه مشحون ايضا باطلاق التقديم على الضرب الثانى (فلكون ذكره) اى المسند اليه (اهم) ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفى ان يقال

قدم للعناية ثم غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال (اما لانه) اى تقديم المسند اليه (الاصل) لانه المحكوم عليه ولابد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه (ولا مقتضى للعدول عنه) يعنى ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضى العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضى العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شئ مما يقتضى تقديم المسند على ما سيجئ تفصيله (واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه) ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشئ بعد الشوق الذوا وقع في النفس (كقوله) اى قول ابى العلاء المعرى من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا (والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد) يعنى تحيرة البرية في المعاد الجسماني والنشور الذى ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين وان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح عليه السلام ولا ثعبان موسى عليه السلام ولا القنفس على ما وقع في بعض الشروح لانه لا يناسب السياق (واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما نحو ذلك) مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى * واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا لمجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر از اد بالخبر الاول خبر المبتدأ وبالخبر الثاني الاخبار والمصنف لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدأ اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة

الخبرية

الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر فط لقا اى اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سيأتى فى احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لانسلم ان للتقديم دخلا فى الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره فى بحث لو الشرطية ان شاء الله لكان وجها ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله * متى تهززنى قطن تجدهم * سيوفا فى عواتقهم سيوف * جلوس فى مجالسهم رزان * وان ضيف الم فهم خفوف * والمراد هم خفوف كذا فى المفتاح اى محل الاشتهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المصنف هذا تفسير للشئ باعادة لفظه لبس بشئ واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتى فى نحو انا سعيت فى حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر فى قوله تعالى * وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين آمنوا * ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث ظهور ان الحصر فى قولهم فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذى اشار اليه فى قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهى ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه لمعين وهذا سديد لكن فى بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء (عبد القاهر) اورد فى دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله (وقد يقدم) المسند اليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلى) اى قصر الخبر الفعلى عليه والتقييد بالفعلى مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز (ان ولى حرف النفى) اى ان كان المسند اليه بعد حرف النفى بلا فصل من قولهم وليك اى قرب منك (نحو ما انا قلت هذا اى لم اقله مع انه مقول لغيرى) فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا فى شئ ثبت انه مقول لخبرك وانت تريد نفى كونك القائل لانفى القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب

اشتراكه معه فى القول او انفراده به دونه لا بالنسبة الى جميع من فى العالم (ولهذا) اى ولان التقديم يفيد التخصيص ونفى الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيرى) لان مفهوم الاول اعنى ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثانى اعنى ولا غيرى نفى قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته ولا احد غيرى اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثانى انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيرى قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما فى هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيرى فانه لا يصح (ولا ما انا رأيت احدا) لانه يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المصنف لان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذى يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذى نفى عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئى لان نفى الرؤية الواقعة على كل واحد لا ينافى اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثانى يفيد السلب الكلى لوقوع النكرة فى سياق النفى ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رأيت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبنى على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل فى الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رأيت احدا ردا على من زعم انك رأيت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل الثانى ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه فى قوله تعالى * لا نفرق بين احد من رسله * وفامنكم من احد عنه حاجزين * وفسروه فى قوله تعالى * لستن كاحد من النساء * بمعنى جماعة من جماعات النساء ٦ وعدم جريان هذه الاحكام فى كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت فى سياق النفى كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع

٢ الفرق بين المفهوم والمنطوق ان المفهوم ما دل عليه اللفظ لا فى محل النطق والمنطوق ما دل عليه اللفظ فى محل النطق *

٦ كان قبل لم لا يجوز كونه بمعنى الجمع من وقوعه فى سياق النفى اجاب بقوله وعدم * اللغة

اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث وقيل هو مبنى على ان احدا اسم فى معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا اومؤنثا اى احد من الافراد اوالمثنيات اوالجماعات واذا كان احدهنا فى معنى الجمع يكون المعنى ما انا رأيت جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد ان لان هذا الامتناع جار فى نحو ما انا رأيت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا اقلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفى نكرة على ما سيجئ فلا يكون لخصوصية لفظ احد وايضا يجوز ان يكون احدهنا مبدل الهمزة من الواو ومثله فى قوله تعالى * قل هو الله احد * وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رأيت جمعا من الناس والمنفى حينئذ هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفى الرؤية الواقعة على كل احد نفى العموم الذى هو سلب جزئى وقولنا ما انا رأيت احدا اورجلا اونحو ذلك يفيد عموم النفى الذى هو سلب كلى وتخصيصه بالمتكلم يقتضى ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعنى يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضى ان يكون قد رأى كل احد بل يكفيه ان يكون رأى احدا لان السلب الكلى يرتفع بالايجاب الجزئى لا يقال السلب الكلى يستلزم السلب الجزئى فيصح الرؤية الواقعة على كل احد منفية وتم ما ذكره المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفى ضرب زيد يستلزم نفى الضرب الواقع على كل احد فيلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشئ لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة فى شرح المفتاح ان المفعول فى قولنا ما انا رأيت احدا كان عاما لوقوعه فى سياق النفى يلزم ان يكون معتقدا لمخاطب عاما كذلك وهو انك رأيت كل احد فى الدنيا لان الخطأ فى هذا المقام انما يكون فى الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفى من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطأ فى الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقى بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب الكلى اعنى عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب فى ذلك لكنه اخطأ

* اى تحقيق الجواب ان تخصيص اللزوم بالشئ اى قصره عليه لا يستلزم تخصيص اللازم به لجواز كون اللازم اعم وههنا المقصود على المتكلم هو السلب الكلى المذكور صريحا فلا يلزم قصر السلب الجزئى الا يلزم منه ثبوت الايجاب الكلى لغيره

فى تعيينه وزعم انه غيرك اوانت بمشاركة الغير فنفيت وهمه و حصرت
فى نفسك هذا السلب اعنى عدم رؤية احد من الناس اذلواختلف الفعلان
ايجابا وسلبا لم يكن الخطأ فى الفاعل فحسب هذه الكلمات الدائرة فى هذا
المقام على السنتهم وهى متغايرة ومنشاؤها انهم لم يحافظوا على محصل
كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفى
جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفى عند قصد التخصيص
فجعلوا التخصيص فى نحو ما اناقلت كذا مثله فى نحو اناما قلت كذا ولبس
هذا اول قارورة كسرت فى الاسلام فنقول محصول كلامه انه اذا قدم
المسند اليه على الفعل وحرف النفى جميعا فحكمه حكم المثبت يأتى تارة
للتقوى وتارة للتخصيص كما نذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون
حرف النفى فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيص فى النفى فان قولك
انا ما سعيت فى حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم
سعى فى حاجته واصاب لكنه اخطأ فى فاعله الذى لم يسع فزعم انه غيرك
اوانت بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت فى حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود
سعى واصاب فيه لكنه اخطأ فى فاعله الذى سعى فزعم انه غيرك اوانت بمشاركة
الغير وامانحو قولك ماانا سعيت فى حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح
العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعى واصاب لكنه اخطأ فى فاعله فزعم
انه انت وحدك اوانت بمشاركة الغير ولابد فيه من ثبوت الفعل قطعا على
الوجه الذى ذكر فى النفى ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت
ماانا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة
فى شئ ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفى عاما وكان خلفا من القول
ان تقول ماانا قلت شعرا قط ماانا اكلت اليوم شيئا ما انا رأيت احدا من الناس
لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر فى الدنيا واكل كل شئ يؤكل ورأى
كل احد من الناس فنفيت ان تكون هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطب ان هناك
انسانا لم يقل شعرا قط ولم يأكل اليوم شيئا اولم ير احدا من الناس واصاب
فى ذلك لكنه اخطأ فى تعيينه فزعم انه غيرك اوانت بمشاركة الغير فلابد
ان تقول له انا ما قلت شعرا قطانا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رأيت احدا من الناس
و يكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذى لم يقل شعرا انا الذى لم يأكل
اليوم شيئا انا الذى لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص

ان

ان لايصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا او اكل شيئا او رأى احدا ولا يصلح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رأيت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت العقل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطأ فيمن نفى عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او بمشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير فليتأمل (ولا ما انا ضربت الا زيدا) لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث علوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاءه حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرناه لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من ماعدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قدرته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وحينئذ يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه

واثبته لغيره فيلزم ان لايكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذى نوظر
فى فاعله ولايلزم ان لايكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول المنتقض بالاهو نفى
الضرب الذى وقعت المناظرة فى فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه هذا
محال وعندى ان قولهم نقض النفى بالايقتضى ان تكون ضربت زيدا
اجدر بان يعترض عليه فيقال ان النفى لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى
ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذى
استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفى فلا يكون من انتقاض
النفى فى شئ كما اذا قلت لست الذى ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انسانا
ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان
واعلم ان ماذكره المصنف ليس مخالفة لهم فى مجرد التعليل بل يظهر اثرها
فى نحو قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لامتناع فيه عند
المصنف لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم
يمتنع هذا لاقتضائه ان يكون الفاتحة مقروة للمتكلم غير مقروة له لما مر وهذا
محال (والا) عطف على ان ولى حرف النفى والمعنى ان ولى المسند اليه المقدم
حرف النفى فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا
ومضمرا وان لم يل حرف النفى بان لايكون فى الكلام نفى اصلا نحو انا قمت
او يكون لكن قدم المسند اليه على النفى والفعل جميعا نحو انا ماقمت فقد يفيد
التخصيص وقد يفيد التقوى واليه اشار بقوله (فقد يأتى) اى التقديم
(للتخصيص رداعلى من زعم انفراد غيره) اى غير المسند اليه المذكور (به)
اى بالخبر الفعلى (او) زعم (مشاركته) اى الغير (فيه) اى فى الخبر الفعلى (نحو
انا سعيت فى حاجتك) لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعى فى حاجته او كان
مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثانى قصر افراد
و يؤكد على الاول بنحو لاغيرى) مثل لازيد ولاعمرو ولامن سواى وماشبه
ذلك (وعلى الثانى بنحو وحدى) مثل منفردا ومتوحدا اوغير مشاركى ونحو
ذلك لان الغرض من التأكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة
فى الاول ان الفعل صدر من غيرك وفى الثانى انه صدر منك بمشاركة
الغير والدالى صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لاغيرى وعلى دفع
الثانى نحو وحدى دون العكس (وقد يأتى لتقوى الحكم) وتقريره فى ذهن
السامع دون التخصيص (نحو هو يعطى الجزيل) قصدا الى ان يقرر فى ذهن

السامع

السامع ويحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة (وكذا اذا كان الفعل منفيا) فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوى ولم يمثل المصنف الا به ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص (نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت) مع ان فيه تأكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا (لانه) اي لان افظ انت او لا تكذب انت (لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم) لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ونفي لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي تتكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسندته الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا قولنا ما سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوى بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون ان عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطأ منه في فاعله فتقصد ازالة الخطأ بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيد للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوى لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز والسهو والنسيان ما لا يزيدك النظر فيه الا على التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيده وجود السعي منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطأ في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعملته لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطأ

المخاطب فى الفاعل بان اعتقد لنسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لمساهلة كان تجوزا والا لكان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثانى من المخاطب ثم بنى على كلامه هذا ما بنى والشجرة تنبئ عن الثمرة هذا الذى ذكره من التفصيل اذا بنى الفعل على معرف (وان بنى الفعل على منكر افاد) التقديم او البناء على المنكر (تخصيص الجنس او الواحد به) اى بالفعل (نحو رجل جاءنى اى لا امرأة) فيكون تخصيص جنس (او ارجلان) فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون فى اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل فى القصد كان لم يدخل فى دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل فى تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءنى على معنى ان الجائى من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس فى كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار فى موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتنوى لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما فى التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التنوى (ووافقه اى عبد القاهر (السكاكى على ذلك) اى على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه فى شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفى فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتنوى مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر فى نحو * الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم * وامثاله مما فيه المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكى انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجئ وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان

مضمرا

وهو قال مراد المصنف هو الثانى لا الاول لانه مفرق بين سعيت فى حاجتك وبين انا سعيت فى حاجتك وقد فرق بو جهين احدهما ان الاولين يجوز كونهما ابتداء وثانيهما ان السعى الاولين غير مشوب بجوز او سهو او نسيان من السامع لانه لم يتصور شوبه شئ من ذلك بخلاف الثالث فان السعى مشوب فيه من السامع باحد ماذكرنا والماذكر الثالث فى الابتداء لافادة وجود السعى وان استلزم كون سعى فيه مشوبا باحد الثلاثة لكن الشوب فيه بالنسبة الى المتكلم لا بالنسبة الى سامع لتقابل الاولين ثم ذكر سؤالا وجوابا عنه

مضمرا فان قدر كونه فى الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوى ولم يتعرض فى كتابه للفرق بين ما يلى حرف النفى ومالا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلث وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله (الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص) بشرطين اشار الى الاول بقوله (ان جاز تقدير كونه) اى المسند اليه (فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط) لا لفظا (نحو انا قمت) فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا فى المعنى وان كان فى اللفظ تأكيدا للفاعل والى الثانى اشار بقوله (وقدر) عطف على جاز اى وقدر كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى (والا) اى وان لم يوجد الشرطان (فلا يفيد الا التقوى الحكم) سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله (جاز) تقدير التأخير (كما مر) فى نحو انا قمت (ولم يقدر اولم يجز) اصلا (نحو زيد قام) فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءنى مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءنى رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوى مثل زيد قام استثناه السكاكى واخرجه من هذا الحكم بان جعله فى الاصل بدلا من الفاعل اللفظى ليكون فاعلا معنويا فقط كالتأكيد وهذا معنى قوله (واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اى على القول بالابدال من الضمير) يعنى قدر ان اصله جاءنى رجل على ان رجلا بدل من الضمير فى جاءنى لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب (لئلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب له) اى للتخصيص (سواه) اى سوى تقدير كونه مؤخرا فى الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ (بخلاف المعرف) فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهى فى المنكر دون المعرف (ثم قال وشرطه) اى شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه (ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءنى على ما مر) ان معناه رجل جاءنى لا امرأة اولا رجلان (دون قولهم

شر اهر ذاناب) فان فيه مانعا من التخصيص (اما على التقدير الاول) اعنى تخصيص الجنس (فلامتناع ان يراد المهر شر لاخير) لان المهر لايكون الاشرا اذ ظهورا لخير للكلب لايهره ولايفزعه (واما على) التقدير (الثانى) اعنى التخصيص الواحد من الافراد (فلنبوه) اى هذا التقدير (عن مظان استعماله) اى موارد استعمال قولهم شر اهر ذاناب لانه لايستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لاشران وهذا ظاهر (واذقد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذاناب الاشر فالوجه) اى وجه الجمع بين قول الأئمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص (تفظيع شان الشر بتنكيره) اى جعل التنكير للتعظيم والتهويل كامر فى تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذاناب لاشر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذاناب الاشر اى الاشر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسى والفردى فيتأتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لابمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص لمعنى الحصر حيث تأولوه لما اهر ذاناب الاشر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع ليحصل النوعية لابد من اعتبار كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتأتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لايصح فى المعرف لصحة وقوعها مبتدأ ولامدفع لهذا الابان يقال انه اشترط السكاكى اعتبار التقديم والتأخير فى افادة التقديم الحصر والحصر هنا ليس بمستفاد من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفى الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءنى معناه لاقصير من غير تقدير كونه مؤخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصرى فى نحو قولنا ماضربت اكبرا خويك وهو فى معنى ماضربت اخاك الاكبر (وفيه اى فى ماذهب اليه السكاكى واحتج به لمذهبه (نظر اذ الفاعل اللفظى والمعنوى) كالتأكيد والبدل (سواء فى امتناع التقديم مابقيا على حالهما اى مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى و اذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع فى تقديمهما واياما كان (فتجويز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكم) لايقال الفاعل لايحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما فى جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله

والمؤمن

والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لانسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه مادام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ واقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسخ فى التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض منا وكما نعتبر فى جرد قطيفة فلنعتبر فى زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلانسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتأكيد فى قوله * بنيت بها قبل المحاق بليلة * فكان محاقا كله ذلك الشهر * فان كله تأكيد لذلك الشهر والمعطوف فى قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسة * لو كان يشكى الى الاموات ما لقى * الاحياء بعدهم من شدة الكمد * ثم اشتكيت لاشكائى وساكنه * قبر بسنجار او قبر على فهد * فان قوله وساكنه عطف على قبر فنحوانا وانت وهو قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدأ عند السكاكى بل هو تأكيد اصطلاحى مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءنى بدل اصطلاحى قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير فى قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ماجاءنى الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدأ قائم ههنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تأكيدا للضمير المستتر فى كان لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه فى السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه فى ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف عليه على العامل واما تقديم التأكيد والبدل فى السعة على المتبوع والعامل جميعا فما لم يقل به احد (ثم لانسلم انتفاء التخصيص) فى صورة المنكر اعنى فى نحو رجل جاءنى (لو لا تقدير التقديم لحصوله) اى التخصيص (بغيره) اى بغير تقدير التقديم (كما ذكره السكاكى فى شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند

المنكر لفوات شرط المبتدأ لايقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل اوغيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلابد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا ان ما يخصص بالوصف يمتنع تقدير التأخير فيه لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والافلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتأخير فى صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذى يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما فى قولنا رجل جاءنى بمعنى لا امرأة اولا رجلان (ثم لانسلم امتناع ان يراد المهر شر لاخير) اذ لادليل عليه لانقلا ولاعقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذى اهره من جنس الشر لامن جنس الخير (ثم قال) السكاكى (ويقرب من) قبيل (هو قائم زيد قائم فى التقوى لتضمنه) اى قائم (الضمير) مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قائم لما لم يتفاوت فى الخطاب والحكاية والغيبة فى انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالى عن الضمير وهذا معنى قوله (وشبهه) اى شبه السكاكى قائم مع انه متضمن للضمير (بالخالى عنه من جهة عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة) كما لايتغير الخالى عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اى لتضمنه الضمير مع شبهه اى مشابهة الخالى عن الضمير يعنى ان قوله ويقرب يشمل على الامرين احدهما المقاربة فى التقوى والثانى عدم كمال التقوى ٤ فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثانى ولايخفى مافيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على لتضمنه ليكون اوضح (ولهذا) اى ولشبهه بالخالى عن الضمير (لم يحكم بانه) مع الضمير (جملة) واما فى صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو فى صورة لام التعريف على صريح الفعل (ولاعومل) قائم مع الضمير (معاملتها) اى الجملة (فى البناء) حيث اعرب فى نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالى عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قائم فى التقوى واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولاعومل معاملتها فى البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب فى قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالى لوجب ان لايحكم بالافراد والاعراب فيما اسند

٤ لاكلام فى انه يمكن تصحيح ذلك بان يجعل الواو بمعنى مع فينصب مابعدها على انه مفعول معه او يجر عطفا على لتضمنه لانه لايطابق كلام الفتاح على مانظهر بالتأمل فلاحسن النقل

الى

الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه فى حكم الافراد وهذا معنى قوله فى المفتاح واتبعه فى حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اى جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله قال المصنف معناه اتبع عارف عرف فى الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر اومثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل ح لهذا الكلام (ومما يرى تقديمه) على المسند (كاللازم لفظ مثل وغير) اذا استعملا على سبيل الكناية (فى نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود) وفى الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيرى باكثر هذا الناس يخدع اى الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل اونفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه اونفى عنه واريد ان من كان على الصفة التى هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او النفى عنها بالطريق الاولى والثانى كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير فى النفى وعن سلبه عنه فى الايجاب لانه اذا نفى الجود عن غير المخاطب مثلا يثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد الى ان انسانا سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك فى ثبوت عدم الانخداع لاحد فى الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل اونفيه لانسان مماثل اومغاير لمن اضيفا اليه كما فى قولنا مثلك لا يوجد وقوله غيرى جنى وانا المعاقب فيكم فكانتى سابقة المتقدم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله (من غير ارادة تعريض لغير المخاطب) بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اى لم ينشأ من ارادة التعريض كما يقول ضربنى من غير ذنب اى ضربا لم ينشأ من ذنب كما ان قولك غيرى فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه من فليتنبه له (لكونه) اى يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم (اعون على المراد بهما) اى بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم

ولانه اذا اسند الى الظاهر فلا وجه لتثنيته وجمعه كالفعل فلا حاجة الى جعل افراده ههنا بحكم التثنية والجمع ايضا كما ذكر فيما قبل بمقابل الجملة والجمع

واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيجئ والتقديم لكونه مفيدا للتقوى اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه ؟ كاللازم عبارة الشيخ فى دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التأخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما ولو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رأيت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورأيت اللفظ قد نبأ عن معناه ورأيت الطبع يأبى ان يرضاه (قيل وقد يقدم) المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى (لانه) اى التقديم (دال على العموم) اى على نفى الحكم اى عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل (نحو كل انسان لم يقم) فانه يفيد نفى القيام عن كل واحد من افراد الانسان (بخلاف مالو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفى والتأخير لا يفيد الا سلب العموم ونفى الشمول (وذلك) اى افادة التقديم النفى عن كل فرد والتأخير النفى عن جملة الافراد (لئلا يلزم ترجيح التأكيد) وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته (على التأسيس) وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله يعنى لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفى والتأخير مفيد النفى العموم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس واللازم باطل لان التأسيس خير من التأكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل فى التأكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرناه لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل يتمسك فى اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما فى صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية الافراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزء من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما فى هذه المادة ولهذا صح جعلها فى قوة السالبة الجزئية

والا

؟ وليس معنى قوله كاللازم انه قد تقدم وقد لا يتقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يجوز التأخير ولكن لما ورد الاستعمال الاعلى التقديم نص عليه الشيخ فى دلائل الاعجاز

والافالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لاعن كل فرد (لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذا التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية (المستلزمة نفي الحكم عن الجملة) لان صدق السالبة الجزئية الموجود الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا لبعض آخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد (دون كل فرد) لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان انسانا لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة لافراد لاعن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تأكيدا لا تأسيسا فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فحينئذ يجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر لا لتأكيد المعنى الاول واما في صورة التأخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لاسور فيها (والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد) نحو لا شئ من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية يحتمل نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها يقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم هنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله (لورود موضوعها) اى موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل (في سياق النفي) وكل نكرة كذلك مفيد العموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظة كل لان مايفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب

الكلى سلب جزئى واذا كان هذه السالبة المهملة فى قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفى الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل قلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفى القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فحينئذ يجب ان يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد ليكون كل تأسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتأسيس لا للتأكيد والتأخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة (وفيه نظر) لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفى عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفى عن كل فرد لانسلم انه يجب ان يكون كل تأكيدا حتى يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس (لان النفى عن الجملة فى الصورة الاولى) اعنى الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم (وعن كل فرد فى) الصورة (الثانية) اعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل) وهو لفظ انسان (وقد زال ذلك) الاسناد المفيد لهذا المعنى (بالاسناد اليها) اى الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه (فيكون) اى على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون (كل تأسيسا لا تأكيدا) لان التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفى عن الجملة فى كل انسان لم يقم وعن كل فرد فى لم يقم كل انسان انما افاده حينئذ نفس الاسناد الى كل لا شئ آخر ليكون كل لتقويته ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ماذكرت فى معنى التأكيد هو التأكيد الاصطلاحى ونحن نعنى بالتأكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وحينئذ لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التأكيد هذا فقال (ولان) الصورة (الثانية) اعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (اذا افادت النفى عن كل فرد فقد افادت النفى عن الجملة فاذا حملت كل على الثانى) اى على افادة النفى عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون كل تأسيسا) بل تأكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تأسيسا فلو جعلناها للنفى عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التأكيدين على الآخر

والحاصل

وحاصل هذا الكلام انا لا نسلم انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد

Digitized by Google

والحاصل ان يقم انسان لما كان مفيد النفي عن كل فرد و يلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تأكيدا لا تأسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام و دلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التأكيد اتحاد الدلالتين اولا يشترط وان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تأكيدا سواء جعل النفي عن الجملة اوعن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تأكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ماذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تأكيد وعلى غيره تأسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تأسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتأمل (ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة) كما ذكره هذا القائل لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اى لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او في بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فمم اذ التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون

هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية اوادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ماقال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهمل في لغة العرب (وقال عبد القاهر) في تقرير ان كلمة كل تارة يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول (ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت من اداته) سواء كانت معمولة لاداة النفي اولا وسواء كان الحيز فعلا (نحو) قول ابي الطيب (ماكل مايتمنى المرأ يدركه) تجرى الرياح بما لاتشتهي السفن اوغير فعل نحو قولك ماكل متمني المراء حاصلا اوحاصل على اللغة الحجازية اوالتميمية (اومعمولة للفعل المنفي) اما ان يكون عطفا على داخله في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى اوجعلت معموله وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتأخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معموله للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه باواما الاول فظاهر واما الثاني فلان التأخير عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وماجاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة اولا يقع نحو ماكل متمني المراء حاصلا فان خصصت التأخير باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان واياما كان فالكلام لايخلوا عن تعسف وانما وقع فيه لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا اوتقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التأخير عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على مايشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها اوجعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا اوتأكيدا له (نحو ماجاءني القوم كلهم اوماجاءني كل القوم) وقدم التأكيد لان كلا اصل فيه (او) مفعولا كذلك متأخرا (نحو لم آخذ كل الدراهم) اوالدراهم كلها (او) مقدما نحو (كل الدراهم لم آخذ) اوالدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التأكيد اعتمادا على ماسبق وجعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لايتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على مابين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا اوظرفا نحو ماممرت بكل القوم وماسرت كل

الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصورة (توجه النفي الى الشمول خاصة) لا الى اصل الفعل (وافاد) الكلام (ثبوت الفعل اوالوصف لبعض) مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعل للفعل اوالوصف الذى حمل عليها اواعمل فيها كقولنا في الفعل ماكل القوم يكتب ومايكتب كل القوم وفي الوصف ماكل القوم كاتبا وماكاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ماكل سوداء تمرة لكان احسن (اوتعلقه) اى تعلق الفعل اوالوصف (به) اى ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل اوالوصف المحمول عليها اوالعامل فيها نحو ماكل مايتمنى المرأ يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ماكل الدراهم آخذها انا وما آخذانا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرأ ببعض متمنياته وتعلق الآخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادت الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تأملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لايصلح الاحيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجده حيث لايصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى * والله لايحب كل مختال فخور * والله لايحب كل كفار اثيم * ولاتطع كل حلاف مهين * فالحق ان هذا الحكم اكثرى لاكلى (والا) اى وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي (عم) النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد (كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذواليدين اقصرت الصلوة) بالرفع لانها فاعل قصرت (ام نسيت يارسول الله كل ذلك لم يكن) اى لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان (وعليه) اى على عموم النفي وشموله كل فرد ورد (قوله) اى قول ابى النجم (قد اصبحت ام الخيار تدعى علي ذنبا كله لم اصنع) برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابى النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين اوبنفي كل منهما رداعلى المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لابنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ماروى انه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذواليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان

رد اله لانه انما ينافى نفى كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئى رفع للسلب الكلى لا للسلب الجزئى واما الاحتجاج ببيت ابى النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت ولبس فى نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يأت بشئ مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل فى كلامهم الا تأكيدا او مبتدأ لا تقول جاءنى كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه فى قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع فى كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تأكيدا او مبتدأ لان قياسها ان يستعمل تأكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة فى اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر كانت الجملة متقدما ذكرها او فى حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوى لا يخرجها فى الصورة عما هى عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع و النصب ولا يقال الامر ان كله لله هذا كلامه (واما تأخيره فلا قتضاء المقام تقديم المسند) وسيجئ بيانه (هذا) الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير (كله مقتضى الظاهر) من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه) اى على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه (فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم الرجل) فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود فى الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر فى نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذى هو للمدح العام او الذم العام اعنى من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل فى الذهن ويكون فى اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل فى مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد

التفسير

تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولابد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب (في احد القولين) اى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولغات الابهام المقصود في وضع هذا الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذلا معنى له حينئذ قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضمير مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد اولمثنى اولمجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تأخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتأكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى * ذرعها سبعون ذراعا * اولدفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر (وقولهم هو اوهي زيد عالم مكان الشان اوالقصة) فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر ويختار تأنيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة فانها لاتعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير ينى غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المصنف لتحوفهم باله رجلا وبالها قصة وربه رجلا وقوله تعالى * فقضيهن سبع سموات * لانه ليس من باب المسند اليه (ليتمكن) تعليل وضع المضمر موضع المظهر (مايعقبه) اى يعقب ذلك الضمير اى يجئ على عقبه (في ذهن السامع لانه) اى السامع (اذا لم يفهم منه) اى من الضمير (معنى انتظره) اى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ماقصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان مايحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له في القلب محل ومكانة لايكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعنى قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان

وهو مقتضى التزام تأخير المخصوص فى باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل * ابو موسى فجدك نعم جدا * وشيخ الحى خالك نعم خالا * وهو قليل ولايخفى ان ماذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح فى ضمير الشان دون المضمر فى باب نعم اذ السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم بماذكره لبس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى * انا انزلناه * اى القرآن اولانه بلغ من عظيم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحى الباقى اولادعاء ان الذهن لايلتفت الى غيره كقوله فى المطلع زادت عليها للظلام رواق (وقد يعكس) اى يوضع المظهر موضع المضمر (فان كان) المظهر الموضوع موضع المضمر (اسم اشارة فللكمال العناية بتميزه) اى تميز المسند اليه (لاختصاصه بحكم بديع كقوله) اى قول ابن راوندى (كم عاقل عاقل) هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل مثناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اى كامل فى الرجولية (اعيته) اى اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت (مذاهبه) طرق معاشه (وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذى ترك الاوهام حايرة وصير العالم النحرير) المتقن من نحو العلم اتقنه (زنديقا) اى كافرا نافيا للصانع قائلا لوكان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حايرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتميزه فابرزه فى معرض المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشئ المتعين المتميز هو الذى له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغى ولايخفى مافيه من التعسف (او التهكم) عطف على كمال العناية اوللتهكم (بالسامع) او السخرية (كما اذا كان فاقد البصر) اولايكون ثمه مشار اليه اصلا (او النداء على كمال بلادته) بانه لايدرك غير المحسوس (او فطانته) بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس اوادعاء كمال ظهوره) اى ظهور المسند اليه (وعليه) اى على

وضع

وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره (من غير هذا الباب) اى باب المسند اليه قول ابن دمينة (تعاللت) اى اظهرت العلة والمرض (كى اشجى) اى كى احزن من شجى يشجى على حد علم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد يقال شجانى هذا الامر اى احزننى (ومالك علة تريد قتلى قد ظفرت بذلك) اى بقتلى ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذى يشار اليه باسم الاشارة (وان كان) اى المظهر الموضوع موضع المضمر (غيره) اى غير اسم الاشارة (فلزيادة التمكين) اى تمكين المسند اليه عند السامع (نحو قل هو الله احد الله الصمد) من صمد اليه اذا قصده لانه يصمد اليه فى الحوائج (ونظير من غيره) اى نظير قل هو الله احد الله الصمد فى وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى (وبالحق انزلناه وبالحق نزل) اى ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير (او ادخال الروع فى ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعى المأمور) اى ما يكون داعيا لمن لحرته بشئ الى الامتثال والاتيان به (مثالهما اى مثال التقوية وادخال الروع مع التربية (قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا ممكان انا آمرك بكذا وعليه) اى وعلى وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المأمور (من غيره) اى من غير باب المسند اليه (فاذا عزمت) بعد المشاورة ووضوح الرأى (فتوكل على الله) حيث لم يقل على لما فى لفظ الله من تقوية داعى النبى صلى الله عليه وسلم الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال (او الاستعطاف اى طلب العطف والرحمة (كقوله الهى عبدك العاصى اتاكا) مقرا بالذنوب وقد دعاكا * فان تغفر فانت لذاك اهل * وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصى اتيتك على ان يكون العاصى بدلا لان فى ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس فى لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصى كما فى قوله تعالى * قل يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا * الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبى الامى الذى يؤمن بالله وكلماته * حيث لم يقل فامنوا بالله وبى ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه ويشعر بان الذى وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيرى اظهارا للصفة وبعدا عن التعصب

Digitized by Google

انسب (قال السكاكي هذا) اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة
غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر) اى النقل غير مختص بان يكون غير
الحكاية الى الغيبة ففي العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل
عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم
مظهر لا بمضمر غائب والاول اوفق بقوله (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة
مطلقا ينقل الى الاخر) فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين
لان كلا من الثلاثة ينقل الى الاخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس
بمصرح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان
الغيبة باسم مظهر او مضمر غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه
او في غيره وسواء كان كل منها قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر
او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الاخر وهذا انسب
بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي (ويسمى هذا النقل عند
علماء المعاني التفاتا) مأخوذا من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله
الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما
يطلق البيان على العلوم الثلاثة (كقوله) اى قول امرئ القيس (تطاول ليلك
بالاثمد) بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما خصص هذا
المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من
التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى
الآخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه
ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم (والمشهور) عند الجمهور (ان الالتفات هو
التعبير عن معنى بطريق من) الطرق (الثلثة) التكلم والخطاب والغيبة
بعد التعبير عنه) اى عن ذلك المعنى (بآخر منها) اى بطريق آخر من
الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر
ويكون مقتضى الظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا
يشعر كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم
واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب
والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية نشاطه وايقاظا
في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد داخل في هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات
منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا

ونحن

ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم والمخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا له بصر خذ بيدي وفي التنزيل انت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو *اياك نعبد واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله *يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء ما بعدكم عدم * فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم فليس بشيء قال المرزوقي في قوله *انا الذي سمتني امي حيدره * كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهاره وورده وكثرة تردده ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى *باركنا حوله لنريه من آياتنا نحن قرأ لنريه بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان اياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات لنريه ومتمماته (وهذا اخص منه) اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلاثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد * ونام الخلي ولم ترقد * وبات وباتت له ليلة * كليلة ذي العائر الارمد * وذلك من نبأ جاءني * وخبرته عن ابي الاسود * في الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعائر اي غمصة تخض منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح

السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشاف وقد التفت امرئ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي مواخق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في بات والآخر ان في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك و الآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف في ذلك للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيه ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون في شئ حاصل واقع عليه اسلوب الكلام و بعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى * ثم عفونا عنكم من بعد ذلك * ثم توليتم من بعد ذلك * حيث لم يقل من بعد ذلكم (مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون) مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطا بالنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون والمعنى ومالكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت حينئذ يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من نباء جاءني وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه و بين غيره ثم الحق انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى على ما حققناه والى الغيبة (انا اعطيناك الكوثر فصل لربك) مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له

لعدهم

لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب فى الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين (ومن الخطاب الى التكلم) قول علقمة بن عبدة (طحابك) اى ذهب بك (قلب فى الحسان) متعلق بقوله (طروب) قال المرزوقى معنى طروب فى الحسان طرب فى طلب الحسان و نشاط فى مراودتها (بعيد الشباب) اى حين ولى الشباب وكاد ينصرم (عصر حان مشيب) اى زمان قرب المشيب واقباله على التهجوم (يكلفنى ليلى) فيه التفات من الخطاب فى طحابك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفنى ضمير القلب وليلى مفعوله الثانى اى يكلفنى ذلك لقلب ليلى و يطالبنى بوصلها وروى با لتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اى شدائد فراقها اوعلى انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحابك فيه التفات آخر عند السكاكى لاعند الجمهور (وقد شط) اى بعد (وليها) اى قربها (وعادت عواد بيننا وخطوب) قال المرزوقى عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعادات كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اى عادت عواد وعوايق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبلى (والى الغيبة حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم) مكان بكم (ومن الغيبة الى التكلم الله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) مكان ساقه (والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد) مكان اياه نعبد وذكر صدر الفاضل فى خرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام فى الحالين واحدا كقوله تعالى * اياك نعبد فان ماقبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجرى من العبد مع الله لامع غيره بخلاف قول جرير ثق بالله ليس له شريك * ومن عند الخليفة بالنجاح اغثنى يافداك ابى وامى * بسبب منك انك ذوارتياح * فانه ليس من التفات فى شئ لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت الثانى هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابى العلاء * هل يزجرنكم رسالة مرسل * ثم ليس ينفع فى اولئك الوك * فيه التفات عند الجمهور من الخطاب فى يزجرنكم الى الغيبة فى اولئك يعنى اولئك وهو قال انه اضراب عن خطاب بنى كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل يزجرنكم بنو كنانة و بقوله اولئك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له فى المعنى على طريق المثل

او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى * وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا * وقوله تعالى * ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم * وفي كلامهم قصم الفقر ظهري * والفقر من قاصمات الظهر * وفي قول جرير * متى كان الخيام بذي طلوح * سقيت الغيث ايتها الخيام * اتنسى يوم تصقل عارضيها * بفرع بشامة سقي البشام * والثاني ان تذكر معنى فتوهم ان السامع اختلج في شيء فالتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة * فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة * ولا وصله يصفو لنا فنكارمه * كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي اليأس راحة (ووجهه) اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق (ان الكلام اذا انتقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية) اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب (لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه) اي الى ذلك الكلام (وقد يختص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام (كما في) سورة (الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد) ذلك العبد (من نفسه محركا للاقبال عليه) اي على ذلك الحقيق بالحمد (وكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها) اي خاتمة تلك الصفات وقوله تعالى * مالك يوم الدين (المفيدة انه) اي ذلك الحقيق بالحمد (مالك للامر كله في يوم الجزاء) لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم (فحينئذ يوجب) اي ذلك المحرك لتناهيه في القوة (الاقبال عليه) اي على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات) والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل لا لغيره بان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فالطريقة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخلص في القراءة يجب ان يكون قرأته على وجه تجد من نفسه ذلك

المحرك المذكور هذا الذى ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يامن هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذى لايحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل فى التميز واعرق فيه فكان تعليق العبادة به تعليق بلفظ المتميز لبشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشئ وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم بالله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالحمد فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية ليلتظم لهم امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب والشهد معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهى وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات وحاضرا فى قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغى ان يكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولايلتفت الى ماسواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال (ومن خلاف المقتضى تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده) والباء فى بغير للتعدية وفى بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذى صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو سبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده (تنبيها على انه) اى ذلك الغير (هو الاولى بالقصد) والارادة (كقول القبعثرى لحجاج وقد قال) الحجاج (له) حال كون الحجاج (متوعدا) اياه (لاحملنك على الادهم) يعنى القيد (مثل الامير حمل على الادهم والاشهب) هذا مقول القول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم اى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى فيه وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير (اى من كان مثل الامير فى السلطان وبسطة اليد لجدير

بان يصفد) اى بان يعطى المال و يهب من الاصفاد (لان يصفد) اى يقيد و يوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اى الادهم حديد فقال لان يكون حميدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده (او السائل) عطف على المخاطب اى تلقى السائل (بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره) اى غير ذلك السؤال (تنبيها على انه) اى ذلك الغير (الاولى بحاله) اى بحال ذلك السائل (او المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج) سألوا عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ و يستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتأجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض (وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد (ومنه) اى ومن خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه نحو و يوم ينفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الارض) بمعنى يصعق هكذا فى النسخ والصواب ففزع من فى السموات ومن فى الارض بمعنى يفزع وهذا فى الكلام لا سيما فى كلام الله تقع اكثر من ان يحصى (ومثله) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه) التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) اى يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسمى الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضى والحال وحينئذ يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان

معناه

معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف وثباته مالبس فى الفعل وان شئت فوزان بين قوله ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعرف على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع هذا والكلام بعد محل نظر قلت لاخلاف فى ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضى عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر ومنه) اى ومن خلاف مقتضى الظاهر (القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعى الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو فى موقع المبتدأ نكرة وما هو فى موقع الخبر معرفة كقوله *فقلى قبل التفرق يا ضباعا ولايك موقف منك الوداعا* اى لايك موقف الوداع موقفا منك والثانى ان يكون الداعى اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا (نحو عرضت الناقة على الحوض) والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة فى الرأس والخاتم فى الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لاتبالى بعد حول *اظبى كان امك ام حمار* اى ذهب السود من الناس واتصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذا الوصف سنة لايبالى انسان منهم اهجينا كان ام غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبى مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما فى قوله ولايك موقف منك الوداعا* ويحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبى لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبى مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل فى الدار ام امرأة وجار عطف على ظبى لان دخول الهمزة فى الاسم اكثر من ان يحصى وسيجئ فى الاستفهام

حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد قام فحينئذ لاقلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه فى الاصل هو الام والمعنى اظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا وان يكون حمارا فافهم (وقبله) اى القلب (السكاكى مطلقا) انما وقع وقال انه مما يورث الكلام حسنا وملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالباس ويأتى فى المحاورات وفى الاشعار وفى التنزيل (ورده غيره) اى غير السكاكى (مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا) غير نفس القلب الذى جعله السكاكى من اللطائف (قبل كقوله) اى قول رؤبة (ومهمه) اى مفازة (مغبرة) اى متلونة بالغبرة (ارجاؤه) اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا (كان لون ارضه سماؤه) وههنا مضاف محذوف اى لون سمائه وهذا معنى قوله (اى لونها) فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفى القلب من المبالغة مالبس فى تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض فى الغبرة (والا) اى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود (كقوله) اى قول القطامى يصف ناقته بالسمن * فلما ان جرى سمن عليها * (كما طينت) من طينت السطح (بالفدن) اى القصر (السياعا) اى الطين المخلوط بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده * امرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن ان لن تستطاعا * ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة فى سمن الناقة مالا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثانى ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل فى الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب * جذع البصيرة قارح الاقدام * والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير فى انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الرأى والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام فى المعارك بالجذوعة كما يقال

اقدام غر و رأى مجرب فلبس فى هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه لبس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير فى لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشئ الفيته و وجدته اى لم الف بهذا الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ماقبله من الابيات يدل على انه جرح وتحدر منه الدم ولان فحوى الكلام الدالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام لبس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر فى العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا فى الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اى جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من تبرء النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لاينافى ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح فى هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لاحالا لانه احسن تأدية للمقصود والجواب المرضى ماشار اليه الامام المرزوق رحمة الله عليه وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير فى انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التى كان عليها اولا لم يعرض لذاته ندم فى الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد من الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى انصرفت وقد نلت ماارديت من الاعداء ولم ينالوا ماارادوا منى وانا على بصيرتى الاولى لم يبد لى ندم فى الاقتحام ولا غلب فى اختيارى التطرق والانحراف بل قد صار اقدامى فى الحروب قارحا لطول ممارستى وتكرر مبارزتى

) الباب الثالث احوال المسند (

(اما تركه فلمام) فى حذف المسند اليه وانما قال فى المسند اليه حذفه وفى المسند تركه رعاية للطيفة وهو ان المسند اليه اقوم ركنى فى الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند حيث لم يذكر لفظا فكانه اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه لبس بهذه المثابة فى الاحتياج فيجوز ان يترك ويؤتى به لغرض (كقوله) اى قول ضابى ابن الحارث البرجمى *ومن يك امسى بالمدينة رحله (فانى وقيار بها لغريب) فى الاساس الماء فى رحله اى فى منزله ومأواه وقيار اسم فرسه لفظ البيت خبر

ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثانى والمعنى انى لغريب وقيارا يضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث فى الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون لغريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفى ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضى الجملة ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما فى ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر والثانى ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك هنا فى عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر فى تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما فى التحسر على الاغتراب كانه اثر فى غير ذوى العقول ايضا يبان ذلك انه لو قيل انى غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار فى التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوى العقول قد تساوى العقلاء فى استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذى قطع به صاحب الكشاف فى قوله تعالى * ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون * الآية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الى آخره لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يثاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن لغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام (وكقوله نحن بما عندنا وانت بما * عندك راض والرأى مختلف) هذا تصريح فى ان المذكور خبر عن الثانى وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله * رمانى بامر كنت منه ووالدى * بريا ومن اجل الطوى رمانى * على ان بريا خبر لوالدى وخبر كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدى مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال المرزوقى فى قوله * فيا قبر معن كيف واريت جوده * وقد كان منه البر والبحر مترعا * ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التأخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف

عليه

عليه لان هذا المبتدأ فى نية التأخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولوانهم قدروا
المحذوف من الثانى منصوبا اى كنت منه بريا ووالدى ايضا بريا وكان البر منه
مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا
لم يكن بعيدا (وقولك زيد منطلق وعمرو) اى وعمرو كذلك فحذف للاحتراز
عن العبث من غير ضيق المقام (وقولك خرجت فاذا زيد) اى موجود
فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة يدل على مطلق الوجود
فاذا اريد فعل خاص مثل قائم اوقاعدا وراكب فلابد من الذكر نعم قد
يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما فى المثالى المذكور فان خرجت
يدل على ان المعنى حاضرا وبالباب ونحو ذلك والفاء فى فاذا قيل هى للسببية التى
يرادبها لزوم ما بعدها لما قبلها اى مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف
جملا على المعنى اى خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل فى
اذا هو فاجأت فحينئذ يكون مفعولا به لاظرفا ويجوز ان يكون العامل هو
الخبر المحذوف فحينئذ لايكون مضافا الى الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان
فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اى فبا لمكان زيد والتزم تقديمه لمشابهتها
اذا الشرطية لكنه لايطرد فى نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لامعنى لقولنا
فالمكان زيد بالباب (وقوله) اى قول الاعشى (ان محلا وان مرتحلا
وان فى السفر اذ مضوا مهلا) السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اى
بعدا وطولا (اى ان لنا فى الدنيا) حلولا (وان لنا عنها) الى الآخرة ارتحالا
والسفر الرفاق قد توغلوا فى المضى لارجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب
فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ماسبق لقصد الاختصار
والعدول الى اقوى الدليلين اعنى العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف
فى نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا
باب ان مالا وان ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف اولم يجز
لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعنى
المحافظة على الشعر والمصنف بعدما مثل للاختصار بدون ضيق المقام
بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلا يعنى على هذا الاسلوب الذى
هو حذف خبر ان المكررة ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم
(وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى) تقديره لو تملكون
تملكون فحذف تملكون الاول وابدل من ضمير المتصل اعنى الواو ضمير منفصل

وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولانا كيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التأكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعني كما ان قولنا اناسعيت في حاجتك وهو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا اناعرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتدأ بل تأكيد مقدم وهذا الكلام صريح في مناقضة فهو حجة عليه لا له

(وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين) حذف المسند (اى) فصبر جميل (اجمل) او حذف المسند اليه (اى فامرى) صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذى لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل عن حصوله له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اى صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر اعنى اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فحينئذ لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدأ ايضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث

الشكوى

الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى * ولاتقولوا ثلاثة * اى لاتقولوا الناس
او فى الوجود آلهة ثلاثة او ثلاثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز
او لاتقولوا الله والمسيح وامه ثلاثة اى مستوون فى استحقاق العبادة
والرتبة كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد فى صفة ورتبة قيل هم ثلاثة
فحذف المبتدأ قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان
ذكره يخرج الى مالبس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لوقلت ام
عندك عمرو ام عمرو عندك يخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك
لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان فى احد الجزئين اعنى المسند اليه
او المسند ونقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو
قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة لامتصلة لانك
تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ماقبلها وما
بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع
وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين فى الفاعل
نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لابد له من فاعل فهى متصلة
ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام
تكلم (ولابد) للحذف (من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) اى خلقهن الله
فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت مافرض من الشرط والجزاء
يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور
فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه
نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحى فممنوع بل لامعنى له وان
اريد ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر منه فتقديره الله مبتدأ كقولنا الله
خلقهن يؤدى هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى
من اسم الفاعل وهو حاصل فى قولنا الله خلقهن لظهور ان السؤال جملة اسمية
لافعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان
السؤال انما هو عن الفاعل لاعن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم والجواب
ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان
الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى * ولئن سألتهم من خلق
السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم * (او مقدر) عطف على

محقق اى كوقوع الكلام جواباعن سؤال مقدر (نحو) قول ضرار بن نهشل
فى مرثية يزيد بن نهشل (ليبك يزيد) كانه قيل من يبكيه فقال (ضارع)
اى يبكيه ضارع اى ذليل (لخصومة) متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان
الجار والمجرور يكفيه رايحة الفعل اى يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ
وظهر اللاذلاء والضعفاء وتعلقه يبكى المقدر لبس بقوى من جهة المعنى وتمامه
ومختبط مما تطيح الطوايح * المختبط الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح
من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوايح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوايح واطاحته الطوايح ولا يقال المطوحات
ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط ومامصدرية اى يسئل من اجل اذهاب
الوقايع ماله او يبكى المقدر اى يبكى لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على
التقديرين بمعنى الماضى عدل اليه استحضارا لصورة ذلك الامر الهائل
(وفضله) اى فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مبتدا
للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا
لسؤال مقدر (على خلافه) وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب
يزيد مفعولا (بتكرر الاسناد) اذ قد اسند الفعل (اجمالا ثم تفصيلا) وذلك لانه
لما قيل ليبك يزيد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل
ضارع اى يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولاشك ان الاسناد مرتين
اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع فى النفس فيكون اولى وقد يقال
ان الاسناد اجمالا فى السؤال المقدر اعنى من يبكيه لانه سؤال عن تعيين
الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلث مرات
اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا (وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) بل جزء جملة
مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة (وبكون معرفة
الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع فى ذكره) اى ذكر
الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذ بخلاف ما اذا بنى
للفاعل فانه مطمع فى ذكر الفاعل ولمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد ضارع
بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والاضمار
واشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر لان نصب نحو
يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على
الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان فى اطماع

Digitized by Google

اول الكلام فى ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز (واما ذكره) اى ذكر المسند (فلامر) فى ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولامقتضى للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو * ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم * ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا فى جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى * بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك (اوان يتعين كونه) اى المسند (اسما اوفعلا) فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره اوان يدل على قصد التعجيب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجيب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجيب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى عنه فى الظاهر (واما افراده) اى جعل المسند غير جملة (فلكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم) اذلو كان سببيا نحو زيد قام ابوه اومفيدا للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل قريب من زيد قام فى اعتبار التقوى كما مر وقوله مع عدم افادة تقوى الحكم معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فحذف فاعل المصدر فيخرج مايفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت اوحرف التأكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال تقوى الحكم فى الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوى كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو اناسعيت فى حاجتك ورجل جاءنى وماانا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوى لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى واجيب لصاحب المفتاح بان نحو اناسعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تأكيد مقدم لامبتدأ والمسند مفرد لاجملة كما فى سعيت انا وقد عرفت مافيه ووقع قوله غير سببى موقع الفعلى فى عبارة المفتاح عدل اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلى بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المصنف انه يشمل السببى ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشئ للشئ او بنفيه عنه ولقائل ان يقول لانسلم صدق التعريف على المسند السببى لاناسنبين المسند السببى فى نحو زيد

ابوه منطلق و زيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة
التى وقعت خبرا للمبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد
لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة
وقد فسر الاسناد الخبرى فى كلامه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له
او بانتفاء عنه ضرورة فلا يدمن الحكم بثبوت مفهوم انطلق لزيد ابوه بمعنى انه
ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما فى الباب انه وصف
اعتبارى فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات
الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند
فعليا مع عدم قصد التقوى يقتضى افراده وماذكره الفاضل العلامة
فى شرح المفتاح ههنا ان المسند فى زيد منطلق ابوه فعلى بخلافه فى زيد
ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند فى زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون
ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به فى زيد منطلق ابوه
هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر
ان لا يكون منطلق مع ابوه بجملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق
وحده و الظاهر ان مراد السكاكى ان المسند فى زيد منطلق ابوه ليس
بفعلى كانه ليس بسببى والامكان المناسب ان يورد فى الفعلى مثالا من هذا
القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت
لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور فى قسم النحو
من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلى ونحو رجل كريم آباؤه وصف
سببى وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا
لكنه لم يقل به ففى الجملة عبارة المصنف اوضح ثم اورد صاحب المفتاح
بعد تفسير المسند الفعلى امثلة منها نحو الكرم بين البرستين وفى الدار خالد وقال
اذ التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المصنف
بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند فى المثالين جملة و يحصل التقوى
لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شئ واشار
الفاضل فى الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبنى على ان الظرف مقدر
باسم الفاعل لا بالفعل والثانى مبنى على مذهب الاخفش والكوفيين حيث
لم يشترطوا فى عمل الظرف الاعتماد على شئ ثم قال وانما قيد المثال الاخير لقوله
اذ تقديره استقر او حصل لانه لو قدر بمستقر حتى يكون خالد مرفوعا به

لم يصح

لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ويقصد السكاكى الاذكر امثلة الفعلى ايضاحا لتفسيره مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند ههنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل ههنا طنابا وليذاتركه المصنف ايضا ويدل على ماذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوى الحكم يذكر فى تقديم المسند فلو كان قصده انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تأخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه فى ضابطه الافراد ذكر الفعلى وذكر التقوى فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيريها لايكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام (والمراد بالسببى نحو زيد ابوه منطلق) لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد بشرط ان لايكون ذلك العائد مسندا اليه فى تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى *ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيع اجر من احسن عملا * لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببى هو مجموع الجملة التى وقعت خبره مبتدأ وقال المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشئ الذى بنى عليه ذلك المسند اى جعل خبرا عنه او منتف عنه مطلوب التعليق بغير ما بنى عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعى الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفى فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات اونفى لكون ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتدأ اعنى ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وزيد غير مابنى منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتدأ واوقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بمبنى على شئ لما عرفت من تفسيره والثانى نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو

بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله ان يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوى الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق ولبس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى مبتدأ ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا وحينئذ يكون المسند السببي هو المأخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا (واما كونه) اي كون المسند (فعلا فللتقييد) للمسند (باحد الازمنة الثلثة) اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال (على احضر وجه) بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه (مع افادة التجدد) الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض (كقوله) اي قول ظريف بن تميم (اوكلما وردت عكاظ) وهو منسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فينشدون ويتفاخرون وكانت فيه

وقايع (قبيلة بعثوا الى عريفهم) عريف القوم هو القيم بامرهم الذى شهر بذلك وعرف (يتوسم) اى يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا و يصدر منه النظر لحظة فلحظة يعنى انى على كل قبيلة جناية فتى وردوا عكاظ طلبنى الكافل بامرهم (واما كونه اسما فلافادة عدمهما) اى عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض يتعلق بذلك كما فى مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت (كقوله لابألف الدرهم المضروب صرتنا) وهو مايجمع فيه الدراهم (لكن عمر عليها وهو منطلق) يعنى ان الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغى ان يكون بالاسم وان كان الغرض لايتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغى ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشئ للشئ من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض فى زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق له كما فى زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزأ فجزأ فهو يزاوله ويزجيه وقولنا فى زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لايقتضى استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا (واما تقييد الفعل) وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك (بمفعول) مطلق اوبه اوفيه اوله اومعه (ونحوه) من الحال والتمييز والاستثناء (فلتربية الفائدة) وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر فى المسند اليه واما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لافائدة فى نحو كان زيد بدون الخبر ليكون الخبر لتربية الفائدة اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال (والمقيد فى نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لاكان) لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفى ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما فى قولك زيد منطلق فى الزمان الماضى وايضا وضع الباب لتقرير انفاعل على صفة اى جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها تلك الصفة متصفة بمعانى تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اى الحصول والوجود

فى الماضى ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اى الحصول بعد ان لم يكن فى الماضى وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغنى فى هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التى انتقل اليها وهذا نوع آخر فى تحقيق كون هذه الاخبار مفيدة بهذه الافعال (واما تركه) اى ترك القيد (فلمانع منهما) اى من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات اوعدم الاحتياج اليها اوخوف انقضاء الفرصة اوعدم ارادة ان يطلع السامع اوغيره من الحاضرين على زمان الفعل اومكانه اوغير ذلك لاعراض تتعلق به اوخوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار اوقادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبهه ذلك (واما تقييده) اى الفعل (بالشرط) نحو اكرمك ان تكرمنى اوان تكرمنى اكرمك (فلاعتبارات) وحالات تقتضى تقييده به (لاتعرف الا بمعرفة مابين ادواته) اى حروف الشرط واسمائه (من التفصيل وقد بين ذلك) التفصيل (فى علم النحو) فليرجع اليه وفى هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمنى اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياى ولايخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتنى اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اى اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة فى نفسها للصدق والكذب بناء على انه فى بحث تقييد المسند الخبرى واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء كالاستفهام ولذا لايتقدم عليه ما فى حيزه ولايصح عمرا ان تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب فى نفسها اى نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ماظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله فى نفسها فتعسف منه وتخليط الكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزأ من الشرطية مقدما اوتاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولامحتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار

موجود

موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لانسلم ذلك
في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك ووقت
مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين
غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له
ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر
ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار
مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حينئذ وكذبها بعدمها واما
عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم
القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم
وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق
والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق
والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان
الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا يرى ان قولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم
لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس
وظاهر انه جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق
هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث (ولكن لابد من النظر ههنا
في ان واذا ولو) لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو (فان واذا
للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط) في اعتقاده
المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من
التأويل (واصل اذا الجزم) بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط
في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه
كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة
فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا
بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط
وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتأمل
وكذا ذكر في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو
ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم السائل انكرمه ام لا فنبه في المثال على

اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك اباكيف تراعى حق مستعملة في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلاوقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه اباه فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التأويل وقد سهى الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط (ولذلك) اى ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به (كان) الحكم (النادر) الوقوع (موقعا لان) لان النادر غير مقطوع به في الغالب (و) لذلك ايضا (غلب لفظ الماضى) على لفظ المضارع في الاستعمال (مع اذا) لان الماضى اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضى الى معنى المستقبل مثل ان (نحو فاذا جاءتهم) اى قوم موسى (الحسنة) كالخصب والرخاء (قالوا لنا هذه) اى هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها (وان تصبهم سيئة) جدب و بلاء (يطيروا بموسى) اى يتشاءموا به ويقولوا هذه بشؤم موسى (ومن معه) من المؤمنين جئ في جانب الحسنة بلفظ الماضى مع اذا (لان المراد الحسنة المطلقة) التى حصولها مقطوع به (ولهذا عرفت تعريف الجنس) اى الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جئ بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى * وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم التكثر وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو وان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى بحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها كثرة وقوع واتساعا

وبهذا

وبهذا ظهر فساد ماقيل انه اقضى بحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها كثرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ماذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولايشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسؤهم معاملة ولايلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولاترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد تكون واقعة موجودة فيوافق لفظي اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لايلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع فدخول اذا عليها يكون ممتنعا لامرجوحا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وحينئذ يظهر فساد ماقيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود لايمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ماذكر في كونه اقضى لحق البلاغة (والسيئة نادرة بالنسبة اليها) اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة

الى الحسنة المطلقة (ولهذا نكرت) ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت جاء استعمال الماضى مع اذا فى السيئة منكرا فى قوله تعالى * فاذا مس الانسان ضر دعانا * ومعرفا فى قوله تعالى * واذا مسه الشر فذو دعاء عريض * فما وجهه قلت اما الاول فالنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضرر لبعده عن الحق وارتكاب الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضى على ان مساس قدر يسير من الضر بمثله حقه ان يكون فى حكم المقطوع به واما الثانى فلان الضمير فى مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله واذا انعمنا على الانسان عرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضى على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به (وقد يستعمل ان فى مقام الجزم) بوقوع الشرط (تجاهلا) لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطالت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح وتنقض الليل افعل كذا فتتجاهل تولها وتضجرا وقس على هذا (او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فاذا تفعل او تنزيله) اى لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذى اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه (او التوبيخ) اى لتعيير المخاطب على الشرط (وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح) ذلك المقام (الا لفرضه) اى فرض الشرط (كما يفرض المحال لغرض) يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك (نحو افنضرب عنكم الذكر) اى انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهى والوعد والوعيد (صفحا) اعراضا والاعراض اومعرضين (ان كنتم قوما مسرفين فمن قرأ ان بالكسر) فان الشرط وهو كونهم مسرفين اى مشركين مقطوع به لكن جئ بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل فى هذا المقام يجب ان لا يكون الا على سبيل الفرض والتقدير كما تفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام لا بقال المستعمل فى فرض المحالات ينبغى ان يكون كلما لو كما فى قوله تعالى * ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعنى الاصنام دون ان لما مر من انه

يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولاوقوعه والمحال مقطوع بلاوقوعه فلايقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لوطار لانا نقول ان المحال فى هذا المقام ينزل منزلة مالاقطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى * فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا * انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اى ان حصل وادينا آخر مساويا لدينكم فى الصحة والسداد فقد اهتدوا وفى قوله تعالى * ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة * اى ان كان حقا فعا قبنا على انكاره والمراد نفى حقية وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى * قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين (اوتغليب غير المتصف به) اى بالشرط (على المتصف) كما اذا كان القيام قطعى الحصول بالنسبة الى بعض وغير قطعى بالنسبة الى آخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لايقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل لهم القيام قطعا (وقوله تعالى * وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا) بان مع المرتابين (يحتملهما) اى يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لاينبغى ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على مايزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لاارتياب لهم والاشكال المذكور وارد هنا لان عدم الشرط حينئذ يكون مقطوعا به فلايصح استعمال ان لما مر لايقال الشرط انما هو وقوع الارتياب فى الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتياب فى المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان هنا بمعنى اذا وقد نص المبرد والزجاج على ان ان لاتقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضى مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى * ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضى لتمحضه له لان الحدث المطلق الذى هو مدلوله مستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضى ولذا ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى * واما ينسينك الشيطان فلاتقعد بعد الذكرى * انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك

قبيل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان
ذكرناك فيها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان ليستقيم المضى فان
قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه
لاقطع بارتيابهم ولابعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة فى استعمال ان فى هذا
المقام وليس من التغليب فى شئ ولامحيص عن هذا الاشكال الا بان يقال
غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعنى الذين لاقطع بارتيابهم
ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام اولتغليب غير المقطوع
باتصافه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه فى المثال المذكور ثم
(والتغليب يجرى فى فنون كثيرة) منه تغليب الذكور على الاناث بان يجرى
على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها
على الذكور خاصة (كقوله تعالى وكانت من القانتين) عدت الانثى
من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث
والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لايكون من للتبعيض بل لابتداء
الغاية اى كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخى موسى
والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرايع ربها وبكتبه
وكانت من المطيعين له (و) منه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ (نحو قوله
تعالى بل انتم قوم تجهلون) بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد
الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما ظهر الكنه فى المعنى عبارة عن المخاطبين
فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة (ومنه ابوان ونحوه) كالعمرين
لابى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما والقمرين للشمس والقمر والحسنين
للحسن والحسين رضى الله تعالى عنهما وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين
او المتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له فى الاسم ثم ثنى ذلك
الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغى ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين
مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولايخفى عليك ان ابوين وقمرين
من هذا القبيل لامن قبيل قوله تعالى * وكانت من القانتين اذ ليس تغليب
احدهما على الآخر بان يجرى عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة
اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر فى اسمه
ثم ثنى ذلك الاسم فان قلت لايكفى فى المثنى الاتفاق فى اللفظ بل لابد من الاتفاق
فى المعنى ولذا تأولوا الزيدين بالمسمين بزيد فلا يطلق قرآن الاعلى الطهرين

او

أو الحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلوسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا يرى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى * واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس * عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية * لنخرجنك ياشعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا * ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى * وماربك بغافل عما تعملون * فيمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى تعمل انت يامحمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى * فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم * اى جزاؤهم وجزاؤك * وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون * فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذى توجه اليه الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذى ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوه لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى * جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه * اى خلق لكم ايها الناس من انفسكم اى من جنسكم ذكورا واناثا وخلق الانعام ايضا من انفسها

ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام فى هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والالما صح ذكر الجميع اعنى الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والالما صح خطاب الجميع بلفظكم المختص بالعقلاء ففى لفظكم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا فى الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لاحاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف فى حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس فى هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه فى ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه وهو جعل الانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى * والذين يؤمنون بما انزل اليك * والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى * ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدى لان اكثر الاعمال يزاول بالايدى فجعل الجميع كالواقع بالايدى تغليبا (ولكونهما) تعليل لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم من اول امره معللا فيكون له فى النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده اى ولكون ان واذا (لتعليق امر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) يعنى حصول مضمون الشرط (فى الاستقبال) متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط فى الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو فى زمان التكلم لا فى الاستقبال الا يرى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار فى الزمان المستقبل (كان كل من جملتى كل) من ان واذا يعنى الشرط والجزاء (فعلية استقبالية) اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول فى الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط فى الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على

حصول

حصول مايحصل فى المستقبل ويجب ان يتنبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلى استقبالى لدلالته على الحدوث فى المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق فى الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم (ولايخالف ذلك لفظا الالنكتة) تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شئ وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما اواحديهما اسمية اوفعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتنى الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياى الآن فاعتد باكرامى اياك امس وقوله تعالى * وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله * الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا * معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقد رما يناسب المقام وتأويل الجزاء الطلبى بالخبرى وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان فى غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم فى ريب وان كنتم فى شك كما مر وكذا اذا جئ بها فى مقام التأكيد مع واو الحال بمجرد الوصل والربط ولايذكر له حينئذ جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم وفى غير ذلك قليلا كما فى قول ابى العلاء * فيا وطنى ان فاتنى بك سابق * من الدهر فليتم لسانك البال * وقوله ايضا وان ذهلت عما اجن صدورها * فقد الهبت وجدا نفوس رجال * لظهور ان المعنى على المضى دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضى كقوله تعالى * حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى * واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا * (كابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب) المتأخذة فى حصوله نحو ان اشتريتنا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء (اوكون) عطف على قوة الاسباب لاعلى ابراز غير الحاصل وكذا جميع ماعطف بعده باولانها كلها علل لابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اى لكون (ماهو للوقوع كالواقع) كقولك ان مت كما سبق بين انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه (اوالتفأول اواظهار الرغبة فى وقوعه) اى وقوع الشرط (نحو ان ظفرت بحسن العاقبة) هذا يصلح مثالا للتفأول واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل بقوله (فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر

يكثر تصوره اياه) اى تصور الطالب ذلك الامر (فربما يخيل) ذلك الامر (اليه) الى ذلك الطالب (حاصلا) فيعبر عنه بلفظ الماضى (وعليه) اى على اظهار الرغبة فى الوقوع ورد قوله تعالى * ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء (ان اردن تحصنا) جئ بلفظ الماضى دلالة على توفر الرغبة فى ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضى جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول لانسلم ان التعليق بالشرط يقتضى انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشئ فى غاية السقوط لانه غلط من اشترك اللفظ اذ لانسلم ان الشرط النحوى هو ما يتوقف عليه وجود الشئ بل هو المذكور بعد ان واخواته معلقا عليه حصول مضمون جملة اى حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناهما اللغوى يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا يرى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف عن كونه انسانا ولا ينتفى بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوى فى الغالب ملزوم والجزاء لازم الثانى انه لا خلاف فى ان التعليق بالشرط انما يقتضى انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته فى الآية المبالغة فى النهى عن الاكراه يعنى انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها اولان الآية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرهن المولى على الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه يحرم الاكراه او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن تنتفى حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه حينئذ لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع (قال السكاكى او للتعريض) اى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى * ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك (لئن اشركت ليحبطن عملك) فالخطاب لمحمد عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جئ بلفظ الماضى ابرازا للاشراك فى معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك

بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه ولايخفى عليك انه لامعنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لايفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان فى هذا الكلام نوع من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكى والافهو قد ذكر جميع ما تقدم (ونظيره) اى نظير لئن اشركت (فى التعريض) لافى استعمال الماضى مقام المضارع فى الشرط للتعريض قوله تعالى (ومالى لااعبد الذى فطرنى اى ومالكم لاتعبدون الذى فطركم بدليل واليه ترجعون) اذلو لاالتعريض لكان المناسب بسباق الآية ان يقال واليه ارجع (ووجه حسنه) اى حسن هذا التعريض (اسماع) المتكلم (المخاطبين) الذين هم اعداؤه (الحق على وجه لايزيد) ذلك الوجه (غضبهم وهو) اى ذلك الوجه (ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين) عطف على قوله لايزيد ولبس هذا من كلام السكاكى يعنى على وجه يعين (على قبوله) اى قبول الحق (لكونه) اى ذلك الوجه (ادخل فى امحاض النصح حيث لايزيد) المتكلم (لهم الامايريد لنفسه) ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به اولان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط من رتبته من مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر فى التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت فى قوله تعالى * ان يثقفوكم * اى ان يجدكم مشركوا مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصى العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اى تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا امثالهم وترتفع العداوة والقتال قد ذكر فى موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل بالثالثة الى لفظ الماضى فاى نكتة فى ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور فى الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شئ كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور فى المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يردوهم كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لايحتمل من الشبهة مايحتمله لزوم الاولين لها اعنى كونهم اعداء وبسطهم الايدى والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولااحب اليهم من كفرهم لكونه اخر

الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانصرام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة و بسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لدى المصادفة بتذكر ماينهم من القرابة والمعارفة وبما نشأوا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح واما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لايخفى انه ابعد واخفى فان قلت اذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استأذنت وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اى اذا رجع استأذنته واذا استأذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز فاى الآية ان كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطية لاعلى الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى *وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لاينصرون* عطف لاينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى * وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر * عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاء مقتضياتها ولاشك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا اولم يظفروا لايقال ان الآية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا مثلهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم و وجدوهم مؤمنين فحينئذ يتحقق العداوة و بسط الايدى والالسن و ودادة رد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم ولنه اخذه اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الطريق (ولو للشرط) اى لتعليق حصول مضمون الجزاء لحصول مضمون الشرط فرضا (في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك مطلقا

الاكرام بالمجئ مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها التعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا الامتناع اكرامك بما امتنع من مجئ مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اى انها التعليق امتناع ما امتنع ومعلقا الامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجئ واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف شجع السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من متقني كتابه فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد ففي الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهو في نحو لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون لشئ اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا يرى ان قوله تعالى * لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضئ او شرطا لو كان لي مال نحو لحججت او غيرهما لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اى ليدل انتفاء

الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا فى القياس الاستثنائى ان رفع التالى يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالى فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لولا امتناع الثانى لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثانى حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثانى فى الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهى عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هى الا يرى ان قولهم لولا لامتناع الثانى لوجود الاول نحو لولا على لهلك عمر معناه ان وجود على سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا * قول ابى العلاء المعرى

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم * رعايا ولكن مالهن دوام * الا يرى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر فى المنطق * وكذا قول الحماسى

*ولو طار ذو حافر قبلها * لطارت ولكنه لم يطر * اى عدم طيران تلك الفرس سبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل و اما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء فى الخارج ما هى لانهم انما يستعملونها فى القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما فى قوله تعالى * لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من غائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم

من لزوم

من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط فى نحو قوله عليه السلام * نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه و الا يلزم ثبوت عصيانه لان نفى النفى اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود فى جميع الازمنة فى قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء و يكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط و الجزاء مثبتين نحو لو اهنتنى لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو و لو ان ما فى الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمنى لاثنيت عليك فنى هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع اسبعاد لزومه له فوجوده عند عدم الشرط بالطريق الاولى و يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياى لاثنيت عليك يعنى اثنى عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق فى المعنى بين قولنا لولا ولو الداخلة على النفى فان قيل هل يجوز ان يكون لو فى هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالحذف ثابتا وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر فى مفهوم الجزاء وانما يجئ ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتنى لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجئ ونحن نعلم قطعا ان المنفى فى قولنا لو جئتنى لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجئ ولبس كل ما له دخل فى لزوم شئ لشئ او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيد ذلك الشئ وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفى اذ لا عموم للمثبت فيجوز فى نحو لو اهنتنى لاثنيت عليك ان يقدر الثناء المنفى غير المثبت بخلاف النفى فانه يفيد العموم فيلزم فى نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفى العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفى النفى لزم الاثبات و يتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط فى مفهوم الجزاء فى المثبت حتى يكون المعنى لو اهنتنى لاثنيت عليك ثناء مرتبطا باهانة فليعتبر ذلك فى المنفى ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا

بعدم الخوف وحينئذ يجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجرى على اطلاقه يلزم العموم فى نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى * ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا * فقد قيل انه على صورة قياس اقترانى فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لايحصل منهم التولى بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان يكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل فى فصيح الكلام فى القياس الاقترانى وانما يستعمل فى القياس الاستثنائى المستثنى منه نقيض التالى لانها لامتناع الشئ لامتناع غيره ولهذا لايصرح باستثناء نقيض التالى وكيف يصح ان يعتقد فى كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واى فائدة تكون فى ذلك وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وارد على قاعدة اللغة يعنى ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتداء قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة ولم يخف الله لم يعصه يعنى ان التولى لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون التولى منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولى هو الاعراض عن الشئ وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشئ لم يتحقق منهم التولى والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولى خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لانسلم ان انتفاء التولى بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير فى فلان لو كان به قوة اقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعنى لو جعلنا الرسول ملكا لكان فى صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اى ولو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه ذلك الملك فى صورة رجل واذا كان لو للشرط فى الماضى (فيلزم عدم الثبوت والمضى فى جملتيها) ليوافق الفرض اذ الثبوت

ينافى

ينافى التعليق والحصول الغرضى والاستقبال ينافى المضى فلا يعدل فى جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل فى المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وانى اباهى بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء * ولو وضعت فى دجلة الهام لم تفق * من الجرع الا والقلوب خوال * يصف تأسفه على مفارقة بغداد وشوق ركابيه الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركابيه الهام فى ماء دجلة كانه امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار فى حكم المقطوع بانتفاء (فدخولها على المضارع فى نحو لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم) اى لوقعتم فى الجهد والهلاك (لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا) لانه كان فى ارادتهم استمرار عمل النبى عليه السلام على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم رأى فى امر كان معمولا عليه بدليل قوله تعالى فى كثير من الامر (كما فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم) بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت تكايات الله فى المنافقين وبلاياه النازلة بهم يتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل فى قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكر فى المفتاح من ان المعنى امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن اطاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول والثانى ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفى استمرار النفى ويفيد الداخل عليه لو استمرارا لامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتأكيد وان ادخلت عليها حرف النفى يكون لتأكيد النفى وثباته لا لنفى التأكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى * وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا آمنا على ابلغ وجه وآكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما زيدا مررت لاختصاص النفى لا لنفى الاختصاص مع انه بدون حرف النفى يفيد الاختصاص ولهذا نظائر فى كلامهم (و) دخول لو على المضارع

فى نحو ولو ترى) الخطاب لمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم اولكل من يتأتى منه الرؤية (اذ وقفوا على النار) اى اروها حتى يعاينوها اواطلعوا عليها اطلاعا هى تحتهم اوادخلوها فيعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اى لرأيت امرا فظيعا وكذا فى قوله تعالى * ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم (تنزيله) اى المضارع (منزلة الماضى لصدوره) اى المضارع اوالكلام (عمن لا خلاف فى اخباره) وهو الله الذى يعلم غيب السموات و الارض فالمستقبل الذى اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضى المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هى فى المستقبل لانها انما يكون فى القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضى المتحقق الوقوع فاستعمل لوواذ وهما مختصان بالماضى وحينئذ كان المناسب ان يقال ولو رأيت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف فى اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضى فهذا مستقبل فى التحقيق ماض بحسب التأويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبى عليه السلام ولو للتمنى فلا استشهاد لان لو للتمنى تدخل على المضارع ايضا (كما فى ربما يود الذين كفروا) فانه قد التزم ابن السراج وابو على فى الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل فى الماضى وجوز ابو على فى غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يود الذين كفروا من تنزيل المضارع منزلة الماضى فى احد قولى البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اى ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوفا اى رب شئ يود الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف و بتر النظم ورب ههنا لتقليل النسبة بمعنى انه تدهشهم اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك و يجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التعليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمنى حكاية لوداداتهم جئ به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمنى حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله

لو كانوا

لو كانوا مسلمين (اولاستحضار الصورة) عطف على قوله لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يالبتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم متقاولين بتلك المقالات (كما قال الله تعالى فتثير سحابا) بلفظ المضارع بعد قوله تعالى *الله الذي ارسل الرياح (استحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة ونحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول * لقد اصابتني حوادث لو تبقي * الى الآن لما بقي مني اثر * ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى * ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا يقع الا فعلية البتة (واما تنكيره) اي تنكير المسند (فلارادة عدم الحصر والعهد) المفهومين من تعريفه (كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر) ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد (او للتفخيم نحو هدى للمتقين) على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب (او للتحقير نحو ما زيد شيئا) قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب حينئذ تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب ونحو قوله * ولا يك موقف منك الوداعا * وقوله * يكون مزاجها عسل وماء * من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا في ماذا صنعت على ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه

ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشئ العلم به والاصل فى المسند التنكير لعدم الفائدة فى الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصلين مستبعد عند العقل الثانى ان العلم بحكم من احكام شئ يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشئ بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشئ لامتناع الحكم على مالايعلم بوجه من الوجوه وكلاهما فى غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لايستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلوم من وجه والحكم على الشئ انما يستدعى العلم به بوجه ما ولان قوله لافائدة فى الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجئ فى تعريف المسند ولان ماذكره على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثانى فلانه لايدل الاعلى ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لايستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشئ يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لايوجب كونه معلوما (واما تخصيصه بالاضافة) نحو زيد غلام رجل (أوالوصف) نحو زيد رجل عالم (فلكون الفائدة اتم) لما مر من ان زيادة الخصوص يوجب تمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من التخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقض الشيوع ولاشيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجئ للاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة فى الايجاب ليس كذلك فيجب ان لايكون الوصف فى نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففى الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءنى زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها فى الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الايرى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف (واما تركه) اى ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف (فظاهر مما سبق) فى ترك تقييد المسند لمانع من تأدية الفائدة (واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له) اى للسامع (باحدى طرق التعريف) هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس فى كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر

معرفة

معرفة في الجملة الخبرية (بآخر مثله) اى حكما على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق وقوله بآخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعري شعري مئول بحذف المضاف باعتبار الحالين اى شعري الآن مثل شعري فيما كان اى المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التأويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعه يقاوم الاسد فهو هو فاحد الضميرين لمن سمعه والآخر لزيد وهذا مفيد من غير تأويل (اولازم حكمه كذلك) عطف على حكما اى اولافادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف بامر آخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لاينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكون متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات (نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق) حال كون المنطلق في المثال الاخير (باعتبار تعريف العهد او الجنس) وفي هذا تمهيد لما سيجئ من بحث القصر ومما ورد على تعريف العهد قول ابي فراس * فان تكونوا براء من جنايته * فان من نصر الجاني هو الجاني * اى هو هو يعني ان الناصر للجاني والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا لافرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما حسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل في الجناية المرئي على كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنى جناية حتى يصح له التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة تجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا تجب الا معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على آخر مثله يأبى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يبق

فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا (وعكسهما) اى ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان تكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخاه ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا * رأيت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط يخوض بحرا نقعه ماؤه ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف ان له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى * واولئك هم المفلحون * انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف (والثاني) اى اعتبار تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا) اى قصرا تحقيقا مطابقا للواقع (نحو زيد الامير) اذا لم يكن امير سواه (او مبالغة) اى قصرا غير محقق بل مبالغا فيه (لكماله فيه) اى لكمال ذلك الجنس في ذلك الشئ او بالعكس (نحو عمرو الشجاع) اى الكامل في الشجاعة فتبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة

مقصورة

مقصورة عليه لا يتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو لاتفاوت بينهما وبين ماتقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال له لام الجنس فامره ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتميزين في الوجود الخارجي على الاخر وحينئذ يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا مجاز بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول ههنا مفهوم فرد من افراد الانسان والقائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد بجميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله والكرم في العرب والامانة من قريش لان الجنس حينئذ يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتأمل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولك في القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم

وهو السائر راكبا وهو الوفى حين لا يفى احد لاحد وهو الواهب الف قنطار
قال الاعشى *هو الواهب المائة المصطفاة *اما مخاضا واما عشارا *قصر
عليه هبة المائة من الابل حال كونه مخاضا او عشارا الهبة المأية مطلقا اى حال
كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة ابل او غيرها ولبس هذا مثل قولنا زيد
المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو
بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هى بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ
فى دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب لبس معناه انك الكامل فى المحبوبية حتى
انه لا محبة فى الدنيا الا ما انت به حبيب كما فى انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا
مثل محبتى لك حتى ان سائر المحبات فى جنبها غير محبة كما فى قولنا انت المظلوم على
معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذى اصابك حتى كان كل ظلم فى جنبه عدل
بل معناه ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك ولبس لغيرك حظ فى محبة منى فهو
مثل زيد المنطلق اى الذى كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من
الجنسية لان المعنى ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك ولم تعمد الى محبة واحد
من محباتك ولا يتصور هذا فى زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد
المنطلق فى حاجتك اى الذى من شانه ان يسعى فى حاجتك عرض فيه معنى
الجنسية حينئذ مثله فى انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد
القصر كما فى قول الخنساء فى مرثية اخيها صخر *اذا قبح البكاء على قتيل *
رأيت بكائك الحسن الجميلا * فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى
شئ آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر
فى قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاءك على ما لا يخفى على من له ادنى
دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من
جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك و الجزع مذموم
الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون
لقصر الجنس على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لانه لا يتجاوزه الى شئ
آخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدأ بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك
فيه ومثله قول حسان *وان سنام المجد من آل هاشم * بنو بنت مخزوم ووالدك
العبد *اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا فى
دلائل الاعجاز فان قيل اللام حينئذ لا تكون للجنس فلا ينافى القول بكون
اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر دائما قلنا قد سبق ان اللام التى ليست للعهد

انما

انما هى للجنس وباقى المعانى من شعبه . وفروعه وكذا المعنى الذى اشرنا اليه فى بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثانى اعنى تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول فى الجملة والمعهود فى زيد المنطلق يفيد تساوى المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر فى الاصطلاح (وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تأخر (لدلالته على الذات والصفة) متعينة (للخبرية) تقدمت او تأخرت (لدلالتها على امر نسبى) لانه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هى المنسوب اليها والصفة هى المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا (ورد)هذا القول (بان المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم) فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبى ومسندا وقد سبق الى الوهم ان تأويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط فى الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعا لان الجزئى الحقيقى لا يكون محمولا البتة فلا بد من تأويله بمعنى كلى وان كان فى الواقع منحصرا فى شخص (واما كونه) اى المسند (جملة) قد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذى يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس بثابت فى نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذى اسند الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو فى الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدأ لان الاسناد عندهم اعم من الاخبارى والانشائى الا ترى ان الظرف فى نحو اين زيد وانى لك هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدأ وكذا قوله تعالى * بل انتم لا مرحبا بكم *

وقولك اما زيدا فاضرب به وزيدا كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول فى جميع ذلك تعسف (فالتقوى اولكونه سببيا) كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذى يكون بحال ماهو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الاجملة وقولهم هذا سبب من ذلك اى متعلق به مرتبط لان السبب فى الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شئ وسبب التقوى على ماذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا الضمير المعتد به بان لا يكون مشابها للخالى عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوة فعلى هذا تختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغى ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه واما على ماذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل فى قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجرى مجرى تأكيد الاعلام فى التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغى ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند ههنا جملة قطعا قلت هو داخل فى التقوى ضرورة تكررا لاسناد فكانه قال للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص اولا فلفظ التقوى يشمل التخصيص من حيث انه تقو وفى عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر فى نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتأخير لا يفيد الا التقوى واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر فى بحث انما ان لبس التخصيص الا تأكيدا على تأكيد وبهذا ظهر فساد ماذكره العلامة فى شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوى لانه

لا يد

لابد فى التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل و بعد تسليم العرفان لاحاجة الى التأكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لايكون جملة الا للتقوى اولكونه سببا مع تصريحه بان المسند فى نحو اناسعيت فى حاجتك عند قصد التخصيص جملة (واسميتها وفعليتها وشرطيتها المامر وظرفيتها الاختصار الفعلية اذهى) اى الظرفية (مقدرة بالفعل على الاصح) لان الاصل فى التعلق هوالفعل واسم الفاعل انما يعمل بمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا فى نحو الذى فى الدار اخوك فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم الفاعل لان الاصل فى الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد فى الاعراب على ان الانصاف هوان المفهوم من قولنا زيد فى الدار ثابت فيها اومستقر لاثبت اوأستقر ثم عبارة النحويين فى هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فحينئذ يكون المقدر فعلا لاجملة لكنه لوقصد هذا الوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يجعل فى التقدير جملة لامفرد اوحينئذ لامعنى لعبارة المصنف اصلا مع ان فيها فسادا آخر لانه ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف فى ذلك المذهب مفرد لاجملة فكان ينبغى ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل (واما تأخره فلان ذكر المسند اليه اهم كامر) فى تقديم المسند اليه (واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه) اى لقصر المسند اليه على المسند على مامر فى ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لايتجاوزه الى القعود (نحو لافيها غول اى بخلاف خمور الدنيا) واعترض بان المسند هوالظرف اعنى فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعنى الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفى خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفى خمور الدنيا والحصول فيها وان اعتبرت النفى فى جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة فى خمور الجنة لايتجاوزه الى عدم الحصول فى خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى وكذا قوله تعالى * لكم دينكم ولى دين * معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لايتصف بلى ودينى مقصور على الاتصاف بلى

لايتصف بالكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ماذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى * ان حسابهم الا على ربي * ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لايتجاوزه الى الاتصاف بعلى وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلى ان لايتجاوزه الى غيرى اصلا وكذا قوله تعالى * لكم دينكم ولافيها غول و بهذا يظهر فساد ماذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لايتجاوز الى غيركم ودينى لايتجاوز الى غيرى بل على ان معنى ان المختص بكم دينكم لادينى والمختص بى دينى لادينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لايكون قائما فلينظر الى مافى هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون (ولهذا) اى ولان التقديم يفيد التخصيص على ماذكرنا (لم يقدم الظرف) الذى هو المسند على المسند اليه (فى لاريب فيه) ولم يقل لافيه ريب (لئلا يفيد) تقديمه عليه (ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى) بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال فى سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقى والمعتبر فى مقابلة القرآن هو باقى كتب الله تعالى كما ان المعتبر فى مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لاسائر المشروبات وغيرها (او التنبيه) عطف على تخصيصه اى تقديم المسند للتنبيه (من اول الامر على انه) اى المسند (خبر لانعت) اذ النعت لايتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لانعت بالتأمل فى المعنى والنظر الى انه لم يرد فى الكلام خبر للمبتدأ (كقوله) اى كقول حسان فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم (له همم لامنتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر) فانه لو اخر الظرف اعنى له عن المبتدأ اعنى همم لتوهم انه نعت لاخبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة نحو فى الدار رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقديم الحكم عليه نحو قام رجل و يشترط ان يكون الخبر ظرفا فلايصح قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا فى الظروف مالم يتسعوا فى غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلايجب التقديم كقوله تعالى

واجل

واجل مسمى عنده واورد على نحو فى الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير مخصص ضرورة ان التخصيص لايحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لاحكم على مالبس بمخصص فالحق فى هذا المقام ماذكره ابن دهان وهو ان جواز تنكير المبتدأ مبنى على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة (اوالتأول) نحو *سعدت بغرة وجهك الايام (اوالتشويق الى ذكر المسند اليه كقوله) اى قول محمد بن وهيب فى المعتصم بالله (ثلثة) هذا هو المسند المتقدم والمسند اليه شمس الضحى وماعطف عليه (تشرق) من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو (الدنيا) والضمير العائد الى الموصوف اعنى ثلثة هو المجرور فى قوله (ببهجتها) اى بحسنها اى يصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اى فى الدنيا اومفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو (شمس الضحى وابو اسحق) هو كنية المعتصم بالله (والقمر) ومايقتضى تقديم المسند تضمنه الاستفهام نحو كيف زيدا وكونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه وقد اهملهما المصنف اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام فى الخبر دون الانشاء واما الثانى فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هى المعنى المقتضى للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على مامر فى تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكى مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المصنف لانه كلام يفترعن خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال اوان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى احترازا عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى مابعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه فى الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح فى ان خبر المبتدأ اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ فاسناد الفعل الى الضمير فى الدرجة الاولى والى المبتدأ فى الدرجة الثانية وكلامه فى تقرير تقوى الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده مايصلح ان يسند اليه

صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدأ او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوة وهذا ظاهر فى ان الاسناد الى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل فى هذه الامثلة اعنى نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدأ فى الدرجة الاولى على ماذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله فى الدرجة الاولى والحال ان الفعل فى كل منهما متقدم على ما اسند اليه فى الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان فى نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة فى التقديم والتأخير اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدأ قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بوساطة ان عود الضمير الى زيد يستدعى صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثانى فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شئ آخر ولاشك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدأ قبله فكما يتحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثانى على الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح فى ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ مقدم على اسناده الى المبتدأ بوساطة عود الضمير وهو الذى كان بطريق الالتزام وكلامه فى بحث تقوى الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدأ بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض واما اقتضاؤه القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد يناقض لان جعله تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الآخرين ثلثة وعن الثانى بانه لما كان اول الاسانيد فى هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله فى الدرجة الاولى بخلاف عرف زيد فان المسند اليه فى الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقى ههنا اعتراض صعب لا يدفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخره لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله فى الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدأ

فلا يكون

فلا يكون لهذا الكلام معنى فى هذا المقام اصلا و انما الصالح لذلك
ما اورده فى بحث التقوى فانه الذى يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدأ فى
الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا فى شرح المفتاح
وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرف و زيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد
ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب فى ذلك كلاما قليل الجدوى وهو
ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل و هو على ضربين الاول
الاسناد فى الدرجة الاولى اى بلا واسطة شئ كاسناد الفعل الى الضمير فى
نحو زيد قام والثانى الاسناد فى الدرجة الثانية اى بواسطة شئ كاسناده
الى المبتدأ بتوسط الضمير و قسم يقتضيه المبتدأ فقوله صرفه المبتدأ
الى نفسه محمول على القسم الثانى وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا
محمول على الضرب الثانى من القسم الاول اعنى الاسناد فى الدرجة الثانية
مما يقتضيه الفاعل و حينئذ لا تناقض لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح
ولا يخفى ان فيه القول بتحقق ثلثة اسانيد وانه ان اراد بالاسناد ما يقتضيه المبتدأ
اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ فهو بعينه ماذكره الشارح وان اراد اسنادا الجملة
التى هى الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلابد من بيان جهة
تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير الى المبتدأ كما يشعر به قوله ثم اذا كان
متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فانه منشأ الاشكال وقد
اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة و الاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى
بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح فى شئ من كلام الشارح ولم يتنبه
لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكى من هذا المقال
ولم يره ولا طيف خيال ثم بالغ فى التشنيع على الشارح تلافيا لما كان عند
المناظرة وتشفيا مما جرى عليه وانا اقول فى كلام الشيخ الشارح نظر من
وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح فى ان كون المسند جملة فعلية فى نحو زيد
انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد
وان نحو زيد فى الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل
فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن
الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى
بطلانه الثانى ان قول صاحب المفتاح وقولى فى الدرجة الاولى الخ كلام ظاهر
فى ان المراد بالاسناد فى الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدأ

كما زعم الثالث ان حمل قوله فى بحث التقوى صرفه المبتدأ الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لانسلم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى غير اسناد الخبر لظهور ان تضايفهما انما هو مع الخبر لا غير وما يقال فى نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فباعتبار انه مسند الى الضمير الذى هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس فى نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت و ان اراد به الوصف الذى به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والآخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شئ لا يقتضى الاسناد الى ذلك الشئ اصطلاحا كالمجرور فى قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدأ والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ما الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذى هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ قصدا مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد حينئذ اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ الثانى اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التى هى خبر المبتدأ وهذا مما لم يقل به احد ولم تلجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكى بالاسناد فى الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ وكلام الشارح ايضا لا يخلوا عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود فما رأيك فى تصحيح كلام صاحب المفتاح وفى تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد فى الدرجة الاولى وفى الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد فى الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شئ آخر والاسناد الى الضمير العائد الى شئ اسناد الى ذلك الشئ من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا فى اللفظ فالاسناد فى الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا فى نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه ههنا صريح فى تقدم الاعتبار الاول على الثانى وكلامه فى بحث التقوى لا يدل الا على تأخر الاعتبار الثانى عن اسناد الخبر الذى

هو

هو الجملة الى المبتدأ لانه الذى يستدعيه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرفه المبتدأ الى نفسه وانما كان الاعتبار الثانى متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدأ و بعد تحقق الخبر لا يتوقف على شئ آخر بخلاف الاعتبار الثانى فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير و كونه عائدا الى المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متأخر عن ذاته فبهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا يعنى بعد صرف المبتدأ الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اى مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثانى من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وحينئذ لم يستلزم كلامه التناقض ولا اقتضى الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم واما الثانى فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع فى تلك الجملة فعلا و يقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى يعنى الى فاعله سواء وجد ههنا اسناد آخر كما فى زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه اولم يوجد كما فى عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى واحترز بقوله فى الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعنى عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه فى الدرجة الثانية ولا يشترط فى افادة التجدد يقدم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما فى قام ابوه زيد و يجوز ان لا يتقدم كما فى نحو زيد عرف مع حصول التجدد فى الصورتين بخلاف المسند اليه فى الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لما ذكره الشارح من انه احتراز عنه لانه لا يفيد التجدد (تنبيه كثير مما ذكر فى هذا الباب) يعنى باب المسند (والذى قبله) يعنى باب المسند اليه (غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما) من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق (والفطن اذا تفن اعتبار ذلك فيهما) اى فى البابين (لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما) من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه يختص بما بين المسند اليه

والمسند وكون المسند فعلا فانه يختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يجرى فى غير البابين كالتعريف فى الحال والتمييز وكالتقديم فى المضاف اليه فليس بشئ لان قولنا جميع ما ذكر فى البابين غير مختص بهما لا يقتضى جريان شئ من المذكورات فى كل مما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منهما فيه اذ يكفى لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته فى واحد مما يغايرهما

(*) الباب الرابع احوال متعلقات الفعل (*)

قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجرى فيها كثير من الاحوال المذكورة فى البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد باحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال (الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فى ان الغرض من ذكره معه) اى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما يعرف بالتأمل (افادة تلبسه به) اى تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد بحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا) اى ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته فى نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة حينئذ ان يقال وقع الضرب اووجد اوثبت اونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبنى للمفعول واسند اليه (فاذا لم يذكر) المفعول به (معه) اى مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله (فالغرض ان كان اثباته) اى اثبات ذلك الفعل (لفاعله اونفيه عنه) اى نفى الفعل عن فاعله (مطلقا) اى من غير اعتبار عموم فى الفعل بان يراد جميع افراده اوخصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه

فضلا

فضلا عن عمومه اوخصوصه (نزل) الفعل المتعدى حينئذ (منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر) بواسطة دلالة القرينة (كالمذكور) فى ان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا يرى انك اذا قلت هو يعطى الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا و يكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء (وهو) اى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم (ضربان لانه اما ان يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) اى من غير اعتبار عموم اوخصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول (كناية عنه) اى عن ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة اولا) يجعل كذلك الثانى كقوله تعالى * قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون * فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم فى افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام اوخاص والمعنى لا يستوى من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم الثانى لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله (ذكر السكاكى) فى بحث افادة اللام للاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم * حمل المعرف باللام مفردا كان اوجمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر فى بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء و يوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام للاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله (ثم) اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية (اذا كان المقام خطابيا) يكتفى فيه بمجرد الظن (لا استدلاليا) يطلب فيه اليقين البرهانى (افاد) اى المقام الخطابى او الفعل المذكور (ذلك) اى كون الغرض ثبوته لفاعله اونفيه عنه مطلقا (مع التعميم) فى افراد الفعل (دفعا للتحكم) اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطى حينئذ يفعل الاعطاء و يوجد هذه الحقيقة

مصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل فى المقام الخطابى
على استغراق الاعطاآت وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لايقال
ان افادة التعميم فى افراد الفعل ينافى كون الغرض ثبوته لفاعله اونفيه عنه
مطلقا لان معنى الاطلاق ان لايعتبر عموم افراد الفعل اوخصوصها ولاتعلقه
لمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لانسلم المنافات اذلايلزم من عدم كون
الشئ معتبرا فى الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافى
للتعميم هواعتبار عدم العموم لاعدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور
فى شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ماذكره فى آخر
بحث الاستغراق من ان نحو خاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة بتنزيل جود
غير خاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطى هولاغيره يوجد حقيقة الاعطاء
لاغيرها وهذا لعمرى فرية مافيها مرية لان ماذكره من الحصرين مما
لم يشهد به نقل ولاعقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم
ان لايكون غيره موجدا للاعطاء اما انه لايوجد غير الاعطاء فمما لايسعه
هذه العبارة وانظاهر ماذكره المصنف وتحقيقه ماذكرنا فليحافظ عليه
فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم (والاول) وهوان يجعل الفعل
مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص (كقول البحترى فى المعتز بالله)
معرضا بالمستعين بالله (شجو حسده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع
واع اى ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك) بالبصر (بمحاسنه و) بالسمع
(اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلايجدوا) نصب
عطف على المضارع المنصوب قبله اى فلايجدا عداؤه وحساده الذين يتمنون
الامامة (الى منازعة) الامامة (سبيلا) فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم
اى يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما
كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره
بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق
السماع وسماع اخباره دلالة على اثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار
الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل رأى ويسمعها كل واع بل لايبصر الرأى
الا اثاره ولايسمع الواعى الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ماهو
طريق الكناية ولايخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول اوتقديره لما
فى التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفى فيها

اعلم ان الرود عقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين فى مثل فلان يعطى على مازعم الشارح اما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عندصاحب المفتاح ايضا واما الحصر الثانى فلا وجه له اصلا بناء على التقديم فلايصح شرحا لكلام المفتاح على ماعرف من مذهبه *

ان يكون

ان يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل (والا) اى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله اثباته لفاعله اونفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور (وجب التقدير بحسب القرائن) الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته اونفيه عنه مطلقا بان قصد اثباته اونفيه باعتبار خصوص افراد الفعل اوعمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطى كل سنة مرة اومرتين اى يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول وفلان يعطى مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار للمفعول والفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما فى الوجود فلا تلازم بينهما فى الاعتبار والقصد (ثم الحذف) اى حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعنى وجود القرينة (اما للبيان بعد الابهام كما فى فعل المشية) والارادة ونحوهما اذا وقع شرط فان الجواب يدل عليه ويبينه (ما لم يكن تعلقه به اى تعلق فعل المشية بالمفعول (غريبا نحو ولو شاء لهديكم اجمعين) اى لو شاء هدى بكم لهديكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جئ بجواب الشرط صار مبنيا وهذا اوقع فى النفس (بخلاف نحو قول الخنساء يرثى ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه (ولو شئت ان ابكى دما لبكيته) عليه ولكن ساحة الصبر اوسع * واعددته ذخر الكل ملمة * وسهم المنايا بالذخاير مولع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم فعل غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر فى نفس السامع ويأنس السامع به (واما قوله اى قول ابى الحسن على بن احمد الجوهرى (ولم يبق منى الشوق غير تفكرى * فلو شئت ان ابكى بكيت تفكرا * فلبس منه) اى مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الضرام من ان المراد ولو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا الان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا اراد الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل (لان المراد بالاول البكاء الحقيقى) لا البكاء التفكرى لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افنانى التحول فلم يبق منى غير خواطر تحول فى حتى لو شئت البكاء فريت جفونى وعصرت عينى لسيل منها دمع لم اجده وخرج

منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذى اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثانى مقيد معدى الى التفكر فلا يصح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لوشئت ان تعطى درهما اعطيت درهمين كذا فى دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر فى هذا المقام ما قيل ان اللام فى مفعول ابكى والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر لا يقال يحتمل ان يريد انى ضعفت ونحلت بحيث لم تبق فى مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لوشئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولوشئت ان ابكى دما لبكيته لانقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق منى الشوق غير تفكرى يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقى بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فحينئذ يحسن ترتب النظم فليتأمل ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اى امرته بالقيام قال الله تعالى * امرنا مترفيها ففسقوا * اى امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم (واما) عطف على قوله اما للبيان (لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء) متعلق بقوله توهم (كقوله) اى البحترى (وكم ذدت) اى دفعت (عنى من تحامل حادث) يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم فى البيت خبرية ميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية وميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى * كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية * ومحل كم هنا النصب على المفعولية (وسورة ايام) شدتها وصولتها (حززن) اى قطعن اللحم (الى العظم) فحذف المفعول اعنى اللحم (اذلو ذكر اللحم ربما توهم قبل ذكر ما بعده) اى ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم (ان الحزن لم ينته الى العظم) بل كان فى بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليندفع من السامع هذا الوهم ويصور فى نفسه من اول الامر ان الحز مضى فى اللحم حتى لم يرده الا العظم (واما لانه اريد ذكره) اى ذكر المفعول (ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) اى لفظ المفعول (اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه) اى بوقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه (كقوله)

اى قول

اى قول البحترى قد طلبنا فلم نجد لك فى السودد والمجد والمكارم مثلا) اى طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب فى قوله لم نجد الاتيان بضميره اى فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفى الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة فى قوله *ولم امدح لارضيه بشعرى * لئيما ان يكون اصاب مالا *لانه اعمل الفعل الاول فى صريح لفظ اللئيم والثانى فى ضميره لان الغرض ايقاع نفى المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء (ويجوز ان يكون السبب) اى سبب حذف المفعول فى بيت البحترى ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له) قصدا الى المبالغة فى التأدب معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لايطلب الا مايجوز وجوده وايضا فى هذا الحذف بيان بعد الابهام (واما التعميم) فى المفعول (مع الاختصار كقولك قد كان منك مايولم) اى كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار حينئذ (وعليه) اى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار (والله يدعوا الى دار السلام) اى يدعوا العباد كلهم بان الدعوة الى الجنة يعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها يختص لمن يشاء ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل مانزل منزلة اللازم لكن التأمل الذوقى يشهد ان القصد فى هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه المعانى متعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطى محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم فى غير المفعول به قوله تعالى * واياك نستعين * اى على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلاءم الكلام وههنا بحث وهو ان ماجعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل مايجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وحينئذ فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله (واما لمجرد الاختصار) وقد وقع فى بعض النسخ عند

قيام قرينة وهو تذكره لما سبق فى قوله وجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار فى سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص لمجرد الاختصار (نحو اصغيت اليه اى اذنى وعليه ارنى انظر اليك) اى ذلك وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو ولم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقى وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يهم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فصح ان الحذف للتعميم الذى هو لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال يولم كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه فقلت اولا تقييد التعميم بالذى لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف حينئذ انما يكون لدفع الابهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما له مزيد اختصاص بالحذف اعنى دفع الابهام والتعرض لما ليس كذلك اعنى التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم فى نحو قوله تعالى * والله يدعوا الى دار السلام * مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل تحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى * قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن * على ان الدعاء بمعنى التسمية التى يتعدى الى مفعولين اى سموه الله او سموه الرحمن ايا ما تسمونه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدى الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشئ على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام * ولبث الكتيبة فى المزدحم لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى * ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان * فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اى يصدر منهم السقى ومنهما الذود واما ان المسقى والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل اوقد يسقون ابلهم وتذودان غنمهما

لتوهم

لتوهم ان الترحم عليهما لبس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الاترى انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا بمنع لامن حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما (واما للرعاية على الفاصلة) نحو قوله تعالى * والضحى والليل اذا سجى (ماودعك ربك وما قلى) اى ما قلاك فحذف لان فواصل الآى على الالف ولامتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اى والذاكراته (واما لاستهجان ذكره) اى ذكر المفعول (كقول عائشة رضي الله تعالى عنها ما رأيت منه) اى من النبي صلى الله عليه وسلم (ولا رأى مني اى العورة واما لنكتة اخرى) كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى * لينذر بأسا شديدا * اى لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذور به (وتقديم مفعوله) اى مفعول الفعل (ونحوه) اى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك (عليه) اى على الفعل (لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقدانك عرفت انسانا وانه غير زيد) فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه غير زيد (وتقول لتأكيده) اى تأكيد هذا الرد زيدا عرفت (لاغيره) وقد يكون ايضا لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقدانك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحده فكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطأ لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعها الثلثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لاتكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطأ فيه لايخلوا عن تكلف (ولذلك) اى ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة

فى اعتقاد وقوع الفعل على مفعول فى الجملة (لايقال مازيدا ضربت ولاغيره ولامازيدا ضربت ولكن اكرمته) اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لاغيره صريح فى نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال مازيدا ضربت ولاغيره كما ذكر فى ما اناقلت هذا ولاغيرى وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثانى فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ فى الضرب فنرده الى الصواب فى الاكرام وانما الخطأ فى المضروب حين اعتقد انه زيد فنرده الى الصواب ان يقال مازيد ضربت ولكن عمرا (واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر) الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذكور (قبل المنصوب) نحو عرفت زيدا عرفته (والا) اى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته (فتخصيص) لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما فى بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ فى الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد ومعلوم ان لبس القصر والتخصيص الا تأكيدا على تأكيد فيتقوى بازدياد التأكيد لامحالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف فى قوله تعالى * اياى فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد فى افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح فى المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياى ارهبوا فارهبون ويتحقق المغايرة بان فى المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لابيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى * ان ارضى واسعة فاياى فاعبدون فهو على تقدير فاياى فاعبدوا فاعبدون فالفاء فى فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضى واسعة فان لم تخلصوا العبادة لى فى ارضى فاخلصوها لى فى غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص كذا فى الكشاف وفى جعله الفاء فى فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعنى فاعبدوا فكانه هو هو واما الفاآت الثلث فاولیها التى كانت فى الشرط المحذوف وابقيت تنبيها على مسببية ماقبله اى اذا كان ارضى واسعة فان لم تخلصوا الى الآخر والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها اوعاطفة كما فى المفتاح وقد وقع فى بعض النسخ

واما

واما نحو (واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص) وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو واما فهديتا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شئ فزيد قائم بمعنى ان يقع فى الدنيا شئ يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شئ فى الدنيا ومادامت الدنيا فانه يقع فيها شئ فحذف الملزوم الذى هو الشرط اعنى يكن من شئ واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقى الفاء الموذنة بان مابعدها لازم لماقبلها ليحصل الغرض الكلى اعنى لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم فى قصد المتكلم اعنى زيدا مقام الملزوم فى كلامهم اعنى الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ماهو المتعارف عندهم من ان خير ما التزم حذفه ينبغى ان يشتغل بشئ آخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة فى الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية فى ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم مابعد الفاء له ولا يستنكر اعمال مابعد الفاء فيما قبله وان امتنع فى غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز ليحصلها الفاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا يرى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس فى هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة (وكذلك) اى ومثل قولك زيدا عرفت (قولك بزيد مررت) لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفى المسجد صليت وتأديبا ضربته وماشيا جئت (والتخصيص لازم للتقديم غالبا) يعنى ان التخصيص لاينفك فى غالب الامر عن تقديم ماحقه التأخير يعنى انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال تحرك الفك الاسفل لازم للمضغ غالبا اى بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لايكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى * وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون *

وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير فى المثل السائر حتى ذكر ان التقديم فى اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعى الذى هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشرى واشار اليه المصنف بقوله (ولهذا يقال فى اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفى لالى الله تحشرون معناه اليه تحشرون لا الى غيره) استشهد بما ذكره ائمة التفسير فى مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثانى بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضى ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم فى نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافى الاختصاص واليه اشار بقوله (ويفيد) التقديم (فى الجميع وراء التخصيص) اى بعده (اهتماما بالمقدم) لانهم يقدمون الذى شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ فى دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفى ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطأ ايضا ان يجعل التقديم مفيدا فى كلام فائدة وغير مفيد فى آخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب فى القوافى والاسجاع اذ من البعيد ان يكون فى النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر (ولهذا يقدر) المحذوف (فى بسم الله مؤخرا) نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم ويقولون باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم (واورد اقرأ باسم ربك) فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته (واجيب بان الاهم فيه القراءة) لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا فى الكشاف (وبانه) اى باسم ربك (متعلق باقرأ الثانى) اى هو مفعول اقرأ الذى بعده (ومعنى الاول اوجد القراءة) من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطى اى يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى

كذا

كذا فى المفتاح وهومبنى على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثانى تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام وأخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثانى كلاهما منزلان منزلة اللازم اى افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف فى كليهما اى اقرأ اقرأ والباء للاستعانة او الملابسة اى مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتدأبه ولايبعد على المذهب الصحيح وهوكون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثانى ويكون متعلق الاول قوله باسم الله (وتقديم بعض معمولاته) اى معمولات الفعل (على بعض لان اصله) اى اصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولامقتضى للعدول عنه) اى عن ذلك الاصل (كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمرا) فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه فى الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغى ان لايفصل بينهما بشئ (والمفعول الاول فى نحو اعطيت زيدا درهما) فان اصله التقديم على المفعول الثانى لما فيه من معنى الفاعلية وهوانه عاط اى آخذ العطاء واما ترتب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذى بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذى الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل او البيان (اولان ذكره) اى ذكر ذلك البعض الذى تقدم (اهم) قد جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها فى المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر فى المسند اليه فمراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه واهتمامه بحاله لغرض من الاغراض (كقولك قتل الخارجى فلان) بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجى ليتخلص الناس من شره وقولك قتل زيدرجلا اذا كان زيد ممن لايقدر فيه انه يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل (اولان فى التأخير اخلا لابيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لواخر من آل فرعون) عن قوله يكتم ايمانه (لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه) اى ذلك الرجل (منهم) اى من آل فرعون يعنى انه قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف والسبب فى تقديم الاول اعنى مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثانى فسبب تقديمه على الثالث ان لايتوهم

خلاف المقصود (او) لان في التأخير اخلالا (بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو وما وجس في نفسه خيفة موسى) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل أو غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان تكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب تمنى لمن قال لك ما الذي تمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى *وجعلوا لله شركاء* على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى *وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى* بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لامام حديث بذكر القرية هل فيها منبت خير ام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور تصب العين بخلاف قوله تعالى في سورة القصص *وجاء رجل من اقصى المدينة* فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت في التأخير ما نعا مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى * وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا* بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تأخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو ولبست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى * آمنا برب هرون وموسى * بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المصنف بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتأخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتبار بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم

وايراد

وايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ولايخفى انه لايرد على هذا ماذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود اول رعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لامعنى لقولنا ترفنا الكفرة ونعمناهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح عليه السلام اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اى كانت قرينة من حيوتهم شبهة بهذا وهذا الاعتراض وان كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على اتمنى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ماأشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد وفيه تقديم العامل على المعمول والمبتدأ على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الابعد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

) الباب الخامس القصر (

وهو في اللغة الحبس تقول قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لالغيره وفي الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق معهود (وهو حقيقي وغير حقيقي) لان تخصيص الشئ بالشئ اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لايتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شئ آخر بان لايتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك مازيد الاقائم بمعنى انه لايتجاوز القيام الى القعود ونحوه لابمعنى انه لايتجاوز الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لاينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لقلة جدواه توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصفه

دون ثان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان او آخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيدا لا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا و بكرا وخالدا شعراء فليتأمل فهذا منبأ توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلوا عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير ولبس غير ولبس الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا تأملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال متى ادخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان كان عاما كقولك في الدنيا شعراء وفي قبيلة كذا شعراء وان كان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفي ثبوته لذلك فتى قلت الا زيدا افاد القصر (وكل منهما) اى من الحقيقي وغير الحقيقي (نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف) والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف تصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات آخر (والمراد) بالصفة (المعنوية) التي هي قائم بالغير (لا النعت النحوي) الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسروها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم و بالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية هذا المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذا المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك

اوساجا فليتأمل (والاول) اى قصر الموصوف على الصفة (من الحقيقى نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها) اى غير الكتابة (وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشئ) اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفى ماعداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية (والثانى) اى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقى (كثير نحو ما فى الدار الا زيد) على معنى ان الكون فى الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجرى فى الحقيقى لما سنشير اليه (وقد يقع صدبه) اى بالثانى (المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور) كما يقصد بقولنا ما فى الدار الا زيد ان من فى الدار ممن عدا زيدا فى حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقى لفوات المقصود فالقصر الحقيقى نوعان احدهما الحقيقى تحقيقا والثانى الحقيقى مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا فى قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقى الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقى والقصر الحقيقى مبالغة وادعاء دقيق فليتأمل (والاول) اى قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيقى تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى اومكانها) اى تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى (والثانى) اى قصر الصفه على الموصوف من غير الحقيقى (تخصيص صفة بامر دون آخر اومكانه) ولفظة او للتنويع فلا ينافى التفسير وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه فى صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون فى الاصل ادنى مكان من الشئ يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت فى الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو فى الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل تجاوز حد الى حد وتخطى حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون آخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين اوثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا

وشاعرا ومتجما وقولنا ماشاعر الازيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان آخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت مانفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لايقع وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ماني الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه لبس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه لبس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لايجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لايعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يرد به ايضا بين ذلك كذا اشتراك صفة بين جميع الامور (فكل منهما) اى فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف (ضربان) الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص امر بصفة وكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر (والمخاطب بالاول من ضربي كل) من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف (من يعتقد الشركة) اى شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة (ويسمى) هذا القصر (قصر افراد لقطع الشركة) اى لقطعة الشركة المذكورة (وبالثاني) اى المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان آخر (من يعتقد العكس) اى عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر

الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد (و يسمى) هذا القصر (قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده) الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح فى ذلك اى المخاطب بالثانى اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعنى اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها فى قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة فى قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين (و يسمى) هذا القصر (قصر تعيين) لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شئ بشئ دون آخر قصر افراد وتخصيص شئ بشئ مكان اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وغير المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوى فقد خصصته بالقيام متجاوزا من القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام فى قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شئ بشئ دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذى سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التى هى احدى الصفتين التى اعتقدها المخاطب وكذا فى قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهى صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضى ان يكون اعتقاد المخاطب نفى الصفة المذكورة واثبات

الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان تكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهو القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجز انتفاء احديهما فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة مكان الشعر لان الكتابة في مكانها قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يرده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فحينئذ يكون قوله دون اخرى مشتركا بين الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل امامن يعتقد الشركة او من تساو يا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساو يا عنده و بالثاني من يعتقد العكس او تساو يا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب به من تساو يا عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة

(وشرط قصر الموصوف على الصفة لافراد عدم تنافي الوصفين) ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر (و) شرط قصر الموصوف على الصفة (قلبا تحقق تنافيهما) اى تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعرا بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد و ان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام

حتى

حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لتافي كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط حينئذ يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل فيه قصر التعيين (وقصر التعيين اعم) من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالا لقصر الافراد او القلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس (والقصر طرق) والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند وبنحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن تركنا ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا (منها العطف كقولك في قصره) اي قصر الموصوف على الصفة (افراد ازيد شاعر لا كاتب اوما زيد كاتبا بل شاعر) مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف

للقصر هو لا و بل دون سائر حروف العطف واما الكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح فى باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك فى بحث العطف (وقلبا زيد قائم لا قاعد) ونفى القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال من هذه الدلالة (او ما زيد قائما بل قاعد وفى قصرها) اى قصر الصفة على الموصوف (زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد) ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم و بطلان العمل وذكر فى شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما ليوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن فى قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافى فى الافراد وتحقق التنافى فى القلب على زعمه افرد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام فى سائر الطرق (ومنها النفى والاستثناء كقولك فى قصره) افرادا (ما زيد الا شاعر) وقلبا (ما زيد الا قائم وفى قصرها) افرادا وقلبا (ما شاعر الا زيد) والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب (ومنها انما كقولك فى قصره) افرادا (انما زيد كاتب و) قلبا (انما زيد قائم وفى قصرها) افرادا وقلبا (انما قائم زيد) واعلم ان كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفى عن الثانى ما وجب للاول انها تنفى عن الثانى ان يكون قد شارك الاول فى الفعل الا يرى انه ليس معنى جاءنى زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجىء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءنى زيد وعمرو بل المعنى ان الجائى هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائى عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه فى انما فاذا قلت انما جاءنى زيد لم يكن تنفى ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفى المجىء الذى اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائى عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءا فان زعمت

ان المعنى انما جاءنى من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول و به الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيد اللقصر (لتضمنه معنى ما والا) وفى هذا الكلام اشارة الى ان ما فى انما ليست هى النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته القصر بان للاثبات وما للنفى ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل بحسب ان يكونا لاثبات ما بعده ونفى ما سواه او على العكس والثانى باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفى الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون فى الشئ معنى الشئ وان يكون الشئ الشئ على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجئ ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى الاول بقوله (لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم الله عليكم الا الميتة وهو) اى هذا المعنى (هو المطابق لقراءة الرفع) اى رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا فى تفسير الكواشى فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما فى انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا فسر واقراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما يتضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذى حرم الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر فى تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت ما فى قراءة الرفع كافة مثله فى قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور فى المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تأويل انما حرم الله شئ هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذى حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التأويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون ما كافة وان يكون موصولة و نقل ابو على عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا

نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ماهو الاصل واشار الى الثانى بقوله (ولقول النحاة انما لاثبات مايذكر بعده ونفى ماسواه) اى سوى مايذكر بعده اما فى قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفى ماسواه من القعود ونحوه واما فى قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفى ماسواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فاسوى الحكم المذكور بعده فى كل من القصرين مخصوص لظهور انه لاينفى كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده لموصوف اولاثباته على صفة مع نفى ماسواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله (ولصحة انفصال الضمير معه) اى مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقوم مايقوم الا انا اذ قد تقرر فى علم النحو انه لايصح الا نفصال الا لتعذر الاتصال و وجوه التعذر محصورة مثل التقدم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى مايقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التى يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال (قال الفرزدق ان الذائد) من الذود وهو الطرد (الحامى الذمار) وهو العهد وفى الاساس هو الحامى الذمار اذا حمى مالولم يحمه لثيم وعنف من حماه وحريمه (وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى) لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لاعن احساب غيرهم كما ذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لاغيره ولايجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تأكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اى ان الذى يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لاضرورة فى العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو اظهر فى المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لانسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل فى نحو ما يقوم الا انا او انت لايكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه فى الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والاباعمال الصفة الواقعة بعده على ماصرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابواك

مثل

مثل ما قاله الا بوالك وقد نقل فى تضمنه معنى ما والا مناسبة عن على بن عيسى الربعى وهى انه لما كانت كلمة ان لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان يتضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تأكيدا للحكم على تأكيد وذلك لان نحو قولك زيد جاء لا عمرو ولمن يردد المجئ بينهما يفيد اثبات المجئ لزيد صريحا فى قولك زيد جاء وضمنا فى قولك لا عمرو لان نفس المجئ لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا انفيته عن عمر وثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تأكيد على تأكيد قلت اما الثانى اعنى الاثبات الضمنى فتأكيد قطعا واما الاول فتأكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيد للقصر مثل ان زيدا لقائم (ومنها) اى من طرق القصر (التقديم) اى تقديم ما حقه التأخير كخبر المبتدأ ومعمولات الفعل (كقولك فى قصره) اى فى قصر الموصوف (تميمى انا) وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب (وفى قصرها انا كفيت مهمك) افراد المخ اعتقادك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدهما به وكذا الكلام فى سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه (وهذه الطرق الاربعة) بعد اشتراكها فى ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ وانت تريد اثبات صوابه ونفى خطائه اما فى قصر الافراد فحكمه صواب فى بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطأ فى بعض وهو ما ينفيه واما فى قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطأ تعيينه واما فى قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطأ تجويز كل منهما على التساوى (تختلف من وجوه فدلالة الرابع) اى التقديم (بالفحوى) اى بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تأمل الذوق السليم فى مفهوم الكلام الذى فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه فى اصطلاح البلغاء كذلك (ودلالة) الثلثة (الباقية بالوضع) لان الواضع وضع لا وبل والنفى والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر (والاصل) اى الوجه الثانى من وجوه الاختلاف ان الاصل (فى الاول) اى فى طريق العطف (النص على المثبت والمنفى كما مر) من الامثلة فان فى لا المعطوف عليه

هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس (فلا يترك) النص عليهما (الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول فيهما) اي في هذين المقامين (زيد يعلم النحو لا غير) اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس (او نحوه) اي نحو لا غير مثل لا ماسواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم بالنحو الا زيد واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخضر متناول له ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخضر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وحينئذ لا يبقى العطف فليتأمل فانه دقيق فالاصل في العطف النص عليهما (وفي) الثلاثة (الباقية النص على المثبت فقط) دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود (والنفي) اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يعني بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم يقل طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل (لا يجامع الثاني) اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم (لان شرط المنفي بلا) العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز (ان لا يكون) ذلك المنفي (منفيا قبلها بغيرها) من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته بالمتبوع لا لان تعيدها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا او بكرا او غيرهما

عن

عن القيام فلو قلت لاعمرو كان منفيا كما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت مافائدة قوله بغيرها فكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد به غيرها من كلمات النفي على ماصرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام اوعلم السامع اوالمتكلم او بشئ من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لايعد من كلمات النفي فانه لامتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي واما ماذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتأمل في قولنا دأب الرجل الكريم ان لايؤذي غيره فان المفهوم منه ان لايؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما اوغير كريم لان الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها اى بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذلا يخفى انه لايمكن ان ينفي شئ بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذ واهذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لاقاعد لاقاعد على ان يكون الثاني تأكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء لاهند ولازينب ولاغيرها على ان يكون بدلا (ويجامع) النفي بلا العاطفة (الاخيرين) اى انما والتقديم (فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لاعمرو) والتمثيل بنحو زيد اضربت لاعمرو احسن (لان النفي فيهما) اى في الاخيرين (غير مصرح به) بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحين في النفي فلابد وان يكونا صريحين في الايجاب فيكون لانفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال مامن اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لاتزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لايقع الا فيه وهذا (كما يقال امتنع زيد عن المجيء لاعمرو) لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لاصريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لافي قولك لاعمرو تنفي عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ماجاء زيد لاعمرو فانه صريح في النفي فيكون لانفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لاعمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لامن جهة ان النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لاقيسي اذلا دلالة

لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لاضمنا ولاصريحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي ايضا في حكم المصرح به اى لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم (قال السكاكي شرط مجامعته) اى النفي بلا العاطفة (الثالث) اى انما (ان لا يكون الوصف) في نفسه (مختصا بالموصوف) لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص (نحو انما يستجيب الذين يسمعون) فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال (عبد القاهر لا تحسن) المجامعة المذكورة (في) الوصف (المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب) اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت مذكر ليست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني الا زيد لم يجيء الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير (واصلي الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) اى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء الخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما يتنزل هذه المنزلة وما والا لما ينكره او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع المخاطب في مقام لا يصر على خطائه ويجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين واخراجا للكلام على

خلاف

خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين وتركهما بقوله (كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ماهو الا زيد اذا اعتقده غيره) اى اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد (مصرا) على هذا الاعتقاد (وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له) اى لذلك المعلوم (الثانى) اى النفى والاستثناء (افرادا) اى حال كونه قصر افراد (نحو وما محمد الا رسول اى مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبرء من الهلاك) فالمخاطبون وهم الصحابة رضى الله تعالى عنهم اجمعين عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرء من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما (نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه) اى الهلاك فاستعمل له النفى والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبى عليه الصلوة والسلام فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال (اوقلبا) عطف على قوله افرادا اى ويستعمل له الثانى حال كونه قصر قلب (نحو ان انتم الا بشر مثلنا) تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فأتونا بسلطان مبين * فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين (لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة) اى لان الكفار القائلين لهذا القول اعنى ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافى الرسالة فى الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعنى الرسالة فنزل لهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الآخر اعنى البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافى بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اى انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافى بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله (وقولهم) اى قول الرسل المخاطبين (ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجازاة الخصم) اى التماشى معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته (ليعثرا الخصم) من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع (حيث يرادتبكيته) اى اسكات الخصم والزامه

(لالتسليم انتفاء الرسالة) فارسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ماقلتم من انا بشر مثلكم حق لانكره ولكن ذلك لايمنع ان يكون الله تعالى قد منن علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا باثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل فى قوله ان نحن الا بشر النفى والاستثناء مع ان المخاطبين لاينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق بجواب المتن فليفهم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه الصلوة والسلام *ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شئ ان انتم الا تكذبون* فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ماقررنا الآن واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر انه ايضا قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعنى الذى سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهى ان الكفار ترى المخاطبين وتنبههم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لاينبغى ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين (وكقولك) عطف على قوله كقولك لصاحبك يعنى ان الاصل فى انما ان يستعمل فيما لاينكره المخاطب كقولك (انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقربه) وانت (تريد ان ترققه عليه) اى ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ماذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك (وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم) اى منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لايصر على انكاره (لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) اى انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصلحون) ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لايجهله المخاطب ولاينكره (ولذلك جاء الانهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى) من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على حصر الذى هو تأكيد على تأكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام

عماله خطر والعناية اليه مصروفة ثم التأكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لايشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة ومباعية كما مر وثلاثية كاشتراك الثلثة الاول فى ان دلالتها على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة فى انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفى بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين فى صحة الجامعة مع لا العاطفة (ومزية انما على العطف انه يعقل منها) اى من انما (الحكمان اى الاثبات للمذكور والنفى عما سواه (معا) بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفى نحو زيد قائم لاقاعدا وعلى العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لايذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما فى العطف (واحسن مواقعها) اى مواقع انما (التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهايم فطمع النظر) والتأمل (منهم كطمعه منها) اى كطمع النظر من البهايم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى مايكون واعلق ماترى بالقلب اذا كان لايراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهايم (ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل) نحو ما قام الا زيد (وغيرهما) كالفاعل والمفعول ما ضرب زيد الا عمرا اوما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذى الحال والحال نحو ما جاءنى زيد الا راكبا وما جاءنى راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا فى الدار وما نام الا فى الليل وما ضربته الا للتأديب وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءنى رجل الا فاضل وما جاءنى احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا رأسه وما سلب زيد الا ثوبه (فى الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء) كما يرى فى الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقى فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا وقلبا وتعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك (وقل تقديمهما بحالهما) اى جاز

على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه واداة الاستثنا بحالهما وهوان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور يليهما (نحو ماضرب الا عمرا زيد) فى قصر الفاعل على المفعول والتقدير ماضرب زيد الا عمرا (وماضرب الا زيد عمرا) فى قصر المفعول على الفاعل والتقدير ماضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر * لا اشتهى ياقوم الا كارها *باب الامير ولا دفاع الحاجب * وقوله * كان لم يمت حى سواك ولم يقم على احد الا عليك النوايح * وكذا سائر المعرفات وانما قل ذلك (لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) لان الصفة المقصورة على عمرو فى الاول هى الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد فى الثانى هى الضرب المتعلق بعمرو لامطلق الضرب فلابد من تقديم الفاعل فى الاول والمفعول فى الثانى ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة لانها فى الحقيقة تامة بذكر المتعلق فى الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال فى ماضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير الاداة عن المفعول وفيما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة لكن مع تأخير المفعول والاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اخلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلى اداة الاستثناء سواء كانا متأخرين عن المقصور كما هو الشايع او مقدمين عليه كما هو القليل و اعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة وقالوا الظرف فى قوله تعالى * وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الرأى * منصوب بمضمر اى اتبعوك فى بادى الرأى وكذا باب الامير فى البيت الاول اى لا اشتهى باب الامير والنوايح فى البيت الثانى مرفوع بمضمر اى قامت النوايح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لايخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا فى قولنا ماضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ماوقع ضرب الا من بزيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اى ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر فى الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى كانك اذا ضربت زيدا وعمرا و بكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تأتى بالجميع فعلى هذا لايكون

غير

غير عمرو فى المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الامن زيد فيكون القصر فى الفاعل والمفعول جميعا وقد خفى على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر فى المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاء القصر فى الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام فى غير هذا المقام (ووجه الجميع) اى السبب فى افادة النفى والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول او غير ذلك (ان النفى فى الاستثناء المفرغ وهو الذى ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذى قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا (يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه) لان الا للاخراج والاخراج يقتضى مخرجا منه (عام) ليتناول المستثنى وغيره ويتحقق الاخراج وانما يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا فى علم النحو نقول تأنيث الضمير فى كانت فى قراءة ابى جعفر ان كانت الاصيحة بالرفع وفى ترى مبنيا للمفعول فى قراءة الحسن فاصبحوا لا يرى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفى بيت ذى الرمة * وما بقيت الا الضلوع الجراشع * للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شئ من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير فى الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تأنيث الفعل كما فى الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل فى الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفى الى الفاعل والمراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور فى الفعل ضمير عائد اليه كما فى قولهم اذا كان غدا فأتنى فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى * ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرأ بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مثلا فى ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن التزم فى هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير العائد الى ما ليس فى اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى (مناسب للمستثنى فى جنسه) بان يقدر فى نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفى ما كسوته الا جبة لباسا وفى نحو ما جاءنى الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفى ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفى ما صليت الا فى المسجد فى مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح

تفسير المناسبة فى الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذلبس المقدر فى ماكسوته الاجبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا فى سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك (وفى صفته) يعنى فى كونه فاعلا ومفعولا اوظرفا اوحالا اوغيرذلك واذا كان النفى متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى فى جنسه وصفته (فاذا اوجب منه) اى من ذلك المقدر (شئ بالاجاء القصر) ضرورة بقاء ماعدا ذلك الشئ على صفة الانتفاء واعلم انه قديقع بعد الاقى الاستثناء المفرغ الجملة وهى اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الايقوم اوصفة نحو ما جاءنى منهم رجل الايقوم اويقعد اوحال نحو ماجاءنى زيد الايضحك وكثيرا مايقع الحال بعد الاماضيا مجردا عن قدوالواونحو ماآتيته الااتانى وفى الحديث * ماايس الشيطان من بنى آدم الااتاهم من قبل النساء * وذلك لانه قصدلزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لايقارن مضمونه بمضمون عامله الاعلى تأويل العزم والتقدير ماايس الشيطان من بنى آدم غير النساء الاعازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الاميرمعه صقر صايدابه غدا جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل (وفى انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا) فالقيد الاخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الافيكون هوالمقصور عليه (ولايجوز تقديمه) اى تقديم المقصور عليه بانما (على غيره للالباس) فانه انما جاز فى النفى والاستثناء على قلة لعدم الالباس بناء على ان المقصور عليه هوالمذكور بعد الاسواء قدم على المقصور اواخر عنه وههنا لبس الامذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلوقلنا فى انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيدا نعكس المعنى بخلاف ما اذاقلنا فى ماضرب زيد الاعمرا ماضرب الاعمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هوالمذكور بعد الاقدم اواخر وههنا نظر وهوان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما فى قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب * اساميا لم تزده معرفة * وانما لذة ذكرناها * اى ماذكرناها الاللذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا لبس كذلك (وغير كالا فى افادة القصرين) اى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول فى قصره ماز يد غير شاعر افرادا وماز يد غير قائم قلبا وفى قصرها ماشاعر غيرز يد بالاعتبارين بحسب المقام (وفى امتناع

مجامعة لا) العاطفة لاتقول ما زيد غير شاعر لامنجما ولا شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي

) الباب السادس الانشاء (

قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه اولا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا الظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا الكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث من غير احوال اللفظ لان المقصود ينجر اليه آخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمق بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم يذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاآت الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء (ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب) لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معناها الحقيقي ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام (وانواعه كثيرة) وهي على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا اولا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحدى حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر (منها التمني) وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة (واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى) لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا (كما تقول ليت الشباب يعود يوما) لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال

وقد يتمنى بهل نحو هل لى من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع) لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة فى التمنى بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية فى صورة الممكن الذى لا جزم بانتفائه (و) قد يتمنى (بلو نحو لو تأتينى فتحدثنى بالنصب) على تقدير فان تحدثنى فان النصب قرينة على ان لو لبست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان فى جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمنى وكما يفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب بليت وقوع مالا طماعية فى وقوعه وقيل لعلها لو التى يجئ بعد فعل فيه معنى التمنى نحو ود والوتدهن وهى حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمنى فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لى مال فاحج اى اود لو كان لى مال قال الله تعالى *لو ان لى كرة فاكون من المحسنين (قال السكاكى كان حروف التنديم والتحضيض وهى هلا و الا يقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة عنهما) اى كانها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمنى حال كونهما (مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمنهما) علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشئ فى ضمن الشئ تقول ضمنت المكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعنى ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين (معنى التمنى ليتولد) علة لتضمنهما يعنى ان الغرض من تضمنهما (معنى التمنى ليس افادة التمنى بل ان يتولد منه) اى من معنى التمنى المتضمنين هما اياه (فى الماضى التنديم نحو هلا اكرمت زيدا) ولو ما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام (و فى المضارع التحضيض نحو هلا تقوم) ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخلوا من ضرب التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمنهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمنى مفعوله الثانى وهذا وان لم يكن مصرحا به فى لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على التزام هل ولو معنى التمنى وهذا مشعر بان ما يقع فى بعض النسخ لتضمنها ليس على ما ينبغى وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم

والتحضيض

والتحضيض من غير توسط معنى التمنى جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمنى وتمنى ما مضى يناسب التنديم وما يستقبل السؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف فى الحروف مما يأباه كثير من النحاة (وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت) وينصب فى جواب المضارع على اضمار ان (نحو لعلى احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول) فبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التى لا اطماعية فى وقوعها فيتولد منه التمنى لما مر من انه طلب محال او ممكن لا اطمع فى وقوعها بخلاف الترجى فانه ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل فى الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلى اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجى ليس بطلب (ومنها) اى ومن انواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشئ فى الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع النسبة بين الشيئين اولا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور (والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واى وكم وكيف واين وانى ومتى وايان) فبعضها مختص بطلب التصور وبعضها مختص بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشئ منهما بل يعم القبيلتين وبهذا الاعتبار صاراهم فقدمه المصنف وقال (فالهمزة لطلب التصديق) اى ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجرى مجراهما كقولك (اقام زيد وازيد قائم) فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينهما (او التصور) اى ادراك غير النسبة (كقولك) فى طلب تصور المسند اليه (ادبس فى الاناء ام عسل) فانك تعلم ان فى الاناء شيئا والمطلوب بعينه (و) فى طلب تصور المسند (افى الخابية دبس ام فى الزق) فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة فى الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب فى جميع ذلك معلوم بوجه اجمالى ويطلب بالاستفهام تفصيله (ولهذا) اى لمجئ الهمزة لطلب التصور (لم يقبح) فى طلب تصور الفاعل (ازيد قام) كما قبح هل زيد قام (ولم يقبح) فى طلب تصور المفعول (اعمرا عرفت) كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل

لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر فى اعمر اعرفت واما فى ازيد قام فلا اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل بل غايته انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا بانه مختص بطلب التصديق كما سيجئ (والمسؤل عنه بها) اى الذى يسأل عنه بالهمزة (هو ما يليها كالفعل فى اضربت زيدا) اذا كان الشك فى نفس الفعل اعنى الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فهى على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فهل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن ونحو قولك افرغت عن الكتاب الذى كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشترينه سؤال عن تعيين نفس المسند وبهذا يظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف (والفاعل فى اانت ضربت زيدا) اذا كان الشك فى الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد (والمفعول فى ازيدا ضربت) اذا كان الشك فى المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو انى الدار صليت وايوم الجمعة سرت وائا ديا ضربته واراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ فى دلائل الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارأيت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت رأيت اليوم انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو فى مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن فاعله (وهل لطلب التصديق فحسب) ويدخل على الجملتين (نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد) اذا كان المطلوب التصديق لحصول القيام لزيد والقعود لعمرو (ولهذا) اى لاختصاصها لطلب التصديق (امتنع هل زيد قام ام عمرو) لان وقوع المفرد بعد ام دليل

على

على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهى لاتكون الالطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الالطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجئ فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق فى ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما (وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل) فيكون هل طلبا لحصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اى هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم بمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ لتقبيحه سوى ان الغالب فى التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به (دون ضربته) اى لم يقبح هل زيدا ضربته (لجواز تقدير المفسر قبل زيدا) اى هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل فى الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لابد من ايلائها اياه لفظا (وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك) اى لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير فى نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما فى قوله تعالى * واسروا النجوى الذين ظلموا * وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف (ويلزمه) اى السكاكى (ان لا يقبح هل زيد عرف) لان تقديم المظهر المعرف ليس للتخصيص حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لانه شايع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك

لجواز ان يكون قبيحا لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لايوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما فى الباب انه لايلزم على ماذكره السكاكى قبح هل زيد عرف لانه يلزم عدم قبحه (وعلل غيره) اى غير السكاكى (قبحهما) اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف (بان هل بمعنى قد فى الاصل) واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين (وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام) فاقيمت هى مقام الهمزة وتطفلت عليها فى الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ماهى بمعناها فان قلت هذا يقتضى ان لايصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التى طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فالفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره فى حيزها فانها تسلت عنها ذاهلة (وهى) اى هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك) يعنى انه لايصح استعمال هل لانكار اثبات الفعل الواقع فى الحال بمعنى انه لاينبغى ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع فى الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع فى الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب فى المستقبل وقد صرح السكاكى بذلك وقال فى ان يكون الضرب واقعا فى الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع فى الحال بمعنى انه لاينبغى ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما فى هذا المثال او حالية كما فى قوله تعالى *اتقولون على الله مالا تعلمون* وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لايصح وقوع هل هذا الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لايتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل وانتفاؤها ههنا ممنوع الا يرى الى صحة قولنا سيجئ زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدى الامير قال الحماسى ساغسل عنى العار بالسيف جالبا *على قضاء الله ما كان جالبا* وفى التنزيل سيد خلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره فى بحث الحال فهم منه

ان الفعل

ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادى على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمرى ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشغل به لكننا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيها من غير تأمل ويأخذوها مذهبا (ولاختصاص التصديق بها) اى لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال نخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر) ما موصولة وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اى بالشئ الذي زمانيته اظهر (كالفعل) فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي من مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل (ولهذا) اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل (كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف (لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية لحصوله) من ابقائه على اصله كما في فهل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر (من افانتم شاكرون وان كان للثبوت) باعتبار كون الجملة اسمية (لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها) اى مع هل (ادل على ذلك) اى على كمال العناية بحصول ما سيتجدد (ولهذا) اى ولان هل ادعى للفعل من الهمزة (لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ) لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو اصله (وهي) اى هل (قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشئ اولا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة)

اولا موجودة (ومركبة وهى التى يطلب بها وجود شئ لشئ) اولا وجوده له (كقولنا هل الحركة دائمة) اولا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة وقد اخذ فى هذه شيئان غير الوجود وفى الاولى شئ واحد فلذلك كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود فى البسيطة محمول وفى المركبة رابطة (والباقية) من الفاظ الاستفهام تشترك فى انها (لطلب التصور فقط) ويختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شئ آخر (قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء) طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاى معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها (او ما هية المسمى) اى حقيقة التى هو بها هو (كقولنا ما الحركة) اى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل (ويقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما) اى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهية يعنى ان مقتضى الترتيب الطبيعى ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم فى نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشئ هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التى يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا تقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى اول التعاليم من حدود الاشياء التى يبرهن على وجودها فى اثناء العلم انما هى حدود بحسب شرح الاسم ثم لما اثبت وجودها وبرهن عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ فى الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد فى وقتين (وبمن العارض المشخص لذى العلم) اى يطلب بمن الامر الذى يعرض لذى العلم فيفيد تشخصه وتعينه (كقولنا من فى الدار) فانه

يجاب

يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف فى الخارج فى شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات (وقال السكاكى يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك اى اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه) ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اى اى اجناس الالفاظ وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اى اى اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة (او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه) وفى الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات (ويسأل بمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل اى ابشر هو ام ملك ام جنى) وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح فى جواب من جبريل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك يأتى بالوحى الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكى فى قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جنى ففساده يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذى اعطى كل شئ خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا (ويسأل بأى عما يميز احد المشاركين فى امر يعمهما نحو اى الفريقين خير مقاما اى انحن ام اصحاب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم) فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم قد اشتركا فى الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اى يوضحه قوله فى المفتاح يقول القائل عندى ثياب فتقول اى الثياب هى فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها فى الثوبية وقيل انه اذا اضيف الى مشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى كلى فجوابه كلى ممز لاغير وعلى الجملة هو طالب للتميز (ويسأل بكم عن العدد نحو سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) اى كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك والغرض من ذلك السؤال التقريع والاستفهام الاستفهام تقرير اى حمل المخاطب على الاقرار ومن آية ممز كم بزيادة من قالوا اذا فصلوا بينه وبين ممزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس

بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان ميز الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة (ويسأل بكيف عن الحال وبأين عن المكان وبمتى عن الزمان) ماضيا كان ومستقبلا (وبأيان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم القيمة وانى يستعمل تارة بمعنى كيف) ويجب ان يكون بعده فعل (نحو فأتوا حرثكم انى شئتم) اى على اى حال ومن اى شق اردتم بعد ان يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو (واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا) من اين لك هذا الرزق الآتى كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين عشرون لنا من انى او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اى من انى اى من اين فقال المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضمار من او دونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص لطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها يجئ لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى *ام هل تستوى الظلمات والنور * وقوله تعالى امن هذا الذى هو جند لكم وقوله تعالى اماذا كنتم تعملون * وقول الشاعر * لم كيف ينفع ما تعطى العلوق به * رئمان انف اذا ما ظن باللبن * وام ههنا بمعنى بل التى تكون للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى *ام انا خير من هذا الذى هو مهين وبهذا ينحل ما قيل في قوله تعالى *اكذبتم بآياتى ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون * من ان ام ان كانت متصلة فشرطها انه يليها احد المستويين والآخر يلى الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاى شئ كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات) الاستفهامية (كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) بما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفيته هذا المجاز وبيان انه من اى نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله (كالاستبطاء نحو كم دعوتك) ومنه قوله تعالى

حتى يقول الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله ويبت السقط * الام وفيم تنقلنا ركاب * وامل ان يكون لنا آوان (والتعجب نحو مالى لارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسىء الادب الم ادبك فلانا اذا علم ذلك والتقرير) فد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجاءه اليه وهو الذى قصده المصنف ههنا (بايلاء المقرر به الهمزة) اى بشرط ان يلى الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به (كما مر) فى حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤل عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت فى تقريره بالفاعل وازيدا ضربت فى تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت وارا كبا سرت وغير ذلك ومما جعلت الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية * اانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم * اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل فى قولهم اانت فعلت هذا بآلهتنا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت اولم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس فى السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذى كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه الاصنام وقد روى انهم هربوا وتركوه فى بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعنى اذا كان التقرير بالهمزة فانها هى التى يجئ للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقى فان هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها عنه نحو كم آتيناهم من آية وماذا فعلت بفلان ومن الذى قتله ونحو ذلك (والانكار كذلك) اى بايلاء المنكر الهمزة يعنى اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجرى فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا يضرك لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعونى وكيف تؤذى اباك ومن اين تدرى ما العرار من الرند وما اشبه ذلك واما الهمزة فهى لانكار

ما يليها كالفعل فى قوله ايقتلنى والمشر فى مضاجعى فانه ذكر مايكون منعا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل على ماسبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل فى قوله تعالى *لهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لانفس القسمة وكالمفعول فى قوله تعالى *اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولى واما قوله تعالى *اتتخذ اصناما آلهة *فان المنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلهذا اولى الفعل الهمزة وكالحال فى قولك ازاجلا اسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو ازيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر ونحو قوله تعالى * ابشرا منا واحدا نتبعه * لانكار المفعول فيقدر المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون للانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص بكامل وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوى وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية الحكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبى عليه السلام لم يعتقد اشتراكه فى ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه السلام لفرط شعفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لايقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفى وقدمر ان مايلى حرف النفى يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكى على التقوى دون التخصيص لانا نقول لوسلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفى فى ذلك فالسكاكى لم يفرق بين مايلى حرف النفى وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوى والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوى ان كان معرفا وقد اشار هنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل قوله تعالى * آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ماذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لايحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم (ومنه) اى من مجئ الهمزة للانكار (البس الله بكاف عبده اى الله كاف) لان انكار النفى نفى له (ونفى النفى اثبات وهذا) المعنى (مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير) اى يحمل المخاطب على الاقرار (بما دخله النفى) وهو الله بكاف (لا بالنفى) وهو ليس الله

بكاف

بكاف وهكذا قوله تعالى * الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما * وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى * اءنت قلت للناس اتخذونى وامى الهين * فان الهمزة فيه للتقرير اى بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لانه قد قال ذلك فافهم قوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلى الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلى فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله (ولانكار الفعل صورة اخرى وهو ازيدا ضربت ام عمرا) الذى يرد الضرب بينهما) من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما نفيته عن اصله لانه لابد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى *قل آلذكرين حرم ام الانثيين لما اشتملت عليه ارحام الانثيين * فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يرد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو افى الليل كان هذا ام فى النهار وافى السوق كان هذا ام فى المسجد الى غير ذلك (والانكار لما للتوبيخ اى ما كان ينبغى ان يكون ذلك الامر الذى كان (نحو اعصيت ربك) فان العصيان واقع ففى هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت والانكار بمعنى انه كان لا ينبغى ان يقع وعليه قوله *افوق البدر يوضع لى مهاد * فانه للتقرير مع شائبة من الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك (او لا ينبغى ان يكون) اى يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك فى المستقبل (نحو اتعصى ربك) بمعنى لا ينبغى ان يتحقق العصيان (او للتكذيب فى الماضى اى لم يكن نحو افاصفيكم ربكم بالبنين) اى لم يفعل ذلك (او) فى المستقبل (اى لا يكون نحو انلزمكموها) اى نلزمكم تلك الهداية او الحجة اى انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعنى لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى *هل جزاء الاحسان الا الاحسان * وقول الشاعر * وهل يدخر الضرغام قوة ليومه * اذا ادخر النمل الطعام لعامه * وقد يكون استفهام الانكار الذى بمعنى النفى للتوبيخ ايضا كقوله تعالى * ماذا عليهم لو آمنوا بالله بمعنى اى تبعة ووبال عليهم فى الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والافكل مصلحة فيه (والتهكم) عطف على الاستبطاء (نحو اصلوتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضى الله عنهما ولقد

نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى و قد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القرائن ماينا سب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شئ منها فى اداة دون اداة بل الحاكم فى ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغى ان تقتصر فى ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادى (ومنها) اى من انواع الطلب (الامر) وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهى و بقوله على جهة الاستعلاء اى على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة اولا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون فى ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظى وقيل هى مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة فى الوجوب ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ من ذلك لم يجزم المصنف بشئ واشار الى ماهو اظهر عند العقل لقوة اماراته فقال (والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا وريد بكرا) فى هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بما ليس للفاعل المخاطب والثانى مايصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما فى حقيقة الامر اعنى طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما التحويون امرا سواء استعملا فى حقيقة الامر اوفى غيرها حتى ان لفظ اغفر فى قولنا اللهم اغفر لى امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموها امرا تميزا بين البابين (موضوعة لطلب الفعل استعلاء) اى حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا فى نفسه اولا (لتبادر الفهم عند سماعها) اى

سماع

سماع الصيغة (الى ذلك) الطلب اعنى طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة اولام الاباحة مثلا يمد كونها حقيقة فى الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لانسلم ان الامر فى قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر فى عرفهم حقيقة فى قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك فى مقابلة صيغة الماضى والمضارع وامثالهما فليتأمل ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموا اباحة مثلا يمد ذلك فى الجملة وان لم يصلح دليلا عليه (وقد يستعمل) صيغة الامر (لغيره) اى لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالاول اشار بقوله (كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد) اى التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفى الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد (نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا) اى لبس الغرض ان يطلب منهم كونوا قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن فى التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفى الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالات بهم (والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا) والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب فى الاباحة كانه توهم ان لبس يجوز الاتيان بالفعل فابيح واذن له فى الفعل مع عدم الحرج فى الترك وفى التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما (والتمنى) نحو قول امرئ القيس (الا ايها الليل الطويل الا انجلى) بصبح وما الاصباح منك بامثلى * الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول ليزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال ولبس الصبح بافضل منك عندى لانى اقاسى همومى نهارا كما اقاسيها ليلا ولان نهارى يظلم فى عينى لازدحام الهموم على فلبس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له فى الليل من تباريح الجوى ولواعج

الاشتياق ولاستطالته تلك الليلة كانه لايترقب انجلائها وليس له طماعية ولاتوقع فلهذا يحمل على التمنى دون الترجى والى الثانى اعنى ماليكون لطلب الفعل لكن لاعلى سبيل الاستعلاء اشار بقوله (والدعاء نحو رب اغفرلى) فانه طلب للفعل على سبيل التضرع (والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء) وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس فى العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لاالى حد الدعاء (ثم الامر قال السكاكى حقه الفور لانه الظاهر من الطلب) عند الانصاف كما فى الاستفهام والنداء (ولتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول (دون الجمع) بين الامرين (وارادة التراخى) فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر الاول بالقيام الى الامر بالاضطجاع لانه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخى احدهما (وفيه نظر) لانا لانسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخى مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شئ منهما (ومنها) اى من انواع الطلب (النهى) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء (وله حرف واحد وهو لا الجازمة فى نحو لاتفعل) وفى عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا فى اى معنى استعمل كما يسمى افعل امرا (وهو كالامر فى الاستعلاء) لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر فى عدم الفور وعدم التكرار اذا لحق ان النهى يقتضى الفور والتكرار وقال السكاكى ان كان الطلب بالامر والنهى راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لاتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك فى الامر للمتحرك تحرك اى فى الاستقبال وفى النهى للمتحرك لاتسكن فالاشبه الاستمرار (وقد يستعمل فى غير طلب الكف) عن الفعل كما هو مذهب البعض (او) طلب (الترك) كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا فى ان مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لاتفعل والمذهبان متقاربان فى الجملة قد يستعمل النهى فى غير معناه وذلك بان يستعمل لاالطلب الكف او الترك (كالتهديد كقولك لعبد لايمتثل امرك لاتمتثل امرى) فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لاعلى سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء

Digitized by Google

نحو اللهم لاتشمت بي اعدائي اوعلى سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لاتفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ماعليه المخاطب من الفعل اوالترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولاتحسبن الله غافلا اى دم واثبت على ذلك (وهذه الاربعة) يعني التمني والاستفهام والامر والنهي (يجوز تقدير الشرط بعدها) وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمر مع الشرط (كقولك) في التمني (ليت لي مالا انفقه اى ان ارزقه انفقه) وفي الاستفهام (اين بيتك ازرك اى تعرفنيه ازرك) وفي الامر (اكرمني اكرمك اى ان تكرمني اكرمك وفي) النهي (لاتشتمني يكن خيرا لك اى ان لاتشتم يكن خيرا لك) وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لاينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة بالعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان العلة الغائية يتقدم في الذهن على المعلول ويتأخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فانجزم السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصود المتكلم لذاته اولغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله ويتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده مايصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مفهومها وقصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لامعنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى * قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة * فلان الشرط لايلزم

ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شئ آخر نحو ان توضأت صح صلوتك واذا لم يقصد السببية يبقى المضارع على رفعه اما حالا نحو درهم في خوضهم يلعبون اووصفا نحو اكرم رجلا يحبك اواستينافا اى جوابا عن سؤال يتضمنه ماقبله نحو قم يدعونك (واما الغرض) وان عده النحاة احد الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع (كقولك الانتزل تصب خيرا) اى ان تنزل تصب خيرا (فولد من الاستفهام) اى ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة انكار اى لاينبغي لك ان لاتنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير النفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لايجوز لاتكفر تدخل النار اواسلم تدخل النار يعني ان تكفرا وان لاتسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز تعويلا على القرينة (ويجوز) تقدير الشرط في غيرها) اى في غير هذه المواضع (بقرينة نحو) ام اتخذوا من دونه اولياء (فالله هو الولي اى ان ارادوا وليا بحق) فانه هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه هو المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لاشك انه انكار توبيخ بمعنى لاينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لاينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل مافيه معنى الشئ حكمه حكم ذلك الشئ ولايخفى على ذي طبع حسن قولنا لاتضرب زيدا انهم هو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لايحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي لم يقصدوا ان لافرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لايصح وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير وستعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى (ومنها) اى ومن انواع الطلب (النداء) وهو طلب الاقبال بحرف نائب منـاب ادعوا لفظا اوتقديرا كايا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما اوساهيا حقيقة اوبالنسبة الى الامر الذي

Digitized by Google

تنـاديه له يعنى انه بلغ من علو الشان الى حيث ان المخاطب لاينى بما هو
حقه من السعى فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غفل عنه بعيد واى
والهمزة للقريب وقد يستعملان فى البعيد تنبيها على انه حاضر فى القلب لايغيب
عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم فى ربع قلبى سكان واما يا فقيل
حقيقة فى القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد
واستعمالها فى القريب اما لاستقصار الداعى نفسه واستبعاده عن مرتبة
المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تهالكه
على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبى بلغ ما انزل اليك واما للحرص على
اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبيه
نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه تبعيدا له عن المجلس نحو يا هذا (وقد
يستعمل صيغته) اى صيغة النداء (فى غير معناه) وهو طلب الاقبال (كالاغراء
فى قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم) فانه لبس بطلب الاقبال لكونه حاصلا
وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى (والاختصاص
فى قولهم انا افعل كذا ايها الرجل) فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى
لطلب اقبالك عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص
مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما فى معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف
ايها الرجل اى مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو
انا مسكين ايها الرجل اى مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير
لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا
صورته صورة النداء وليس به لان اياما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو
عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولايجوز فيه اظهار حرف النداء لانه
لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح بادائه فقوله ايها الرجل فاى مضموم
والرجل مرفوع كما فى النداء لكن مجموعه فى محل النصب على الحال ولهذا قال
المصنف فى تفسيره (اى مختصصا من بين الرجال) وقد يقوم مقام اى اسم
منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف
نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن
الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى لايكون ذا لام ونحو
ايها الرجل منقول قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا
بياء مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعنى او اخص قال الامام
المرزوقى فى قوله * انا بنى نهشل لاندعى لاب * الفرق بين ان ينصب بنى نهشل

على الاختصاص و بين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان قصده
الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم
وجهل من المخاطب بشانهم واذا نصب امن ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من
لا يخفى شانه لا تفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه النداء الاستغاثة نحو يا لله
من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء و باللدواهي كانه لغرابته يدعوه
ويستحضره ليتعجب منه و منها التدلله والتضجر كما فى نداء الاطلال
والمنازل والمطايا ونحو ذلك * كقوله * ايا منازل سلمى اين سلماك * وقوله * ياناق
جدى فقد افنت اناتك بى * صبرى وعمرى واحلاسى وانساعى * ومنها التوجع
والتحسر * كقوله * فيا قبر معن كيف وارى بت جوده * وقد كان منه البر والبحر
مترعا * وكقوله * ياعين بكى عند كل صباح * ومنها الندبة كقولك * يا محمداه
كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعانى كثيرة فى الكلام
فتأمل واستخرج ما يناسب المقام (ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفأل
بلفظ الماضى على انه من الامور الحاصلة التى حققها ان يخبر عنها بافعال
ماضية كقولك وفقك الله للتقوى (او لاظهار الحرص فى وقوعه كامر)
فى بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته فى شئ كثر تصوره اياه
فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضى كقولك رزقنى الله لقائك (والدعاء
بصيغة الماضى من البليغ) نحو رحمه الله (يحتملهما) اى التفأل واظهار
الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات (او للاحتراز عن
صورة الامر) كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون ان يقول انظر الى
لانه فى صورة الامر وان كان دعاء وشفاعة فى الحقيقة (او لحمل المخاطب
على المطلوب بان يكون) المخاطب (ممن لا يحب ان يكذب الطالب) اى
ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك تأتينى غدا مقام
ايتنى تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث
الظاهر لكون كلامك فى صورة الخبر فالخبر فى هذه الصورة مجاز لاستعمالها
فى غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية فى بعضها ومن الاعتبارات المناسبة
لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة فى الطلب حتى كان المخاطب
سارع فى الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب فى تحصيل المطلوب
ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع فى نفسه لقوة الاسباب
المتأخذة فى وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات (تنبيه الانشاء كالخبر فى كثير

مما ذكر

مما ذكر فى الابواب الخمسة السابقة) يعنى احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر (فليعتبره) اى ذلك الكثير الذى يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر التأمل فى الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائى ايضا اما مؤكدا او مجردا عن التأكيد وكذا المسند اليه اما مذكورا او محذوفا مقدما او مؤخرا معرفا او منكرا الى غير ذلك وكذا المسند اسما او فعلا مطلقا او مقيدا بمفعول او بشرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة فى ذلك مثل ما مر فى الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد

*) الباب السابع الفصل والوصل (*

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه) اى ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما فى صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طارىء عليه وانما قال عطف بعض الجمل على بعض دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التى لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لذاته اولا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته (فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول) اى على تقدير ان يكون لها محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها) اى للاولى (فى حكمه) اى فى حكم الاعراب الذى لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك (عطف) الثانية (عليها) ليدل العطف على التشريك المذكور (كالمفرد) فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله فى حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا تكون لها محل من الاعراب الا وهى واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك (فشرط كونه) اى كون العطف على الاولى (مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما) اى بين الجملة الاولى والثانية (جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابة والشعر من التناسب (او يعطى

Digitized by Google

وعند التفأه يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين
في الحصول فصالانك اذا قلت يضرب زيد ينفع من غير واو احتمل ان يكون
قولك ينفع رجوعا عن قولك يضرب وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا
القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير
متناهية فتمييز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن هو الذي تسكب فيه العبرات
(والا) اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو
(فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل) واجب لئلا يلزم
من الوصل التشريك في ذلك الحكم (نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله
يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر) من ان
تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون
استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وماسولت لهم انفسهم مستدرجا
اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك
بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لانسلم ان اذا في الاية ظرفية بل
شرطية و بعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلانسلم ان مثل
هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم
فلانسلم ان العطف على مقيد بشئ يوجب تقييد المعطوف بذلك الشئ قلت
اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك
ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء
جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص
ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا
يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه
ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا عطف شئ
على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو
ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على
المعطوف عليه و يكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف
عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع استأذنت
واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم قالوا من
هذا القبيل قلت لانه حينئذ يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزاء الله بهم وهذا
غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم

Digitized by Google

وارادتهم اياه لاعلى اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا فى دلائل الاعجاز (والا) عطف على قوله فان كان للاولى حكم اى وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لايكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا (فان كان بينهما) اى بين الجملتين (كمال الانقطاع بلا ايهام) اى بدون ان يكون فى الفصل ايهام خلاف المقصود (اوكمال الاتصال اوشبه احدهما) اى احد الكمالين (فكذلك) يتعين الفصل (والا) اى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولاشبه احدهما (فالوصل) متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين شيئين يقتضى مناسبة بينهما و ان يكون مغايرة لئلا يلزم عطف الشئ على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لامحل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثانى كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل و حكم الاربعة السابقة الفصل اما فى الاول والثالث فلعدم المناسبة واما فى الثانى والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف فى تحقيق المقامات الستة (وقال (اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى) اى يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى (نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها) فكل حتف امرئ يجرى بمقدار الرائد الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اى اقيموا من ارسبت السفينة اى حبستها بالمرساة نزاولها اى نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اى قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ماذكرناه ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه و لم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر فى الجزم بالعكس اعنى يصير الارساء علة للمزاولة كما فى اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثانى وهو ان لايكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى فى هذا المثال وهو قوله ارسوا فى محل النصب

على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكرانه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاوليهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال ونحوهما اشار الى تحقيق هذه المعانى من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لاوليهما محل من الاعراب اولا يكون فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع فى كلام الزائد والجملتان فى كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له محل من الاعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى * انا معكم انما نحن مستهزؤن مما له محل من الاعراب على نمط (او معنى) اى لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان يكون احديهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا (نحو مات فلان رحمه الله) اى ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان (او لانه) عطف على لاختلافهما والضمير للشان (لا جامع بينهما كما سيأتى) بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو قائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح (واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى) او بدلا عنها او ببيانها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان لابانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا تحقق له فى الجمل لم تنزل الثانية من الاولى منزلة النعت لئن المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون (ادفع توهم تجوز او غلط) وهو قسمان لانه اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التأكيد المعنوى من متبوعه فى افادة التقرير مع الاختلاف فى المعنى او منزلة التأكيد اللفظى فى اتحاد المعنى فالاول (نحو لا ريب فيه) بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون لم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود (فانه لما بولغ فى وصفه) اى وصف الكتاب والباء فى قوله (ببلوغه) متعلق بوصفه اى فى ان وصف بانه بلغ (الدرجة القصوى فى الكمال) وبقوله بولغ يتعلق الباء فى قوله (بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام) وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتميز موانه ربما يجعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب فى مقابلته ناقص

Digitized by Google

وانه الذى يستأهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اى الكامل فى الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل (جاز) جواب لما اى يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة (ان يتوهم السامع قبل التأمل انه) اى قوله ذلك الكتاب (مما يرمى به جزافا) من غير ان يكون صادرا عن رؤية و بصيرة (فاتبعه) على لفظ المبنى للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لاريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اى ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لاريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب (نفيا لذلك) التوهم (فوزانه) اى وزان لاريب فيه (وزان نفسه فى جاءنى زيد نفسه و) الثانى (نحو هدى) اى هو هدى (للمتقين فان معناه انه) اى الكتاب (فى الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها) لما فى تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشئ نهايته (حتى كانه هداية محضة) حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين (وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كامل الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله فى الهداية لان الكتب السماوية بحسبها) اى بحسب الهداية يقال ليكن عملك بحسب ذلك اى على قدره و عدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اى بحسبها (تتفاوت فى درجات الكمالات) لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم و بلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل فى الهداية لانه ارشاد التصديق ودليل عليه (فوزانه) اى وزان هدى للمتقين (وزان زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد) لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما فى المعنى بخلاف قوله لاريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلهذا جعل بمنزلة التأكيد المعنوى هذا ولكن ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز أن قوله لاريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له بمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته (او بدلا منها) عطف على قوله مؤكدة للاولى اى القسم الثانى من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى (لانها) اى الاولى (غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية) فانها وافية لا تشبه غير الوافية (والمقام يقتضى اعتناء بشانه) اى بشان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه (لنكتة ككونه) اى تلك النكتة مثل كون المراد (مطلوبا فى نفسه اوقطعيا او عجيبا اولطيفا) فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه

فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يغير عن التأكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان يتول الثانية منزلة بدل البعض (نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله) والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره (والثاني) اعني قوله امدكم بانعام الخ (او في بتأديته) اي تأدية المراد (لدلالته) اي دلالة الثاني عليها اي على نعم الله بالتفصيل (من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول) لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان يتنزل الثانية منزلة بدل الاشتمال (نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا * والا فكن في السر والجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر (فان المراد به) اي بقوله ارحل (كمال اظهار الكراهة لاقامته) اي اقامة المخاطب (وقوله لا تقيمن عندنا او في بتأديته) اي بتأدية المراد (لدلالته عليه) اي لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته (بالمطابقة مع التأكيد) الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد به كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا صريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التأكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك نهيه

عن

عن الاقامة اظهار الكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته لبس جزء من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبنى على ان الامر بالشئ يتضمن النهى عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لاتقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف (ووزانه) اى وزان لاتقيمن عندنا (وزان حسنها فى اعجبنى الدار حسنها الان عدم الاقامة مغاير للارتحال) فلا يكون لاتقيمن تأكيدا لقوله ارحل او بدل كل (وغير داخل فيه) اى عدم الاقامة غير داخل فى مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض (مع ما بينهما من الملابسة والملازمة) فيكون بدل اشتمال والكلام فى ان الجملة الاولى اعنى ارحل منصوبة المحل لكونه مفعول اقول كما مر فى ارسوا زاولها وقوله فى كلا المثالين اعنى الاية والبيت الثانى اوفى بتأدية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما فى الاية فلما فيها من الاجمال واما فى البيت فلما فى دلالتها على تمام المراد من المقصور (او بيانا لها) عطف على مؤكد اى القسم الثالث من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه فى افادة الايضاح فلا نه تعطف عليها (لخفائها) اى المقتضى لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته (نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه) اى وزان قوله قال يا آدم (وزان عمر فى قوله اقسم بالله ابو حفص عمر) حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابى حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعنى الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتأمل وقد تعطف الجملة التى تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى * يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم * وفى سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا لبسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وازداد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونه بيانا وتفسيرا المفرد من مفرداته كقوله تعالى * عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شئ فكان قادرا على اشد مما اراد من عذابكم ولما فرغ

من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال (واما كونها) اى كون الجملة الثانية (كالمنقطعة عنها) اى عن الاولى (فلكون عطفها عليها) اى عطف الثانية على الاولى (موهما لعطفها على غيرها مما يؤدى الى فساد المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفين انشاء وخبرا او المتفقين اللتين لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة (ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله * وتظن سلمى انني ابغي بها * بدلا اراها في الضلال تهيم) فان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان المعنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن لم تعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك (ويحتمل الاستئناف) كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تهيم في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى * وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر * وقوله * فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله بهم وتقاولهم هذه المقالات اوقات الخلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر بدليل انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا او جملة انا معكم بما مر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم (واما كونها) اى كون الثانية (كالمتصلة بها) اى بالاولى (فلكونها) اى الثانية (جوابا للسؤال اقتضته الاولى فيتزل) الاولى (منزلته) اى منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له (فتفصل الثانية عنها) اى عن الاولى (كما يفصل الجواب عن

السؤال

السؤال) لما بينهما من الاتصال (وقال السكاكي) النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال (فينزل) ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى (منزلة الواقع) ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لايصار اليه الا لنكتة (كاغناء السامع عن ان يسأل او ان لايسمع منه) عطف على اغناء اى مثل ان لايسمع من السامع (شيء) تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لاينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو بتقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف فكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونهما كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله تعالى * ان الذين كفروا سواء عليهم * الآية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدا للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على جد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى * ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم * ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدأته وبنيت الكلام بصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله تعالى * ان الابرار لفي نعيم * قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير سؤال وذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه (ويسمى الفصل لذلك اى لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى (استينافا وكذا الجملة الثانية) نفسها تسمى استينافا كما تسمى مستأنفة (وهو) اى الاستيناف (ثلثة اضرب لان السؤال) الذي تضمنته الجملة الاولى (اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل * سهر دائم وحزن طويل * اى ما لك عليلا او ما سبب علتك) وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما

السهر والحزن فانه قل ما ينفك هل عن سبب مرضه السهر والحزن لانهما ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون سبب الخاص وعدم التأكيد ايضا مشعر بذلك (واما عن سبب خاص) لهذا الحكم (نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء) فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فانتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لايؤكد (وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كامر) في احوال الاسناد وانه من المخاطب ان كان مترددا طالبا له حسن بقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لاعلى سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اى هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر المطلق السبب و وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري الاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب اى لم تأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فيتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات (واما عن غيرهما) اى غير السبب المطلق والسبب الخاص (نحو قالوا سلاما قال سلام) اى فاذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اى حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اى نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اى سلام عليكم (وقوله زعم العواذل انني في غمرة) العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لامرأة عاذلة بدليل قوله (صدقوا) ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو شان اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله (ولكن غمرتي لاتجلى) ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استيناقا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما في المثال الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن (وايضا منه) هذا تقسيم آخر للاستيناف وهو ان منه (ما يأتي باعادة اسم ما استؤنف عنه) اى اوقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استؤنف عنه الحديث (نحو احسنت) انت (الى زيد زيد حقيق

Digitized by Google

بالاحسان ومنه مايبنى على صفته) اى على صفة ما استؤنف عنه دون اسمه يعنى يكون المسند اليه فى الجملة الاستيناقية من صفات من قصد استيناف الحديث عنه اعنى صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه مايأتى باعادة صفته اى اعادة ذكر ذلك الشئ بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد (صديقك القديم اهل لذلك) والسؤال المقدر فيهما لما ذا احسن اليه اوهل هو حقيق بالاحسان القديم (وهذا) اى الاستيناف المبنى على صفة ما استؤنف عنه (ابلغ) واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب كقدم الصداقة فى المثال المذكور لما سبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا عقبت المستأنف عنه فى الكلام السابق بصفات ثم ذكرته فى الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل الثانى وعليه قوله تعالى * اولئك على هدى من ربهم * على وجه فان قلت ان كان السؤال فى الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لامحالة سواء كان باعادة اسم ما استؤنف عنه اومبنيا على صفته وان كان عن غيره فلامعنى لاشتماله على بيان السبب كما فى قوله تعالى * قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم اوالصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجه انه اذا اثبت لشئ حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب عنه بان سبب ذلك انه مستحق لذلك الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشئ فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجرى هذا فى سائر صور الاستيناف فليتأمل (وقد يحذف صدر الاستيناف) فعلا كان اواسما (نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) كانه قيل من يسبحه فقيل رجال (وعليه نعم الرجل زيد) اونعم رجلا زيد (على قول) اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اى هو زيد ويجعل الجملة استيناقا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر (وقد يحذف) الاستيناف (كله اما مع قيام شئ مقامه) نحو قول الحماسى يهجو ابنى اسيد (زعم ان اخوتكم قريش لهم الف) اى ايلاف فى الرحلتين المعروفتين لهم فى التجارة رحلة فى الشتاء الى اليمن ورحلة فى الصيف الى الشام (وليس لكم

الاف) اى موالفة فى الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك امنوا جوعا وخوفا وقد جاءت بنوا اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا فى هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف ولبس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف ولبس لكم الاف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف ولبس لكم الاف فيكون فى البيت استيناف ان كذا فى الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استيناف جواب له وبيانا لسببه فاقيم مقام المسبب قلت بل يحتمل التأكيد والبيان فكانه جعله فى الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف او بيانا له

(او بدون ذلك) اى بدون قيام شئ مقامه (نحو فنعم الماهدون اى نحن على قول اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اى هم نحن فحذف المبتدأ والخبر جميعا من غير ان يقوم شئ مقامهما وللفارغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع فى الحالتين المقتضيتين للوصل فقال (واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله) فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اى ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف ههنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا وايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم تأييد فلدفع هذا الوهم جئ بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف فى صورة القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام (واما التوسط) اى اما الوصل التوسط بين حالتى كمال القطع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع فى خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فنقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط (فاذا اتفقتا) اى الجملتان (خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع) اى مع وجود جامع بينهما وانما ترك هذا القيد لاستغناء عنه مما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما يذكر بعيد هذا من ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا

انشائيتين

انشائيتين لفظا او يكون الاول انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين لفظا او الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية معنى او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى (كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم) في الخبريتين المختلفتين اسمية وفعلية والمتناسبتين اسمية (وقوله تعالى * كلوا واشربوا ولا تسرفوا) في الانشائيين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط قال (وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا) فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء (اى لا تعبدوا) كما تقول تذهب الى فلان تقول كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله * وبالوالدين احسانا لابد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة (اى وتحسنون بمعنى احسنوا) وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا للقسم آخر وهو ان يكونا انشائيتين معنى فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا (او) يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر (اى واحسنوا) بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في صورة الصف * وبشر المؤمنين * عطفا على تؤمنون قبله في قوله تعالى * يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله تعالى * بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عليه السلام * وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون بالله اى آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قيل يا ايها الذين آمنوا اى قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اى فابشر يا محمد وبشر يقال بشرته فابشر اى سر ومما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى * قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون * اى واشهدكم وبالعكس قوله تعالى * الم يؤخذ عليهم

ميثاق الكتاب ان لا تقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اى اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون اخرى حيث ذكر فى قوله تعالى * فان لم تفعلوا الى قوله و بشير الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهى يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهى معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والاغلال و بشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا نسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله و بشر الذين آمنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اى فانذرهم و بشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم الآية فكانه امر النبى عليه السلام بان يؤدى معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحيى ان تضرب غلامى وانا المنعم عليك بانواع النعم (والجامع بينهما) اى بين الجملتين (يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا) اى باعتبار المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند فى الاولى والمسند فى الثانية (نحو زيد يشعر و يكتب) للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما فى خيال اصحابهما (و يعطى و يمنع) لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله (وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما) اى بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة والصداقة والعداوة او نحو ذلك على الجملة يكون احدهما بسبب من الآخر وملابسة (بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها) اى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكى بامتناع العطف فى نحو خفى ضيق وخافى ضيق (و) بخلاف (زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا) اى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعنى

الشعر

الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول (السكاكي الجامع بين الشبهين) قد نقل المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله محتملا ظاهره انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المصنف من الاحتمالات فنقول من القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة العاقلة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان يتأدى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجمع ما حصل فيها من المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة ولا بد من شأنها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين (اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور) المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في التصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال او الظرف ونحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية (او تماثل هناك) اي في تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل

مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقول (فان العقل بتجريد المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما) لان العقل مجرد لايدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل بتجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان اذ جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضورا حدهما في المفكرة حضور الاخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ماهو حاصل في العقل فلابد له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لايدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالآلات وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن الشخص في الخارج لايقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان تعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح لك في باب التشبيه (او تضائف) وهو كون الشيئين بحيث لايمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما (كما بين العلة والمعلول) فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر (او الاقل والاكثر) فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر هو الاكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال لتضائف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضائف بين مايعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضائف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لابين الذاتين الاترى ان تعقل ذات الواجب ليس

بالقياس

بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما تصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك (اووهمي) عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما في المفكرة وذلك (بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين) من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة والسواد (وذلك) اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة (حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها * شمس الضحى وابو اسحق والقمر) فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلف بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في عوارض وهو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز (او) يكون بين تصوريهما (تضاد) وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف (كالسواد والبياض في المحسوسات (والايمان والكفر) في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي عليه السلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا اللهم الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله (ومايتصف بهما) اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد (اوشبه تضاد كالسماء والارض) في المحسوسات فان بينهما شبه

التضاد باعتبار انهما وجوديتان احديهما فى غاية الارتفاع والاخرى فى غاية الانحطاط لكنهما لايتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين (والاول والثانى) فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذى يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثانى هو الذى يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبههما المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لايمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول والثانى ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فالفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين فى الاسود والابيض جزء مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان لهما خارجان واما الاول والثانى وان كانت الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين فليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثانى مع ان العدم معتبر فى مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله (فانه) اى الوهم (يزاولهما) اى التضاد وشبه التضاد (منزلة التضايف) فى انه لايحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر (ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد) من المغايرات التى ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض يعنى ان ذلك مبنى على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس عنده مايقتضى اجتماعهما فى المفكرة (او خيالى) عطف على قوله وهمى ونعنى بالجامع الخيالى امرا بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما فى المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو (بان يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال سابق) على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك (واسبابه) اى اسباب التقارن فى الخيال (مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة فى الخيالات ترتبا ووضوحا) فكم من صور لا انفكاك بينهما فى خيال وهى فى آخر مما لايجتمع اصلا وكم من صور لاتغيب عن خيال وهى فى خيال آخر مما لايقع قط (ولصاحب علم المعانى فضل احتياج الى معرفة الجامع) لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع (لاسيما الخيالى فان جمعه على مجرى الالف والعادة) بحسب انعقاد الاسباب فى اثبات الصور فى خزانة الخيال

وتباين

وتباين الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت فى المفتاح وقد ظهر لك ماذكرنا ان لبس المراد بالجامع العقلى مايكون مدركا بالعقل وبالوهمى مايكون مدركا بالوهم وبالخيالى ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد لبس من المعانى التى يدركها الوهم وكذا التقارن فى الخيال لبس من الصور التى يجتمع فى الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما متضادا للآخر وهذا معنى جزئى لايدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لانسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئى وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئى فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه ايضا معنى جزئى فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد فى انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اصيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم الجامع الخيالى هو تقارن الصور فى الخيال وظاهر انه لايمكن جعله صورة مرتسمة فى الخيال لانه من المعانى وجميع ماذكرنا يظهر بالتأمل فى لفظ المفتاح فان قلت ماذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفى لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد فى المخبر عنه اوفى الخبر اوفى قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف فى نحو هرم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبى فيه والسكاكى ايضا معترف بالامتناع نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة قلت ليس فى هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفى فى صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لايناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه فى بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ماترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد فى التصور مقام قوله اتحاد فى تصور مثل الاتحاد فى المخبر عنه اوفى الخبر اوفى قيد من قيودهما فظهر الفساد فى قوله الوهمى ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل اوتضاد اوشبههما وفى قوله الخيالى ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا

انما هو بين نفس السواد و البياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما و كذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصور يهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة و اما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين و بالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه و يأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتأمل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق (ومن محسنات الوصل) بعد تحقق المجوزات (تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية) اي في كونهما اسميتين او فعليتين (و) تناسب (الفعليتين في المضي والمضارع) وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما و الثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح و كذا زيد قلم و عمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب ان يقدر اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احديهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا للمحافظة على المناسبة ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي و من تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف اي و اكرمت عمرا عنده او في داره واما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية و تصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه

فى الوجهين واحدوا اختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولايخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفى على كثير من الفحول (الالمانع) مثل ان يراد فى احديهما التجدد وفى الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعدا و يراد فى احديهما المضى وفى لاخرى المضارعة مثل قوله تعالى * ان الذين كفروا و يصدون * وقوله * ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون * او يراد فى احديهما الاطلاق وفى الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتنى اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى * وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر * (تذنيب) شبه تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة و بغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشئ ذنابة للشئ فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على رأى و مضمون الجملة مطلقا على رأى والحق ان الحال التى ليست مما تثبت تارة وتزول اخرى كثيرا مايقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط فى المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة والقسم دائما اوثابتة فبا لجملة الحال الغير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يبحث ههنا الاعن المنتقلة فنقول (اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو) لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية و الاعراب فى الاسماء انما جئ به للدلالة على المعانى الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوى بينها و بين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف تعلق آخر كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال (لانها اى الحال وان كانت فى اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها (فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر) بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذى الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك فى قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما فى قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى فى اخبارك عنه بالمجئ ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا (ووصف له) اى ولان الحال فى المعنى وصف ايضا لصاحبه (كالنعت) بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد

فى الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهى قيد للفعل و بيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل اوغير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التى لا انتقال فيها نعتا لا حالا و بالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان يكون بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسى * فلما صرح الشر فامسى وهو عريان * وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى *سبعة وثامنهم كلبهم * وقوله تعالى * وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم * ونحو ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح على ان قوله ولها كتاب معلوم حال عن قرية لكونها نكرة فى سياق النفى فتعم وذو الحال كما يكون معرفة تكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان تكون بغير واو (لكن خولف) هذا الاصل (اذا كانت) الحال (جملة) وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها و يصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد (فانها) اى الجملة الواقعة حالا (من حيث هى جملة مستقلة بالافادة) من غير ان يتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هى حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها كما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له (فيحتاج) الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هى جملة (الى ما يربطها بصاحبها) الذى جعلت حالا عنه (وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل) الاقتصار عليه (فى) الحال (المفردة والخبر والنعت) ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو ابعد فى الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة يجئ بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها

لم يبق على استقلالها بخلاف حال المفردة فانها لم تستقل وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعية المنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد تكون بالواو وقد تكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون (فالجملة) التي تقع حالا (ان خلت عن ضمير صاحبها) الذي يقع حالا عنه (وجب الواو) ليكون مرتبطة به غير منقطعة فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة والمابين ان اى جملة تجب فيها الواو اراد ان يبين ان اى جملة يجوز ان يقع حالا بالواو واى جملة لا يجوز ذلك فيها فقال (وكل جملة خالية عن ضمير ما) اى الاسم الذي (يجوز ان ينتصب عنه حال) وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدأ وخبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدأ هو قوله (يصح ان يقع) تلك الجملة (حالا عنه) اى عما يجوز ان ينتصب عنه حال (بالواو) اى اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم تثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وحينئذ يكون قوله جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله (الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو) فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد (لما سيأتي) من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الخ شامل للجملة الانشائية وهي لا يصح ان يقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم

ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقوله * اكرمه وان تشتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزني انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان يشتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام لتعلقها به معنى مستأنفا لفظا على طريق الاستئناف كقوله فانت طالق والطلاق البتة وقوله * يرى كل من فيها وحاشاك فانيا * وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلوة والسلام انا سيد اولاد آدم ولا فخر لي * والاعطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله (فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها) اي دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير (نحو ولا تمنن تستكثر) اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا (لان الاصل) في الحال هي الحال (المفردة) لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه (وهي) اي المفردة (تدل على حصول صفة) لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما تقوم بالغير وهذا معنى الصفة (غير ثابتة) لان الكلام في الحال المنتقلة (مقارن) ذلك الحصول (لما جعلت) الحال (قيدا له) يعني

العامل

العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة (وهو كذلك) اى المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع فى المفردة (اما الحصول) اى اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة (فلكونه فعلا مثبتا) فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات تدل على الحصول (واما المقارنة فلكونه مضارعا) والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذين هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقة الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضى واوائل المستقبل والحال الذى نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل لها فى المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقدير معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو فى النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله (واما ما جاء من نحو قول) بعض العرب (قمت واصك وجهه وقوله) اى قول عبد الله بن همام السلولى (فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا * فقيل على حذف المبتدأ اى وانا اصك وانا ارهنهم) فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى * لم تؤذونني وقد تعلمون انى رسول الله * اى وانتم قد تعلمون (وقيل الاول) اى قمت واصك وجهه (شاذ والثانى) اى نجوت وارهنهم (ضرورة وقال عبد القاهر هى) اى الواو (فيهما) اى فى قوله واصك وقوله وارهنهم (للعطف) لا للحال ولبس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضى (والاصل) قمت (وصككت) ونجوت (ورهنت عدل) من لفظ الماضى (الى المضارع حكاية للحال) الماضية ومعناها ان يقرض ان ما كان فى الزمان الماضى واقع فى هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله * ولقد امر على اللئيم يسبنى * بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل فى الجملة الفعلية مضارعا مثبتا (وان كان) الفعل مضارعا (منفيا فالامر ان جائز) يعنى دخول الواو وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فهو (كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان) اى تخفيف النون فان لا حينئذ للنفى فدخول النهى لثبوت النون التى هى علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر

(فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول) اى دلالته على المقارنة (فلان لما للاستغراق) اى لامتداد النفى من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اى عدم نفع الندم متصل بحال التكلم (وغيرها) اى غير لما مثل ماولم (لانتفاء متقدم) على زمان التكلم (مع ان الاصل استمراره) اى استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم (فيحصل به) اى بالنفى او بان الاصل فيه الاستمرار (الدلالة عليها) اى على المقارنة (عند الاطلاق) اى عند عدم التقييد بما يدل على الانقطاع وذلك الانتفاء كما فى قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم (بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد) من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب زيد مثلا كفى فى صدقه وقوع الضرب فى جزء من اجزاء الماضى فاذا قلت ماضرب افاد استغراق النفى بجميع اجزاء الزمان الماضى وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفى والاثبات المقيد ان بزمان واحد فى طرفى نقيض فلو جعلوا النفى كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض بجواز تغاير الجزئين فاكتفوا فى الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا فى النفى الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهى موجبا للتكرار دون الامر وكان نفى النفى اثباتا دائما مثل مازال وما انفك ونحو ذلك (وتحقيقه) اى تحقيق هذا الكلام وان الاصل فى النفى الاستمرار بخلاف الاثبات (ان استمرار العدم لايفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود) يعنى ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفى فيه انتفاء سبب الوجود والاصل فى الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لايفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والافهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لايعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل فى النفى الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت مافيه (واما الثانى) اى عدم دلالته على الحصول (فلكونه منفيا) هذا اذا كانت الجملة فعلية (وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها) اى ترك الواو (لعكس مامر فى الماضى المثبت) اى لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لاعلى حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام

والثبات

والثبات (نحو كلمته فوه الى فى) ورجع عوده على بدئه فمن رفع فوه وعوده على الابتداء اى رجوعه على ما ابتداءه على ان البد مصدر بمعنى المفعول (وان دخولها) اى والمشهور ايضا ان دخول الواو (اولى) من تركها (لعدم دلالتها) اى الجملة الاسمية (على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون) اى وانتم من اهل العلم والمعرفة اوانتم تعلمون ماينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف (وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ) فى الجملة الاسمية (ضمير ذى الحال وجب) الواو سواء كان خبره فعلا (نحو جاء زيد وهو يسرع) اواسما نحو جاء زيد (وهو مسرع) وذلك لان الجملة لاتترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتنضم اليه فى الاثبات وتقدر تقدير المفرد فى ان لايستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع فى نحو جاء زيد وهو يسرع اومسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فى انك لاتجد سبيلا الى ان تدخل يسرع فى صلة المجئ وتضمه اليه فى الاثبات لان اعادة ذكره لاتكون حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا فى البين وجرى مجرى ان يقول جاءنى زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لايجئ الجملة الاسمية الا مع الواو وماجاء بدونه فسبيله سبيل الشئ الخارج عن قياسه واصله لضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى فى مشافهها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا فى طريقه الذى جاء منه واما قوله *اذا اتيت ابامروان تسأله* وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قرب فى المعنى من قولك وجدته حاضراه اى حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشئ منزلة غيره ليس بعزيز فى كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضى على ارادة قد هذا كلامه فى دلائل الاعجاز والذى يلوح منه ان وجوب الواو فى نحو جاءنى زيد وزيد يسرع اومسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه اومسرع اولى منه فى نحو جاءنى زيد وهو يسرع اومسرع وقال ايضا عبد القاهر فى موضع آخر انك اذا قلت جاءنى زيد السيف على كتفه اوخرج التاج عليه كان كلاما نافرا لايكاد يقع فى الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءنى زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج

فى ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءنى كذلك ولكن جاءنى وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لايجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر فى قوله تعالى *بياتا اوهم قائلون* ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو واستثقالا لاجتماع حرف العطف لان واو الحال هى واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءنى زيد راجلا اوهو فارس كلام فصيح واما جاءنى زيد هو فارس فخبيث وذكر فى قوله تعالى * بعضكم لبعض عدو* انه فى موضع الحال اى متعادين يعاديهما ابليس ويعاديانه فاوله ونزله منزلة المفرد وهذا بخلاف جاءنى زيد هو فارس لانه لوازيد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذى يبين ذلك ماذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءنى زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا فى انك تثبت به مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءنى بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه اووسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت به المجئ ثم استأنفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يرتبط الجملة الثانية بالاولى فجئ بالواو كما جئ بها فى نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو الحال التى لاتخرجها عن كونها مجتلبة بضم جملة الى جملة كالفاء فى جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة فى انها جاءت لربط جملة ليس من شانها ان يرتبط بنفسها فالجملة فى نحو جاءنى زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغنى عن الفاء لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة فى نحو جاءنى زيد وهو مسرع اوغلامه يسعى بين يديه اووسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذى ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ (فان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اى فى تلك الحال (تركها) اى ترك تلك الواو نحو قول بشار اذا انكرتنى بلدة اوانكرتها (خرجت مع البازى على سواد) اى اذا لم يعرف قدرى اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبتكرا مصاحبا للبازى الذى هو ابكر الطيور مشتملا على شئ من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد اى بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم فى مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذى الحال لامبتدأ وينبغى ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف فى تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم

الاان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهى المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضى لمجيئها بالواو قليلا كقوله * وان امرأ اسرى اليك ودونه * من الارض موماة وبيداء سملق * وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لامتناع مجيئها بالواو هذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضى اختيار الافراد فى الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لانسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضى الا ترى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك نحو افى الدار زيد واقام زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضى او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والا ولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيه ترك الواو هذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءنى رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله (ويحسن الترك) اى ترك الواو فى الجملة الاسمية (تارة لدخول حرف على المبتدأ) اى يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط (كقوله) اى الفرزدق (فقلت عسى ان تبصرينى كانما * بنى حولى الاسود الخوارد) من حرد اذا غضب فقوله بنى الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصرينى ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حولى اى فى اكنافى وجوانبى حال من بنى لما فى حرف التشبيه من معنى الفعل (و) يحسن الترك تارة (اخرى لوقوع الجملة) الاسمية الخالية (بعقب مفرد حال كقوله) اى ابن الرومى (والله يبقيك لنا سالما لا برداك تبجيل وتعظيم) فهذه الجملة حال ولو لم يقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحال ان اعنى الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهى ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف فى يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهو ان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذى يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير فى سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذى الحال

يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه الى فى واهبطوا بعضكم لبعض عدو اوخبرا نحو وجدته الحاضر اه الكرم والجود فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابطة فى اول الجملة وهذان البيتان من هذا القبيل والا فهو قليل كقوله نصف النهار الماء غامره

) الباب الثامن (

(فى الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكى اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين) اى من الامور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شئ آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه (لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين) يعنى لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز و بذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان يقال على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذاك اطناب (والبناء على امر عرفى) اى والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف (وهو متعارف الاوساط) الذين ليس لهم فصاحة و بلاغة ولا عى وفهاهة (اى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعانى) عند المعاملات والمحاورات (وهو) اى هذا الكلام (لا يحمد) من الاوساط (فى باب البلاغة) لعدم رعاية مقتضيات الاحوال (ولا يذم) ايضا منهم لان عرضهم تأدية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم التعقيد (فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ماسبق) اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه (و) يرجع تارة (اخرى الى كون المقام خليقا ببسط ماذكر) اى من الكلام الذى ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ماسبق الى بعض الاوهام يعنى قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى *رب انى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبا* فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يارب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى مايقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغى ان يبسط فيه الكلام غاية البسط و يبلغ فى ذلك كل مبلغ يمكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل

من عبارة

من عبارة المتعارف والثانى كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام و بينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف و مقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب قد شخت بحذف حرف النداء و ياء الاضافة وصدق الاول بدون الثانى كما فى قوله اذا قال الحبس نعم بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم و ليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضى حذف المسند اليه كما مر وصدق الثانى بدون الاول كما فى قوله تعالى * رب انى وهن العظم منى * و يمكن اعتبار هذين المعنيين فى الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكر فى الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثانى و بين الاطناب فليتأمل وقد توهم من كلام السكاكى ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكى قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب (وفيه نظر لان كون الشئ نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه) لان كثيرا من الامور النسبية و المعانى الاضافية قد تحقق معانيها و تعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحققه انه لا يمكن ان يحقق و يعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر وهذا ضرورى وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكى تفسير لهما (ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف) بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور (رد الى الجهالة) لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعانى والقدرة على تأدية المعانى بعبارات مختلفة فى الطول والقصر والتصرف فى ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هى من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم فى تفهيم المعانى حد معلوم من الكلام يجرى فيما بينهم فى الحوادث اليومية يدل بحسب الوضع على المعانى المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا

واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اى مقام يقتضى البسط وان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط على ما مر نبذ من ذلك فى الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة (والاقرب) الى الصواب اوالى الفهم (ان يقال) التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساوله اولا الثانى اما ان يكون ناقصا عنه اوزائدا والناقص اما ان يكون وافيا به اولا والزائد اما ان يكون لفائدة اولا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان (اما المقبول من طرق التعبير عن المراد) فهو (تأدية اصله بلفظ مساوله) اى لاصل المراد (او) بلفظ (ناقص عنه وافٍ او) بلفظ (زائد عليه لفائدة) فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة (واحترز بوافٍ عن الاخلال) وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير وافٍ ببيانه (كقوله) اى الحارث بن حلزة اليشكرى (والعيش خير فى ظلال النوك) اى الحمق والجهالة (ممن) اى من عيش من (عاش كدا) اى مكدودا متعوبا (اى الناعم فى ظلال العقل) يعنى ان اصلى مراده ان العيش الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه غير وافٍ بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر فى العرف ان العيش المعتد به اعنى العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمق دون العقلاء المتأملين فى عواقب الامور فجعل مطلق العيش فى ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين فى امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش فى ظل الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفى ظلال العقل لكان كالتكرار وينبه على ذلك لفظ الظلال (و) احترز (بفائدة عن التطويل) وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا (نحو) قول عدى بن الابرش يذكر عذر الزباء لجذيمة بن الابرش * وقددت الاديم لراهشيه والفى) اى وجد (قولها كذبا ومينا) والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة فى الجمع بينهما التقدير التقطيع والراهشان العرقان فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه وفى الفى لجذيمة وفى قددت وقولها للزباء (وعن الحشو المفسد) اى واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى اولا يكون فالحشو المفسد (كالندى

فى

في قوله) اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب (ولا فضل فيها) اى في الدنيا (للشجاعة والندى * وصبر الفتى لولا لقاء شعوب) وهي اسم للمنية غير متصرف للعلمية والتأنيث وانما صرفها للضرورة فالمعنى انها لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد و بقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل مجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هب ان لي صبر ايوب فمن اين لي عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل * فكل ان اكلت واطعم اخاك * فلا الزاد يبقى ولا الآكل * وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشئ لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التي من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس و يسهل اليؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل (وغير المفسد كقوله) اى وعن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن ابي سلمى (واعلم علم اليوم والامس قبله) ولكنني عن علم ما في غد عمي * فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي ولا يجعل مثل هذا عن الحشو لوقوعه في التنزيل نحو * فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التأكيد كما يقول لمن ينكر معرفة ما كتبه ياهذا لقد كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى * ذلك قولهم بافواههم * فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى * يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم (والمساواة) قدمها لانها الاصل والمقيس عليه نحو (ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله) اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس (فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت

ان المتنأى) هو اسم الموضع من انتأى عنه اى بعد (عنك واسع) اى ذو سعة و بعد شبهه بالليل لانه وصفه فى حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت المهدوج وان بعد فى الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له فى جميع الافاق مطيعا لاوامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان فى الآية حذف المستثنى منه وفى البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجاز الامساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظى ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الاية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعنى الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء (والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم فى القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير) لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم (ولا حذف فيه) فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذى يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف مسده و وجب تركه لعدم احتياج تأدية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا صح ان ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظى وهو ان حرف الجر لابد ان يتعلق بفعل (وفضله) اى رجحان قوله *ولكم فى القصاص حيوة (على ما كان عندهم اوجز كلام فى هذا المعنى وهو قولهم القتل انى للقتل بقلة حروف ما يناظره) اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انى للقتل (منه) اى من قوله ولكم فى القصاص حيوة وما يناظره منه هو فى القصاص حيوة لان قوله لكم لا مدخل له فى المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انى للقتل فحروف فى القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل انى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة (والنص على المطلوب) الذى هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها (وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه) اى منع القصاص اياهم (عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد) فالمعنى لكم بهذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حيوة عظيمة (او النوعية) عطف على التعظيم (اى) لكم فى القصاص نوع من الحيوة وهى الحيوة (الحاصلة

للمقتول

مقتول) اى الذى يقصد قتله (والقاتل بالارتداع) عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود (واظهر لذه) اى يكون قوله ولكم فى القصاص حيوة مطردا الان الاقتصاص مطلقا سبب الحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذى هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل لدعى له (وخلوه) اى خلو قوله تعالى * ولكم فى القصاص حيوة (عن التكرار) بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام يعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل فى هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافى رجحان الخالى عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن فى رد العجز على الصدر ان لا يؤدى الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر (واستغنائه) اى باستغناء قوله ولكم فى القصاص حيوة (عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى القتل انفى للقتل من تركه (والمطابقة اى واشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن توالى الاسباب الخفيفة التى تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه لبس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا فى موضع واحد ويخلو عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشئ ينفى نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل فى الدار رجل لا يفيد الاختصاص (وايجاز الحذف) عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شئ (والمحذوف اما جزء جملة) يعنى بالجزء ما يذكر فى الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة (مضاف) يدل من جزء جملة (نحو واسئل القرية) اى اهل القرية (او موصوف نحو) قول العرجى (انا ابن جلا) وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اى ركاب لصعاب الامور (اى انا ابن رجل جلا) اى انكشف امره او جلا الامور اى كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة

المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة) اى تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلابد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة (ومنها ان يدل العقل عليها) اى على الحذف وتعيين المحذوف (نحو وجاء ربك اى امره اوعذابه) فان العقل يدل على امتناع المجئ على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر اوالعذاب اى احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر وتعيين العذاب فليتأمل (ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى فيه) فان العقل دل على ان فى قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف (فانه يحتمل) ان يقدر (فى حبه لقوله قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفى شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة (والعادة دلت على الثانى) اى مراودته (لان الحب المفرط لايلام صاحبه عليه فى العادة لقهر ملياه) اى لقهر المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر فى حبه ولا فى شانه لكونه شاملا لاله و يتعين ان يقدر فى مراودته نظرا الى العادة (ومنها ان يدل العادة عليها) نحو لو نعلم قتالا لاتبعناكم * اى مكان قتال اى مكانا يصلح للقتال ولهذا اشاروا بالبقاء فى المدينة (ومنها) اى ومن ادلة تعيين المحذوف لأن الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذى يشرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لابد له من فعل يتعلق هو به على ما يشهد به القوانين النحوية و يدل على تعيينه (الشروع فى الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له) اى يقدر عند الشروع فى القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع فى القيام اوالقعود بسم الله اقوم واقعد وكذا كل فعل يشرع فيه (ومنها الاقتران) اى ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام اوالمخاطب بالفعل (كقولهم للممرس بالرفاء والبنين) اى اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتيام والاتفاق يقال رفأت الثوب ارفاه اذا اصلحت ما وهى منه (والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفين) احديهما مبهمة والاخرى موضحة

وعلم من غيره في علم واحد (او ليتمكن في النفس فضل تمكن) لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم مبينا كان اوقع فيها من ان تبين اولا (او لتكمل (لذة العلم به) اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقد انها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم ومما يواخي ذلك ما في قوله تعالى * هل ينظرون الا ان يأتيهم الله في ظلل من الغمام * فانه جعل العذاب يأتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اعم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اشر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدالهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون (نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما له) اي للطالب (وصدري يفيه تفسيره) اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى * وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين * وكقوله تعالى * واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت * حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة (ومنه) اي ومن الايضاح بعد الابهام (باب نعم على احد القولين) اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف (اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد) فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على مقابل الاطناب وهو الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي (ووجه حسنه) اي حسن باب نعم (سوى ما ذكر) من الايضاح بعد الابهام (ابراز الكلام في معرض الاعتدال) نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ الذي هو صدر الاستئناف (وابهام الجمع بين المتنافيين) الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي يظهر في النفس عند وجدانها

تأنيث وافعال عجيب وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال (ومنه) اى ومن الايضاح بعد الابهام (التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل) ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ايهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف وكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف (واما بذكر الخاص بعد العام) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ونعني بذكر بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك (للتنبيه على فضله) اى مزية الخاص (حتى كانه ليس من جنسه) اى من جنس العام (نزل لا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات) يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شئ آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد (نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) اى الوسطى من الصلوة او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى * قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال * وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى * ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر * ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته (واما بالتكرير لنكتة) ليكون اطنابا لتطويل (كتأكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اى سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره تأكيد للردع والانذار (وفي) الاتيان بلفظ (ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ) من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجئ لمجرد التدرج

فى درج الارتقاء من غير اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج ولان الثانى بعد الاول فى الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظ نحو والله ثم والله كقوله تعالى * وما ادريك مايوم الدين ثم ما ادريك مايوم الدين * ومن نكتة التكرير زيادة التنبيه على ماينبغى التهمة والايقاظ على سنة الغفلة ليكمل تلقى الكلام بالقبول كما فى قوله تعالى * وقال الذى آمن ياقوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد ياقوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما فى قوله * فيا قبر معن انت اول حفرة * من الارض خطت للسماحة مضجعا * ويا قبر معن كيف واريت جوده * وقد كان منه البر والبحر مترعا * ومنها تذكير ما قد بعد بسبب طول فى الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن رابط كما فى قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم * وكما فى قول الشاعر * لقد علم الحى اليمانون انى * اذا قلت اما بعد انى خطيبها * وقد يكون مع رابط كما فى قوله تعالى * ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب وقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثانى (واما بالايغال) من اوغل فى البلاد اذا ابعد فيها واختلف فى تفسيره (فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة فى قولها) اى فى قول الخنساء فى مرثية اخيها صخر (وان صخرا لتأتم) اى تقتدى (الهداة به كانه علم) اى جبل مرتفع (فى رأسه نار) فان قولها كانه علم واق بالمقصود وهو تشبيه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها فى رأسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة (وتحقيق) اى وكتحقيق (التشبيه فى قوله) اى قول امرئ القيس (كان عيون الوحش حول خبائنا) اى خبائنا (وارحلنا الجزع الذى لم يثقب) شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض شبه عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعى الظبى والبقرة اذا كانا حينين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدأ بياضها وانما شبهها بالجزع فيه سواد وبياض بعد ماموتت والمراد كثيرة الصيد يعنى مما اكلنا كثرة العيون عندنا كذا فى شرح ديوان امرئ القيس وبه تبين بطلان ماقيل ان المراد به قد طالت مسايرتهم فى المفاوز حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكدفع توهم غير المقصود

واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اى مقام يقتضى البسط وان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط على ما مر نبذ من ذلك فى الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة (والاقرب) الى الصواب اوالى الفهم (ان يقال) التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساوله اولا والثانى اما ان يكون ناقصا عنه اوزائدا والناقص اما ان يكون وافيا به اولا والزائد اما ان يكون لفائدة اولا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان (اما المقبول من طرق التعبير عن المراد) فهو (تأدية اصله بلفظ مساوله) اى لاصل المراد (او) بلفظ (ناقص عنه ولف او) بلفظ (زائد عليه لفائدة) فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة (واحترز بواف عن الاخلال) وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف ببيانه (كقوله) اى الحارث بن حلزة اليشكرى (والعيش خير فى ظلال النوك) اى الحمق والجهالة (ممن) اى من عيش من (عاش كدا) اى مكدودا متعوبا (اى الناعم فى ظلال العقل) يعنى ان اصلى مراده ان العيش الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر فى العرف ان العيش المعتد به اعنى العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمق دون العقلاء المتأملين فى عواقب الامور فجعل مطلق العيش فى ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين فى امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش فى ظل الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفى ظلال العقل لكان كالتكرار وينبه على ذلك لفظ الظلال (و) احترز (بفائدة عن التطويل) وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا (نحو) قول عدى بن الابرش يذكر عذر الزباء لجذيمة بن الابرش * وقددت الاديم لراهشيه والفى) اى وجد (قولها كذبا ومينا) والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة فى الجمع بينهما التقدير التقطيع والراهشان العرقان فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه وفى الفى لجذيمة وفى قددت وقولها للزباء (وعن الحشو المفسد) اى واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى اولا يكون فالحشو المفسد (كالندى

فى

في قوله) اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب (ولا فضل فيها) اى في الدنيا (للشجاعة والندى * وصبر الفتى لولا لقاء شعوب) وهي اسم للمنية غير متصرف للعلمية والتأنيث وانما صرفها للضرورة فالمعنى انها لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل مجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هب ان لي صبر ايوب فمن اين لي عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل * فكل ان اكلت واطعم اخاك * فلا الزاد يبقى ولا الآكل * وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشئ لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الاعدم التحرز عن الامور التي من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل اليؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل (وغير المفسد كقوله) اى وعن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن ابي سلمى (واعلم علم اليوم والامس قبله) ولكنني عن علم ما في غد عمي * فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي ولا يجعل مثل هذا عن الحشو لوقوعه في التنزيل نحو * فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التأكيد كما يقول لمن ينكر معرفة ما كتبه ياهذا لقد كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى * ذلك قولهم بافواههم * فمعناه انه قول لا يعضده برهان فجاهوا بالافظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى * يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم (والمساواة) قدمها لانها الاصل والمقيس عليه نحو (ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله) اي قول النابغة يخاطب اباقابوس (فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت

ان المنتأى) هو اسم الموضع من انتأى عنه اى بعد (عنك واسع) اى ذو سعة و بعد شبهه بالليل لانه وصفه فى حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت المدوج وان بعد فى الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له فى جميع الافاق مطيعا لاوامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان فى الآية حذف المستثنى منه وفى البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجاز المساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظى ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعنى الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء (والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم فى القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير) لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم (ولا حذف فيه) فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذى يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف مسده و وجب تركه لعدم احتياج تأدية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا صح ان ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظى وهو ان حرف الجر لابد ان يتعلق بفعل (وفضله) اى رجحان قوله *ولكم فى القصاص حيوة (على ما كان عندهم اوجز كلام فى هذا المعنى وهو قولهم القتل انى للقتل بقلة حروف ما يناظره) اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انى للقتل (منه) اى من قوله ولكم فى القصاص حيوة وما يناظره منه هو فى القصاص حيوة لان قوله لكم لا مدخل له فى المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انى للقتل فحروف فى القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والافعشرة وحروف القتل انى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة (والنص على المطلوب) الذى هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها (وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه) اى منع القصاص اياهم (عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد) فالمعنى لكم بهذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حيوة عظيمة (او النوعية) عطف على التعظيم (اى) لكم فى القصاص نوع من الحيوة وهى الحيوة (الحاصلة

للمقتول) اى الذى يقصد قتله (والقاتل بالارتداع) عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود (واطراده) اى يكون قوله ولكم فى القصاص حيوة مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذى هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له (وخلوه) اى خلو قوله تعالى * ولكم فى القصاص حيوة (عن التكرار) بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل فى هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافى رجحان الخالى عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن فى رد العجز على الصدر ان لا يؤدى الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر (واستغنائه) اى باستغناء قوله ولكم فى القصاص حيوة (عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى القتل انفى للقتل من تركه (والمطابقة اى وباشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن توالى الاسباب الخفيفة التى تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا فى موضع واحد ويخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشئ ينفى نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقدم الخبر على المبتدأ المنكر مثل فى الدار رجل لا يفيد الاختصاص (وايجاز الحذف) عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شئ (والمحذوف اما جزء جملة) يعنى بالجزء ما يذكر فى الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة (مضاف) يدل من جزء جملة (نحو واسئل القرية) اى اهل القرية (او موصوف نحو) قول العرجى (انا ابن جلا) وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اى ركاب لصعاب الامور (اى انا ابن رجل جلا) اى انكشف امره او جلا الامور اى كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة

لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي كقوله تعالى * ومنهم دون ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم حذف التنوين لانه محكي كزيد في قوله * نبئت اخوالي بني يزيد * ظلما علينا لهم فديد * لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص الفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه (او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا) اي كل سفينة (صحيحة او نحوها) كسالمة او غير معيبة وما يؤدي هذا المعنى (بدليل ما قبله) وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما يأخذ الصحيحة دون المعيبة (او شرط كامر) في آخر باب الانشاء (او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده) وهو قوله تعالى وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة) عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة (على انه) اي جواب الشرط (شيء لا يحيط به الوصف اوليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن) ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما يسهل امره عنده الا يرى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من موء اخذته على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال المتيم اذا رأيتني شابا وسكت جالت الافكار له بما لم يجله به لو اتى بالجواب (مثالهما) اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن (ولو ترى اذ وقفوا على النار) ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى * حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها (او غير ذلك) عطف على قوله جواب الشرط اي او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كامر في الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر بستين اي منه والمستثنى نحو زيد جاء في ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو يا رب ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر

وليال عشر وجواب لما نحو * فلما اسلما وتله للجبين * وكالمعطوف مع حرف العطف (نحو لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده) وهو قوله تعالى * اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا * (واما جملة) عطف على اما جزء جملة (مسببة عن) سبب (مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اى ففعل ما فعل) ومنه قول ابى الطيب اتى الزمان بنوه فى شبيبته * فسرهم وأتيناه على الهرم * اى فساءنا (او سبب للمذكور نحو) قوله تعالى * فقلنا اضرب بعصاك الحجر (فانفجرت ان قدر فضربه بها) فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هى سبب المذكور وهو قوله تعالى * فانفجرت * ومنه قوله تعالى * كان الناس امة واحدة فبعث الله * اى فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه (ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت) فيكون المحذوف جزء جملة هى شرط كقوله تعالى * فالله هو الولى * اى ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولى والفاء فى مثل قوله فانفجرت يسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هى على التقدير الثانى وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انهما فصيحة على التقديرين والمشهور فى تمثيلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم الفضول فقد جئنا خراسانا (او غيرهما) اى غير المسبب والسبب (نحو فنعم الماهدون) على ما مر فى بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدأ والخبر فى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف (واما الكثير) اى والمحذوف اما اكثر من جملة (نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف) اى فارسلون (الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف) ومنه بيت السقط طرن لضوء البارق المتعالى ببغداذ وهنا مالهن ومالى * اى طرن فاخذت اسكتها وهى لا تسكن ثم اعاودها وتدافعنى الى ان قضيت العجب من كثرة معاودتى وشدة مدافعتها (والحذف على وجهين) احدهما (ان لا يقام شئ مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر) لان تكذيب الرسل من قبله متقدم عن تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل (وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه) اى على الحذف (والمقصود الاظهر على تعيين

المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة) اى تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلابد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة (ومنها ان يدل العقل عليها) اى على الحذف وتعيين المحذوف (نحو وجاء ربك اى امره اوعذابه) فان العقل يدل على امتناع المجئ على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر اوالعذاب اى احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر وتعيين العذاب فليتأمل (ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى لمتنني فيه) فان العقل دل على ان فى قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف (فانه يحتمل) ان يقدر (فى حبه لقوله قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفى شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة (والعادة دلت على الثانى) اى مراودته (لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهر ما ياه) اى لقهر المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر فى حبه ولا فى شانه لكونه شاملا له و يتعين ان يقدر فى مراودته نظرا الى العادة (ومنها ان يدل العادة عليها) نحو لو نعلم قتالا لاتبعناكم * اى مكان قتال اى مكانا يصلح للقتال ولهذا اشاروا بالبقاء فى المدينة (ومنها) اى ومن ادلة تعيين المحذوف لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذى يشرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هى من جهة ان الجار والمجرور لابد له من فعل يتعلق هو به على ما يشهد به القوانين النحوية و يدل على تعيينه (الشروع فى الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له) اى يقدر عند الشروع فى القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع فى القيام او القعود بسم الله اقوم واقعد وكذا كل فعل يشرع فيه (ومنها الاقتران) اى ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل (كقولهم للممرس بالرفاء والبنين) اى اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتيام والاتفاق يقال رفأت الثوب ارفاه اذا اصلحت ما وهى منه (والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفين) احديهما مبهمة والاخرى موضحة

وعلان

وعلمان مختلفان من علم واحد (او ليتمكن في النفس فضل تمكن) لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان تبين اولا (او لتكمل (لذة العلم به) اى بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقد اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم ومما يواخي ذلك ما في قوله تعالى * هل ينظرون الا ان يأتيهم الله في ظلل من الغمام * فانه جعل العذاب يأتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اعم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث و بدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون (نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما له) اى للطالب (وصدري يفيد تفسيره) اى تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى * وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين * وكقوله تعالى * واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت * حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة (ومنه) اى ومن الايضاح بعد الابهام (باب نعم على احد القولين) اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف (اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد) فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب و يعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي (ووجه حسنه) اى حسن باب نعم (سوى ما ذكر) من الايضاح بعد الابهام (ابراز الكلام في معرض الاعتدال) نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ الذي هو صدر الاستئناف (وايهام الجمع بين المتنافيين) الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي يظهر في النفس عند وجدانها

تأكيد والفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفتان يمتنع اجتماعهما على شئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال (ومنه) اى من الايضاح بعد الابهام (التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين دالين على انهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل) ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق وسمي هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف وكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمعنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف (واما بذكر الخاص بعد العام) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ونعني بذكر بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك (للتنبيه على فضله) اى مزية الخاص (حتى كانه ليس من جنسه) اى من جنس العام (تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات) يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بحاله من الاوصاف الشريفة جعل كانه شئ آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه مل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد (نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) اى الوسطى من الصلوة او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى * قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال * وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى * ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر * ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته (واما بالتكرير لنكتة) ليكون اطنابا لا تطويلا (كتأكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اى سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره تأكيد للردع والانذار (وفي) الاتيان بلفظ (ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ) من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجئ لمجرد التدرج

فى درج الارتقاء من غير اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج ولان الثانى بعد الاول فى الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظ نحو والله ثم والله كقوله تعالى * وما ادريك مايوم الدين ثم ما ادريك مايوم الدين * ومن نكتة التكرير زيادة التنبيه على مايقتضى التهمة والايقاظ على سنة الغفلة لتكمل تلقى الكلام بالقبول كما فى قوله تعالى * وقال الذى آمن ياقوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد ياقوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسير كما فى قوله * فيا قبر معن انت اول حفرة * من الارض خطت للسماحة مضجعا * ويا قبر معن كيف واريت جوده * وقد كان منه البر والبحر مترعا * ومنها تذكر ماقد بعد بسبب طول فى الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن رابط كما فى قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم * وكما فى قول الشاعر * لقد علم الحى اليمانون انى * اذا قلت اما بعد انى خطيبها * وقد يكون مع رابط كما فى قوله تعالى * ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب وقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثانى (واما بالايغال) من اوغل فى البلاد اذا ابعد فيها واختلف فى تفسيره (فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة فى قولها) اى فى قول الخنساء فى مرثية اخيها صخر (وان صخرا لتأتم) اى تقتدى (الهداة به كانه علم) اى جبل مرتفع (فى رأسه نار) فان قولها كانه علم واق بالمقصود وهو تشبيه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها فى رأسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة (وتحقيق) اى وكتحقيق (التشبيه فى قوله) اى قول امرئ القيس (كان عيون الوحش حول خبائنا) اى خبائنا (وارحلنا الجزع الذى لم يثقب) شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض شبه عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعى الظبى والبقرة اذا كانا حينين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدأ بياضها وانما شبهها بالجزع فيه سواد وبياض بعد ماموتت والمراد كثرة الصيد يعنى مما اكلنا كثرة العيون عندنا كذا فى شرح ديوان امرئ القيس وبه تبين بطلان ماقيل ان المراد به قد طالت مسايرتهم فى المفاوز حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكدفع توهم غير المقصود

في بيت السمط فيبقيا بكأس من فم مثل خاتم من الدر لم يهتم بتقبيله حال كأنه لما جعل الغم كأسا عشيا مثل خاتم من الدر وصف الكأس غالبا بما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كأنه يقبله دفع توهم بان وصفه بانه لا يقبله حال سكره فكيف غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر (وقيل لا يختص بالشعر) بل هو ختم للكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها (ومثل) لذلك (بقوله تعالى) حكاية عن قول الرسل (اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون) فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان المعنى اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تحصرون منهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فيحتظم لكم خير الدنيا والآخرة (واما التذييل وهو تعقيب جملة بجملة تشتمل على معناها) اي معنى الجملة الاولى (للتوكيد) علة التعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة وبغير التأكيد (وهو) اي التذييل (ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل) بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله (نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه) وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر وهو ان يقال الجزاء عام لكل مكافات تستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله تعالى *جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل يعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد (وضرب اخر خرج مخرج المثل) بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشوا الاستعمال (نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا) وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى *وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون *كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة تذييل من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله (وهو ايضا) اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى قسمين مذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين آخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض من لم ينبه

بالتنبيه

بالتنبيه على التذييل الذى يجب ان يكون لتأكيد الجملة السابقة اما ان يكون (لتأكيد منطوق كهذه الآية) فان زهوق الباطل منطوق فى قوله تعالى وزهق الباطل (واما التأكيد مفهوم كقوله) اى قول النابغة الذبيانى (واست بمستبق اخا لاتلمه) حال من اخا العمومه بوقوعه فى سياق النفى اوعن ضمير المخاطب فى لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتأمل يعنى لايقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك ممن لاتلمه ولاتصلحه (على شعث) اى تفرق وذميم خصال (اى الرجال المهذب) اى المنقح الفعال المرضى الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال وعجزه تأكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اى مهذب فى الرجال (واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا) لان الاحتراس هو التوقى والاحتراز عن الشئ وفيه يفرق عن ايهام خلاف المقصود (وهو ان يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بمايدفعه) اى يؤتى بشئ يدفع ذلك الايهام وذكر المثالين لان مايدفع الايهام قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره والاول كقوله) اى قول طرفة (فسقى ديارك غير مفسدها) اى غير مفسد الديار وهو حال من فاعل سقى اعنى قوله (صوب الربيع) اى نزول المطر ووقوعه فى الربيع (وديمة تهمى) اى تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها (و) الثانى (نحو) قوله تعالى فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه (اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين) فانه لواقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله تعالى * اعزة على الكافرين دفعا لهذا التوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوى * حليم اذا ما الحلم زين اهله * مع الحلم فى عين العدو مهيب فانه لواقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو فى وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والالم يكن زينا واما المصراع الثانى فزعم المصنف انه تأكيد للازم مايفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لايكون الحلم زينا لاهله فان من

لايكون حليما حين لايحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لامحالة فيكون هذا تذييلا لتأكيد المفهوم لاتكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لانسلم ان من لايكون حليما حين لايحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لايهاب ولايعبأ به والذى يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثانى تكميل وذلك لان كونه حليما فى حالى يحسن فيه الحلم يوهم انه فى تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم فى عين العدو مهيب يعنى انه مع الحلم فى تلك الحالة التى يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو ليتمكن مهابته فى ضميره فكيف فى غير تلك الحالة

(واما بالتتميم وهو ان يؤتى فى كلام لايوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه فى وجه) وهو ان يكون الضمير فى حبه للطعام (اى) يطعمونه (مع حبه) والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله تعالى اى يطعمون على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه لتأدية اصل المراد وكتقليل المدة فى قوله تعالى *سبحان الذى اسرى بعبده ليلا* ذكر ليلا مع ان الاسراء لايكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة وانه اسرى فى بعض الليل (واما بالاعتراضى وهو ان يؤتى فى اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لامحل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثانى بيانا للاول او تأكيدا له او بدلا منه (كالتنزيه فى قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم مايشتهون) فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت فى اثناء الكلام لان قوله تعالى ولهم مايشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله سبحانه وتقديسه عما ينسبون اليه (والدعاء فى قوله) اى وكالدعاء فى قول عوف بن محلم الشيبانى يشكو كبره وضعفه (ان الثمانين و بلغتها *قد احوجت سمعى الى ترجمان) يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر فقوله بلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى *واتخذ الله ابراهيم خليلا * انها اعتراضية لامحل لها من الاعراب نحو الاهل اتاها والحوادث جمة فائدتها تأكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا

على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ماذكر في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى * انه اعتراض بين قوله انى وضعتها انثى و بين قوله انى سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا مايلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اى عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها اواعتراض اى وانتم قوم عادتكم الظلم (والتنبيه في قوله) اى وكالتنبيه في قول الشاعر (واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ماقدرا) ان هى المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف يعنى ان المقدر آت البتة وان وقع فيه تأخير وفى هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرأ ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوله والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية (ومماجاء) اى ومن الاعتراض الذى وقع (بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا) اى كما ان الواقع هو بينها اكثر من جملة (قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين و يحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم) فقوله ان الله يحب التوابين و يحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار اتصالهما بقوله (فان قوله تعالى نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله) يعنى ان المأتى الذى امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلى فى الاتيان طلب النسل لاقضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى منه هذا الغرض فالنكتة فى هذا الاعتراض الترغيب فيما امر وابه والتنفير عما نهوا عنه و من نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التأكيد فى امر علق بهما كقوله تعالى * ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله فى عامين ان اشكرلى ولوالديك فقوله ان اشكرلى تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف فى قول ابى الطيب * وخفوق قلب لورأيت لهيبه * ياجنتى لرأيت فيه جهنما فقوله ياجنتى اعتراض للمطابقة مع جهنم والاستعطاف و منها بيان السبب لامر فيه غرابة فى قول الشاعر * فلاهجره يبدو وفى اليأس راحة ولاوصله يصفولنا فنكارمه * فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان فى اليأس راحة (وقال قوم قد يكون النكتة فيه) اى فى الاعتراض (غير ماذكر) مما سوى دفع الابهام بل يجوز ان يكون

الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود (ثم جوز بعضهم وقوعه) يعني ان القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض (آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها) بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عندهؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فبقي اشتراط ان لا يكون لها من الاعراب بحاله (فيشتمل) الاعتراض بهذا التفسير (التذييل و بعض صور التكميل) وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي * وما مات منا سيد في فراشه * ولا طل منا حيث كان قتيل * فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشهول القتل اياهم اوهم ان ذلك اضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلا معهنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لم يشعر به تفسيره لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى مشتملة على مضامينها مجراة باعرابها بدلا منها اوتأكيدا او يكون الغرض منها تأكيدا لاولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذه الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير بيان التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب (وبعضهم كونه) اي جوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة (فيشتمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور التتميم و) بعض صور (التكميل) وهو ما يكون واقعا في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكر في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فحينئذ يشتمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عندهؤلاء ان لا يكون له محل

من

من الاعراب اولا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يتحمل شيئا من التتميم اصلا لانه اما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل لها من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب اولا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عندهؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان اواقل من جملة او اكثر فسهو لان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له اعراب ففي الجملة كلامه لا يخلو عن حيط (واما بغير ذلك) اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك (كقوله تعالى * الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكر من بنيتهم) فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما (وحسن ذكره) اي ذكر قوله ويؤمنون به (اظهار شرف الايمان) وانه مما يحلى به حملة العرش ومن حوله (ترغيبا فيه) اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتأمل فيهما ومن الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قولهم رأيته بعيني وقوله تعالى * ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لكنه هي التأكيد والدلالة على ان هذا قول يجري على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تعالى * تلك عشرة كاملة * بعد قوله تعالى فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو يجيء للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه حينئذ يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى * اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون * فانه لو اقتصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان سياق الآية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه وفيه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل او من الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام (واعلم انه) كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد او زائدا عليه فكذلك (قد يوصف الكلام بالايجاز

والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له) اى لذلك الكلام (فى اصل المعنى كقوله) اى قول ابى تمام (يصد) اى يعرض (عن الدنيا اذا عن) اى ظهر (سودد) اى سيادة وتمامه * ولو برزت فى زى عذراء ناهد * الزى الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التى نهد ثديها اى ارتفع (وقوله) اى قول الشاعر الآخر (ولست بنظار الى جانب الغنى * اذا كانت العلياء فى جانب الفقر) اراد بالغنى مسببه اعنى الراحة وبالفقر المحنة يعنى ان السيادة مع التعب والمشقة احب الى من الراحة والدعة بدونها يصفه بالميل الى المعالى فصراع ابى تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له فى اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب (ويقرب منه) اى من هذا القبيل (قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسى وتنكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول) اى نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا انقياد الهوانا واقتداء لحزمنا يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس فى المهمات الى رأيهم فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال ويقرب لان ما فى الآية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم تم علم المعانى بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونصلى على النبى محمد وآله ونسئله التوفيق فى اتمام القسمين الاخيرين بمنه وجوده وكرمه

*) الفن الثانى علم البيان (*

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزء من علم البلاغة ومحتاجا اليه فى تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع (وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه) اراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه فى تعريف علم المعانى فلبس التقدير علم بالقواعد اى ادراكها والاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه اى فى المعنى الواحد للاستغراق العرفى واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتى والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل فى قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من لبس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد فى طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى

Digitized by Google

بالواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورد بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء والتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره ههنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح (ودلالة اللفظ) يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اح على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له اولا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي التي تكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبايع والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع واراد وا بالوضع وضع ذلك اللفظ

فى الجملة لا وضعى لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبنى للفاعل اعنى الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبنى للمفعول اعنى المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها بالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق العلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة اللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما فى الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا برابط مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشئ فى العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التى تكون للوضع مدخل فيها (اما على) تمام (ما وضع له) كدلالة الانسان على الحيوان الناطق (او على جزئه) كدلالة الانسان على الحيوان (او على خارج عنه) كدلالة الانسان على الضاحك (ويسمى الاول) يعنى الدلالة على تمام ما وضع له (وضعية) لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهى الدلالة المنسوبة الى الوضع (و) يسمى (كل من الاخيرين) اى الدلالة على الجزء والخارج (عقلية) لان دلالته عليهما انما هى من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل فى الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون بالعقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا (وتقييد الاولى بالمطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى (والثانية بالتضمن) لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له (والثالثة بالالتزام) لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام

لا مطابقة

لامطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام و حينئذ ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ فى رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لاحاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللافظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والافلا فاذا اشترك اذا اريد به احد المعنيين لايراد به المعنى الاخر ولو اريد ايضا لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لايراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لايدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فالدلالة مطابقة وان كان جزء فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لايقتضى ان يكون تابعة للارادة بل الواضع لما قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء ارادة اللافظ اولا ولا نعنى بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لاسيما فى التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل والالتزام فهم اللازم فى ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما فى المجازاة صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا او التزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة مثلا جميع ذلك لكنه مما لايفيد فى هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لايظهر انها مطابقة تام تضمن وايهما اخذت يصدق عليه تعريف الاخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لابد منه (وشرطه اى شرط الالتزام (اللزوم الذهنى) بين الموضوع له والخارج عنه اى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول الموضوع له فى الذهن حصوله فيه

اما على الفور او بعد التأمل فى القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ذلك ترجيحا بلا مرجح (ولو لاعتقاد المخاطب يعرف اوغيره) اى ولو كان ذلك اللزوم الذهنى مما يثبته اعتقاد المخاطب سبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف اوغيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجرى مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب فى اصوله مشعر بالخلاف فى اشتراط اللزوم الذهنى ووجهه العلامة فى شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما هذا او بغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهنى ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم تكن دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء (والايراد المذكور) اى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح (لا يتأتى بالوضعية) اى بالدلالة المطابقية (لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ) لذلك المعنى (لم يكن بعضها اوضح) دلالة عليه من بعض (والا) اى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ (لم يكن كل واحد) من الالفاظ (دالا عليه) لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدى هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها تلك المفهومات كان فهمه اياها من المراد فات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المراد فات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شئ منها فلا يكون شئ منها دالا او يكون عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتأمل وايا ما كان

لا يجرى

لايجرى فيها الوضوح فان قلت لوتوقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهم المعنى من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى فى الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لايتوقف على فهم المعنى فى الحال بل فى ذلك الزمان السابق فان قيل لانسلم انه اذا كان العلم بالوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة فى الخيال بحيث يحضر معانيها فى العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والموانسة وقرب العهد بها و بعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعات طول وكثيرا مايقتقر فى استنباط المعانى المطابقة من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تأمل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعانى على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف فى الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما فى اللوازم القريبة وقد تكون خفية بعيدة كما فى اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقى واجب قطعا عند العلم بالوضع و ممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعانى المطابقية فى العقل و بطؤه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع الوضع و بطئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات (ويتأتى بالعقلية) اى و الايراد المذكور يتأتى بالدلالات العقلية (بلجواز ان تختلف مراتب اللزوم فى الوضوح) اى مراتب لزوم الاجزاء للكل فى المتضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم فى الالتزام اما فى الالتزام فظاهر بلجواز ان يكون لشئ واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فتكون اوضح لزومالة فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشئ واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تأدية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدالة عليه فى الوضوح وذلك لان المعتبر فى دلالة الالتزام ههنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول

المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا او عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تأدية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزء من شئ وجزء الجزء من شئ آخر فدلالة الشئ الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشئ الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم تراع النسبة بينهما في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا من التأدية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره هو من معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر (ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع

ذلك اللفظ (له) يعني باللازم مالا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام (ان قامت قرينة على عدم ارادته) اي ارادة ما وضع له (فمجاز والا) اي وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له (فكناية) وهذا مبني على ما سيجئ في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه. ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من اقسامه على ما سيجئ (وقدم) المجاز (عليها) اي على الكناية (لان معناه كجزء معناها) لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع (ثم منه) اي من المجاز (ما يبتنى على التشبيه) وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة (فتعين التعرض له) اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه (فانحصر) المقصود من علم البيان (في الثلثة) التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصودا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وجموم فوائده ارتفع ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن (التشبيه) اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله (التشبيه) اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك

ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام فى التشبيه الاول للعهد وفى الثانى للجنس ومايقال ان المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعنى ان معنى التشبيه فى اللغة (الدلالة) هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعنى هو ان يدل (على مشاركة امر لامر آخر فى معنى) فالامر الاول هو المشبه والثانى هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو وما اشبه ذلك (والمراد ههنا ما لم يكن) اى المراد بالتشبيه المصطلح عليه فى علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى بحيث لايكون (على وجه الاستعارة التحقيقية) نحو رأيت اسدا فى الحمام (ولا) على وجه (الاستعارة بالكناية) نحو انشبت المنية اظفارها (و) لاعلى وجه (التجريد) نحو لقيت بزيد اسدا ولقينى منه اسد على ماسيجئ فى علم البديع فان فى هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى مع ان شيئا منها لايسمى تشبيها فى الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح فى التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقينى منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه فى الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى لاعلى وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغى ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهى اثبات الاظفار للمنية فى المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناه الحقيقى على ماسيتحقق ان شاء الله تعالى (فدخل فيه) اى فى التشبيه الاصطلاحى مايسمى تشبيها بلاخلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة ومايسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او فى حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول (نحو قولنا زيد اسد) (و) لثانى (نحو قوله تعالى صم بكم عمى) بحذف المبتدأ اى هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا

لان يراد

لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل فى آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى (والنظر ههنا فى اركانه) اى البحث فى هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح (وهى) اربعة (طرفاه) يعنى المشبه والمشبه به (ووجهه واداته وفى الغرض منه وفى اقسامه) واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة فى تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه فى الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد فى الشجاعة (طرفاه اما حسيان) قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعنى المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس (كالخد والورد) فى المبصرات (والصوت الضعيف والهمس) فى المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذى لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذى اخفى حتى كانه لا يخرج عن قضاء الفم (والنكهة) وهى ريح الفم (والعنبر) فى المشمومات (والريق والخمر) فى المذوقات (والجلد الناعم والحرير) فى الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا فى الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا لون الخد والورد وبالشم رايحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد استمر فى العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير (او عقليان) عطف على قوله اما حسيان (كالعلم والحيوة) وجه الشبه بينهما كونهما جهتى ادراك على ما سيجيء تحقيقه (او مختلفان) بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول (كالمنية والسبع) فان المنية اعنى الموت عقلى لانه عدم الحيوة عما من شانه الحيوة والسبع حسى (و) الثانى مثل (العطر وخلق) رجل (كريم) فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلى وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما يعنى العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا

للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للنوع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة فى وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة فى الظهور والمسك كخلق فلان فى الطيب كان مخيفا من القبول واما ماجاء من الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ ثم لما كان من المشبه والمشبه به ماهو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها فى الحسى والعقلى تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسى والعقلى بقوله (والمراد بالحسى المدرك بهما ومادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة) وهى البصر والسمع والشم والذوق واللمس (فدخل فيه) اى بسبب زيادة قولنا ومادته دخل فى الحسى (الخيالى) وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا من امور كل واحد منها يدرك بالحس (كما) اى كالمشبه به (فى قوله وكان مجرى الشقيق) هو من باب جرد قطيفة اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر فى وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك (اذا تصوب) اى مال الى السفل من صاحب المطر اذا نزل (او تصعد) اى مال الى العلو (اعلام) جمع علم وهى الراية (ياقوت نشرن على رماح من زبرجد) فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ماهو موجود فى المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادته التى تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوسة بالبصر (و بالعقلى ماعدا ذلك) اى المراد بالعقلى ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة (فدخل فيه الوهمى) الذى لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالى فانه منتزع منه ولهذا قال (اى ماهو غير مدرك بها) اى باحدى الحواس المذكورة (و) لكنه بحيث (لو ادرك لكان مدركا بها) و بهذا القيد يتميز عن العقلى (كما فى قوله) اى كالمشبه به فى قول امرئ القيس * ايقتلنى والمشرفى مضاجعى (ومسنونة زرق كانياب اغوال) يقول ايقتلنى ذلك الرجل الذى توعدنى فى حب سلمى والحال ان مضاجعى وملازمى سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام

محددة

محددة النصال يقال سن السيف اذا حدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة
على صفائها وكونها مجلوة فان اثباب الاهوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها
مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر وما يجب التنبيه له في هذا المقام
ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق
الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها
في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى
الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان اثباب الاغوال ورؤس
الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان
يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما له
تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى
الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنه تركيب الصور والمعاني وتفصيلها
والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان او رأسان
او لا رأس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس
هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار
يسمى متخيلة ومفكرة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة
فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس
الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول
شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع
ناب لها كالسبع (ومايدرك بالوجدان) اي ويدخل ايضا في العقلي مايدرك
بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات (كاللذة والالم) الحسيين فانه المفهوم
من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل
من العقليات الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل
لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو
عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما
الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال ككيف
الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن
والشامة برايحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذا البواقي فهذه
مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كما لا وهو ادراكها
المجردات اليقينية وانها يدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس

على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك (ووجه ما يشتركان فيه) اى وجه التشبيه هو المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه (تحقيقا او تخييلا) والافريد والاسد فى قولنا زيد كالاسد يشتركان فى الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعانى مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين فى وصف هو من اوصاف الشئ فى نفسه خاصة كالشجاعة فى الاسد والنور فى الشمس (والمراد بالتخييلى) ان لا يوجد ذلك فى احد الطرفين او فى كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل (نحو ما فى قوله) اى مثل وجه التشبيه فى قول القاضى التنوخى (وكان النجوم بين دجاها) هى جمع دجية وهى الظلمة والضمير لليالى او للنجوم (سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه) اى فى التشبيه المذكور فى هذا البيت (هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم اسود فهى) اى تلك الهيئة (غير موجودة فى المشبه به الا على طريق التخييل وذلك) اى بيان وجوده فى المشبه به على طريق التخييل (انه) الضمير للشان (لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يأمن ان ينال مكروها شبهت) البدعة (وكل ما هو جهل بها) اى بالظلمة فقوله شبهت جواب لما (ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور) لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة (وشاع ذلك) اى كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور (حتى يخيل ان الثانى) اى السنة وكل ما هو علم (مما له بياض واشراق نحو قوله عليه السلام * اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك) اى ويخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام (كقولك شاهدت سواد الكفر فى جبين فلان فصار) اى بسبب تخيل ان الثانى مما له بياض واشراق والاول مما له سواد صار

(تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها) اى مثل تشبيه النجوم (بياض الشيب فى سواد الشباب) اى ابيضه فى اسوده فيما سواده متحقق (او بالانوار) اى الازهار (مؤتلقة) بالقاف اى لامعة (بين النبات الشديد الخضرة) فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شئ ذى سواد على طريق التأويل وهو تخييل مالبس بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع فكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هى التى تلمع من بينها (فعلم) من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به (فساد جعله) اى جعل وجه التشبيه (فى قول القائل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا) لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعنى النحو (لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة) لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فاذا وجد ذلك فى الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به فى فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه فى عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد (بخلاف الملح) فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل فى الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالها مصلحا واهمالها مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التى هى الدلالات على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجرى الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهى التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام (وهو) اى وجه التشبيه (اما غير خارج عن حقيقتهما) اى حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزء منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها (كما فى تشبيه ثوب باخر فى نوعهما او جنسهما او فصلهما) كما يقال هذا القميص مثل ذلك فى كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن (او خارج) عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال (صفة) وتلك الصفة (اما حقيقية) اى هيئة ممكنة فى الذات

متقررة فيها والصفة الحقيقة (اما حسية) اى مدركة بالحس (كالكيفيات الجسمية) اى المختصة بالاجسام (مما يدرك بالبصر) وهى قوة مرتبة فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين (من الالوان والاشكال) والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة اونهايتين كشكل نصف الدائر اوثلث نهايات كالمثلث اوار بع كالمربع اوغير ذلك (والمقادير) والمقدار كم متصل قار الذات ونعنى بالكم عرضا يقبل التجزى لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده وبه احترز عن العدد بكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمى ان قبل القسمة فى الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها فى الطول والعرض وخط ان قبلها فى الطول فقط (والحركات) والحركة عند المتكلمين حصول الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان آخر اعنى انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعنى الذى يقتضى القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لايقتضى لذاتها قسمة ولانسبة وكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطوء والتوسط بينهما (ومايتصل بها) اى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغيرذلك (او بالسمع) عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات (من الاصوات الضعيفة والقوية والتى بين بين) ومن الاصوات الحدة والثقيلة والتى بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذى هو امساس عنيف والقلع الذى تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف فى صلابة المقروع اوملابسته كما فى اوتار الاغانى الممتدة اوفى قصر المنفذ اوضيقه اوشدة التوائه كما فى المزامير الملتوية يختلف حدة وثقلا (او بالذوق) وهو قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان

من الطعوم

(من الطعوم) واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة (او بالشم) وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي (من الروائح) ولاحصر لانواعها ولااسماء لها الامن جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة او منتنة اومن جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى مايقارنها كرائحة الحلاوة (او باللمس) وهي قوة سارية في البدن كله بها يدرك الملموسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها تتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك (والخشونة) وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع (والملاسة) وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء (واللين) وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولايمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة (والصلابة) وهي تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء (والخفة) وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لولم يعقه عايق والثقل وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لولم يعقه عايق وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولاحركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولاحركة فيه (وما يتصل بها) اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن (او عقلية) عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية (كالكيفيات النفسانية) اي المختصة بذوات الانفس (من الذكاء) اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة النفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتايج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة

(والعلم) العام قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة من الشئ عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلى وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها يقال لها الصناعة (والغضب) وهو حركة للنفس مبدأها ارادة الانتقام (والحلم) وهو ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه (وسائر الغرائز) جمع غريزة وهى الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا فى الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وامثاله ذلك (واما اضافة) عطف على قوله اما حقيقية والحقيقة كما تطلق على مايقابل الاضافى الذى لا يكون متقررا فى الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين (كازالة الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس) فانها ليست هيئة متقررة فى ذات الحجة او الشمس ولا فى ذات الحجاب كذلك فقد يطلق على مايقابل الاعتبارى الذى لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب او الناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلى منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية وبين اعتبارى ونسبى كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشئ تصورى وهمى محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التى لا تتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكى باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد فى هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف التى فيها (وايضا) وجه التشبيه (اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد) اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه (وكل منهما) اى من الواحد وما هو بمنزلته (حسى او عقلى واما متعدد) عطف على اما بمنزلة الواحد اى وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما فى كل

من

من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد (كذلك) اما حسي او عقلي (او مختلف) اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه (والحسي طرفاه حسيان لا غير) يعني ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما أو احدهما عقليا (لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء) يعني ان وجه التشبيه امر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم (والعقلي اعم) يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والآخر عقليا (لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء) اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم) من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس للقرر (فان قيل هو) اي وجه التشبيه (مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي) تقدير السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب (قلنا المراد) بكون وجه التشبيه حسيا (ان افراده) اي جزئياته (مدركة بالحس) كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في الورد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو انا نحقق في وجه التشبيه يأبى ان يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى قوله (الواحد الحسي) شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخيرا اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها فطرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس يصير ثمانية وعشرين

بالكيفية انها لاتكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولاهي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجده في رأي العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسيرا لمقدار مخصوص اي مقدار في القرب والبعد وجمع صاحب المفتاح بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لايقتضي التركيب (وفيما) اي والمركب الحسي في التشبيه الذي (طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع) يقال اثار الغبار اي هيجه (فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه) اي تساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التاءين ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه في اثناء شرحه وقوله (من الهيئة) بيان لما في قوله كما (الحاصلة من هوى) بفتح الهاء اي سقوط (اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جو لنير شيء مظلم) فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لاتشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمبتدر لئلا يقع في تشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل كان السيوف كواكب ونصب الاسياف لايمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة ولولدها فصيلها لرضعتها الا ترى ان ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولولدها فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بشانها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف

وقد سلمت من اعتمادها وهي تعلو وتربيه وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لايقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك لان السيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان تلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض ولان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقايق بكلمة واحدة وهي قوله تتهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاوي بها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الوهم (و) المركب الحسي (فيما طرفاه مختلفان) احدهما مفرد والآخر مركب (كما من في تشبيه الشفيق) باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين (ومن بديع المركب الحسي ما) اي وجه الشبه الذي (يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة) اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعبر فيها التركيب (ويكون) ما يجيء في تلك الهيئات (على وجهين احدهما ان يقرن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون) وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقرن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لايزاد غيرها فالاول (كما في قوله) اي كوجه التشبيه الذي في قول ابن المعتز اوقول ابي النجم (والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق

والحركة المستديرة المتصلة مع تموج الاشراق) واضطرابه بسبب تلك الحركة (حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يقبض من جوانب الدائرة ثم يبدو له يقال) بدا له اذا بدا له والمعنى ظهر له رأى غير الاول (فيرجع من الانبساط الذى بداله (الى الانقباض) حتى كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس باذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت فى يد الاشل (و) الوجه (الثانى ان تجرد) الحركة (عن غيرها) من الاوصاف (فهنالك ايضا) يعنى كما لابد فى الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا فى الثانى (لابد من اختلاط حركات) كثيرة للجسم (الى جهات مختلفة) له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال و بعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا (فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها) لاتحادها (بخلاف حركة المصحف فى قوله) اى قول ابن المعتز (وكان البرق مصحف قارئ) بحذف الهمزة اى قارئ (فانطباقا مرة وانفتاحا) اى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك فى الحالتين اعنى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين فى كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم فى حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعزو ينذر وكلما كان التفاوت فى الجهات يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب فى هيئة المتحرك اكثر ومن لطائف ذلك قول الشاعر فى صفة الرياض * حفت بسر وكالقيان تحفت * خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح جاء يميلها تبغى التعانق ثم يمنعها الخجل (وقد يقع التركيب فى هيئة السكون كما فى قوله) اى كوجه الشبه الذى فى قول ابى الطيب (فى صفة كلب يقعى) اى يجلس ذلك الكلب على اليتيه (جلوس البدوى المصطلى) بارباع مجدولة لم تجدل * اى بقوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول المفقول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه) اى الكلب (فى اقعائه) فانه يكون لكل عضو منه فى الاقعاء موقع خاص والمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار موقدة على الارض ومن لطائف ذلك قول الشاعر فى صفة مصلوب * كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع

الى

الى توديع مرتحل اوقائم من نعاس فيه لوثته مواصيل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيه بالمتمطي فانه من قريب التناول يقع في نفس الرأى للمصلوب لكونه امرا جليا (والمركب العقلي) من وجه الشبه (كحمار ان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى * مثل الذين حملوا التوراية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه (واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع) وجه الشبه (من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة) يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شئ من هذين الوجهين وحكى ابرقت السماء اذا صارت ذات برق ففي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اى تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل (فلما رأوها اقشعت وتجلت) اى تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ (لوجوب انتزاعه من الجميع) اى جميع البيت (فان المراد التشبيه) اى تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها (باتصال) اى بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال (ابتداء معلم بانتهاء مويس) لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى الشئ الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح فالباء في قوله باتصال ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتأمل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا الان الاقتصار على احد الجزئين ويبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احديهما لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء معلميا

متصلا بانتهاء مويس وكون الشئ ابتداء لاخر امر زائد على الجمع بينهما
وليس فى قولنا زيد يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى
امتزاج احديهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم يتعرض لذكر الكدر
وجدت تشبيهك له بالماء فى الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر
ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضى ربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المصنف
وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه
المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى
ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب
فى مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثانى انه اذا
حذف بعضها لا يتغير حال الباقى فى افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا
زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق
مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة
لم يتغير حال الباقى فى افادة معناه وقدمر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد
ومركب ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع فى الثالث وهو اما حسى او عقلى
او مختلف (والمتعدد الحسى كاللون والطعم والرايحة فى تشبيه فاكهة
باخرى و) المتعدد (العقلى كحدة النظر وكمال الحرز واخفاء السفاد)
اى نزو الذكر على الانثى وفى المثل اخفى سفادا من الغراب (فى تشبيه طائر
بالغراب و) المتعدد (المختلف) الذى بعضه حسى وبعضه عقلى (كحسن
الطلعة) الذى هو حسى (ونباهة الشان) اى شرفه واشتهاره الذى هو
عقلى (فى تشبيه انسان بالشمس واعلم انه) الضمير للشان (قد ينتزع الشبه)
اى التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اى تشابه وقد يكون بمعنى الشبه
بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اعنى وجه التشبيه (من نفس
التضاد لاشتراك الضدين فيه) اى فى التضاد فان كلا منهما
مضاد للاخر (ثم ينزل) التضاد (منزلة التناسب بواسطة تمليح) اى اتيان
بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشئ مليح (او تهكم) اى
سخرية واستهزاء (فيقال للجبان ما اشبه بالاسد وللبخيل هو حاتم) كل
منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب
المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء
وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع فى شرح المفتاح من ان التمليح هو

ان يشار فى فحوى الكلام الى قصة اومثل اوشعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التمليح بتقديم اللام على الميم كما سيجئ فى علم البديع وليس فى قولنا هو حاتم اشارة الى شئ من قصة حاتم قال الامام المرزوقى فى قول الحماسى * اتانى من ابى انس وعيد * فسل لغيظة الضحاك جسمى * ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفى الجبن والجرأة وكذا بين البخيل وحاتم وحينئذ لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع فى التضاد اى فى ان كلا منهما مضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم فى شئ فحينئذ لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول فى التضاد اوفى مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد فى الجرأة وحاتم فى الجود ومعلوم ان الحاصل فى المشبه هو ضد الجرأة والجود وهو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجرأة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما فى الضدية كما يجعل فى الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه فى قولنا للجبان هو اسد انما هو الجرأة لكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام (واداته) اى اداة التشبيه (الكاف وكان) قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد والشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر فى المعنى هو المشبه والشئ لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اى كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكانني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا اومشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وهذا كثير فى الكلام المولدين (ومثل ومافى معناه) كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدى معناها (والاصل فى نحو الكاف) اى فى الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظة نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه (ان يليه المشبه به) اما لفظا كقولنا زيد كالاسد اوكولدا لاسد وقوله تعالى

مثلهم كمثل الذي استوقد نارا * فان المشبه به هو مثل المستوقد
اى حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى * اوكصيب
من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق * الآية فان التقدير اوكمثل ذوى صيب
فحذف ذوى لدلالة قوله يجعلون اصابعهم فى آذانهم من الصواعق عليه
لان هذه الضمائر لابد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعنى عطفه
على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولى الكاف لان المقدر
فى حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولى المشبه به الكاف لما ذكر
فى الكشاف والايضاح فيما لايلى المشبه به الكاف كقوله تعالى * انما مثل
الحيوة الدنيا كماء انزلناه * ان لبس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر
يتحمل لتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولى
المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف فى الايضاح بان قوله تعالى
* ياايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من
انصارى الى الله ليس من قبيل ما لايلى المشبه به الكاف لان التقدير ككون
الحواريين انصار الله وقت قول عيسى عليه السلام من انصارى الى الله
على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم اى زمان خفوقه
فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدر بعد الكاف كمثل ذوى صيب
حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لايخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين
انصارا بقول عيسى عليه السلام للحواريين من انصارى الى الله قال صاحب
المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين عيسى للحواريين من
انصارى الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصار مفتوهم
بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه
والثانى مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون
الحواريين انصارا بل كون المومنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض
بان الاية ح لايكون نظير القوله اوكصيب وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له
وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع فى الظاهر التشبيه بين كون
المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون
المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى عليه السلام
كما هو صريح فى الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما فى قوله
* اوكصيب من السماء * بعينه نعم ماذكره الشارح فى توجيه لفظ المفتاح

كاف فى رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع الشبه اى تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بين اى دائرا بين كون الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا و يستلزمه قولهم نحن انصار الله و بين قول عيسى عليه السلام على ما هو صريح يعنى ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا و يحتمل ان يكون قول عيسى عليه السلام على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثانى اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين فى قوله اوقع الشبه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو محمد عليه السلام اذ حوارى الرجل صفيه وخلصانه والله اعلم (وقد يليه غيره) اى قد يلى نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى *مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا* فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلى الكاف وهو المثل اعنى الحال والقصة العجيبة الشان (نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل تقديره بل المراد تشبيه حالها فى نضرتها و بهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اى كمثل ماء فيكون المشبه به يلى الكاف تقديرا كما فى قوله تعالى *او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغى ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر فى قوله يجعلون اصابعهم فى آذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لو لا طلب هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوى صيب لانى اراعى الكيفية المنتزعة سواء ولى حرف التشبيه مفرد تأتى به التشبيه ام لا الا يرى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الآية كيف ولى الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل لتقديره ومما هو بين فى هذا قول لبيد * وما الناس الا كالديار واهلها * بها يوم حلوها وغدوا بلاقع * لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم فى الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها و سرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوى فاوجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس ذوات ذوى

الصبب بل حالهم وصفتهم لانانقول لايلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوى ان يكون المشبه به ذوات ذوى الصبب بل مجموع القصة المذكورة كما فى قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوى صبب اولى من الاقتصار على تقدير ذوى لانه ادل على المقصود واشد ملايمة للمحذوف عليه اعنى قوله كمثل الذى استوقد نارا فليتأمل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كما انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يدل الكاف لكونه محذوفا فقد سهى سهوا بينا (وقد يذكر فعل ينبئ عنه) اى عن التشبيه (كما فى علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما فى علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه (و) كما (فى حسبت) اوجلت زيدا اسد (ان بعد التشبيه) ادنى تبعيد لما فى الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد لبس بحيث يتيقن انه هوهو بل يظن ذلك و يتخيل وفى كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لادلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لايمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل اولم يذكر كما فى قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب (والغرض منه اى من التشبيه (فى الاغلب يعود الى المشبه وهو) اى الغرض العائد الى المشبه (بيان امكانه) يعنى بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك فى كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه و يدعى امتناعه (كما فى قوله) اى قول ابى الطيب (فان تفق الانام وانت منهم * فان المسك بعض دم الغزال) فانه اراد ان يقول ان الممدوح به قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه و بينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا فى الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض آحاد النوع فى الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى و بين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذى هو من الدماء ثم انه لايعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التى لاتوجد فى الدم فان قلت اين التشبيه فى هذا البيت قلت يدل اليه عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد فى ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى يعد منها فذلك شبيهة بحال المسك وليس مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه (او حاله) عطف

على

على امكانه اى بيان حال المشبه بانه على اى وصف من الاوصاف (كما فى تشبيه ثوب باخر فى السواد) اذا علم لون المشبه به دون المشبه والالم يكن لبيان الحال لانها مبينة (او مقدارها) اى بيان مقدار حال المشبه فى القوة والضعف والزيادة والنقصان (كما فى تشبيهه) اى تشبيه الثوب الاسود (بالغراب فى شدته) اى فى شدة السواد (او تقريرها) مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تقرير حال المشبه فى نفس السامع وتقوية شانه (كما فى تشبيهه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء) فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده فى غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الفة النفس بها الا يرى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا آخر له فلا تجد السامع من الانس ما يجده فى قوله * و يوم كظل الرمح قصر طوله * دم الزق عنا واصطكاك المزاهر * وكذا اذا قلت فى وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد فى قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر * ظللنا عند باب ابى نعيم * يوم مثل سالفة الذباب * وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشئ لم يزل ذاك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شئ فالسامع لا يصادف فيه من الارتجية ما يصادفه من انشاد قوله * اذا هم القى بين عينيه عزمه * ونكب عن ذكر العواقب جانبا (وهذه) الاغراض (الاربعة يقتضى ان يكون وجه الشبه فى المشبه به اتم وهو به اشهر) اى وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضى ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضى كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضى كونه فى المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضى الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين فى السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضى كونه اتم بل هو يقتضى كون المشبه على حد مقدار المشبه به فى وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل فى السلامة عن الزيادة و النقصان كان التشبيه ادخل فى القبول واما تقرير حاله فيقتضى الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به لزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين و التشوية و الاستطراف لا يقتضى

الا تمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندى الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه فى وجهه ولا هى اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست فى السلحة اتم ولا هى بها اشهر وكذا فى الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بتأدية هذه الاغراض او فى وقد اضطرب فى هذا المقام كلام السكاكى لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه فى معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشئ بما يساويه التقرير الابلغ او فى معرض الاستطراف كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد بحر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور لبستطرف المشبه بصيرورته كالممتنع بمشابهته اياه او للوجه الاخراى نقلا لندرة حضور المشبه به فى الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه لمثل ماذكر اى لبستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذى لا يكون اعرف واخص واقوى فى صورة الاستطراف خلينا عن التعليل وقيل معناه لمثل ماذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لابد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم فى الاستحسان او الاستقباح او الغرابة والندرة ليحصل الغرض واما فى وجه التشبيه الذى هو الهيئة المشتركة فلا وحينئذ لا يبعد ان يكون مراد السكاكى بجهة التشبيه المقصد الذى توجه اليه التشبيه اعنى الامر الذى لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه التشبيه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب فى بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه فى وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم فى وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفة فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور فى الذهن اذا قصد

استطرافه

استطرافه (اوتزيينه) مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تزيين المشبه فى عين السامع (كما فى تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي اوتشويهه كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قدتقرنها الديكة اواستطرافه) اى عد المشبه طريقا حديثا (كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد بحر من المسك موجه الذهب لابرازه) اى انما استطراف المشبه فى هذا التشبيه لابراز المشبه (فى صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه آخر) غير الابراز فى صورة الممتنع عادة (وهوان يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن اما مطلقا كما مر) فى تشبيه فحم فيه جمر موقد (واما عند حضور المشبه كما فى قوله) اى فى قول ابى العتاهية حيث يصف البنفسج (ولازوردية تزهو) قال الجوهرى زهى الرجل فهو مزهو اى تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا (برزقتها بين الرياض على جمر اليواقيت) يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيه باليواقيت (كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار فى اطراف كبريت) فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لايندر حضورها فى الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه آخر انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق رطبة من لهب نار فى جسم يستولى عليه اليبس ومبنى الطبايع على ان الشئ اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشعف به اجدر (وقد يعود) الغرض من التشبيه (الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه) فى وجه التشبيه (وذلك فى التشبيه المقلوب) وهوان يجعل الناقص فى وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد (كقوله) اى قول محمد بن وهب (وبدا الصباح كان غرته) هى بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة الشئ لاغره واكرمه وغرة الصبح لبياضه (وجه الخليفة حين يمتدح) فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح فى الوضوح والضياء وفى قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا فى الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح (و) الضرب (الثانى بيان الاهتمام به) اى بالمشبه به (كتشبيه الجامع وجها كالبدر فى الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا) اى التشبيه

المشتمل على هذا النوع من الغرض (اظهار المطلوب هذا) الذى ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون (اذا اريد الحاق الناقص) فى وجه الشبيه (حقيقة) كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه (اوادعاء) كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه به (بالزائد) فى وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ماتقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص فى وجه الشبه بالزائد على ماقررنا فيما سبق (فان اريد الجمع بين شيئين فى امر) من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا فى ذلك الامر والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم يوجد (فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه) ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به (احترازا من ترجيح احد المتساويين) فى وجه الشبه (كقوله) اى قول ابى اسحق الصابى (تشابه دمعى اذ جرى ومدامتى فمن مثل ما فى الكاس عينى تسكب فوالله ما ادرى اباالخمر اسبلت جفونى) يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء فى بالخمر للتعدية ولبست بزائدة على ماتوهم (ام من عبرتى كنت اشرب) لما اعتقد التساوى بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد فى الحمرة والاخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه (ويجوز) عند ارادة الجمع بين شيئين فى امر (التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه) اى تشبيه الصبح بغرة الفرس (متى اريد ظهور منير فى مظلم اكثر منه) اى من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة فى وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شئ من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد فى ذلك قال الشيخ فى اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة فى اثبات الصفة لشئ ولم يقصد الى ايهام فى الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين فى مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه يوجد فى الفرع على حده او قريب منه فى الاصل فان العكس يستقيم فى التشبيه متى اريد شئ من ذلك لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضى ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوى بينهما انما هو فى وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض ولسبب من الاسباب من غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا فى الامر الذى

قصد

قصد اشتراكهما فيه كالاحسن ترك التشبيه المنبئ فى الاغلب عن كون احدهما ناقصا والآخر زائدا فى وجه الشبه هذا تمام الكلام فى اركان التشبيه و فى الغرض منه واما النظر فى اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله (وهو) اى التشبيه (باعتبار الطرفين) اى المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه (اما تشبيه مفرد بمفرد وهما) اى المفردان (غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد) وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر فى قوله تعالى * هن لباس لكم وانتم لباس لهن * لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس اولان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع فى فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا فى المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له فى التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه (او مقيدان كقولهم) لمن لا يحصل من سعيه على طائل (هو كالراقم على الماء) فان المشبه هو الساعى المقيد بان لا يحصل من سعيه على شئ والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول به وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك (او مختلفان) اى احدهما غير مقيد والآخر مقيد (كقوله والشمس كالمرآة) فى كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها فى كف الاشل (وعكسه) اى تشبيه المرآة فى كف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد (واما تشبيه مركب بمركب كما فى بيت بشار) وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب فى تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق

فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو عن التشبيه الذى يريك الهيئة التى تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة فى اديم السماء وهى زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله * فكانما المريخ والمشترى * قدامه فى شاخ الرفعة * منصرف بالليل عن دعوة * قد اسرجت قدامه شمعة * فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شبها وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابل من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما فى قوله تعالى * مثلهم كمثل الذى استوقد نارا * الاية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التى لا يتكلف لواحد واحد شئ يقدر تشبيهه به وهو القول الفصل والمذهب الجزل وان جعلتهما من المفردة فلا بد من تكلف وهو ان يقال فى الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضائة وانقطاع انتفائه بانطفاء النار وفى الثانى شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق (واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلى بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على رأسه شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شئ الى التأمل فالمشبه به فى قولنا هو كالرقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفى تشبيه الشقيق او الشاة الجبلى هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلى من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وجعل التشبيه فى نحو قوله * والشمس من مشرقها قد بدت * مشرقة ليس لها حاجب * كانها بوتقة احميت * يجول فيها ذهب ذائب * وقوله كان مثار النقع وقوله كان اجرام النجوم لوامعا وقوله فكانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلى بانه قصد فى الاول الى ما يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الثانى ضعيف

واما

(واما تشبيه مركب بمفرد كقوله) اى قول ابى التمام (ياصاحبى تقصيا نظريكما) اى ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا فى النظر يقال تقصبته اى بلغت اقصاه كذا فى الاساس (تريا وجوه الارض كيف تصور) اى تتصور بحذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور (تريا نهارا مشمسا) ذا شمس لم يستره غيم (قد شابه) اى خالطه (زهر اتربا) خصها لانها انضر واشد خضرة (فكانما هو) اى ذلك النهار المشمس (مقمر) اى ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذى اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح (وايضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه (ان تعدد طرفاه فاما ملفوف) وهو ان يؤتى على طريق العطف اوغيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كذلك كقوله) اى امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور (كان قلوب الطير رطبا) بعضها (ويابسا) بعضها (لدى وكرها العناب والحشف) وهو اردأ التمر (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتدبها و يقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ فى اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة فى عين التشبيه (اومفروق) وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر واخر (كقوله) اى قول المرقش الاكبر يصف نساء (النشر) اى الطيب والرايحة (مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف) وروى اطراف البنان (عنم) وهو شجر احمر لين (وان تعدد طرفه الاول) يعنى المشبه دون الثانى (فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالى كلاهما كالليالى) وثغره فى صفاء واده حى كالاكى (وان تعدد طرفه الثانى) يعنى المشبه به دون الاول (فتشبيه الجمع كقوله) اى قول البحترى * بات نديمالى حتى الصباح * اغيد مجدول مكان الوشاح (كانما يبسم) ذلك الاغيد اى الناعم البدن (عن لؤلؤ منضد) منظم (او برد) وهو حب الغمام (واقاح) جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلثة اشياء وفى قول الحريرى * يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد * وعن اقاح وعن طلع وعن حبب * شبه بخمسة اشياء وفى كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعنى الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما فى بيت البحترى يدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع فى هذا

كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب ابن عباد فى وصف ابيات اهديت اليه * اتتنى بالامس ابياته * تعلل زوجى بروح الجنان كبرد الشباب و برد الشراب * وظل الامان ونيل الامانى * وعهد الصبى ونسيم الصبا * وصفو الدنان ورجع القيان (و باعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطرفين اى التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثانى مجمل ومفصل والثالث قريب و بعيد اشار الى الاول بقوله (اما تمثيل وهو ما) اى التشبيه الذى (وجهه) وصف (منتزع من متعدد) امرين او امور (كما مر) من تشبيه الثريا والتشبيه فى بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدوى المصطلى والتشبيه فى قوله تعالى * مثل الذين حملوا التورية * الآية والتشبيه فى قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة البيت الى غير ذلك (وقيده) اى المنتزع من متعدد (السكاكى بكونه غير حقيقى) حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل (كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب فى استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا * وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ فى اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم (واما غير تمثيل وهو بخلافه) اى بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكى ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكى (وايضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه (اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فيه) اى فى المجمل ما هو ظاهر وجهه او فى الوجه الغير المذكور (ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفى لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اى هم متناسبون فى الشرف) يمتنع تعيين بعضهم فاضلا و بعضهم افضل منه (كما انها) اى الحلقة المفرغة (متناسبة الاجزاء

فى الصورة) يمتنع تعيين بعضها طرفا و بعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف مالو لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله ان هذا قول الامارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بينها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقبس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العنسى وذلك لانها سئلت عن بينها ايهم افضل فقالت عمارة لابل فلان لابل فلان ثم قالت تكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سئل عنهم (وايضا منه) اى من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله فنه ظاهر ومنه خفى اى ومن المجمل (مالم يذكر فيه وصف احد الطرفين) يعنى الوصف الذى يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغى ان يفهم (ومنه) اى من المجمل (ماذكر فيه وصف المشبه به وحده) يعنى الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبيانى فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب (ومنه ماذكر فيه وصفهما) اى وصف المشبه والمشبه به كليهما (كقوله) اى قول ابى تمام فى الحسن بن سهل * ستصبح العيس بى والليل عندفتى * كثير ذكر الرضى فى ساعة الغضب (صد فت عنه) اى اعرضت (ولم تصدف مواهبه * عنى وعاوده ظنى ولم يخب * كالغيث ان جئته واعاك) اى اتاك (ريقه) يقال فعله فى روق شبابه وريقه اى اوله واصابه ريق المطر وريق كل شئ افضله (وان ترحلت عنه لج فى الطلب) وصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه اعرض اولم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته اوترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعنى الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ماذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير ايادية لدى ووصل مواهبه الى طلبت عنده اولم اطلب كالغيث فكانه تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم (واما مفصل) عطف على قوله اما مجمل (وهو ماذكر وجهه كقوله وثغره فى صفاء

وادعى كالاول) وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه التشبيه والثانى ان يكون امرا مستلزماله واشار اليه بقوله (وقد يتسامح بذكر مايستتبعه مكانه) اى بان يذكر مكان وجه التشبيه مايستلزمه اى يكون وجه الشبه لازماله (كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل فى الحلاوة فان الجامع فيه لازمها) اى وجه الشبه فى هذا التشبيه لازم الحلاوة (وهو ميل الطبع) لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التى هى من خواص المطعومات قال السكاكى وهذا التسامح لايكون الامن حيث يكون التشبيه فى وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه ان يكون تركهم التحقيق فى وجه الشبه حيث قسموه الى حسى وعقلى مع انه فى التحقيق لايكون الاعقليا كما مر من تسامحهم هذا يعنى ان ذلك التسامح ناش عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك لانهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسى قطعا حملهم ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسى والعقلى ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التى هى من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه فى هذا التسامح هو الحلاوة لايزيد على جعل وجه التشبيه على التحقيق فى قولنا الخد كالورد فى الحمرة هى الحمرة التى هى من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذى يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكى ان تسامحهم فى تقسيم وجه الشبه الى الحسى والعقلى وتسميته بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح فى تسمية مايستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه فى تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية الغير المحسوسة اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه فى مثل هذا حسيا فليتأمل (وايضا تقسيم ثالث للمشبه باعتبار وجهه (وهو) انه (اما قريب مبتذل وهو ما) اى المشبه الذى (ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه فى بادى الرأى) اى فى ظاهر الرأى اذا جعلته من بدا الامر يبدو اى ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه فى اول الرأى وظهور وجه المشبه فى بادى الرأى يكون (لوجهين) لامرين (اما لكونه امرا جليا لاتفصيل فيه (فان الجملة اسبق الى النفس) من التفصيل الاترى ان ادراك الانسان من حيث انه شئ اوجسم اوحيوان اسهل واقدم من ادراكه من

حيث

حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشئ اخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر ولم ينعسه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى (او قليل) عطف على امر جليا اى ولكون وجه الشبه قليل (التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشئ مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه (كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فان في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (او مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون (لتكرره) اى تكرر المشبه به (على الحس) اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا (كالشمس) اى كتشبيه الشمس (بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة) فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتكرر للتفصيل اى وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدى الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول (واما بعيد غريب) عطف على قوله اما قريب مبتذل (وهو بخلافه) اى هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر (لعدم الظهور) اى لخفاء وجهه في بادي الرأي وعدم الظهور يكون لامرين (اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة) في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرأي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا

ويكون في نظر متمهلا (اوندور) اي اوالندور (حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر) من تشبيه البنفسج بنار الكبريت (واما مطلقا) وندور حضور المشبه به مطلقا يكون (لكونه وهميا) كانياب الاغوال (اومركبا خياليا) كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او) مركبا (عقليا) كمثل الحمار يحمل اسفارا (كما مر) اشارة الى ماذكرنا من الامثلة المذكورة (اولقلة تكرره) اي تكرر المشبه به (على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد اشل وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلابد وان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه (فالغرابة فيه) اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل (من وجهين) احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس (والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف) واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلذا قال (ويقع) اي التفصيل (على وجوه) كثيرة (اعرفها ان تأخذ بعضا) من الاوصاف (وتدع بعضا) اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها (كما في قوله) اي قول امرء القيس (حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان * او ان تعتبر الجمع كما مر من تشبيه الثريا) قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان لمعك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحد او تفصل بالتأمل بعضها من بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه قد يقع على اوجه احدهما ان تأخذ بعضها وتدع بعضها كما فعل امرئ القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها في مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود للملاحية مثل ذلك والثالث ان تنظر الى خاصة الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما يلبس في كل حمرة ثم قال

واعلم

واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقه لاتكاد تضبط (وكلما كان التركيب) خياليا كان اوعقليا (من امور اكثر كان التشبيه ابعد) لكون نفسها صيله اكثر كقوله تعالى * انما مثل الحيوة الدنيا * الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها (و) الضرب (البليغ ماكان من هذا الضرب) اى من البعيد الغريب دون القريب المبتذل (لغرابته) اى لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولامنسوجة عليه العناكب ولايخفى ان المعانى الغريبة ابلغ واحسن من المعانى المبتذلة (ولان نيل الشئ بعد طلبه الذ) وموقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه بعد الملء على الظمأ وتسمى بعدم الظهور فى بادى الرأى مايكون سببه لطيف المعنى ودقته اوترتيب بعض المعانى على البعض فان المعانى الشريفة قلما تتفك عن بطئان على اول وردتال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل وهل احلى من الفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب و يظفر بالمقصود والخفاء المردود المعدود فى التعقيد هو الخفاء الذى سببه سوء ترتيب الفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود (وقد يتصرف فى) التشبيه (القريب المبتذل (بما يجعله غريبا) ويخرجه عن الابتذال (كقوله) اى قول ابى الطيب (لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه خجل) فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه فى البيت مكنى غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اى لم يقابله ولم يعارضه فى الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر ان السحاب لتستحى اذا نظرت الى نداك فقاسته بما فيها (وقوله) اى قول الوطواط (عزماته مثل النجوم ثواقبا) اى لوامعا (لولم يكن للثاقبات افول) فان تشبيه العزم بالنجوم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة (ويسمى هذا التشبيه) التشبيه (المشروط وهو ان يقيد المشبه اوالمشبه به اوكلاهما بشرط وجودى اوعدمى يدل عليه بصريح اللفظ اوسياق الكلام ومنه قولهم هى بدر يسكن الارض اى لوكان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اى لو كان الفلك ساكنا وللفارغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله (وباعتبار) اى والتشبيه باعتبار (اداته اما مؤكد

وهو ما حذفت اداته مثل وهى كمر السحاب اى مثل مر السحاب (ومنه) اى ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة (نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء) اى على ما كاللجين اى الفضة فى البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر * وورب نهار للغراق اصيله * ووجهى كلا لونيهما متلاعب * فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن اماتتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كما لسحر قال الابيوردى * لياليها سحر وفيه هواجر * كما خصلت والشمس تنعس اصال هكذا يجب ان يعتقد الذهب واللجين المذكوران فى البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام الفاقدة للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم انما الورق الذى يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وان الاصيل هو الشجر الذى له اصل وعرق وذهبه هو ورقه الذى اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وكل من هذين الوجهين ابرد من الآخر (او مرسل) عطف على اما مؤكد (وهو بخلافه) اى ما ذكرادا ته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به (كامر) من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه (و) التشبيه (باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافى بافادته) اى بافادة الغرض (كان يكون المشبه به اعرف شئ يوجد التشبيه فى بيان الحال او) كان يكون المشبه به (اتم شئ فيه) اى فى وجه التشبيه (فى الحاق الناقص بالكامل او) كان يكون المشبه به (مسلم الحكم فيه) اى فى وجه الشبه (معروفه عند المخاطب فى بيان الامكان او مردود وهو بخلافه) اى ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما تحقق هذا الموضع (خاتمة) فى تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف فى المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا وحينئذ اما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكورا ومتروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد تكون اما باختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان فى الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى

المراتب

المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والادنى متوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلهذا قال (واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها) فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها (حذف وجهه واداته فقط) اى بدون حذف المشبه نحو زيد اسد (او مع حذف المشبه) نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد (ثم) اى الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة (حذف احدهما) اى وجهه او اداته (كذلك) اى فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد (ولا قوة لغيره اى لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخيرتان متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو ونظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاولين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي هنا بحث وهو ان الفرق بين نحو قولنا لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام اسدا وبين قولنا زيد اسد او اسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجرى في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شئ بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اى رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجرى عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فهو في الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد على زيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات

شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جئ به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشئ بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احديهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر فان لم يكن كذلك نحو رأيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شئ من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لائقة بالمشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر * شمس تألق والفراق غروبها * عنا ويدرو الصدود كسوفه * فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شئ من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلاة التي تجئ في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه * موت فريص الموت منه يرعد * فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد

وكالموت

وكالموت لما فى ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه اومثله وجعل دم النهزير الذى هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا فى الموت ومثله قول البحترى * و بدر اضاء الارض شرقا ومغربا * وموضع رحلى منه اسود مظلم * فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما لبس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدر اله هذه الصفة العجيبة التى لم تعرف للبدر فهو مبنى على تخييل انه زاد فى جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به فى البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذى تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبنى على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل فى اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف فى هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر المفعول الثانى امرا ثابتا فى الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد اوخلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تأملت وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعى حدوث شئ هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد النهزير خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعنى الاسد الحقيقى فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا ومقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا فى هذا المقام كلام نذكره فى اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى (الحقيقة والمجاز) اى هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثانى من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلى انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله فى غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع

الدال على ما وضع له فى الجملة فالتعرض للاصل مناسب (وقد يقيدان باللغويين
للتميز عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما فى الاسناد والاكثر ترك هذا
التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعى او العرفى فالمقيد بالعقلى يتصرف الى ما
فى الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا اوشرعيا اوعرفيا (الحقيقة)
فى الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشئ اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت
الشئ اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة اوالمثبتة فى مكانها الاصلى والتاء فيها
للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتأنيث على الوجهين
اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجرى على
موصوفه اولا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثانى فلانه
يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها
وفعيل بمعنى مفعول انما يستوى فيه المذكر والمؤنث اذا اجرى على موصوفه
نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب
دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بنى فلان وقتيلة بنى فلان ولا يخفى ما فى هذا من
التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة فى الاصطلاح (الكلمة المستعملة
فيما) اى فى معنى (وضعت له) تلك الكلمة (فى اصطلاح به التخاطب) اى
وضعت له فى اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت
لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التأمل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال
فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا و بقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما
ما استعمل فى غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب
بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل فى غير ما وضع له فليس بحقيقة
كما انه ليس بمجاز و الثانى المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له لا فى اصطلاح
التخاطب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت
موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق
دون التأويل واحترز بقوله فى اصطلاح التخاطب عن المجاز الذى استعمل
فيما وضع له فى اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها
المخاطب يعرف الشرع فى الدعاء فانها غير ما وضعت هى له فى اصطلاح
الشرع لانها فى اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة
مع انها موضوعة للدعاء فى اصطلاح آخر اعنى اللغة فان قلت كان الواجب
ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة

على

على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد (والوضع) اى وضع اللفظ (تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) اى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه (فخرج المجاز) عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازى يعنى ان تعيين اللفظ المجازى للدلالة على معنى المجازى لا يكون وضعا (لان دلالته) انما تكون (بقرينة) فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادى بذكر متعلقها قلت لانسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذى هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم (دون المشترك) اى فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعنى ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه ما دام منسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه حينئذ ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لان تكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما وكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه الحقيقى ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر

وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية وفى اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مسماها موضوع فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا فى قولك رأيت اسدا يرمى موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبه الى لازم المسمى الذى هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لايقال معنى قوله بنفسه اى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اومن غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع فى تعريف الوضع والثانى يستلزم انحصار قرينة المجاز فى اللفظى حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا فى الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ماصرح به السكاكى حيث قال الحقيقة فى المفرد والكناية يشتركان فى كونهما حقيقتين وتفترقان فى التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل فى الموضوع له بل انما استعملت فى لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لايوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجئ لهذا زيادة تحقيق فى باب الكناية ان شاء الله تعالى (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) من العجائب فى هذا المقام ماوقع لبعض مشاعير الأئمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكى فقال ان مراد السكاكى بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا فى الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكى اراد بالدلالة بنفسها ماقيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلايحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله برئ عنه هذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو برئ منه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكى ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تأوله فالليق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعنى ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لابد لها من مخصص لتساوى نسبته الى جميع المعانى فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ماذهب اليه

الشيخ

الشيخ ابو الحسن الاشعرى من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحى او يخلق الاصوات والحروف فى جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او يخلق علم ضرورى فى واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل لفظ انه لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى كما فى الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون اتصافه بالمتنافين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات النقيضين او المتضادين لانه ممنوع (وقد تأوله) اى القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكى) اى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمى الاشتقاق والتصريف من ان للحروف فى انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضى ان يكون العالم بها اذا اخذ فى تعيين شئ مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشئ من غير ان يبين والقصم بالقاف الذى هو شديد لكسر الشئ حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما فى مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا (والمجاز) فى الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذ تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اى المتعدية مكانها الاصلى او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلى كذا ذكره الشيخ فى اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى

اى طريقالها على ان معنى مجاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار المناسب فى تسمية شئ باسم بغير اعتبار المعنى فى وصف شئ بشئ كتسمية انسان له حجرة باحجر ووصفه باحجر فان اعتبار المناسب فى التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفى الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء المعنى فى الوصف دون التسمية فعند زوال الحجرة لا يصح وصفه باحجر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين فى الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح فى اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك المعنى فى غير المسمى فالمجاز (مفرد ومركب) وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد (اما المفرد فهو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فى اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته) اى ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم تستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله فى غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان اومنقولا اوغيرهما وقوله فى اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له فى الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح الشرع الذى به يقع التخاطب اعنى اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة فى الاركان المخصوصة مجازا (فلا بد من العلاقة) المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة (فيخرج الغلط) من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة (و) يخرج (الكناية) ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة فى غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل فى غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب فى معنى مجازى للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو فى اللغة حقيقة فى المعنى الاول مجاز فى الثانى وفى الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه فى اللغة حقيقة فى الدعاء مجاز فى الاركان المخصوصة

وفى

وفى الشرع بالعكس ومنه ما غلب فى بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهى موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هى لمجرد المناسبة فى التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل مايوجد فيه الدبيب وبخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقى فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل مايوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق لفظ الاسد على كل مايوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة فى العرف على كل مايوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة فى الشرع على كل دعاء (وكل منهما) اى من الحقيقة والمجاز (لغوى وشرعى وعرفى خاص) وهو مايتعين ناقله عن المعنى اللغوى كالنحوى والصرفى والكلام وغير ذلك (او) عرفى (عام) لايتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهى لغوية وان كان الشارع فشرعية والافعرفية عامة اوخاصة وبالجملة ينسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذى به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا فى غيرما وضع له فى ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوى وان كان اصطلاح الشرع فشرعى والافعرفى عام اوخاص (كاسد للسبع والرجل الشجاع) يعنى ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة فى السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفى الرجل الشجاع تكون مجازا لغويا (وصلوة للعبادة والدعاء) يعنى اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة فى العبادة المخصوصة تكون حقيقة وفى الدعاء تكون مجازا (وفعل للفظ والحدث) يعنى اذا استعمله المخاطب بعرف النحوى اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفى الحدث يكون مجازا (ودابة لذى الاربع والانسان) فانها فى العرف العام حقيقة فى الاول مجاز فى الثانى فاذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وماذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقى والمجازى (والمجاز مرسل ان كانت العلاقة) المصححة (غير المشابهة) بين المعنى المجازى والحقيقى (والا فاستعارة) فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى كاسد فى قولنا رأيت اسدا يرمى (وكثيرا ما يطلق الاستعارة) على فعل المتكلم اعنى (على استعمال

اسم المشبه به فى المشبه) وحينئذ يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعار منه والمعنى المشبه مستعار له والى هذا اشار بقوله (فهما) اى المشبه والمشبه به (مستعار منه ومستعار له واللفظ) اى لفظ المشبه به (مستعار) لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه (المرسل) وهو ما كان العلاقة غير المشابهة (كاليد فى النعمة) وهى موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها تظهر النعمة فهى بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادى فلان عندى وجلت يداه لدى ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد فى البلد (والقدرة) اى وكاليد فى القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة فى اليد وبها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد فى قوله عليه السلام * المؤمنون تتكافاء دماهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم * فمن باب التشبيه اى هم مع كثرتهم فى وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان تختلف بها الجهة فى التصرف كذلك سبيل المؤمنين فى تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ فى اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبنى على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه بمحل من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم (والراوية فى المزادة) اى فى المزود الذى يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والراوية فى الاصل اسم للبعير الذى يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها لما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلى ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم فى كل جزئى من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون فى الاطلاق المجازى على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع آحادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعى لا بالوضع الشخصى

وانواع

وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة ترتقى ماذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قداوردههنا تسعة غيرماسبق اولا فى اطلاق اليدعلى النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية واطلاق الراوية على المزادة بعلاقة المجاورة فقال (ومنه) اى من المجاز المرسل (تسمية الشئ باسم جزئيه) يعنى ان فى هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشئ عند اطلاقه على ذلك الشئ لان نفس التسمية مجاز فى العبارة تسامح (كالعين) وهى الجارحة المخصوصة (فى الربيئة) وهى الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هى المقصودة فى كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لايغنى شيئا بدونها صارت العين كانه الشخص كله فلابد فى الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلا لايجوز اطلاق اليد اوالاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزء منه (وعكسه) اى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشئ باسم كله (كالاصابع فى الانامل) فى قوله تعالى * يجعلون اصابعهم فى اذانهم من الصواعق * والانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصابع فى الاذن لئلا يسمع شيأ من الصاعقة (وتسميته) اى ومنه تسمية الشئ (باسم سببه نحو رعينا الغيث) اى النبات الذى سببه الغيث (او) تسمية الشئ باسم (مسببه نحو امطرت السماء نباتا) اى غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد فى الايضاح فى امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذالدم سبب الدية والعجب انه قال فى تفسيره اى الدية المسببة عن الدم (اوما كان عليه) اى تسمية الشئ باسم الشئ الذى كان هو عليه فى الزمان الماضى (نحو وآتوا اليتامى اموالهم) اى الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لايتم بعد البلوغ (او) تسمية الشئ باسم (مايؤل) ذلك الشئ (اليه) فى الزمان المستقبل (نحو انى ارانى اعصر خمرا) اى عصيرا يؤل الى الخمر (او) تسمية الشئ باسم (محله نحو فليدع ناديه) اى اهل ناديه الحال فيه والنادى المجلس (او) تسمية الشئ باسم (حاله) اى باسم مايحل فى ذلك الشئ (نحو قوله تعالى * واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله * اى فى الجنة) التى تحل فيها الرحمة (او) تسمية الشئ باسم (آلية نحو واجعل لى لسان صدق فى الآخرين اى ذكرا حسنا) واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان فى الآخرين

نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم و بعض انواع العلاقة بل اكثرها لايفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لامحالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لالزيد او عمرو على الخصوص ولاشك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له عاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق اولاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار مايؤل او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلابد ان يريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي ذهنا اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولايشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع وحينئذ اما ان يكون احدهما جزاء للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل او سببية احدهما للآخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لايوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لايجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لايتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلامحالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام (والاستعارة) وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين (قد تقيد بالتحقيقية) وبهذا

التقييد

التقييد تميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية (لتحقق معناها) اى ماعنى بها واستعملت هى فيه (حسا اوعقلا) بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه و يشار اليه اشارة حسية اوعقلية فيقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصلى لجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة فى تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسى (كقوله) اى قول زهير بن ابى سلمى (لدى اسد شاكى السلاح) اى تام السلاح وكذا شايك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف (مقذف) اى قذف به كثيرا الى الوقايع وقبل قذف باللحم ورمى به فصار له جسامة ونبالة وتمامه * له لبدا اظفاره لم تقلم * لبدة الاسد ماتلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا (وقوله) اى والعقلى كقوله تعالى *اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق) وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لاحسا وذكر صاحب المفتاح فى قوله تعالى *فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عندا صحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندى ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه ماغشى الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذى غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد به انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكى وبالجملة لبس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها الاستعارة غلط قال المصنف والاستعارة ماتضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لايتناول قولنا ماتضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شئ به نحو زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه على ان مافى قولنا ماتضمن عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها والاسد فى الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لانسلم ان اسدا فى نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل فى معنى الشجاع فيكون مجازا

واستعارة كما فى رأيت اسدا يرمى بقرينة حمله على زيد ولادليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسدا وقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لايكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لانسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا فى معناه الحقيقى واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصحة حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا فى نحو رأيت اسدا يرمى ان اسدا استعارة فلا نعنى انه استعارة عن زيد اذ لاملازمة بينهما ولادلالة عليه وانما نعنى انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به فى معناه فيكون استعارة ويدل على ماذكرنا ان المشبه به فى مثل هذا المقام كثيرا مايتعلق به الجار والمجرور كقوله * اسد على وفى الحروب نعامة * اى مجترئ على صايل وكقوله * والطير اغربة عليه * اى باكية وكقوله عليه السلام * هم يد على من سواهم وانه كثيرا مايكون بحيث لايحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلناعن عبد القاهر وكذا الكلام فى نحو لقيت اسدا اى شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتى بوجه الشبه نحو رأيت اسدا فى الشجاعة ونحو قوله * ولاحت من بروج البدر بعدا * بدورمها تبرجها اكتنان * ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضى ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضى ان يكون تشبيها اى رأيت رجلا كالاسد فى الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر فى البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل فى خرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا جزء كلام كما فى قوله تعالى * صم بكم * او يكون فى الكلام مايقتضى تقديره كما فى قولنا رأيت اسدا فى الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود فى قوله تعالى * حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد آخر الليل وابعد من ذلك مايشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى * ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله تعالى * ومايستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج * من باب التشبيه المطوى فيه ذكر المشبه كما فى الاستعارة وهو

مشكل

مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت اسدا ان يقال رأيت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله تعالى * ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون منه حلية تلبسونها * ينبئ عن انه تعالى قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في طريقة قوله تعالى * فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار * ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من تأمل لفظ الكشاف (ودليل انها) اى الاستعارة (مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما) اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوى ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوى بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولك رأيت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعنى السبع المخصوص لا للمشبه اعنى الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فحينئذ يكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعنى المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شئ كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رأيت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتأمل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه

(وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله) اى دخول المشبه (في جنس المشبه به) بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد (كان) جوابا لما (استعمالها) اى استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا (فيما وضعت له) وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشئ حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي (ولهذا) اى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به (صح التعجب في قوله) اى قول ابي الفضل بن العميد في غلام قام على رأسه يظلله (قامت تظللني) اى توقع الظل على (من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب) ويروى فاقول يا عجبا ومن عجب (شمس) اى انسان كالشمس في الحسن والبهاء (تظللني من الشمس) فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان تظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر (والنهي عنه) اى ولهذا صح النهي عن التعجب (في قوله) لا تعجبوا من بلاغلالته) هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا (قد زرارة على القمر) يقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن (وردبان الادعاء) اى رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (لا يقتضي كونها) اى كون الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع

المخصوص

المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله فى جنس المشبه به مبنى على انه جعل افراد الاسد بطريق التأويل على قسمين احدهما المتعارف وهو الذى له غاية الجرءة ونهاية القوة فى مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثانى غير المتعارف وهو الذى له تلك الجرءة وتلك القوة لكن لا فى الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله فى غير المتعارف استعمال فى غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافى نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص (واما التعجب والنهى عنه) فى البيتين المذكورين وغيرهما (فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة) ودلالة على بان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهى عنه يترتب على المشبه ايضا (والاستعارة تفارق الكذب) بوجهين (بالبناء على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر) بمعنى ان فى الاستعارة دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل فى الكذب وايضا لابد فى الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اى فى الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما فى الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب على خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكى ومع هذا فلا جهة لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فيهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد (ولا تكون) الاستعارة (علما) لما سبق من انها تقتضى ادخال المشبه فى جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير

متعارف ولايمكن ذلك فى العلم (لمنافاته الجنسية) لانه يقتضى التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضى العموم وتناول الافراد (الا اذا تضمن) العلم نوع وصفية) بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه يتضمن الاتصاف بالجود وكذا ما در فى البخل وسحبان فى الفصاحة وباقل فى الفهاهة وحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم فى الجود وينأ ولى فى حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طى او آخر غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا اوغيره فبهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعمالا له فى غير المتعارف يكون استعمالا فى غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما (وقرينتها) اى قرينة الاستعارة لانها مجاز لابد من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له (اما امر واحد كما فى قولك رأيت اسدا يرمى او اكثر) اى امران او امور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله وان تعافوا) اى تكرهوا (العدل والايمان فان فى ايماننا نيرانا) اى سيوفا تلمع كشعل النيران فتعليق قوله فان تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف (اومعان ملتئمة) مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وحينئذ لايخفى صحة كونه قسيما لقوله او اكثر (كقوله) اى قول البحترى (وصاعقة) روى بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله (من نصله) اى من نصل سيف الممدوح وخبره قوله (تنكفى) من انكفاء اى انقلب والباء فى قوله (بها) للتعدية والمعنى رب نار صاعقة من حد سيفه تقبلها (على ارؤس الاقران خمس سحائب) اى انامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطايا سحائب اى تصبها على اكفائه فى الحرب فتهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كل من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار للآخر لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل (وهى) اى الاستعارة تنقسم (باعتبار الطرفين) وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهى باعتبار الطرفين يعنى المستعار منه والمستعار له (فتسمان

لان

لان اجتماعهما) اى اجتماع الطرفين (فى شئ امامكن نحو احييناه فى اومن كان ميتا فاحييناه اى ضالا فهديناه) استعار الاحياء من معناه الحقيق وهو جعل الشئ حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه فى اومن كان ميتا فاحييناه (ولنسم) هذه الاستعارة التى يمكن اجتماع طرفيها فى شئ (وفاقية) لا بين الطرفين من الاتفاق (واما ممتنع) عطف على قوله اما ممكن (كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه) هو بالفتح النفع اى لانتفاع النفع فى ذلك الموجود كما فى المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم فى شئ ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التى تحيى ذكره وتديم فى الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحى الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما فى شئ قال المصنف ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل فى كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة به اعنى الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا فى جانب الاشد فكل من كان اكثر علما واشرف كان اولى بان يقال له انه حى هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك (ولنسم) هذه الاستعارة التى لا يمكن اجتماع طرفيها فى شئ (عنادية) لتعاند الطرفين (ومنها) اى ومن العنادية الاستعارة (التهكمية والتمليحية وهما مما استعمل فى ضده) اى الاستعارة التى استعملت فى ضد معناها الحقيق او نقيضه لما مر اى لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تملح او تهكم على ما سبق تحقيقه فى باب التشبيه (نحو فبشرهم

بعذاب اليم) اى انذرهم اشعرت البشارة التى هى الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذى هو ضدها باد خاله فى جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) اعنى ماقصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذى يسمى فى التشبيه وجها وههنا جامعا (فسمان لانه) اى الجامع (اما داخل فى مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار منه (نحو) قوله عليه السلام * خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه (كلما سمع هيعة طار اليها) او رجل فى شعفة فى غنيمة حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التى يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد فى سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن فى بعض رؤس الجبال فى غنم له قليل يرعاها و يكتفى بها فى امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل فى مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) اى فى مفهوم العدو والطيران الا انه فى الطيران اقوى منه فى العدو وقال الشيخ فى اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت اسدا ان الاشتراك ثمه فى صفة توجد فى جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لايوجب اختلافا فى الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان ما ان فى كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس فى الانف والعدوان خصوص الوصف الكائن فى طار مرعى فى استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف فى المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمه ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما فى غليظ المشافر عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا انى كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها فى الاستعارة وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم فى الجملة ونبهت على ذلك بان تسميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه و بين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من باب واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا تطلق الاستعارة عليه

فان قلت

فان قلت الجامع فى المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر فى غير هذا الفن ان جزء الماهية لايختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو فى الماهية الحقيقية الا يرى ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل داخلا فى مفهوم الطرفين لا فى الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فى المفهوم مع كونه فى احد المفهومين اشد واقوى وفى كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح ولبس السرعة داخلة فيه بل هى لازمة له فى الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى * وقطعناهم فى الارض امما * والجامع ازالة الاجتماع الداخلة فى مفهوم كل منهما وهى فى القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذى هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل فى مفهوم كل منهما الاشد فى الاول (واما غير داخل عطف على قوله اما داخل (كامر) من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ فى اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن فى تلك الهيئة المخصوصة للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل فى الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا يصح ان الجامع غير داخل فى مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل فى مفهوم المستعار منه اعنى الاسد (وايضا) تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها (اما عامية وهى المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمى او خاصية وهى الغريبة) التى لايطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة (والغرابة قد تكون فى نفس الشبه) بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة (كما فى قوله) اى قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك

يصف فرسه بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه فى قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه (واذا احتبى قربوسه) اى مقدم سرجه وفى الصحاح القربوس السرج (بعنانه) على الشكيم الى انصراف الزاير الشكيم والشكيمة هى الحديدة المعترضة فى فم الفرس واراد بالزاير نفسه بدليل ماقبله *عودته فيما ازور حبابى *اهماله وكذلك كل مخاطر *شبه هيئة وقوع العنان فى موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبى فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبة المحتبى ممتدا الى جانبى ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب اوغيره لوقوع العنان فى قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان فى القربوس ممتدا الى جانبى الفم بهيئة وقوع الحبوة فى ظهر المحتبى ممتدا الى جانبى الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة رأس الفرس قلت الاحسن ماذكرناه اولا لان الركبتين منضمتين اشبه بالقربوس والثوب فى الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد منسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذى يلى القربوس من العنان اعلى من الذى يلى فم الفرس (وقد يحصل الغرابة بتصرف فى العامية كما فى قوله) ولما قضينا من منى كل حاجة *ومسح بالاركان من هو ماسح *وشدت على دهم المهارى رحالنا *ولم ينظر الغادى الذى هو رائح *اخذنا باطراف الاحاديث بيننا (وسألت باعناق المطى الاباطح) الدهم جمع الدهماء وهى السواد والمهارى جمع المهرية وهى الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اى لما فرغنا من اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون فى الغداة السائرين فى الرواح للاستعجال اخذنا فى الاحاديث واخذت المطايا فى سرعة المطى استعار سيلان السيول الواقعة فى الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا فى غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة (اذا اسند الفعل) يعنى قوله سألت (الى الاباطح دون المطى) اواعناقها حتى افادانه امتلأت الاباطح من الابل كما فى قوله تعالى * واشتعل الرأس شيبا (وادخل الاعناق فى السير) لان السرعة والبطوء فى سير الابل يظهر ان غالبا فى الاعناق ويتبين امرهما فى الهوادى وسائر الاجزاء تستند اليها

فى الحركة و تتبعها فى الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما فى قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذا كان كل ذى صلب يزيد شيأ فى طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة فاستعار له كلكلا ينوء به اى يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال (و) الاستعارة (باعتبار الثلثة) اى المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان اوعقليان او المستعار منه حسى والمستعار له عقلى او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع فى الثلثة الاخيرة لايكون الاعقليا لما عرفت فى بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسى اوعقلى اومختلف بعضه حسى و بعضه عقلى فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسى نحو فاخرج لهم عجلا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط) التى سبكتها نار السامرى عند القائه فى تلك الحلى التربة التى اخذها من موطى فرس جبرائل (والجامع الشكل) فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل (والجميع) اى المستعار منه والمستعار له و الجامع (حسى) يدرك بالبصر و مما عده السكاكى من هذا القسم قوله تعالى * واشتعل الرأس شيبا * فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذى هو فى النار اشد و اقوى والجميع حسى و القرينة هو الاشتعال الذى هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكى ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكنى عنها بخلاف المصنف فان كلامه فى المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظى النار فى البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثانى تشبيه انتشار الشيب فى الشعر باشتعال النار فى سرعة الانبساط مع تعذر تلاقيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلى (واما عقلى) عطف على اما حسى يعنى ان الاستعارة التى طرفاها حسيان والجامع عقلى (نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له

كشف الضوء عن مكان الليل) وموضع الفاء ظله (وهما حسيان والجامع مايعقل من ترتب امر على آخر) اى حصول امر عقيب امر دائما اوغالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلى وبيان ذلك ان الظلمة هى الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اى كشط وازيل كما يكشف عن الشئ الشئ الطارى عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه و وقع فى عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض عليه بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون و لم يقل فاذا هم مظلمون اى داخلون فى الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اى ظهور ظلمة الليل من النهار و بان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل و بان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما فى قول الحماسى وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر * قال الامام المرزوقى ذلك عار ظاهر اى زائل قال ابوذويب * وعيرها الواشون انى احبها * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها * فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكى الى الثانى وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء فى قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة لما يعد فى العادة مترتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور و العادات فقد يطول الزمان والعادة فى مثله يقتضى عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما فى هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل و بين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغى ان لا يحصل الا فى اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس

عن

عن الهواء ففاجاة الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاة الانكسار لان دخولهم فى الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم فى الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعلا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك لاشك ان الشئ انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار و ذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل (واما مختلف) بعضه حسى و بعضه عقلى (كقولك رأيت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس فى حسن الطلعة) وهو حسى (و نباهة الشان) وهى عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه فى الحقيقة استعارتان الجامع فى احديهما حسى وفى الاخرى عقلى فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر فى باب التشبيه الاقسام الستة (والا) عطف على قوله وان كانا حسيين اى وان لم يكن الطرفان حسيين (فهما) اى الطرفان (اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد) اى النوم (والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى) فان قلت لم اعتبر التشبيه فى المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجئ من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه فى المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المنظور فى هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذى ينام فيه و يحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا وتكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون فى المستعار منه اقوى واشهر ولاشك ان عدم ظهور الافعال فى الموت الذى هو المستعار له اقوى فهو لا يصح جامعا فقيل الجامع البعث الذى هو فى النوم اقوى واشهر لكونه مثالا شبهة فيه لاحد و قرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون وممن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموتى لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه و بعث الموتى اذا انشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له (واما مختلفان) عطف على اما عقليان اى احد

الطرفين حسي والآخر عقلي (والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان) والمعنى ان الامر ابانة لا تنحى كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى * ضربت عليهم الذلة اى جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة والخيمة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة او الصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين وتكون القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية (واما عكس ذلك اى الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له (نحو انا لما طغى الماء) حملناكم في الجارية (فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان) والاستعارة (باعتبار اللفظ) المستعار (قسمان لانه) اى اللفظ المستعار (ان كان اسم جنس) وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف (فاصلية) اى فالاستعارة اصلية (كاسد) اذا استعير للرجل الشجاع (وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم نحو رأيت في اليوم حاتما (والا فتبعية) اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية (كالفعل وما يشتق منه) من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة (والحرف) وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقايق اى الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اى رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب

وغير

وغير ذلك ولا تقع اوصافا البتة وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان تكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه فى نفسها لا فى مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اى الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم فى الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغى ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وحينئذ يكون الاستعارة فى جميعها تبعية (فالتشبيه فى الاولين) اى الفعل وما يشتق منه (لمعنى المصدر و فى الثالث) اى الحرف (لمتعلق معناه) اى لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية و فى معناها الظرفية وكى معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى وانما هى متعلقات لمعانيها اى اذا افادت هذه الحروف معانى رجع تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف فى تمثيل متعلق معنى الحرف (كالمجرور فى زيد فى نعمة) غير صحيح كما سنشير اليه (فيقدر) التشبيه (فى نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) اى يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق فى ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة فى جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة فى المصدر اصلية وفى الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقى نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها كاستعمال المشفر

فى شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة فى الغلط ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعنى مشفر البعير فى مطلق الشفة على ماصرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وحينئذ يصح التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسنه (و) يقدر التشبيه (فى لام التعليل نحو فالتقطه اى موسى (آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة) اى يقدر تشبيه العداوة (والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته) اى علة الالتقاط (الغائية) كالمحبة والتبنى ونحو ذلك فى الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل فى العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل فى العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة فى المجرور هذا الذى ذكره المصنف مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل فى اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيتهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبنى غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه يجب ان يكون متروكا فى الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية مافى الباب ان التشبيه فى التبعية لايكون فى نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان تكون استعارة بالكناية فى نفس المجرور لانه اضمر فى النفس تشبيه العدارة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية فى شئ وكذا يصح على مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعنى العداوة واريد المشبه به اعنى العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية فى ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغاية التى هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا فى العلية والغرضية وبتبعيتها فى اللام كما مر فى نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه فى امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكى كما اذا قدر فى نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه فى متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية (ومدار قرينتها) اى قرينة الاستعارة التبعية (فى الاولين) اى فى الفعل

وما

ومايشتق منه (على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا) فان النطق الحقيقي لايسند الى الحال (او المفعول) نحو جمع الحق لناطق امام (قتل البخل واحيى السماحا) فان القتل والاحياء الحقيقيين لايتعلقان بالبخل والجود (ونحو) قول القطامي * لم تلق قوماهم شر لاخوتهم * مناعشية يجرى بالدم الوادي * تقريهم لهذميات) تقدبها ماكان خاط عليهم كل زراد اللهزم من الاسنة القاطع واراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة اواراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمرى والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان تقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريرى * واقرى المسامع اما نطقت بيانا يقود الخرون الشموسا * فان تعلق اقرى بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة (والمجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم) فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة اوالى الجميع اعنى الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى حرب بني فلان اعناق الاعادى بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكى فى ذلك بقول الشاعر * تقرى الرماح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعنى فى الاجفان متعلق بسرى لايتقرى وماذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى فى الحقيقة السير بالليل فليس بشئ لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لااستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة فى الحروف فغير منضبطة (و) الاستعارة (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ (ثلثة اقسام لانها اما ان لا تقرن بشئ يلايم المستعار له اوالمستعار منه اوقرنت بما يلايم المستعار له اوقرنت بما يلايم المستعار منه الاول (مطلقة وهى مالم يقرن بصفة ولاتفريع) اى تفريع كلام مما يلايم المستعار له اوالمستعار منه نحو عندى اسد (والمراد) بالصفة (المعنوية لا النعت) النحوى على مامر فى بحث القصر (و) الثانى (مجردة وهى ماقرن بما يلايم المستعار له كقوله) اى كقول كثير (غمر الرداء) اى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء مايلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذى يلايم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعنى قوله (اذا تبسم ضاحكا) اى شارعا فى الضحك آخذا فيه غلقت بضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن فى يده

Digitized by Google

فى التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية فى الاستعارة فى المفرد والمركب وحاصله ان يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها فتطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها (كما يقال للمتردد فى امر انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى) وكما كتب وليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف فى البيعة له اما بعد فانى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابى هذا فاعتمد على ايهما شئت شبه صورة تردده فى المبالغة بصورة متردد من قام ليذهب فى امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة فى تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى (وهذا) المجاز المركب (يسمى التمثيل) لان وجهه منتزع من متعدد (على سبيل الاستعارة) لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقا) من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلى وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب فى نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب فى غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله * هو اى مع الركب اليمانين مصعد * البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فخصر المجاز المركب فى الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب (ومتى فشا استعماله) اى استعمال المجاز المركب او التمثيل (كذلك) اى على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا فى معناه الاصلى (يسمى مثلا ولهذا) اى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تغير الامثال) لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه فلو طرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذى هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذى يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت فى المثل الى

مضربه

مضربه تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجلا شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد فى امرأة واما ما يقع فى كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل مأخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى *مثلهم كمثل الذى استوقد نارا * اى حالهم العجيب الشان وكقوله تعالى *وله المثل الاعلى *اى الصفة العجيبة وكقوله تعالى *مثل الجنة التى وعد المتقون اى فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة

) فصل (

فى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الآراء على ان فى مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت فى تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثانى ما ذهب اليه السكاكى وسيجئ بيانهما والثالث ما اورده المصنف ولما كانتا عنده امرين معنويين غير داخلين فى تعريف المجاز اورد لهما فصلا فى ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعانى التى تطلق هى عليها فقال (قد يضمر التشبيه فى النفس) اى فى نفس المتكلم (فلا يصرح بشئ من اركانه سوى المشبه) فان قلت قد سبق فى التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو فى التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية (ويدل عليه) اى على ذلك التشبيه المضمر فى النفس (بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به) من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجرى عليه اسم ذلك الامر (فيسمى) التشبيه المضمر فى النفس (استعارة بالكناية او مكنيا عنها) اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة (و) يسمى (اثبات ذلك الامر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذى يختص المشبه به وبه يكون كماله اوقوامه فى وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه فى المشبه به

بدونه والثانى مابه يكون قوام وجه الشبه فى المشبه به فاشار الى الاول بقوله (كما فى قول) ابى ذويب (الهذلى واذا المنية انشبت) اى علقت (اظفارها) الغيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التى تجعل معاذة يعنى اذا علق الموت مخلبه فى شئ ليذهب به بطلت عنده الحيل روى انه هلك لابى ذويب فى عام واحد خمس بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله *اودى بنى واعقبونى حسرة عند الرقاد وعبرة لاتقلع* حكى ان الحسين بن على رضى عنهما دخل على معاوية بعوده فلما راه معاوية قام وتجلد وانشد *يتجلدى للشامتين اريهم انى لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن على الفور وقال واذا المنية انشبت البيت (شبه) فى نفسه المنية بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا بقياعلى ذى فضيلة (فاثبت لها) اى للمنية (الاظفار التى لايكمل ذلك) الاغتيال (فيه) اى فى السبع (بدونها) تحقيقا للمبالغة فى التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثانى بقوله (وكما فى قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالى بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم فى الدلالة على المقصود) وهذا هو الاستعارة بالكناية (فاثبت لها) اى للحال (اللسان الذى به قوامها) اى قوام الدلالة (فيه) اى فى الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ماذكره المصنف كل من لفظى الاظفار والمنية حقيقة مستعملة فى المعنى الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى وانما المجاز هو اثبات شئ لشئ ليس هو له وهذا عقلى كاثبات الانبات للربيع على ماسبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم وتتلازمان فى الكلام لايتحقق احدهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان يكون قرينة للمكنية البتة وهى يجب ان يكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فما ذا يقول المصنف فى مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما يسمى اطول لكن فى قوله عليه السلام * اسرعكن لحوقا بى اطولكن يدا * ترشيحا للمجاز اعنى اليد المستعملة فى النعمة فان قلت ماذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شئ لامستند له فى كلام السلف ولا هو مبنى على مناسبة لغوية وكانه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور فى كلام السلف هو ان لايصرح بذكر

المستعار

المستعار بل يذكر ردفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولنا رأيت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يستعر كلام صاحب الكشاف فى قوله تعالى * ينقضون عهد الله * حيث قال شاع استعمال النقض فى ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شئ من روادفه فنبهوا بذكر الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح فى ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجئ الكلام على ما ذكره السكاكى واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان فى قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المص فى التخييلية وذلك انه قال فى اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رأيت اسدا اى رجلا شجاعا والثانى ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا تبين فيه شئ يشار اليه فيقال هو المراد بالاسم كقول لبيد * وغداة ريح قد كشفت وقرة اذا صبحت بيد الشمال زمامها * جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى معنى فيجرى عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذا صبحت بشئ مثل اليد للشمال كما يقول رأيت رجلا مثل الاسد وانما يتأتى ذلك للتشبيه فى هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذا صبحت الشمال ولها فى قوة تأثيرها فى الغداة شبه المالك فى تصريف الشئ بيده فتجد الشبه المنتزع لا يلقاك من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذى اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعنى الشمال مثلا ذا شئ وغرضك ان يثبت له حكم من يكون له ذلك الشئ وقال ايضا لا خلاف فى ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شئ الى شئ

اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا (وكذا قول زهير صحا) اى مرسلا مجازا من الصحو خلاف السكر (القلب عن سلمى واقصر باطله) يقال اقصر عن الشئ اذا اقلع عنه اى تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اى اقصر عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله (وعرى افراس الصبا ورواحله) هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهى التى سماها السكاكى الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية تنتفى الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار الى بيان التخييلية وقال (اراد) زهير (ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغى واعرض عن معاودته فبطلت آلاته) اى آلات ما كان يرتكبه وكذا الضمير فى معاودته (فشبه) زهير فى نفسه (الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها) اى من تلك الجهة (الوطر فاهملت آلاتها) ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية (فاثبت له) يعنى بعد ان شبه الصبى بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك (الجهة اعنى الافراس والرواحل) التى بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية (فالصبا) على هذا (من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا) اى مال الى الجهل والفتوة كذا فى الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبى صباء مثل سمع سماعا اى لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله (ويحتمل انه) اى زهيرا (اراد) بالافراس والرواحل (دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات) اوارادبها (الاسباب التى قلما تأخذ فى اتباع الغى الا فى آوان الصبا) وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان (فتكون الاستعارة) اعنى استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لتحقق معناها عقلا اذا اريدبها الدواعى وحسا اذا اريدبها اسباب اتباع الغى ولما كان كلام صاحب المفتاح فى بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف فى عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع ذلك فصلا وقال

(*) فصل (*)

عرف

Digitized by Google

(عرف السكاكى الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع واحترز بالقيد الاخير) وهو قوله من غير تأويل فى الوضع (عن الاستعارة على اصح القولين) وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة فى غير الموضوع له الحقيقى فلابد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلى بمعنى ان التصرف فى امر عقلى وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها (فانها) اى انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة (لانها مستعملة فيما وضعت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف فبمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لابد من التقييد بقولنا من غير تأويل هذا هو المعنى الصحيح الذى يجب ان يقصده السكاكى لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففى الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق لقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو فى كونها مجازا لغويا ام عقليا لا فى كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له فى الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تأويل فليتأمل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة فيرتكب كون الكلام فلقا (وعرفى) السكاكى (المجاز اللغوية بالكلمة المستعملة) فى غير ما هى موضوعة له بالتحقيق استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها فى ذلك النوع والباء فى قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام فى الغير للعهد اى المستعملة فى معنى غير المعنى الذى الكلمة موضوعة له فى اللغة او الشرع او العرف غير بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت فى غير معناها اللغوى فتكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا فى اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود اقامه المصنف مقامه فقال (فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته) اى ارادة معناها فى ذلك الاصطلاح

(واتى) السكاكى (بقيد التحقيق) اى قيد الوضع فى قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق (ليدخل) فى تعريف المجاز (الاستعارة التى هى مجاز لغوى (على مامر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هى فى التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة فى غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته فى هذا المقام قلقة لانه قال وقولى بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسدا لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثله فى قوله تعالى * لئلا يعلم * وقال ايضا وقولى استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغايط فى فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة فى الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة فى الحمار مجازا وهذا ايضا فى الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلابد ههنا من حذف مضاف اى احتراز عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك (ورد) ماذكره السكاكى (بان الوضع) ومايشتق منه (اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل) لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولى بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولاشك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فحينئذ لا حاجة الى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لاتمام الحد وان اراد ذلك فقوله ليحترز عن كذا وكذا مبنى على تجوز وتسامح واجيب بانا لانسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل والتقييد بقوله بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ فى الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافى الوضع كما فى المشترك فان المستعير يدعى ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هى لنفى المتعارف لتعيين المراد اعنى غير المتعارف لا لنفى الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام (و) رد ايضا ماذكره السكاكى (بان التقييد باصطلاح التخاطب) او مايؤدى معناه كما لابد منه فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فكذا (لابد منه فى تعريف الحقيقة)

ايضا

ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له فى الجملة وان لم يكن ما وضع له فى هذا الاصطلاح و لاتأويل فى هذا الوضع لما عرفت من معنى التأويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد فى تعريف الحقيقة مخل به ولايخفى عليك ان اعتبار هذا القيد فى تعريفها انما يمكن بهذه العبارة اعنى قولنا فى اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلكون الحقيقة مأخوذة فى تعريف المجاز ومايقال من ان هذا القيد مراد فى تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لاينبغى ان يلتفت اليه لاسيما فى التعريفات وكذا مايقال ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذى استعملت الكلمة فيما هى موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذى وقع فيه التخاطب اذ لادلالة عليه و لوسلم ذلك فلايتم ايضا حتى يقيد الموضوعة فى قوله فيما هى موضوعة له بالوضع الذى فيه وقع التخاطب ولانعنى بفساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما فى قولنا الجواد لايخيب سائله اى من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث انها موضوعة له وحينئذ يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع فى الدعاء لان استعماله اياها فى الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والالما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له لايقال فعلى هذا ينبغى ان يترك القيد فى تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد و ماذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه او ترك فى تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة فى غير ماهى موضوعة له من حيث انه غير ماهى موضوعة له واستعمال المجاز فى غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه فى تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض ايضا بان تعريفه للمجاز مدخل فيه الغلط فلابد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لاينصب فى الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكاتب

ويدل الجواب ان الامور الآتى مختلف باختلاف الاضافات لابد فى تعريفها من التقييد نقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه من التعاريف كما حذفه جميع المحققين من تعريف الكليات الخمس والمقدمون من تعريف الادلة الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد يكون حقيقة ومجازا لكن بحسب وضعين وكم من نسخة

حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس (وقسم) السكاكى (المجاز) اللغوى الراجع الى معنى الكلمه المتضمن للفائدة (الى الاستعارة وغيرها) بانه ان تضمن المبالغة فى التشبيه فاستعارة والافغير استعارة (وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفى التشبيه وتريد به) اى بالطرف المذكور (الآخر) اى الطرف المتروك (مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به) كما تقول فى الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد فتثبت له مايخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها مايخص المشبه به اعنى السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار فى معرض السبع معها فى انه كذلك ينبغى كما هو شان العارية فان المستعير يبرز مع العارية فى معرض المستعار له منه لايتفاوتان الابان احدهما مالك لها والآخر لبس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه فى الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له المنية وكلامه فى مناسبة التسمية كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجئ من كلامه ماينافى جميع ذلك ففى الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط فى تحقيق الاستعارة بالكناية (وقسمها) اى قسم السكاكى الاستعارة (الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون) الطرف (المذكور) من طرفى التشبيه (هو المشبه به وجعل منها) اى من الاستعارة المصرح بها (تحقيقية وتخييلية) وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية مايكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا فى بيت زهير (وفسر التحقيقية بما) اى بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا (وعد التمثيل) على سبيل الاستعارة كما فى قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى (منها) اى من التحقيقية حيث قال فى قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى (ورد) ذلك (بانه) اى التمثيل (مستلزم للتركيب المنافى للافراد) فلا يصح عده من الاستعارة التى هى قسم من اقسام المجاز

Digitized by Google

المفرد لان تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات والا لزم اجتماع المتنافين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التى هى مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلى واللغوى قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان فى المجاز المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه اخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة فى تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة فى اللفظ مجاز فى اصطلاح العربية فلا يصح فى التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز فى المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب فى التعريف لانه ليس له وضع شخصى وان اريد ما هو اعم من الشخصى والنوعى فقد دخل المجاز فى تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازى وضعا نوعيا على ما بين فى علم الاصول الثانى انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلى والتشبيه التمثيلى قد تكون طرفاه مفردين كما فى قوله تعالى * مثلهم كمثل الذى استوقد نارا * الاية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المص حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجه كلام السكاكى لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز فى مفرد من مفرداته بل هو فى نفس الكلام حيث لم يستعمل فى معناه الاصلى والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف فى الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شئ او تقييدها واقترانها بالف شئ لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير اخرى

والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له وهذا فى غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو فى غاية الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم رجلا و تؤخر اخرى مستعمل فى معناه الاصلى والمجاز انما هو فى استعمال هذا الكلام فى غير معناه الاصلى اعنى صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة تريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا تريد فتؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة فى علم البيان (وفسر) السكاكى الاستعارة (التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو) اى معناه (صورة وهمية محضة) لا يشوبها شئ من التحقق العقلى او الحسى (كلفظ الاظفار فى قول الهزلى) واذا المنية انشبت اظفارها (فانه لما شبه المنية بالسبع فى الاغتيال اخذ الوهم فى تصويرها بصورته) اى تصوير المنية بصورة السبع (واختراع لوازمه لها) اى لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به (فاخترع لها) اى للمنية صورة مثل (صورة الاظفار) المحققة (ثم اطلق عليه) اى على المثل يعنى على الصورة التى هى مثل صورة الاظفار (لفظ الاظفار) فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولبيان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالشبيه لتكون الاستعارة فى الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال فى الكلام واما قول ابى تمام*

لا تسقنى ماء الملام فانى * صب قد استعذبت البكاء* فزعم السكاكى انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهم للملام شبئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما فى لجين الماء فلا يكون من الاستعارة بشئ وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغى ان يشبهه بظرف شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا (وفيه) اى فى تفسير التخييلية بما ذكر (تعسف) اى اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التى لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليه حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر

كما زعم

كما زعم لوجب ان تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا فى غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو على فى الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هى الرئيسة الحاكمة فى الحيوان حكما غير عقلى ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهى التى لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعانى الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة (ويخالف) تفسيره التخييلية (تفسير غيره لها) اى غير السكاكى التخييلية (بجعل الشئ للشئ) كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكى يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ فى غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة فى معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف فى ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شئ الى شئ اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة فى التخييلية على تفسير السكاكى دون المصنف لان الاستعارة فى شئ تقتضى تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشئ للشئ من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقى لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوى لانا نقول ماذكرت من معنى الاستعارة المقتضى للتشبيه انما هو الاستعارة التى هى من اقسام المجاز اللغوى وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة فى التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع فى ان لفظ الاظفار مستعمل فى معناه الحقيقى فيكون حقيقة لغوية او فى غير معناه اعنى الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكى وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظى والقول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوى غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه (ويقتضى) ماذكره السكاكى فى التخييلية (ان يكون الترشيح) استعارة (تخييلية للزوم مثل ماذكره)

السكاكى فى التخييلية من اثبات صورة وهمية (فيه) اى فى الترشيح لان فى كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يختص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التى هى المشبه مايخص بالسبع الذى هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذى هو المشبه مايخص المشبه به الذى هو الاشتراء الحقيقى من الربح والتجارة فكما اعتبر هنا لك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا ايضا معنى وهمى شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح يكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لافرق بينهما الابان التعبير عن المشبه الذى اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا فى التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفى الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذى هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله فى الايضاح ان فى كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه فى التخييلية بلفظ الموضوع له وفى الترشيح بغير لفظه فالمشبه فى قوله غير ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذى اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفى هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المتحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعنى الاظفار التى هى موضوعة للصورة المتحققة التى هى المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لايقتضى وجوب اعتبار المعنى المتوهم فى التخييلية وعدم اعتباره فى الترشيح فاعتباره فى احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ماذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى * واعتصموا بحبل الله * انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام به استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذى هو من خواص المشبه به لما قرن فى التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقى بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لايكون الترشيح

خارجا

خارجا عن الاستعارة زائدة عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا هي زيادته ان الاستعارة تامة بدونه (وعني بالمكنى عنها) اى اراد السكاكى بالاستعارة المكنى عنها (ان يكون الطرف المذكور) من طرفى التشبيه (هو المشبه) ويراد به المشبه به (على ان المراد بالمنية) فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو (السبع بادعاء السبعية لها) وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار) التى هي من خواص السبع (اليها) اى الى المنية فقد ذكر المشبه اعنى المنية واريد به المشبه به اعنى السبع فالاستعارة بالكناية لا ينفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة (ورد) ماذكره السكاكى من تفسير الاستعارة المكنى عنها (بان لفظ المشبه فيها) اى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا (مستعمل فيما وضع له تحقيقا) للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير (والاستعارة ليست كذلك) لانه فسرها بان تذكر احد طرفى التشبيه وتريد به الطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوى المفسر بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق (واضافة نحو الاظفار) التى جعلها قرينة الاستعارة انما هى (قرينة التشبيه) المضمر فى النفس اعنى تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له فى الاعتراض فان قلت انه قد ذكر فى كتابه ما يحصل به التفصى عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضى ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعتراف بحقيقة الشئ اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل فى الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه فكما ندعى هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تأويل كما مر حتى يتهيأ لنا التفصى عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعى ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان تدخل المنية فى جنس السبع للمبالغة فى التشبيه بجعل افراده السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم تذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظى المنية والسبع لحقيقة واحدة

ولايكونا مترادفين فتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لايقتضى كون لفظ المنية مستعملا فى غير ما وضع له على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل فى تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله فى الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتأمل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ماقيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله فى الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ماقيل ان المراد به المشبه به اى السبع وهذا مما لايمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقى المتعارف لا الادعائى الغير المتعارف لان الادعائى انما هو عين المشبه الذى هو المنية وهو ظ بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد فى تعريف الحقيقة فالحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لانسلم ان استعمال لفظ المنية فى الموت فى مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله فى الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له فى مثل قولنا دنت منه فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما فى اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثانى فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن فى توجيه كلامه على ما فهموه وفيه مافيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ماسبق والسكاكى حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدرى وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوى اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار فى الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به

المتروك

المتن وعلى هذا الاشكال عليه الا انه صرح فى آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفى آخر فصل المجاز العقلى بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اى ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدرى اعنى استعمال المشبه فى المشبه به ادعاء فيوافق كلامه فى بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال بحذافيره (واختار) السكاكى (رد) الاستعارة (التبعية) وهى ان يكون فى الحروف والافعال ومايشتق منها (الى) الاستعارة (المكنى عنها بجعل قرينتها) اى قرينة التبعية استعارة (مكنيا عنها و) جعل الاستعارة (التبعية قرينتها) اى قرينة الاستعارة المكنى عنها (على نحو قوله) اى قول السكاكى (فى المنية واظفارها) حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها فى قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا فى قولنا يقربهم لهذميات بجعل الهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشبيهة على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس فى سائر الامثلة ففى قوله تعالى * ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العدواة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا فى قوله تعالى * ولاصلبنكم فى جذوع النخل * يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال فى قرينة على ذلك وبالجملة ماجعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وماجعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام (ورد ما اختاره) السكاكى (بانه) اى السكاكى (ان قدر التبعية) كنطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا (حقيقة) بان يراد بها معناها الحقيقى (لم يكن) استعارة (تخييلية لانها) اى التخييلية (مجاز عنده) اى عند السكاكى لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التى هى من اقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له

حسا اوعقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية (فلم تكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية) لوجود المكنى عنها فى مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية حينئذ ووجود الملزوم بدون اللازم محال (وذلك) اى عدم استلزام المكنى عنها التخييلية (باطل بالاتفاق والا) اى وان لم يقدر التبعية التى جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا (فتكون) التبعية كنطقت مثلا (استعارة) لامجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هى المشابهة ولانعنى بالاستعارة سوى هذا (فلم يكن ماذهب اليه) السكاكى من رد التبعية الى المكنى عنها (مغنيا مما ذكره غيره) اى غير السكاكى من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة فى الفعل لايكون الا تبعية ومايقال ان مجرد كون العلاقة هى المشابهة لايكفى فى ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة فى التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فمما لاينبغى ان يلتفت اليه وذكر بعضهم جوابا عن اعتراض المصنف انا لانسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها البست فى نطقت بل فى الحال بان يجعل لها لسانا وايضا معنى قوله فى المفتاح لاتنفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لاعلى العكس كما فهمه المصنف فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة التخييلية للحال التى هى بمنزلة اللسان للانسان فلابد من استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولاتصريح بالمشبه به فى نطقت الحال هذا كلامه ولامساس له بكلام السكاكى والعجب ممن يقوم بالذب من كلام واحد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكى فهو لايقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى * وينقضون عهد الله * ان فى العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا وهمى فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لاتخييلية وان اراد اتفاق السكاكى وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية

انما هو

انما هو مذهب السلف وعنده لازوم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر فى اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهى توجد بدون التخييلية كما صرح به فى المجاز العقلى حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهمى كالاظفار فى اظفار المنية ونطقت فى نطقت الحال او امر محقق كالانبات فى قولك انبت الربيع البقل والنهزم فى هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المص لا توجيها لكلام السكاكى لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمى كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمى شبيه بالنطق كما ذكره فى الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر فى المكنى عنها والتخييلية تفسير المصنف مثلا فى نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية و يكون نطقت حقيقة مستعملة فى المعنى الاصلى كما هو مذهبه فى الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد للشمال واظفار المنية

)فصل(

(فى شرائط حسن الاستعارة حسن كل) من الاستعارة (التحقيقية والتمثيل) على سبيل الاستعارة (برعاية جهات حسن التشبيه) كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين و التشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق فى باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه فى الحسن والقبح (وان لا يشم رايحته لفظا) اى و بان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رايحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رأيت اسدا فى الشجاعة تشبيه لا استعارة و ذلك لان اشمامها رايحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعنى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به والحاقه به لما فى التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى فى وجه الشبه بدليل قول الشاعر *ظلمات فى تشبيه صدغيك بالمسك* ففائدة التشبيه نقصان ما يحكى *ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقة غير معقبة بصفة اوتفريع كلام ملايم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر (وكذلك) اى ولان شرط حسنه ان لا يشم رايحة التشبيه لفظا (يوصى ان يكون الشبه) اى ما به المشابهة (بين الطرفين جليا) بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح

خاص (لئلا يصير) كل منهما (الغازا) اى تعمية فى المراد يقال الغز فى كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعنى يصير الغازا اذا روعى شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كالوشم رايحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن (كما لو قيل فى) التحقيقية (رأيت اسدا واريد انسان آخر و) فى التمثيل (رأيت ابلا مأة لا يجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام * الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة * وفى الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذى يرتحله الرجل جملا كان اوناقة يريد ان المرضى المنتجب فى عزة وجوده كالنجيبة التى لا توجد فى كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما فى حيزها فى محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجود فيها راحلة اوهى جملة مستأنفة وبهذا ظهر ان التشبيه اتم محلا) اى كل ما يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتأتى فيه التشبيه وليس كل ما يتأتى فيه التشبيه يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل بجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا وتكليفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين (و يتصل به) اى بما ذكر من انه اذا خفى الشبه بين الطرفين لا تحسن الاستعارة و يتعين التشبيه (انه اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة) لئلا يصير كتشبيه الشئ بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل فى قلبى نور ولا تقول كان فى قلبى نورا وكذا اذا وقعت فى شبهة تقول وقعت فى ظلمة ولا تقول كانى فى ظلمة (و) الاستعارة (المكنى عنها كالتحقيقية) فى ان حسنها برعاية حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر (و) الاستعارة (التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها) لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف وليس لها فى نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع بحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء الملام ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر فى التحقيقية والمكنى عنها

(*) فصل (*)

اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلى كذلك توصف به

ايضا

ايضا النقلها عن اعرابها الاصلى الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع فى المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر فى الحذف كالنصب فى القرية والرفع فى ربك لانه قد نقل عن محله اعنى المضاف واما فى المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وقد صرح بان الجر فى ليس كمثله مجاز والمقصود فى فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد حاول التنبيه على الثانى اقتداء بالسلف واجتذابا بضبع السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال (وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها) الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اى تغير اعرابها من نوع الى آخر (بحذف لفظ او زيادة لفظ) فالاول (كقوله تعالى وجاء ربك وقوله تعالى واسئل القرية والثانى مثل قوله تعالى ليس كمثله شئ اى) جاء (امر ربك) لاستحالة مجئ الرب (و) اسئل (اهل القرية) للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع فى غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل قد مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا اولنفسه متعظا ومعتبرا سئل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلى لربك والقرية هو الجر وقد تغير فى الاول الى الرفع وفى الثانى الى النصب بسبب حذف المضاف (و) ليس (مثله شئ) فالحكم الاصلى لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير اى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفى ان يكون شئ مثله تعالى لانفى ان يكون شئ مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفى للشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم كما يقال ليس لاخ زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لابد لاخ زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفى ملزومه اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثانى ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص

اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لذاته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لافرق بين قوله ليس كالله شئ وقوله ليس كمثله شئ الاما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد وهو نفى المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى * بل يداه مبسوطتان * فان معناه بل هو جواد من غير تصوير يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لايقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لايد له وكذا يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح ورأى في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدى عن الاصل الى غير ذلك الاصل لاان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا له لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده عن المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوى المقابل للحقيقة المفسرة بتفسير يتناوله وغيره وليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذى نقله السكاكى عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثانى والاول فظاهر انه لايتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والالدخل في تعريف السكاكى ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا نعرف للسكاكى ههنا رأيا يفرديه (الكناية) في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما معنى المصدر الذى هو فعل المتكلم اعنى الذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثانى نفس اللفظ وهو الذى اشار اليه المصنف بقوله الكناية (لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه) اى ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه اعنى طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا (فظهر انها تخالف من جهة ارادة المعنى) الحقيقي للفظ (مع ارادة لازمه) كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لايصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لايجوز في قولنا رأيت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى

المجاز

المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشئ معاند لذلك الشئ والازم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما يخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اى من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني وهو لازم المعنى الموضوع له ويلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه (وفرق) اى فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز (بان الانتقال فيها) اى في الكناية (من اللازم) الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه (وفيه) اى في المجاز (من الملزوم) الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاعة ورد) هذا الفرق (بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه) الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا حينئذ لا يبقى اعم ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك (وح) اى اذا كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال من الملزوم) الى اللازم

كما فى المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى ايضا معترف بان اللازم مالم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لانسلم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم مايكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ماهو تابع ورديف ويراد به ماهو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث فى النبت واستعمال النبت فى الغيث (وهى) اى الكناية (ثلثة اقسام الاولى) اى القسم الاول والتأنيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعنى الاولى من الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فنها اى من الاولى (ماهى معنى واحد) وهو ان يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين الكل ابيض مخذم (والطاعنين مجامع الاضغان) المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ماهى مجموع معان) وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه (كقولنا كناية على الانسان حى مستوى القامة عريض الاظفار) ويسمى هذا خاصة مركبة (وشرطهما) اى شرط هاتين الكنايتين (الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكى الاولى اعنى ماهى معنى واحد قريبة والثانية اعنى ماهى مجموع معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة فى القسم الثانى بمايكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بمايكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التى هى معنى واحد والتى هى مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حى مستوى القامة عريض الاظفار الى شئ ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف فى التساوى والاختصاص والبعد بخلاف ذلك (الثانية) من اقسام الكناية الكناية (المطلوب بها صفة) من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة

ونحو

ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة (فان لم يكن الانتقال) من الكناية الى المطلوب (بواسطة فقريبة) والقريبة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة (كقولهم كناية عن طويل القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله (والاولى) كناية (ساذجة) لايشوبها شئ من التصريح (وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير) الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل انجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال الانجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم بخلاف زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى * حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر * ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لاستعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو لمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها (او خفية) عطف على واضحة وخفائها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية (كقولهم كناية عن الابله عريض القفا) فان عرض القفاء وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لايطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادي النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية

اعنى قولنا عريض القفاء قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفاء ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ماهو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة (وان كان) الانتقال من الكناية الى المطلوب بها (بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها) ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير فى منها عائد الى الكثرة التى قبله (الى كثرة الطبايخ ومنها الى كثرة الاكلة) جمع آكل (ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الضاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود)وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى (الثالثة) من اقسام الكناية (المطلوب بها نسبة) اى اثبات امر لامر اونفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا (كقوله اى قول زياد الاعجم (ان السماحة والمروة) اى كمال الرجولية (والندى فى قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) اى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر ام لا (فترك التصريح باختصاصه بها (بان يقول انه مختص بها اونحوه) مجرور معطوف على ان يقول اى اويمثل القول اومنصوب معطوف على مفعول ان يقول اى او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج اوسمح ابن الحشرج اوحصل السماحة له اوابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به فى امثلة القسم الثانى باعتبار اضافتها واسنادها الى الموصوف اوضميره الا يرى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره فى قولنا طويل النجاد ومسند الى ضميره فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد وغيره كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه (الى الكناية بان جعلها) اى جعل تلك الصفات (فى قبة) تنبيها على ان محلها ذو قبة

وهى

وهي يكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء (مضروبة عليه) اى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا لوجود ذوى قباب فى الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه) اى نحو قول زياد فى كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيطبه و يشتمل عليه (قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه) حيث لم يصرح باثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفى هذا اشارة الى دفع مايتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثانى اعنى طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس فى قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان يحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما فى قولنا يكثر الرماد فى ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احدهما المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها فى ساحته ليفيد اثباتها له (والموصوف فى هذين) القسمين اعنى الثانى والثالث (قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) فانه كناية عن نفى صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور فى الكلام وكما تقول فى عرض من شرب الخمر و يعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف اونفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال وعرض الشئ بالضم من ناحيته اى وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض وعرض اى من جانب وناحية (قال السكاكى الكناية يتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة) وذكر فى شرح المفتاح انه انما قال

تفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر (والمناسب للعرضية التعريض) اى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان و بفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر ومنه المعاريض فى الكلام وهى التورية بالشئ عن الشئ وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشئ بغير لفظ الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شئ لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه اماله الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير فى المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبى الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون فى المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقى او المجازى بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله انى محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى جانبه (ولغيرها) اى والمناسب لغير العرضية (ان كثرت الوسائط) بين اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل (التلويح) لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد (و) المناسب لغيرها (ان قلت الوسائط (مع خفاء) فى اللزوم كتعريض الفقهاء وتعريض الوسادة (الرمز) لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلا خفاء) كما فى قوله اوما رأيت المجد الق رحله * فى آل طلحة ثم لم يتحول (الايماء والاشارة ثم قال

السكاكى والتعريض قد يكون مجازا كقولك اذيتنى فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه) اى لا تريد المخاطب (وان اردتهما) اى المخاطب وانسانا آخر معه جميعا (فكناية) لانك اردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره معا والمجاز ينافى ارادة المعنى الاصلى (ولابد فيهما) اى فى الصورتين (من قرينة) دالة على ان المراد فى الصورة الاولى هو الانسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفى الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور فى المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل

الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيها هي غير موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هي موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من الموذين كانه كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا .

(*) فصل (*)

اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة) فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز (و) اطبقوا ايضا (على ان الاستعارة) التحقيقية والتمثيلية (ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز) وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تأكيدا لاثبات المعنى لا يفيد خلافه فليست مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته الاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تأكيدا لاثبات تلك المساواة لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تأكيدا لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض

المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل فى وجه الشبه ان يكون فى المشبه به اتم منه فى المشبه واظهر فقولنا رأيت اسدا يفيد للمرء شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثانى يفيده شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان لبس واحد من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب فى كل صورة لبس هو ذلك ولبس المراد ان ذلك لبس بسبب فى شئ من الصور فهذا يتحقق فى قولنا رأيت اسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه فى الشجاعة ولا يتحقق ايضا فى كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له فى الواقع زيادة فى المعنى مثلا اذا قلنا رأيت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل له زيد فى الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفى وقد بينا ذلك فى بحث الاسناد الخبرى والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد فى الشجاعة ان المساواة فى الاول تعلم من اللفظ وفى الثانى من طريق المعنى قلنا لا يتغير حال المعنى فى نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان تجعله اسدا وهذا صريح فى ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط فى استنباط المعانى من عبارات الشيخ لافتقارها الى تأمل وافر والله اعلم هذا آخر الكلام فى علم البيان والله مشكور على نواله وهو المسؤل لاتمام القسم الثالث بالنبى وآله

(*) الفن الثالث علم البديع (*)

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام) اى يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة فى صدر الكتاب فى قوله ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله (بعد رعاية المطابقة) اى مطابقة الكلام لمقتضى الحال (و) رعاية (وضوح الدلالة) اى بالخلو عن التعقيد المعنوى للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدر على اعناق الخنازير

فقوله

فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما يتبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع (وهي) اي وجوه تحسين الكلام (ضربان) معنوي) اي راجع الى تحسين المعنى بحسب العراقة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ (ولفظي) راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال (اما المعنوي) فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون (منها المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا) والتطبيق والتكافؤ ايضا (وهي الجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين في الجملة) يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا سواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضائف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما سيجيء من الامثلة (ويكون) ذلك الجمع (بلفظين من نوع) من انواع الكلمة (اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل (او من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسمة يقتضي ان يكون هذا ثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط (نحو او من كان ميتا فاحييناه) فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل (وهو) اي الطباق (ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب) وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد

احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول (نحو) قوله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون) ظاهرا من الحيوة الدنيا (و) الثاني (ولا تخشوا الناس واخشوني ومن الطباق) ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اي زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي برأسه فتدبيج الكناية (نحو قوله) اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد (تردي ثياب الموت حمرا فما اتى لها) اي لتلك الثياب (الليل الا وهي من سندس خضر) اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلة الا وقد صارت الثياب خضرا من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان ولا ينفيه الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري * فذا غبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر * اسود يومي الابيض * وابيض فودي الاسود * حتى رثى لي العدو الازرق * فيا حبذ الموت الاحمر * فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية (ويلحق به) اي بالطباق شبه ان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم (نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة) وان لم يكن متقابلة للشدة لكنها (مسببة عن اللين) الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى * ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى * اغرقوا فادخلوا نارا * لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان (نحو قوله) اي قول دعبل (لا تعجبي يا سلم من رجل) يعني نفسه (ضحك المشيب برأسه) اي ظهر ظهورا تاما (فبكى) ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء (ويسمى الثاني ايهام التضاد) لان المعنيين

المذكورين

المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة (ودخل فيه) اى فى الطباق بالتفسير الذى سبق (ما يختص باسم المقابلة) الذى جعلها السكاكى وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية (وهى ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر) اى بمعان متوافقة (ثم بما يقابل ذلك) اى ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعانى المتوافقة (على الترتيب) فيدخل فى الطباق لانه حينئذ يكون جمعا بين معنيين متقابلين فى الجملة (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجئ من الامثلة ثم يخص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذى وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين (نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة (نحو قوله اى قول ابى دلامة (ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس (بالرجل) قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب (و) مقابلة الاربعة بالاربعة (فاما من اعطى واتقى و صدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى و لما كان التقابل فى الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء و الاستغناء بينه بقوله (المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه) اى عما عند الله (فلم يتق اواستغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق) فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففى هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد يتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء و الاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة (وزاد السكاكى) فى تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هى ان الجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما (واذا شرط ههنا) اى فيما بين المتوافقين او المتوافقات (امر شرط ثمه) اى فيما بين الضدين او الاضداد (ضده) اى ضد ذلك الامر (كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده) اى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى (مشتركا بين اضدادها) اى اضداد تلك المذكورات وهى البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابى دلامه من المقابلة لانه

اشترط فى الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط فى الكفر والافلاس ضده (ومنه
اى من المعنوى (مراعاة النظير وتسمى التناسب والتوفيق) والايتلاف
والتلفيق (ايضا وهى جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد
ان يكون كل منهما مقابلا للاخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون
بالجمع بين الامرين (نحو والشمس والقمر بحسبان) وقد يكون بالجمع بين
ثلثة امور (نحو قوله) اى قول البحترى فى صفة الابل (كالقسى المعطفات)
اى المحنيات من عطف العود وعطفه حناه (بل الاسهم مبرية) اى منحوتة
من برأه نحته (بل الاوتار) جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة
كقول بعضهم للمهلبى الوزير انت ايها الوزير اسماعيلى الوعد شعيبى التوفيق
يوسفى العهد محمدى الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق * اصح واقوى
ماسمعناه فى الندى من الخبر المأثور منذ قديم * احاديث تروى السيول عن الحيا
عن البحر عن كف الامير تميم * فانه ناسب فيه بين القوة والصحة والسماع والخبر
المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحياء والبحر
وكف تميم مع مافى البيت الثانى من صحة التركيب فى العنعنة اذ جعل الرواية
لاصاغر عن كابر كما يقع فى سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر
اصله البحر على مايقال والبحر اصله كف الممدوح على ماادعاه الشاعر (ومنها
اى من مراعاة النظير (ماسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام
بما يناسب ابتداءه فى المعنى) والتناسب قد يكون ظاهرا (نحو لاتدركه الابصار
وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير) فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك
للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشئ يكون خبيرا به
وقد يكون خفيا كقوله تعالى * ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك
انت العزيز الحكيم * فان قوله فان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم
لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لايغفر لمن يستحق
العذاب الامن ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اى الغالب من عزه
يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج
عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشئ فى محله اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم
العذاب فلا اعتراض عليك لاحد فى ذلك والحكمة فيما فعلته (ويلحق بها)
اى بمراعات النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما
معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا (نحو والشمس والقمر بحسبان

والنجم

والنجم) اى النبات الذى ينجم اى يظهر من الأرض لاساق له كالبقول (والشجر) الذى له ساق (يسجدان) اى ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما (ولهذا) (يسمى ايهام التناسب) كما مر فى ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط * وحرف كنون تحت راء * ولم يكن يدال يؤم الرسم غيره النقط * الحرف الناقة المهزولة وهى مجرورة معطوفة على الرهط فى البيت السابق * تجل عن الرهط الامائى عاذة * والنون هو الحرف المعروف من حروف المعجمة شبه به الناقة فى الرقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من رأيته اذا ضربت ريته وكذلك دال اسم فاعل من دلا الركايب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة راء والمعنى تجل هذه الحبيبة عن ان تركب من النوق ما هى فى الضمر والانحناء كالنون يركبها الاعرابى لزيادة الاطلال فيضرب ريتها اذلا حركة بها من شدة الهزال يريد ان مراكب هذه الحبيبة سمان ذوات اسنمة فى ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذى على لون رفيه خطوط بيض على الطول وهو يؤتى فى الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا تسربل وشيئا من حروز تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اى لبس السربال والوشي ثوب منقوش والحروز جمع حرز وتطرزت اى اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ديك الجن احل وامرر وضر وانفع ولن * واحشن ورش وابر وانتدب للمعالى * اى كن حلو اللاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق ليناً لمن يلاين خشنا لمن تخاشن ورش اى اصلح حال من يختل حاله وابر من يرى القلم اذا نحته اى افسد حال المفسدين وانتدب اى اجب للمعالى واجمعها يقال ندبه لامر فانتدب اى دعاه له فاجاب فالاول داخل فى مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثانى داخل فى الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة (ومنه) اى من المعنوى (الارصاد) وهو نصب الرقيب فى الطريق من رصدته اى رقبته والرصيد السبع الذى يرصد ليثب والرصد القوم

يرصدون كالحرس يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث (ويسميه بعضهم السهيم) وبرد مسهم فيه خطوط مستوية (وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة) وهى فى النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع الاشجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهى فى الاصل حلى يصاغ على شكل فقرة الظهر (او) من (البيت مايدل عليه) اى على العجز وهو آخر كلمة من البيت اوالفقرة (اذاعرف الروى) الظرف متعلق بيدل اى انما يجب فهم العجز فى الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروى وهو الحرف الذى يبنى عليه اواخر الابيات اوالفقر ويجب تكراره فى كل منها فانه قد يكون من الارصاد مالا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروى كقوله تعالى * وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما هم فيه يختلفون * فانه لو لم يعرف ان حرف الروى النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما هم فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمى من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامى * فلبس الذى حللته بمحلل ولبس الذى حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد فى الفقرة (نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون) وفى البيت (نحو قوله) اى قول عمرو بن معدى كرب (اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه) اى من المعنوى (المشاكلة وهو ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته) اى لوقوع ذلك الشئ فى صحبة ذلك الغير (تحقيقا اوتقديرا) اى وقوعا محققا ومقدرا (فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا) من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لامن اقترح الشئ ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على مالا يخفى (نجد) مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشئ (لك طبخة قلت اطبخوالى جبة وقميصا) اى خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحبة طبخ الطعام (ونحو تعلم ما فى نفسى ولا اعلم ما فى نفسك) حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى (والثانى) وهو ما يكون وقوعه فى صحبة الغير تقديرا (نحو قوله تعالى) قولوا امنا بالله وما انزل الينا الى قوله (صبغة الله) ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون (وهو) قوله صبغة الله (مصدر) لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهى الحالة التى تقع عليها الصبغ (مؤكد

لامنا

لامنا بالله اى تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس) فيكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكد لمضمون قوله امنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله فى صحبة مايعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله (و الاصل فيه) اى فى هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ (ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم فى ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه) اى الغمس فى ذلك الماء (تطهير لهم) فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لامثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب فى قولوا امنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم تصبغ صبغتكم ايها النصارى (فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة) لوقوعه فى صحبة صبغة النصارى تقديرا (بهذه القرينة الحالية) التى هى سبب النزول من غمس النصارى اولادهم فى الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان يريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فيعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر فى المثال (ومنه) اى من المعنوى (المزاوجة وهو ان تزاوج) اى توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما فى قولهم حيل بين العير والنزوان (بين معنيين فى الشرط والجزاء) اى يجعل معنيان واقعان فى الشرط والجزاء مزدوجين فى ان يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر (كقوله) اى قول البحترى (اذا ما نهى الناهى) ومنعنى عن حبها (فلج بى الهوى) ولزمنى (اصاحت الى الواشى) اى استمعت الى النمام الذى يشى حديثه ويزينه فصدقته فيما افترى على (فلج بها الهجر) زاوج بين نهى الناهى واصاختها الى الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء فى ان يرتب عليهما لجاج شئ ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين فى الشرط والجزاء فى ترتب فيضان شئ عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ماذكرنا لا ماسبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين فى الشرط و معنيين فى الجزاء كما جمع

في الشرط بين نحو الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاء زيد فسلم على اجلسته وانعمت عليه (ومنه) اي من المعنوي (العكس) والتبديل (وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء آخر) ثم يؤخر ذلك المتقدم عن الجزء الاخير والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان يقدم في الكلام جزء ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المص فيصدق على مثل قوله تعالى * وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر * سريع الى ابن العم يلطم وجهه * وليس الى داعي الندى بسريع * ولا عكس فيه (ويقع) العكس (على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه) ذلك الطرف (نحو عادات السادات سادات العادات) فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات (ومنها) اي من الوجوه (ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي) فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان لفعلين في جملتين (ومنها) اي من الوجوه (ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن) فقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن من هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت * طويت باحراز الفنون وليلها * رداء شبابي والجنون فنون * فبين تعاطيت الفنون وخطها تباين لي ان الفنون جنون (ومنه) اي من المعنوي (الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض) اي بنقضه وابطاله (لنكتة كقوله) اي قول زهير (قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم) دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهشة حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بل عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله قاتل لهذا الدهر لا بل لاهله (ومنه) اي من المعنوي (التورية وتسمى الايهام ايضا وهي ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا) على قرينة خفية

وهي

Digitized by Google

وهي ضربان مجردة وهي) التورية (التي لا تجامع شيئا مما يلايم) المعنى (القريب نحو الرحمن على العرش استوى) فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شئ مما يلايم المعنى القريب الذي هو الاستقرار (ومرشحة) عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلايم المعنى القريب المؤدى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله (نحو والسماء بنيناها بايد) فانه اراد بايد معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض يصف ربيعا باردا * او الغر الثمن طول المدى خرقت فاتفرق بين الجدى والحمل * يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرقة قليلة المعقل فزلت في برج الجدى في آوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغر الة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب الذي لبس بمراد اعني الرشاء حيث ذكر الخراقة وكذا ذكر الجدى والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت السقط * اذا صدق الجداف زى العم للغنى مكارم لا تخفى وان كذب الخال * اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى * الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى * وقالت اليهود يد الله مغلولة اى هو بخيل بل يداه مبسوطتان اى هو جواد من غير تصوير ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتحمل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة في علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوفيق على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدى الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتحمل لمفرداته حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على تفسير اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير هم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف في جعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين (ومنه اى من المعنوى (الاستخدام وهو ان يراد بلفظه معنيان احدهما) اى احد

المعنيين (ثم) يراد (بضميره) اى بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه (الاخر او يراد باحد ضميريه) اى ضميرى ذلك اللفظ (احدهما) اى احد المعنيين (ثم) يراد (بالاخر) اى بالضمير الآخر معناه (الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم * رعيناه وان كانوا غضابا) اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت (والثانى كقوله) اى قول البحترى (فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانح وضلوع) اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور فى الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب فى شبوه النار اى اوقدوا بين جوانحى نار الغضا يعنى نار الهوى التى تشبه نار الغضا (ومنه) اى من المعنوى (اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل) من احاد هذا المتعدد (من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه) اى يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له (فالاول) وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل (ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف) بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثانى للثانى وهكذا على الترتيب (نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر بالليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب (وامّا على غير ترتيبه) اى ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثانى لما قبله وهكذا على الترتيب ولنسم معكوس الترتيب (كقوله) اى قول ابن حيوس (كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا) فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقاء من الرمل شبه به الكفل فى العظم والاستدارة اولا يكون كذلك ولنسم مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة (والثانى) وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال (نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى) فان الضمير فى قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر كل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا وهو الفريقان ولك ان تجعله قول الفريقين فانه قد لف بين القولين فى قالوا اى قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله فى الايضاح لف بين القولين فان مالف بينهما فى هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين فى الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين (اى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان

نصارى

نصارى فلف) بين الفريقين او القولين اجمالا (لعدم الالتباس) والثقة بان السامع يرد الى كل فريق اوكل قول مقوله (للعلم بتضليل كل فريق صاحبه) واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود لبست النصارى على شئ وقالت النصارى لبست اليهود على شئ وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل و يؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والاخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا للتأديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى * فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون * قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون * شرع ذلك يعنى جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص فى اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اى ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدى الى تنبيه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكره فى تفاصيل المعللات فاذكره فى بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصى عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر فى تفصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشئ من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد ليفرع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه و يشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر لصومها فى ايام اخر و فى هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثانى تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص

وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل للامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هى الشهر كله فى الشاهد وعدة ايام الافطار فى المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر كمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب فى ان الامر بمراعاة العدة فى قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه (ومنه) اى من المعنوى (الجمع وهو ان يجمع بين متعدد فى حكم) وذلك المتعدد قد يكون اثنين (كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا و) قد يكون اكثر (نحو) قول ابى العتاهية علمت يا بخاشع بن مسعدة (ان الشباب والفراغ والجدة) اى الاستغناء يقال وجد فى المال وجدا ووجدا و وجدا ووجدة اى استغنى (مفسدة للمرء مفسدة) هى مايدعو صاحبه الى الفساد (ومنه) اى من المعنوى (التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع فى المدح او غيره كقوله) اى قول الوطواط (ما نوال الغمام وقت ربيع * كنوال الامير يوم سخاء * فنوال الامير بدرة عين) هى عشرة آلاف درهم (ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اى من المعنوى (التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين) وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكى فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس فى اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتأمل فانه دقيق (كقوله) اى قول المتلمس (ولا يقيم على ضيم) اى ظلم (يراد به) الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الاحد (الا الاذلان) هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعنى لا يقيم فى الظاهر وان كان فى الحقيقة مسندا الى العام المحذوف (عير الحى) العير الحمار الوحشى والاهلى وهو المناسب ههنا (والوتد هذا) اى عير الحى (على الخسف) اى الذل (مربوط برمته) وهى قطعة حبل بالية (وذا) اى الوتد (يشج) اى يدق ويشق رأسه (فلا يرثى) اى لا يرق ولا يرحم (له احد) ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثانى الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان فى الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والوتد فلا يتحقق التعيين وحينئذ يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التساوى بل فى حروف التنبيه ايماء الى ان القرب فيه

Digitized by Google

اقل وانه يفتقرق الى تنبيه ما فيكون اشارة الى غير الحى والوسط فسواء جعلت هذا اشارة الى غير الحى وذا الى الوتد او بالعكس تحصيل التعيين غاية ما فى الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا البس فى اللف و النشر فليتأمل (ومنه) اى من المعنوى (الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان فى معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله) اى قول الوطواط (فوجهك كالنار فى ضوئها وقلبى كالنار فى حرها) ادخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق (ومنه) اى من المعنوى (الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس) اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم (فالاول كقوله) اى الجمع ثم التقسيم كقول ابى الطيب (حتى اقام) الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال (على ارباض) جمع ربض وهو ما حول المدينة (خرشنة) وهى بلدة من بلاد الروم (تشق به الروم والصلبان) جمع صليب النصارى (والبيع) جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهى متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق اعنى قاد المقانب يعنى قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبى وغير ذلك ثم قسم فى البيت الثانى وفصله فقال (للسبى ما نكحوا والقتل ما ولدوا) لم يقل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله (والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا) ولان فى التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالات بهم حتى كانهم لبسوا من جنس ذوى العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله * الدهر معتذر والسيف منتظر * وارضهم لك مصطاف ومرتبع * وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها فى كونها خالصة للممدوح ثم قسم فى هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابى الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبى ما نكحوا ابيات كثيرة (والثانى كقوله) اى التقسيم ثم الجمع كقول حسان ابن ثابت (قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا) اى طلبوا (النفع فى فى اشياعهم) اى اتباعهم وانصارهم (نفعوا سجية) اى غريزة وخلق (تلك منهم غير محدثة ان الخلايق) جمع خليقة وهى الطبيعة والخلق (فاعلم شرها البدع) جمع بدعة وهى فى الاصل الحدث فى الدين بعد

الاستكمال والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق لا ماهو كالغرائز منها قسم
في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في البيت
الثاني في كونها شجية حيث قال شجية تلك منهم (ومنه) اى من المعنوى
(الجمع مع التفريق والتقسيم) ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق
من تفسيرات هذه الامور الثلثة (كقوله تعالى *يوم يأتى) يعنى يوم يأتى
الله اى امره اويأتى اليوم اى هوله والظرف منصوب باضمار اذكر اوبقوله
(لاتكلم نفس) بما ينفع من جواب اوشفاعة (الاباذنه) اى باذن الله كقوله
تعالى *لايتكلمون الا من اذن له الرحمن *وهذا في موقف وقوله يوم لاينطقون
ولايؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر اوالمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع
عنه هو العذر الباطل (فمنهم) اى من اهل الموقف (شقى) وجبت له النار
بمقتضى الوعيد (وسعيد) وجبت له الجنة بمقتضى الوعد (فاما الذى شقوا
ففى النار لهم فيها زفير وشهيق) الزفير اخراج النفس والشهيق رده
(خالدين فيها مادامت السموات والارض) اى السموات الآخرة وارضها
لانها دائمة مخلوقة للابد اوهى عبارة عن التأبيد ونفى الانقطاع كقول العرب
ماقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك (الاماشاء ربك ان ربك فعال لما يريد
واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض الاماشاء
ربك عطاء غير مجذوذ) اى غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما
معنى الاستثناء فى قوله تعالى * الاماشاء ربك *قلت هو استثناء من الخلود
فى عذاب النار ومن الخلود فى نعيم الجنة يعنى ان اهل النار لا يخلدون فى
عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب
النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها وهو رضوان
الله ومايتفضل به الله عليهم مما لايعرف كنهه الا الله تعالى كذا ذكره
صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين
لايخلدون فى النار وهذا كاف فى صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل
فى وقت مايكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثانى معناه ان بعض
اهل الجنة لايخلدون فى الجنة وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام
عذابهم والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض
باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار شرفهم بسعادة الايمان
والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس فى عدم التكلم بقوله

لاتكلم

لاتكلم نفس لان النكرة فى سياق النفى تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينهما بان بعضها شقى وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقى وسعيد اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء مالهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى الآخر (وقد يطلق (التقسيم على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال الشئ مضافا الى كل) من تلك الاحوال (مايليق به كقوله) اى قول ابى الطيب * ساطلب حقى بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد (ثقال) لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم عند اللقاء (اذا لاقوا) اى حاربوا الاعداء (خفاف) مسرعين الى الاجابة (اذا دعوا) الى كفاية مهم ومدافعة خطب (كثيرا اذا شدوا) لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة (قليل اذا عدوا) ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر (والثانى استيفاء اقسام الشئ كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا و يهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما) فان الانسان اما ان يكون له ولد اولا يكون فان كان فاما ان يكون ذكرا اواثى اوذكرا واثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل مايشاء لامايشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتى هى من جملة مالا يشاؤه الانسان اهم لكنه لجبر تأخير الذكور عرفهم لان فى التعريف تنويها بالذكر فكانه قال و يهب لمن يشاء الفرسان الذين لاتخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر (ومنه) اى من المعنوى (التجريد وهو ان ينتزع من امر ذى صفة امر آخر مثله فيها) اى مماثل لذلك الامر ذى الصفة فى تلك الصفة (مبالغة لكمالها فيه) اى لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة فى ذلك الامر ذى الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة (وهو) التجريد (اقسام منها) ان يكون بمن التجريدية (نحو قولهم لى من فلان صديق حميم) فى الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم لامره (اى بلغ فلان من الصداقة حد اصح معه) اى مع ذلك الحد (ان يستخلص منه) اى من فلان صديق (اخر مثله فيها) اى فى الصداقة (ومنها) ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه

نحو قولهم لئن سألت فلانا فسألمن به البحر) بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف المضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي فلان صديق جميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتأمل (ومنها) ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع (نحو قوله وشوهاء) من شاهت الوجوه فهجت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحروب (تعدو) تسرع (بي الى صارخ الوغى) اي المستغيث في الوغى وهو الحرب (بمستلئم) اي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة (مثل الفنيق) هو الفحل المكرم عند اهله (المرحل) من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع (ومنها) ما يكون بدخول في في المنتزع منه (نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد) لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة (ومنها) ما يكون بدون توسط حرف (نحو قوله) اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي (فلئن بقيت لارحلن لغزوة تحوي) اي تجمع (الغنائم) الجملة صفة غزوة وروي نحو الغنايم فالظرف منصوب بارحلن (او يموت) منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت (كريم) يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من في نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا فيه بخلاف قوله تعالى * انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر اذ لا معنى للانتزاع (وقيل تقديره او يموت مني كريم) فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية (وفيه نظر) اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في البيت نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم لنفسه وردبان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان تجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والنصح في قوله اقول لها اذا جشأت وحاشت مكانك تحمدي او تشريحي (ومنها) ما يكون بطريق الكناية (نحو

قوله

قوله ياخير من يركب المطي ولايشرب كأسا بكف من بخلا) اى يشرب الكأس بكف جواد فقدانتزع من الممدوح جوادا يشرب هوالكأس بكفه على طريق الكناية لانه اذانفى عنه الشرب بكف البخيل فقداثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهوذلك الكريم وقدخفي هذاعلى بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريدوالافليس من التجريد في شيء بل انماهوكناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لاينافي التجريد وانه وان كان الخطاب نفسه لم يكن قسيما برأسه ويكون داخلا في قوله (ومنها مخاطبة الانسان نفسه) وبيان التجريد انه ينتزع فيهامن نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم يخاطبه (كقوله) اى قول ابي الطيب (لاخيل عندك تهديها ولامال) فليسعد النطق ان لم يسعد الحال واراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقدالخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى *ودع هريرة ان الركب مرتحل*وهل تطيق وداعا ايها الرجل (ومنه) اى من المعنوى (المبالغة المقبولة) لان المردودة لاتكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خيرالكلام ماخرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان * وانما الشعر لب المرء يعرضه *على المجالس ان كيسا وان حمقا *وان اشعر بيت انت قائله *بيت يقال اذا انشدته صدقا * وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخيرالكلام مابولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما * حيث استعمل جمع القلة اعنى الجفنات والاسياف وقدذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن و يفضن اونحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها ليتعين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهي بل قال (والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة اوالضعف حدا) مفعول بلوغه (مستحيلا اومستبعدا وانما يدعى ذلك (لئلا يظن انه) اى ذلك الوصف (غير متناه فيه) اى في الشدة اوالضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين (وتنحصر) المبالغة (في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله) اى امرئ القيس يصف فرسه بانه لايعرق وان اكثر العدو

فعادى عداء) فى الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يضرع احدهما على اثر الاخر فى طلق واحد (بين ثور ونعجة) اراد بالثور الذكر من بقر الوحشى و بالنعجة الانثى منها (دراكا) متتابعا (فلم يتضح بماء فيغسل) مجزوم معطوف على يتضح اى لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا ونعجة وحشيين فى مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة (وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله وتكرم جارنا مادام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا) ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة (وهما) اى التبليغ والاغراق (مقبولان والا) اى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا (فغلو كقوله) اى قول ابى نواس (واخفت اهل الشرك حتى انه) الضمير للسنان (ليخافك النطف التى لم تخلق) ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة (والمقبول منه) اى من الغلو (اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو) لفظ (يكاد فى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار) وعليه بيت السقط سجار كبا وافراسا وابلا وزاد وكاد ان يشجوا الرحالا (ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله) اى قول ابى الطيب (عقدت سنابكها عليها) الضمير ان للجياد اى عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤسها (عثيرا) اى غبارا (لو تبتغى) تلك الجياد (عنقا) هو نوع من السير (عليه) اى على ذلك العثير لامكنا) اى امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها مترا كما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن (وقد اجتمعا) اى ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل (فى قوله) اى قول القاضى الارجانى يصف طول الليل (يخيل لى ان سمر الشهب فى الدجى * وشدت باهدابى اليهن اجفانى) اى يوقع فى خيالى ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عينى قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهرى فى ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة (ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه) اى من المعنوى (المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام) وهو ان تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب (نحو لو كان فيهما

آلهة

آلهة الا الله لفسدتا) واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن الانظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وفى التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامى ليس فى القرآن وكانه اراد بذلك مايكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التى لاتحتمل النقيض بوجه ما والآية ليست كذلك لان تعدد الآلهة ليس قطعى الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة (وقوله) اى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى نعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك (حلفت فلم اترك لنفسك ريبة) وهى مايريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك (وليس وراء الله للمرء مطلب) اى هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف (لئن كنت قد بلغت عنى جناية لمبلغك الواشى اغش) من غش اذا خان (واكذب) واللام فى لئن كنت موطئة للقسم وفى لمبلغك جواب القسم (ولكننى كنت امرء الى جانب من الارض فيه) اى فى ذلك الجانب واراد به الشام (مستراد) اى موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلاء وارتاده (ومذهب ملوك) اى فى ذلك الجانب ملوك (واخوان اذا ما مدحتهم احكم فى اموالهم واقرب كفعلك) اى يجعلون لى حكما فى اموالهم مقربا عنهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت (فى قوم اراك اصطنعتهم) واحسنت اليهم (فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا) يعنى لاتلمنى ولاتعاتبنى على مدح آل جفنة وقد احسنوا الى كما لاتلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لايعد ذنبا كذلك مدحى لمن احسن الى وهذه الحجة على صورة التمثيل الذى يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائى بان يقال لو كان مدحى لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس الاقترانى فى قوله تعالى * وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه * اى الاعادة اهون واسهل عليه من البدء وكل ماهو اهون فهو داخل فى الامكان فالاعادة داخل فى الامكان وقوله تعالى حكاية * فلما افل قال لااحب الآفلين * اى القمر آفل وربى ليس بآفل فالقمر ليس بربى (ومنه) اى من المعنوى (حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقى) اى بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولايكون موافقا لما فى نفس الامر يعنى يجب ان لايكون مااعتبر علة لهذا

الوصف علة له فى الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيق ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتبارى على مقابل الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقلى غير مطابق للواقع (وهو ارباب اضرب لان الصفة) التى ادعى لها علة مناسبة (اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها فى العادة علة) وان كانت لا تخلو فى الواقع عن علة (كقوله) اى قول ابى الطيب (لم يحك) اى لم يشابه (نائلك) اى عطاك (السحاب وانما حمت به) اى صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها (فصيبها الرخصاء) اى فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة فى العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح (او يظهر لها) اى لتلك الصفة (علة غير) العلة (المذكورة) اذ لو كانت علتها هى المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقة فلا يكون من حسن التعليل (كقوله) اى قول ابى الطيب (ما به قتل اعاديه ولكن يتقى اخلاف ما يرجوا الذياب فان قتل الاعداء) اى قتل الملوك اعداءهم انما يكون (فى العادة لدفع مضرتهم) حتى يصفو لهم مملكتهم عن منازعتهم (لا لما ذكره) من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غد اللحرب غدت الذياب ترجوان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة فى وصفه بالجود ويتضمن المبالغة فى وصفه بالشجاعة على وجه تخييلى اى تناهى فى الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذياب وغيرها فاذا غد اللحرب رجت الذياب انيالوا من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف فى القتل طاعة للغيظ والحنق اى ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم (والثانية) اى الصفة الغير الثابتة التى اريد اثباتها (اما ممكنة كقوله) اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك (اى حذارى اياك (انسانى) اى انسان عينى (من الغرق فان استحسان اساءة الواشى ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه) حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشى وان كان ممكنا (عقبه) اى عقب الشاعر استحسان اساءة الواشى (بان حذاره) اى حذار الشاعر (منه) اى

من الواشى

من الواشي (نجي انسانه) اي انسان عين الشاعر (من الغرق في الدموع) حيث ترك البكاء خوفا منه (او غير ممكنة) عطف على اما ممكنة (كقوله) هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه (لو لم يكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق) من انتطق اى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليه ورؤية عقد النطاق عليه اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى * لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا * بمعنى الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نيته خدمة الممدوح اى دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به (والحق به) اى بحسن التعليل (ما بني على الشك) ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرار والشك ينافيه (كقوله) اى قول ابي تمام (كان السحاب الغر) جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (غيبن تحتها حبيبا فاترقا) اراد ترقاء بالهمزة فخففها اى ما تسكن (لهن مدامع) والضمير في تحتها لربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شفعت

ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعنى ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والها مع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربا فهى تبكى عليه وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب * طللان طال عليهما الامد * درسا فلا علم ولا نضد * لبسا البلا فكانما وجد * أبعد الاحبة مثل ما أجد * وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد بحبيبا نفسه ولا ادرى ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملايمة لمطلع القصيدة وهو قوله * الا ان صدرى من عزائى بلاقع * عشية شاقتنى الديار البلاقع * وفى بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير فى تحتها للديار البلاقع وكان نفس ابى تمام هو الحبيب الذى فقدته السحاب فى تلك الديار (ومنه) اى من المعنوى (التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته) اى اثبات ذلك الحكم (لمتعلق له آخر) على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل (كقوله) اى قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفى من الكلب) الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذى كلب يأكل لحوم الناس فيأخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعنى انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف وفى طريقته قول الحماسى بناة مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب (ومنه) اى من المعنوى (تأكيد المدح بما يشبه الذم) النظر فى هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك فى غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى * ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف * يعنى ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوا فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة فى تحريمه ولبسم تأكيد الشئ بما يشبه نقيضه (وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح) لذلك الشئ (بتقدير دخولها فيها اى دخول صفة المدح فى صفة الذم (كقوله) اى قول النابغة الذبيانى فى (ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول) اى كسور فى حدها والواحد فل (من قراع الكتايب) اى من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منتفية

قد

قد استثنى منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول (اى ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه) اى من العيب (على تقدير كونه منه) اى كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور (وهو) اى هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة (فهو) اى اثبات شئ من العيب (فى المعنى تعليق بالمحال) كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فى سم الخياط (فالتأكيد فيه) اى تأكيد المدح ونفى صفة الذم فى هذا الضرب (من جهة انه كدعوى الشئ ببينة) لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت (و) من جهة (ان الاصل فى مطلق الاستثناء) هو (الاتصال) اى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ماتقرر فى اصول الفقه واذا كان الاصل فى الاستثناء الاتصال (فذكر اداته قبل ذكر مابعدها) وهو المستثنى (يوهم اخراج شئ) وهو المستثنى (مما قبلها) اى ماقبل الاداة وهو المستثنى منه يعنى يوقع فى وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما انتفاه من النفى ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شئ من العيب يقال توهمت الشئ اى ظننته و اوهمته غيرى (فاذا وليها) اى الاداة (صفة مدح) وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع (جاء التأكيد) لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتأخيذ للقلوب (و) الضرب (الثانى) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ان يثبت لشئ صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء) اى يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشئ اداة الاستثناء (يليها صفة مدح اخرى له) اى لذلك الشئ (نحو انا افصح العرب بيدانى من قريش) و بيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء (واصل الاستثناء فيه) اى فى هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا) كما ان الاستثناء فى الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل فى المستثنى منه وهذا لاينافى قوله ان الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتأمل (لكنه) اى الاستثناء المنقطع فى هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما فى الضرب الاول بل بقى على حاله من الانقطاع لانه لبس فى هذا الضرب صفة

ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا (فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثاني) من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شئ مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التأكيد ولا يتأتى فيه التأكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشئ ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا (ولهذا) اى ولكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط (كان) الضرب (الاول افضل) لافادته التأكيد من الوجهين واما قوله تعالى *لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التأكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تأكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر متعددين ثم تأتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امرأة الا زيد اولو قصدت ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل (ومنه) اى من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر وهو) ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل بما فيه معنى الذم والمستثنى بما فيه معنى المدح (نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بايات ربنا) اى وما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى *قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التأكيد من وجهين (والاستدراك) الدال عليه لفظ لكن (في هذا الباب) اى باب تأكيد المدح بما يشبه الذم (كالاستثناء) في افادة المراد (كما في قوله اى قول ابي الفضل بديع الزمان الهمذاني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البحر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل) فالا ولان استثنا آن

مثل

مثل قوله يداني من قريش وقوله لكنه الويل استدراك يفيد من التأكيد مايفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والافيه بمعنى لكن (ومنه) اى من المعنوى (تأكيد الذم بمايشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشئ صفة ذم له بتقدير دخولها فيها) اى دخول صفة الذم في صفة المدح (كقولك فلان لاخير فيه الا انه يسئ الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشئ صفة ذم و يعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل) فالضرب الاول يفيد التأكيد من وجهين والثانى من وجه واحد (وتحقيقهما على قياس مامر) ويأتى منه الضرب الاخر اعنى الاستثناء المفرغ نحو لايستحسن منه الاجهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق (ومنه) اى من المعنوى (الاستتباع وهو المدح بشئ على وجه يستتبع المدح بشئ آخر كقوله) اى قول ابى الطيب (نهبت من الاعمار مالو حويته) اى جمعته (لهنيت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية فى الشجاعة) اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد فى الدنيا (على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصباح الدنيا ونظامها) حيث جعل الدنيا تهنى بخلوده ولامعنى لتهنية احد بشئ لافائدة له فيه قال على بن عيسى الربعى (وفيه اى فى البيت وجهان آخران من المدح احدهما (انه نهب الاعمار دون الاموال) وهذا مما ينبئ عن علو الهمة (و) الثانى (انه لم يكن ظالما فى قتلهم) اى قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الاصلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنية الدنيا انما هى تهنية لاهلها فلو كان ظالما فى قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده (ومنه) اى من المعنوى (الادماج) يقال ادمج الشئ فى الثوب اذا لفه فيه (وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى) مدحا كان اوغيره معنى (آخر منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى الثانى يجب ان لايكون مصرحا به ولايكون فى الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فمن قال فى قول الشاعر * ابى دهرنا اسعافنا فى نفوسنا * واسعفنا فيمن نحب ونكرم * فقلت له نعماك فيهم اتمها * ودع امرنا ان المهم المقدم * انه ادمج شكوى الزمان فى التهنية فقد سهى لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنية مدمجة لكان اقرب (فهو اعم من الاستتباع) لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح (كقوله) اى قول ابى الطيب (اقلب فيه) اى فى ذلك الليل (اجفانى كانى اعدها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف

الليل بالطول الشكاية من الدهر) يعنى لكثرة تقلبى لاجفانى فى ذلك الليل كانى اعدبها على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما فى بيت ابى الطيب او اكثر كما فى قول ابن بنانة *ولابد لى من جهلة فى وصاله*فمن لى بخل اودع الحكم عنده * فانه ادمج فى العزل العجز بكونه حلما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن العجز به لك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق فى الاخوان من يصلح لهذا الشان وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكنه لما كان مريد الوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافى للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان الودايع تستعاد آخر الامر (ومنه) اى من المعنوى (التوجيه) ويسمى محتمل الضدين (وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور)يسمى عمرا خاطبا لعمرو (قبالية عينيه سواء) فانه يحتمل تمنى ان تصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمنى خبرا و بالعكس فيكون ذما قال (السكاكى ومنه) اى ومن التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب فى التوجيه استواء الاحتمالين وفى المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكى واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام (ومنه) اى من المعنوى (الهزل الذى يراد به الجد كقوله * اذا ما تميمى اتاك مفاخرا * فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب *ومنه) اى من المعنوى (تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكى سوق المعلوم مساق غيره لنكتة) وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده فى كلام الله تعالى (كالتوبيخ فى قول الخارجية ايا شجر الخابور)هو من نواحى ديار بكر (مالك مورقا) من اوراق الشجر اى صارذا ورق (كانك لم تجزع على ابن طريف) فهى تعلم ان الشجر لم تجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك و بهذا يعلم ان ليس يجب فى كان ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل فى مقام الشك فى الحكم (والمبالغة) اى وكالمبالغة (فى المدح كقوله) اى قول البحترى (المع برق سرى ام ضوء مصباح *ام ابتسامتها بالمنظر الضاحى) اى الظاهر بالغ فى مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها و بين المع البرق وضوء المصباح (او) المبالغة (فى الذم فى قوله) اى قول زهير واما ادرى وسوف اخال ادرى (اقوم ال

حصن

Digitized by Google

حصن ام نساء) فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة (والتدله) اي وكالتحير والدهش (فى الحب فى قوله) اى قول الحسين بن عبد الله (تا لله يا ظبيات القاع) هو المستوى من الارض (قلن لنا ليلاى منكن ام ليلى من البشر فى اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله * امنزلتي مي سلام عليكما * هل الا زمن اللاتي مضين رواجع * وهل يرجع التسليم او يكشف العمى * ثلث الاثافي والديار البلاقع * وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار * هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد * يعنون محمدا عليه افضل التسليمات و الصلوات كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه عندهم رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض فى قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات (ومنه) اى من المعنوى (القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان يقع صفة فى كلام الغير كناية عن شئ اثبت له) اى لذلك الشئ حكم (فتثبتها لغيره) اي فتثبت انت فى كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشئ (من غير تعريض لثبوته له اونفيه عنه) اي من غير ان يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير اولانتفائه عن ذلك الغير (نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) فالاعز صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا الفريقهم المكنى عنهم بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنين ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعنى الله تعالى ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم (والثانى حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله) اى حال كون خلاف مراده من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) متعلق بالحمل اى يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله قلت ثقلت اذا تيت مرارا قال ثقلت كاهلى بالايادى) فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقة بالايادى والمنن و النعم و بعده قلت طولت قال لابل تطولت وابرمت قال حبل وداد ى اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت اى املت وابرم ايضا احكم والتطول الانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل واما

قول الشاعر *واخوان حسبتهم دروعا *فكانوها ولكن للاعادى * وخلتهم سهاما صائبات * فكانوها ولكن فى فوادى *وقالوا قد صفت منا قلوب * وقد صدقوا ولكن عن ودادى فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى ظنه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى (ومنه) اى من المعنوى (الاطراد وهو ان يأتى باسماء الممدوح اوغيره و) اسماء آبائه (على ترتيب الولادة من غير تكلف) فى السبك و يسمى اطرادا لان تلك الاسماء فى تحدرها كالماء الجارى فى اطراده وسهولة انسجامه (كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب) يقال ثل الله عرشهم اى هدم ملكهم و يقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالتهم قد ثل عرشهم اى ان يجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت فى عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة ابن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام فى الضرب المعنوى (واما) الضرب (اللفظى) من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه فى الكتاب سبعة فنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما فى اللفظ) اى فى التلفظ فيخرج التشابه فى المعنى نحو اسد وسبع اوفى مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم اوفى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه فى اللفظ كثيرة تجئ تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام (والتام منه ان يتفقا) اى اللفظان (فى انواع الحروف) فكل من الالف والباء والتاء الى الآخر نوع آخر من انواع الحروف و بهذا يخرج نحو يفرح و يمرح (وفى اعدادها) و به يخرج نحو الساق والمساق (و) فى (هيأتها) و به يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة هى كيفية يحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبنى للفاعل وضرب المبنى للمفعول (و) فى (ترتيبها) اى تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه و به يخرج نحو الفتح والحتف و وجه الحسن فى هذا القسم اعنى التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة (فان كانا) اى اللفظان المتفقان فى جميع ماذكر (من نوع واحد) من انواع الكلمة (كاسمين) اوفعلين اوحرفين (سمى متماثلا) لان المماثلة هو الاتحاد فى النوع ثم الاسمان اما متفقان فى الافراد او الجمعية بان يكونا مفردين (نحو و يوم تقوم الساعة) اى القيمة (يقسم المجرمون مالبثوا غير ساعة)

من

من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر * حدق الآجال آجال * والهوى للمرء قتال * الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثانى جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو قول الحريرى * وذى ذمام وقت بالعهد ذمته * ولا ذمام له فى مذهب العرب * الذمام الاول الحرمة والثانى جمع ذمة وهى البئر القليل الماء وفلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثانى جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض (وان كانا) اى اللفظان المتفقان فيما ذكر (من نوعين) اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف (يسمى مستوفى) فالاسم والفعل (كقوله) اى قول ابى تمام (ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله) لانه كريم يحيى الكرم ويجدده (وايضا) تقسيم آخر للتام وهو انه (ان كان احد لفظيه) اى لفظى التجنيس التام (مركبا والآخر مفردا يسمى جناس التركيب) وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب (فان اتفقا) اى لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والآخر مفرد (فى الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المتشابه) لاتفاق لفظيه فى الخط ايضا (كقوله) اى قول ابى الفتح (اذا ملك لم يكن ذاهبة) اى صاحب هبة (فدعه فدولته ذاهبة) اى غير باقية وكقول ابى العلاء * مطايا مطايا وجدكن منازل * منازل عنها ليس عنى بمقلع * فخطا فعل ماض و ياحرف نداء ومطايا منادى (والا) اى وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والآخر مركب فى الخط (خص) اى خص هذا النوع من جناس التركيب (باسم المفروق) لافتراق اللفظين فى الخط (كقوله) اى قول ابى الفتح (كلكم قد اخذ الجام ولاجلم لنا * ما الذى ضر مدير الجام لو جاملنا) اى عاملنا بالجميل فان قلت يدخل فى قوله والا خص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة و بعض كلمة كقول الحريرى * ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه * بدمع يضاهى الوبل حال مصابه * ومثل ليعينيك الحمام ووقعة * وروعة ملقاه ومطعم صابه * فالثانى مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين فى الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب فى المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة و بعض كلمة بل من كلمتين والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة و بعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو متشابه او مفروق صرح بذلك فى الايضاح فنى عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان

اللفظان متفقين فى انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين فى ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق فى ذلك اما ان يكون بالاختلاف فى انواع الحروف اوفى اعدادها اوفى هيئاتها اوفى ترتيبها لانهما لو اختلفا فى اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا فى النوع والعدد مثلا اوفى الهيئة اوالعدد لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا حصر المذكور فى الاقسام الاربعة فقال (وان اختلفا) وهو عطف على الجملة الاسمية اعنى قوله فالتام منه ان يتفقا اوعلى مقدر اى هذا ان اتفقا فيما ذكر (وان اختلفا) اى لفظا التجانسين (فى هيئة الحروف فقط) واتفقا فى النوع والعدد والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا) لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون بالحركة (كقولهم جبة البرد جنة البرد) والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح وامالفظا الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق (ونحوه) اى نحو قولهم جبة البرد جنة البرد فى كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم (الجاهل اما مفرط اومفرط) لان الراء فى مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضى ان يكون مفرط ومفرط مختلفين فى عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد واحدا فكانه فى الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله (والحرف المشدد) فى هذا الباب (فى حكم المخفف) فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور كالراء فى مفرط والاختلاف بينهما فى الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثانى متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف بالحركة والسكون (كقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشين من الاول مفتوح والثانى مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثانى ساكن (وان اختلفا فى اعدادها) وان اختلف لفظا التجانسين فى اعداد الحروف بان يكون احدهما اكثر من الآخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا فى النوع والهيئة والترتيب (سمى) الجناس (ناقصا) لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد اواكثر وعلى التقديرين فهو اما فى الاول اوفى الوسط او فى الآخر والى هذا اشار بقوله (وذلك) الاختلاف (اما بحرف) واحد (فى الاول مثل والتفت الساق

بالساق الى ربك يومئذ المساق اوفى الوسط نحو جدى جهدى اوفى الآخر كقوله) اى قول ابى تمام (يمدون من ايد عواص عواصم) تمامه تصول باسياف قواض قواضب من فى من ايد صفة محذوف اى يمدون سواعد من ايد اوزائدة على مذهب الاخفش اوللتبعيض مثلها فى قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصا مضربه بالسيف وعواصم من غصمة حفظه وحماه وقواض جمع قاضية من قضى عليه بحكم وقواضب جمع قاضب من قضبه قطعه اى يمدون للضرب يوم الحرب ايد ياضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة (ور بما سمى) هذا القسم الذى يكون زيادة الحرف فى الاخر (مطرفا) ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم منتهاهى الكلمة التى مضت اتى بها تأكيدا للاولى حتى اذا تمكن آخرها فى نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس منها (واما باكثر) عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الاقسما واحدا وهو مايكون الزيادة فى الاخر (كقولها) اى قول الخنساء (ان البكاء هو الشفاء من الجوى) اى حرقة القلب (بين الجوانح ور بما سمى) هذا الذى يكون اكثر من حرف (مذيلا وان اختلفا فى انواعها) اى ان اختلف لفظا المتجانسين فى انواع الحروف (فبشرط ان لايقع) الاختلاف (باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرجا ن عن التجانس فى انواع الحروف كلفظى نصر ونكل ولفظى ضرب وفرق ولفظى ضرب وسلب) ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف (ان كانا متقاربين) فى المخرج (سمى هذا الجناس (مضارعا وهو) ثلثة انواع لان الحرف الاجنبى (اما فى الاول نحو بينى و بين كنى ليل وامس وطريق طامس اوفى الوسط نحو وهم ينهون عنه و ينأون عنه اوفى الاخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير) ولايخفى مابين الدال والطاء ومابين الهاء والهمزة ومابين اللام والراء من تقارب المخرج (والا اى وان لم يكن الحرفان متقاربين (سمى لاحقا وهو ايضا اما فى الاول نحو ويل لكل همزة لمزة) الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما فى الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد لايقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود (اوفى الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون) الاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على

ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد * لان فى عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظر * (او فى الاخر نحو فاذا جاء هم امر من الامن او الخوف وان اختلفا فى ترتيبها اى وان اختلف لفظا المتجانسين فى ترتيب الحروف بان يتفقا فى النوع والعدد والهيئة لكن قدم فى احد اللفظين من الحروف ماهو مؤخر فى اللفظ الاخر (يسمى) هذا النوع (تجنيس القلب) وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذى قبله ثانيا وهكذا على الترتيب يسمى قلب الكل والا يسمى قلب البعض و اليهما اشار بقوله (نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه) قال الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك منه للاعداء حتف ويسمى قلب كل (ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اى احد المتجانسين تجنيس القلب (فى اول البيت) والمجانس (الآخر فى اخره يسمى) تجنيس القلب حينئذ (مقلوبا مجنحا) لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله * لاح انوار الهدى من كفه فى كل حال (واذا ولى احد المتجانسين) سواء كان جناس القلب ام غيره ولذا ذكره باسم الظاهر دون المضمر المتجانس (الاخر يسمى) الجناس (مرددا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبأ بنباء يقين) ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواصف عواصم وقواض قواضب وكقولك حسامك للاولياء وللاعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين فى الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى * والذى هو يطعمنى ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه السلام * عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا * وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاخش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد يعد فى هذا النوع ما لم ينظر فيه الى اتصال الحروف وانفصالها كقولهم فى مسعود متى يعود وفى المستنصرية جنة المسئ تضربه حية وقيل لغاضل استنصح ثقة ايش تصحيفه فقال اتيت بتصحيفه (ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق) وهو توافق الكلمتين فى الحروف الاصول مرتبة والاتفاق فى اصل المعنى (نحو فاقم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من قام يقوم (والثانى ان يجمعهما) اى اللفظين (المشابهة وهى مايشبه الاشتقاق) وليس باشتقاق وذلك بان يوجد فى كل من اللفظين جميع مايوجد فى الآخر من الحروف او اكثر لكن لايرجعان الى اصل واحد فى الاشتقاق

نحو

(نحو قال انى لعملكم من القالين) فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله تع اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق فى الحروف الاصول من غير رعاية للترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله جلقت لحية موسى باسمه و بهرون اذا ما قلبا (ومنه) اى من اللفظى (رد العجز على الصدر وهو فى النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين) اعنى المتفقين فى اللفظ والمعنى (او المتجانسين) اى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى (او الملحقين بهما) اى بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبهه الاشتقاق (فى اول الفقرة) وقد عرفت معناها (و) اللفظ (الآخر فى آخرها) اى آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين (نحو ونخشى الناس والله احق ان تخشاه و) الثانى ان يكونا متجانسين (نحو يسائل اللئيم يروجع ود معه سائل) الاول من السؤال والثانى من السيلان (و) الثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق (نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا و) الرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق (نحو قال انى لعملكم من القالين و) هو (فى النظم ان يكون احدهما) اى احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما (فى اخر البيت و) اللفظ (الآخر فى صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثانى و) اعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر فى حشو المصراع الثانى نحو فى علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشهور ورأى المصنف تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثانى اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ الاخر فى صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثانى وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما تصير اثنى عشر حاصلة من ضرب اربعة فى ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبهه الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة فى اربعة لكن المصنف لم يورد من شبهة الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما

مايكون اللفظان مكررين فما يكون احد اللفظين فى آخر البيت واللفظ الآخر فى صدر المصراع الاول (كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه ولبس الى داع الندى بسريع) ومايكون اللفظ الآخر فى حشو المصراع الاول مثل (قوله) اى صمة بن عبدالله القشيرى (تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار) هى وردة ناعمة صفراء طيبة الرايحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع مقول اقول فى قوله اقول لصاحبى والعيس تهوى بنا بين المنيفة فالضمار يعنى اجارى رفيقى واباثه قصتنا والرواحل تسرع بين هذين الموضعين واقول فى اثناء ذلك متلهفا استمتع بشميم عرار نجد فانا نعدمه اذا امسينا بخروجنا من ارض نجد ومنابته ومايكون اللفظ الاخر فى آخر المصراع الاول مثل (قوله) اى قول ابى تمام (ومن كان بالبيض الكواعب) جمع كاعب وهى الجارية حين يبدو ثديها للنهود (مغرما) مولعا (فما زالت بالبيض) يعنى السوف (القواضب القواطع (مغرما) ومايكون اللفظ الاخر فى صدر المصراع الثانى مثل (قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فانى نافع لى قليلها) وقبله الما على الدار التى لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها * الالمام النزول القليل والتعريج على الشئ الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا فى الساعة فيكون الصفة مفيدة وقليلها فاعل نافع او هو مبتدأ ونافع خبره والضمير فى قليلها للساعة اى قليل التعريج فى الساعة يعنى قفا على الدار التى لو وجدتها مأهولة ما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الا مكما بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعنى ويشفى غليل وجدى واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما فى آخر البيت والاخر فى صدر المصراع الاول مثل (قوله) اى قول القاضى الارجانى (دعانى) اى اتركانى (من ملامكما سفاها) هو الخفة وقلة العقل (فداعى الشوق قبلكما دعانى) من الدعاء ومايكون المجانس الاخر فى حشو المصراع الاول مثل (قوله) اى قول الثعالبى (واذا البلابل) جمع بلبل وهو الطائر المعروف (افصحت بلغاتها فانف البلابل) جمع بلبال وهو الحزن (باحتساء بلابل) جمع بلبلة بالضم وهو ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب والمقصود بالتمثيل

هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثانى فهو من هذا الباب على مذهب السكاكى دون المصنف وما يكون المتجانس الاخر فى آخر المصراع الاول مثل (قوله) اى قول الحريرى (فشعوف بايات المثانى) اى القرأن قال الجوهرى المثانى من القرأن ما كان اقل من المأتين ويسمى فاتحة الكتاب مثانى لانها تثنى فى كل صلوة ويسمى جميع القرأن مثانى لاقتران آية الرحمة بآية العذاب (ومفتون برنات المثانى) اى بنغمات اوتار المزامير التى ضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى مفعل من الثنى (و) ما يكون المتجانس الاخر فى صدر المصراع الثانى مثل (قوله) اى قول القاضى الارجانى (املتهم ثم تأملتهم فلاح) اى ظهر لى (ان لبس فيهم فلاح) اى فوز ونجاة (و) اما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين مما يكون احدهما فى اخر البيت والاخر فى صدر المصراع الاول مثل (قوله) اى قول البحترى ضرائب ابدعتها فى السماحة فلسنا نرى لك فيها ضريبا) فالضرائب جمع ضريبة وهى الطبيعة والسجية التى ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل فى ضرب القداح فيهما راجعان الى اصل واحد فى الاشتقاق ومايكون الملحق الاخر فى حشو المصراع الاول مثل (قوله) اى قول امرئ القيس (اذا المرأ لم يخزن لسانه فليس على شئ سواه بخزان) اى اذا لم يخزن المرأ لسانه على نفسه ولم يحفظ مما يعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظ مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق (وقوله) اى قول ابى العلاء (لو اختصر تم من الاحسان رزقكم والعذاب من الماء (يهجر للافراط فى الحضر) اى البرودة يعنى ان يعدى عنكم لكثرة انعامكم على وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين فى آخر البيت والاخر فى حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثانى من الالحاق اعنى ما يجمعهما شبهة الاشتقاق (و) ما يكون الملحق الاخر فى اخر المصراع الاول مثل (قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائرى * لطنين اجنحة الذباب يضير) ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق (و) ما يكون الملحق الاخر فى صدر المصراع الثانى مثل (قوله) ابى تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد * ثوى فى الثرى من كان يحيى به الورى * ويغمر صرف الدهر نائله الغمر (وقد كانت البيض القواضب) اى السيوف القاطع (فى الوغى بواتر) اى قواطع يحسن

استعماله اياها (وهي الآن من بعده بتر) جمع ابتر اى لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلثة التي اهملها المصنف فمثال مايقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبهة الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح بلحي الى جرى العنان الى ملهى فسحقاله من لايح لاح *فالاول ماضي يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ماوقع الملحق الآخر في اخر المصراع الاول قوله *ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تخليص عاني * فالاول من عنى يعنى والثاني من عنا يعنو ومثال ماوقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر *لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى الآن مثواه في الثرى *فالثراء واوى من الثروة والثرى يأتي (ومنه) اى من اللفظي (السجع) وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجئ وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله (قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد) في الآخر (وهو معنى قول السكاكي هو) اى السجع (في النثر كالقافية في الشعر) وفيه بحث لان القافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا تطلق القافية على تواطئ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انما هي في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطأ عليها في اواخر الفقر وهي التي يقال لها فواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المصنف قوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر وكما ان التقفية ثمة توافقها فكذا السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها (وهو) اى السجع على ثلثة اضرب (مطرف ان اختلفا) اى الفاصلتان (في الوزن نحو ما لكم لاترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا) فالوقار والاطوار مختلفان وزنا (والا) اى وان لم تختلف الفاصلتان في الوزن (فان كان ما في احدى القرينتين) من الالفاظ (او كان (اكثره) اى اكثر ما في احدى القرينتين (مثل مايقابله) اى يقابل ما في احدى القرينتين (من الاخرى في الوزن والتقفية) اى التوافق على حرف الآخر (فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع

بزواجر وعظه) فجميع ما فى القرينة الثانية يوافق مايقابله من الاولى فى الوزن والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابلها شئ من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان اكثرها فى الثانية موافقا لمايقابله من الاولى (والافمتوازٍ) اى وان لم يكن مافى احدى القرينتين ولا اكثره مثل مايقابله من الاخرى فهو السجع المتوازى وذلك بان يكون مافى احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين فى الوزن والتقفية جميعا (نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة) او فى الوزن فقط نحو * والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا * او فى التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت اولا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو * انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر * قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربعة شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التأليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من الفقرتين دالة على معنى آخر والا لكان تطويلا كقول الصابئ * لا تدركه الاعين بلحاظها * ولا تحده الالسن بالفاظها * ولا تخلقه العصور بمرورها * ولا تهرمه الدهور بكرورها * والصلوة على من لم يرللكفر اثرا الا طمسه ومحاه * ولا رسما الا اذاله وعفاه * اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم (قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم) اى بعد ان لم يتساو قرائنه فالاحسن (ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او) قرينته (الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة) اخرى (اقصر منها) قصرا (كثيرا) قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان تكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى * فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر * والثانى ان يكون الثانى اطول من الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى * وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا * تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا * فان الاول ثمان لفظات والثانى تسع وله فى القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان على ثلثة فقرفان الاولين يحسبان فى عدة واحدة ثم تأتى الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان تجئ متساوية لهما كقوله تعالى * واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين فى سدر مخضود وطلح منضود

وظل ممدود فهذه الثلثة كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات اوستا كان حسنا والثالث ان يكون الآخر اقصر من الاول وهو عندى عيب فاحش لان السمع قد استوفى امده فى الاول بطوله فاذا جاء الثانى قصيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل و القصير هو احسن لقرب الفواصل المشجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطأة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثنى عشرة اكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى * واذا ذقنا الانسان منا رحمة الآية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلثة عشرة (والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز) اى اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك فى كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون (كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت) فانه لو اعتبر الحركة لفوات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز فى القوافى ولا واف بالغرض اعنى تزاوج الفواصل واذا رأيتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا اى بالغدوات وهنأنى الطعام و مرأنى اى امرانى واخذ ما قدم وما حدث اى حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم فى ذلك (قيل ولا يقال فى القرآن اسجاع) لان السجع فى الاصل هدير الحمام ونحوها (بل يقال فواصل) وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها (وقيل السجع غير مختص بالنثر) بل يجرى فى النظم ايضا (ومثاله من النظم) قول ابى تمام (تجلى به رشدى * واثرت به يدى * وفاض به ثمدى) وهو المال القليل واصله فى الماء (واورى به زندى) اى صار ذورى وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اورى بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف و الضمائر فى به تعود الى نصر المذكور فى البيت السابق وهو قوله ساحمد نصرا ما حييت واننى لاعلم ان قد جل نصر من الحمد (ومن السجع على هذا القول) يعنى القول بعدم الاختصاص بالنثر (ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطرى البيت سجعة مخالفة

لاختها

لاختها) اى السجعة التى فى الشطر الآخر وقوله سجعة ينبغى ان ينتصب على المصدر اى يجعل كل من شطرى البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التى فى الشطر الاخر لا على انه المفعول الثانى لجعل لان الشطر ليس بسجع و يجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريرى *لما اقتعدت غارب الاغتراب * وانأتنى المترية عن الاتراب سجعة وقوله طوحتنى طوايح الزمن * الى صنعاء اليمن * سجعة اخرى (كقوله) اى قول ابى تمام يمدح المتعصم بالله حين فتح عمورية (تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب فى الله) اى راغب فيما يقربه من رضوانه (مرتقب) اى منتظر ثوابه اوخايف عقابه فالشطر الاول مسجعة مبنية على الميم والثانى على الباء وقوله تدبير مبتدأ وخبره فى البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الاتقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول بجريانه فى النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثانى منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه فى فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس *افاطم مهلا بعد هذا التدلل *وان كنت قد ارمعت هجرى فاجملى *الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثانى فاذا جاء مرتبطا به كقوله ايضا * قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل *بسقط اللوى بين الدخول فحومل *الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادى *من شروط الصبوح فى المهرجان *خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثانى ويسمى التصريع الناقص كقول ابى الطيب *مغانى الشعب طيبا فى المغانى *بمنزلة الربيع من الزمان *الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة فى المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى فى المعنى فى المصراعين كقول عبيد بن الابرص * فكل ذى غيبة يؤب *وغائب الموت لا يؤب *وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابى تمام * فتى كان شربا للعفاة ومرتعا * فاصبح للهندية البيض مرتعا * السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتى ذكرها فى اول الثانى و يسمى التعليق كقول امرئ القيس *الا ايها الليل الطويل الا انجلى * بصبح وما الاصباح منك

بامثل *لان الاول متعلق بمصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته و يسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس * اقلني قد مست من الذنوب * و بالاقرار عدت من الجحود * فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولايخفى ان السابعة خارجة مما نحن فيه (ومنه) اى من اللفظي (الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين اومن المصراعين في الوزن (دون التقفية نحو ومنارق مصفوفة وزرابي مبثوثة) فالفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لافي التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء اذ لاعبرة بتاء التأنيث على مابين في علم القوافي ومثل قوله *هو الشمس قدر والملوك كواكب *هو البحر جودا والكرام جداول * والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لايتساوي الفاصلتان في التقفية البتة وحينئذ يكون بينها و بين السجع تباين و يحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولايشترط التساوي في التقفية وحينئذ يكون بينها و بين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة و اكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ومنارق مصفوفة وزرابي مبثوثة و بالعكس في مثل مالكم لاترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ماذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لافي الحرف ايضا كما في السجع وكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه لم يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولايشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك (فان كان) اى فان اتساوي الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان (اما في احدى القرينتين) من الالفاظ (او اكثره) اى اكثر ما في احدى القرينتين (مثل مايقابله) من الالفاظ (من القرينة) الاخرى في الوزن) سواء كان مثله في التقفية او لم يكن (خص) هذا النوع من الموازنة (باسم المماثلة) فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض مايشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر به المماثلة مما يختص بالشعر اوردلها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري في النثر والنظم جميعا ولايختص بالنظم على ماهو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لايختص بالنثر لماسبق الى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال (نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم

وقوله

وقوله) اى قول ابى تمام (مها الوحش) اى بقر الوحش (الاان هاتا اوانس اى هذه النساء تأنس بك و يحدثنك ومها الوحش نوافر (قنا الخط الاان تلك القنا (ذوابل) والنساء نواخر لاذبول فيها الظاهر ان الآية والبيت مما يكون اكثر ما في احدي القرينتين مثل مايقابله من الاخرى لاجميعه اذلا يتحقق تماثل الوزن فى اتيناهما وهدينا هما و كذا فى هاتا و تلك ومثال الجميع قول البحترى * فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا * واقدم لما لم يجد عنك مهربا (ومنه) اى من اللفظى (القلب) وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون فى النظم و قد يكون فى النثر اما فى النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله * اراناالاله هلالا انارا * وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه (كقوله) اى قول القاضي الارجاني (مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم) واما فى النثر فاشار اليه بقوله (وفى التنزيل كل فى فلك وربك فكبر) والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة (ومنه) اى من اللفظى (التشريع) ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا (وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما) اى من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب فى التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اى القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبنى الشاعر ابيات القصيدة ذات القافيتين على بحرين اوضرب بين من بحر واحد فعلى اى القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل (كقوله) اى قول الحريرى (ياخاطب الدنيا) من خطب المرأة (الدنية) الخسيسة (انها شرك الردى) اى حبالة الهلاك وقرارة الاكدار) اى مقر الكدورات * دار متى ما اضحكت فى يومها * بكت غدا بعد الهامن دار * غاراتها لاتنقضى واسيرها * لايفتدى بجلا يل الاخطار * وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثانى وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف فى البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذى قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله ياخاطب الدنيا هى من حركة الكاف من شرك الردى الى الآخر

او مجموع قوله كاردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدا والى الآخر
او لفظة دا منه وههنا اقوال اخر مذكورة فى علم القوافى ولو قال هو بناء البيت
على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريرى * جودى على
المستهتر الصب الجوى * وتعطفى بوصاله وترحمى * ذا المبتلى المتفكر القلب
الشجى * ثم اكشفى عن حاله لا تظلمى * فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من
قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين
ان يكون مبنيا عليهما فقط (ومنه) اى من اللفظى (لزوم مالا يلزم) ويقال له
الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا (وهو ان يجئ قبل حرف الروى)
وهو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية
مثلا سمى بذلك لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا الفتل
يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل
الذى يجمع به الاحمال او من الرى لان البيت يرتوى عنده فينقطع كما ان
عند الارتواء ينقطع الشرب (او ما فى معناه) اى قبل الحرف الذى هو فى معنى
حرف الروى (من الفاصلة) يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر موقع حرف
الروى فى قوافى الابيات (ما ليس بلازم فى السجع) مثل التزام حرف او حركة
يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما فى معناه وقوله ما ليس بلازم
فاعل يجئ والمراد ان يجئ ذلك فى بيتين او اكثر او قرينتين او اكثر والا
ففى كل بيت يجئ قبل حرف الروى ما ليس بلازم فى السجع مثلا قوله * قفا نبك
من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحول * قد جاء قبل
اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم فى السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جئ
فى البيت الثانى ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم فى السجع معناه ان يؤتى قبل
حرف الروى من قافية البيت او قبل ما فى معناه من فاصلة الفقرة بشئ لا يلزم
الاتيان به فى مذهب السجع يعنى لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان
سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشئ ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر
فساد ما يقال انه كان ينبغى ان يقول ما ليس بلازم فى السجع او القافية ليوافق
قوله قبل حرف الروى او ما فى معناه فمجئ ما ليس بلازم فى السجع قبل ما هو فى
معنى حرف الروى من الفاصلة (نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر)
فالراء بمنزلة حرف الروى وقد جئ قبلها فى الفاصلتين بالهاء وهو ليس
بلازم فى السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تسخر ولا تظفر

ونحو

ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع في نحو لا تنهر ولا تبصر ولا تصعر كما ذكر في قوله تعالى *اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر (و) مجيئه قبل حرف الروى (نحو قوله ساشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادى لم تمنن وان هي جلت) اى لم تقطع اولم تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت لله نعمته واشكر والى وقد يقال شكرت فلانا يريد ون نعمته وكانه اراد ساشكر لعمرو فحذف الجار اوجعل ايادى بدل اشتمال من عمرو (فتى) اى هو فتى (غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت) يقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل به اى لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا وابتلى بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقته قول الآخر اذا افتقر المرار لم يرفقره وان ايسر المرار ايسر صاحبه (رأى خلتي) اى فقرى (من حيث يخفي مكانها) لاني كنت استرها بالتجمل (فكانت) خلتي (قذى عينيه حتى تجلت) اى انكشفت وزالت باصلاحه لها بايديه يعنى من حسن اهتمامه جعله كالامر الملازم له حتى تلاقاه بالاصلاح فحرف الروى هو التاء وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك ففي كل من الآية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحهما وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي * لما توذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد * والا فما يبكيه منها وانها * لا وسع مما كان فيه وارغد * حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريرى وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعنى العسل والكسل السين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروى اوما في معناه اعم من ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة اوغيرها لان جميع ما في البيت الى حرف الروى يصدق عليه انه قبل حرف الروى لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم

انما يطلق على مايكون فى القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم
فى السجع والتقفية قبل حرف الروى مالايلزم من مجئ حركة مخصوصة
او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروى او مافى معناه يعنى من حروف
القافية او الفاصلة و الالكان المناسب ان يقول فى البيت او الفقرة وقوله
فى الايضاح وقد يكون ذلك فى غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار
الذى يسمى لزوم مالايلزم قد يجئ فى كلمات الفقرا والابيات غير الفواصل
والقوافى (واصل الحسن فى ذلك كله) يعنى فى الضرب اللفظى من المحسنات
(ان تكون الالفاظ تابعة للمعانى دون العكس) اى لا ان تكون المعانى توابع
للالفاظ و ذلك ان المعانى اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا
تليق بها فيحسن اللفظ و المعنى جميعا وان اتى بالالفاظ متكلفة مصنوعة
وجعل المعانى تابعة لها كان كظاهر موه على باطن مشوه ولباس حسن على
منظر قبيح وعمد من ذهب على نصل من خشب فينبغى ان يجتنب عما يفعله
بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شئ من المحسنات اللفظية فيصرفون
العناية الى جميع عدة من المحسنات و يجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة
المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعانى قال المصنف هذا ما تيسر لى
باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث و بقيت اشياء تذكرها
فى علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول مايتعين اهماله و يجب
ترك التعرض له اما لعدم دخوله فى فن البلاغة اولعدم كونه راجعا الى تحسين
الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل مايرجع الى التحسين فى الخط دون
اللفظ مع مافيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين فى الخط كما ذكرنا
فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف
كقول الحريرى * فتنتنى فجننتنى تجنى بتجن يفتن غب تجنى * ومثل المقطع
وهو ضد الموصل كقول الوطواط * وادرك ان زرت دار ودود * درا اوردا
وردا * ومثل الخيفاء وهى الرسالة اوالقصيدة التى تكون حروف احدى
كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول
الحريرى * الكرم ثبت الله جبش سعودك * يزين الى اخر الرسالة ومثل الرقطاء
وهى التى احد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة
ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب اوالشاعر فيأتى برسالة اوخطبة
اوقصيدة لايوجد فيها بعض حروف المعجم والثانى مالا اثر له فى التحسين

قطعا

قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة فى المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلق بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى *مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم* وكقول زهير * من يلق يوما على علاته هرما * يلق السماحة فيه والندى خلقا * وقول ابى نواس * صفراء لا تنزل الاحزان بساحتها * لو مسها حجر مسته سراء * ومثل التعديل ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة فى ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا ، مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى فى كلامك خفاء دلالة فتأتى بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل فى الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور فى باب الاطناب وقد اوردوه فى المحسنات اولكونه مشتملا على تخليط مثل ماسماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجئ مع الايجاز وقد يجئ مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثانى مالا بأس بذكره لاشماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول فى السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول فى الابتداء و التخلص والانتهاء والمص قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هى خاتمة الفن الثالث ولبست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم

) خاتمه (

فى السرقات الشعرية وما يتصل بها) اى بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح (وغير ذلك) مثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء (اتفاق القائلين ان كان فى الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء) وحسن الوجه والبهاء. نحو ذلك (فلا يعد سرقة) ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى (لتقرره) اى لتقرر هذا الغرض العام (فى العقول والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم (وان كان اتفاق القائلين (فى وجه الدلالة) على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك (كالتشبيه والمجاز والكناية (وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هى له) اى لاختصاص تلك الهيئات بمن يثبت تلك الصفة له (كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة) اى السائلين (و) كوصف (البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس فى معرفته) اى معرفة وجه الدلالة على الغرض (لاستقراره فيها) اى فى العقول والعادات (لتشبيه الشجاع

بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول) اى فالاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق فى الغرض العام فى انه لايعد سرقة ولااخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان فى وجه الدلالة (والا) اى وان لم يشترك الناس فى معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لاينال الابفكر (جاز ان يدعى فيه) اى فى هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة) بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الآخر وان الثانى زاد على الاول اونقص عنه (وهو) اى مالايشترك الناس فى معرفته من وجه الدلالة على الغرض (ضربان) احدهما (خاصى فى نفسه غريب) لاينال الابفكر (و) الآخر (عامى تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كامر) فى باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصى والمبتذل العامى امامع البقاء على الابتذال اومع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما فى الامثلة المذكورة واذا تقرر هذا (فالاخذ والسرقة) اى مايسمى بهذين الاسمين (نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله امامع اللفظ كله اوبعضه اووحده) عطف على قوله امامع اللفظ اى او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولابعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله اوبعضه والثانى ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ اوبعضه امامع تغيير النظم اوبدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله (فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) اى لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات (فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبدالله بن زبير انه فعل بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك) يعنى اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه منوضا المعدلة ولم توجب له عليك مثل ماتوجبه لنفسك (وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل) اى وجدته هاجرا لك متبدلا بك وبمواخاتك ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة (وبركب حد السيف) اراد بركوب حد السيف تحمل كل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره واراد الصبر على الحرب والموت (من ان تضيمه) اى بدلا من ان تضيمه (اذا لم يكن عن شفرة السيف) اى عن ركوب حد السيف (مزحل) اى مبعد اى لايبالى ان يركب

من الامور

من الامور مايؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم اويلحقه عار واهتضام متى لم يجد عن ركوبه مبعدا ومعدلا فقد حكى ان عبدالله بن زبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا ابابكر ولم يفارق عبدالله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزنى فانشد قصيدته التى اولها * لعمرك ماادرى وانى لاوجل * على اينا تعدو المنية اول * حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبدالله بن زبير وقال له الم تخبرنى انهما لك فقال اللفظ والمعنى له و بعد فهو اخى من الرضاعة وانا احق بشعره

(وفى معناه) اى فى معنى مالم يغير فيه النظم (ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها مايراد فيها) يعنى انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الخطيئة دع المكارم لم ترحل لبغيتها * واقعد فانك انت الطاعم الكاسى * ذرالمآثر لاتذهب لمطلبها * واجلس فانك انت الآكل اللابس * وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبى على مطيهم * يقولون لاتهلك اسى وتجمل * اورده طرفه فى داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب * وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التى كنت تعلم * فاورده الفرزدق فى شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا الضرب ان يبدل بالفاظ مايضادها فى المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال فى قول حسان * بيض الوجوه كريمة احسابهم * شم الانوف من الطراز الاول * سود الوجوه لئيمة احسابهم * فطس الانوف من الطراز الاول (وان كان) اخذ اللفظ كله (مع تغييره لنظمه) اى نظم اللفظ اواخذ بعض اللفظ) لاكله (يسمى) هذا الاخذ (اغارة ومسخا) وهو ثلثة اقسام لان الثانى اما ان يكون ابلغ من الاول اودونه اومثله (فان كان الثانى ابلغ) من الاول (لاختصاصه بفضيلة) لاتوجد فى الاول كحسن السبك اوالاختصار اوالايضاح اوزيادة معنى (فممدوح) اى فالثانى ممدوح مقبول (كقول بشار من راقب الناس) اى حاذرهم فى الاساس رقبه وراقبه وحاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه (لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج) اى الشجاع القتال الذى له ولوع بالقتل (وقول سلم) الخاسر بالخاء المعجمة يسمى بذلك لخسرانه فى تجارته فى الاساس يسمى سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به (من راقب الناس مات هما اى حزنا انتصب على انه مفعول له اوتمييز (وفاز باللذة الجسور) اى الشديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا روى عن ابى معاذ رواية

بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله يبتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر *خلقنا لهم في كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا * وقول ابن نباته بعده خلقنا باطراف القنا في ظهورهم * عيونا لها وقع السيوف حواجب *فبيت ابن نباته ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى الهزام حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم (و ان كان) الثاني (دونه) اى دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول (فهو) اى الثاني (مذموم) مردود (كقول ابي تمام) مريثة محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته (هيهات) اي بعد ان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسياني له بدلالة ما قبله وهو قوله انسي ابا نصر نسبت اذ ندى من حيث ينتصر الفتى وينيل (لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل) قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان يقال انه يعز او انه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجوز بمثله (وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا) فالمصراع الثاني مأخوذ من مصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على المضي والمراد لقد كان فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه ابدا العلم بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل كذا ذكره المصنف واعترض عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فنفى الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه سببا لصلاحه قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة يدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جني اى تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود واولا سخاؤه الذي

استفام

استفاد منه لبخل به على الدنيا واستبقاء لنفسه قال ابن فورجة هذا تأويل فاسد وغرض بعيد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخاءه على وكان بخيلا به على فلما اعدى سخاؤه اسعدني بضمي اليه وهدايتي له وعلى التفاسير الثلثة فالمصراع مأخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر كما ان مصراع ابي تمام بخله بمثل المرثي ولو اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان مأخوذا منه على احد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعد ما ذكر قول ابن جني وابن فورجة ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت (وان كان) الثاني (مثله) اي مثل الاول (فابعد) اي فالثاني ابعد (من الذم والفضل للاول) كقول ابي تمام * لو حار مرتاد المنية لم تجد الا الفراق على النفوس دليلا *) الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق (وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها المنايا الى ارواحنا سبلا) الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لهاة وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنايا وروي يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضي الارجاني لم يبكني الاحديث فراقكم * لما اسر به الى مودعي * وهو ذلك الدر الذي اودعتم في مسمعي القيته من مدمعي * وقول جار الله في مرثية استاذه وقائلة ما هذا الدر التي * تساقطها عيناك سمطين سمطين * فقلت هي الدر التي قد حشا بها ايوب ضراء ذني تساقط من عيني * وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة بالتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام * مقيم الظن عندك والامانى * وان قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في الآفاق الا * ومن حدوك راحلتي وزادي * وقول ابي الطيب رحمة الله عليه * واني عنك بعد غد لغاد * وقلبي عن فنائك غير غاد محبك حيث ما اتجهت ركابي * وضيفك حيث كنت من البلاد * ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال (وان اخذ المعنى وحده) وهو عطف على قوله

وان اخذ اللفظ (يسمى) اخذ المعنى وحده (الماما) من الم بالشئ اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به (وسلخا) وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا آخر (وهو ثلثة اقسام كذلك) اى مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعنى ان الثانى اما ابلغ من الاول اودونه اومثله (اولها) اى اول الاقسام وهو ان يكون الثانى ابلغ من الاول (كقول ابى تمام هو) الضمير للشان (الصنع) اى الاحسان وهو مبتدأ وخبره الجملة الشرطية اعنى قوله (ان يعجل فخير وان يرث) اى يبطؤ فللريث فى بعض المواضع انفع وقول ابى الطيب ومن الخير بطؤ سيبك) اى تأخر عطائك (عنى اسرع السحب فى المسير الجهام) اى السحاب الذى لاماء فيه يقول لعل تأخر عطاياك عنى يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لاماء فيه ومافيه الماء يكون ثقيل المشى فبيت ابى الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب (وثانيها) اى ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول (كقول البحترى واذا تألق) اى لمع (فى الندى) اى فى المجلس الغاص باشراف الناس (كلامه المصقول) المنقح (خلت لسانه من غصبه) اى من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه (وقول ابى الطيب كان الستتهم فى النطق) قد جعلت على رماحهم فى الطعن خرصانا خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح استنها واحدها خرص بالضم والكسر يعنى لفرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان الستتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة فى النفاذ كالستتهم فبيت ابى الطيب دون بيت البحترى لانه قد فاته ما افاده البحترى بلفظ تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التألق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو الاستعارة بالكناية (وثالثها) اى ثالث الاقسام وهو ان يكون الثانى مثل الاول (كقول الاعرابى) ابى زياد (ولم يك اكثر الفتيان مالا) وروى وما ان كان اكثرهم سواما السائمة والسوام والسوائم الابل الراعية (ولكن كان ارحبهم ذراعا) وفى الاساس فلان رحب الباع والذراع ورحبها اى سخى (وقول اسمجع) يمدح جعفر بن يحيى (ولبس باوسعهم فى الغنى) الضمير فى اوسعهم للملوك فى البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع (ولكن معروفه)

اى احسانه

اى احسانه (اوسع) وكقول الآخر فى مرثية ابن له* والصبر يحمد فى المواطن كلها الاعليك فانه مذموم *وقول ابى تمام بعده * وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع *هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة (واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان) اى معنى البيت الاول ومعنى البيت الثانى (كقول جرير فلا يمنعك من ارب) اى حاجة (لحاهم) بالضم جمع لحية (سواء ذوالعمامة والخمار) اى لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف (وقول ابى الطيب) فى سيف الدولة يذكر خضوع بنى كلاب وقبائل العرب له (ومن كفه منهم قناة كمن فى كفه منهم خضاب) فتعبير جرير عن الرجل لذى العمامة كتعبير ابى الطيب عنه بمن فى كفه قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن فى كفه خضاب ويجوز فى تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والآخر مديحا اوهجاء اوافتخارا اوغير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال فى اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب اوالمديح اوغير ذلك وعن وزنه وعن قافيته (ومنه) اى من غير الظاهر (ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول البحترى * سلبوا) اى ثيابهم (واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا) لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم (وقول ابى الطيب يبس التجيع عليه) اى على السيف (وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد) لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف (ومنه) اى من غير الظاهر (ان يكون معنى الثانى اشمل) من معنى الاول (كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا) لانهم يقومون مقامهم كلهم (وقول ابى نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد) الاول يختص بعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم روى انه لما بلغ هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكى وفرط احسانه فى زمانه غار عليه غيرة افضت به الى التنكر له والآمر بحسبه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا ياهارون اما م الهدى عند احتقال المجالس الحاشد انت على مابك من قدرة فلست مثلى الفضل بالواجد ليس من الله ببعيد ان يامر هارون باطلاقه (ومنه) اى من غير الظاهر (القلب وهو

ان يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول كقول ابى الشيص اجدا الملامة فى هواك

لذيذة * حبا لذكرك فليلمني اللوم * وقول ابى الطيب واحبه) الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذى هو الحال اعنى قوله (واحب فيه ملامة ك مايقال اتصلى وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو رأى البعض او على تقدير المبتدأ اى وانا احبه واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعنى محبته ومحبة الملامة فيه يعنى لايكون الا واحدا (ان الملامة فيه من اعدائه) ومايكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابى الشيص والاحسن فى هذا النوع ان يبين السبب كما فى هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما فى قول ابى تمام * ونغمة معتف جدواه احلى * على اذنيه من نغم السماع وقول ابى الطيب * والجراحات عنده نغمات * سبقت قبل سببه بسؤال * واراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطى بغير سؤال (ومنه) اى من غير الظاهر (ان يؤخذ بعض المعنى و يضاف اليه مايحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا رأى عين) اى عيانا (ثقة) حال اى واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة اومفعول له من الفعل الذى يتضمنه قوله على آثارنا اى كائنة على آثارنا لوثوقها واعتمادها (ان سمار) اى ستطعم من لحوم من يقتلهم من القتلى (وقول ابى تمام * وقد ظللت عقبان اعلامه) اى القى عليها الظل (ضحى * بعقبان طير فى الدماء نواهل) من نهل اذا روى نقيض عطش (اقامت) اى عقبان الطير (مع الرايات) اى الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاه (حتى كانها من الجبن الا انها لم تقاتل) يعنى ان رايات الممدوح التى هى كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل فى دماء القتلى لانها اذا خرج للغزو وتساير العقبان فوق رايته لاكل لحوم القتلى فتلقى ظلالها عليها (فان ابا تمام لم يلم بشئ من معنى قول الافوه رأى عين و)من معنى قوله (ثقة ان سمار) يعنى ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه اما دبقوله رأى عين قرب الطير من الجبش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأى عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعنى وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادى ثم قال ثقة ان سمار فجعل الطير واثقة

بالميرة

بالمبرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد المعنى المقصود واما ابوتمام فلم يأت بشيء مما افاده قول الافوه رأى عين وقوله ثقة ان سمار لايقال ان قول ابي تمام ظللت الماء بمعنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقر بها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لايرى اصلا (لكن زاد) ابوتمام (عليه) اى على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذى اخذه من الافوه وهو تسائر الطير على آثارهم (بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها) اى باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش (يتم حسن الاول اعنى قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذه الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذى هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعنى تسايرالطيور على آثارهم وماذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل (واكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها مقبولة بل منها) اى من هذه الانواع (مايخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ماكان) اى كل نوع من هذه الانواع يكون (اشد خفاء) بحيث لايعرف ان الثاني مأخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تأمل (كان اقرب الى القبول) لكونه ابعد من الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف (هذا) الذى ذكره في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون (اذا علم الثاني اخذ من الاول) بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر ولايترتب عليه الاحكام المذكورة (لجواز ان يكون الاتفاق) اى اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده (من قبيل توارد الخاطر اى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ) كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه *مفيد ومتلاف اذا ما اتيته *تهلل واهتز اهتزاز المهند *فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت اني شاعر اذا وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان

ابن عبد الملك اتى باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب
واحد منهم فاستعفى فاعفى وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله
فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابى رغوان سيف مجاشع يعني نفسه وكانه قال
لايستعمل ذلك السيف الا ظالم واين ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي واتفق ان بنا
السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق اتعجب الناس ان اضحك
سيدهم خليفة الله يستسقي به المطر * لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن
الاسير ولكن اخر القدر * ولن يقدم نفسا قبل ميتها جمع اليدين ولا الصمصامة
الذكر * ثم اعمد سيفه وهو يقول * ما ان يعاب سيدا اذا صبا * ولا يعاب صارم
اذا نبا * ولا يعاب شاعرا اذا كبا * ثم جلس يقول كاني باين المراغة يعني جريرا
قد هجاني فقال * بسيف ابي رغوان سيف مجاشع * ضربت ولم تضرب
بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فاخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشاد
يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع * ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا امير المومنين كاني باين القين يعني الفرزدق
وقد اجابني فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم * اذا اثقل الاعناق
حمل المغارم * ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال مجيبا * كذاك سيوف
الهند تنبو ظباتها * وتقطع احيانا مناط التمائم * ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم
اذا اثقل الاعناق حمل المغارم * وهل ضربته الرومي جاعلة لكم * اباعن كليب
او اخا مثل دارم * (فاذا لم يعلم) ان الثاني اخذ من الاول (قيل قال فلان كذا
وقد سبقه اليه فلان فقال كذا) ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى
العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص (ومما يتصل بهذا) اى بالقول في
السرقات الشعرية (القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح
بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول
في السرقات ان في كل منها اخذ شيء من الآخر (اما الاقتباس فهو ان
يضمن الكلام) نثرا كان او نظما (شيئا من القرآن او الحديث لا على انه
منه) اى لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث يعني على وجه
لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء
الكلام قال الله تعالى او قال النبي عليه السلام كذا او في الحديث كذا ونحو ذلك
وتمثل في الكتاب بار بعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى
التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول (كقول الحريري فلم يكن

الاكام بصر اوهو اقرب حتى انشد فاغرب و) الثانى مثل (قول الآخر ان كنت ازمعت) اى عزمت (على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل * وان تبدلت بناء غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل * و) الثالث (مثل قول الحريرى قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه) فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ماروى انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبى عليه السلام كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اى قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريرى وقبح اللكع اى لعن اللئيم وقيل ابعد من قبحه الله بفتح العين اى ابعده عن الخير (و) الرابع مثل (قول ابن عباد قال) الحبيب (لى ان رقيبى سئ الخلق فداره) من المداراة وهى المجاهلة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب (قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره) اقتبسا من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حففته بكذا اى جعلته محفوفا محاطا يعنى ان وجهك جنة فلابد لى من تحمل مكاره الرقيب كما لابد لطالب الجنة من مشاق التكاليف (وهو) اى الاقتباس (ضربان) احدهما (ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كما تقدم) من الامثلة الاربعة (و) الثانى (خلافه) اى نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى (كقوله) اى قول ابن الرومى (لئن اخطأت فى مدحك فما اخطأت فى منعى لقد انزلت حاجاتى بواد غير ذى زرع) فقوله بواد غير ذى زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية * ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم * لكن معناه فى القرآن بواد لاماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومى عن هذا المعنى الى جناب لاخير فيه ولامنفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم * فى صبيح الوجه دخل الحمام فحلق رأسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين رأسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى (ولا بأس بتغيير يسير) فى اللفظ المقتبس (للوزن اوغيره) كالتقفية (كقوله) اى قول بعض المغاربة عند وفات بعض اصحابه (قد كان) اى وقع (ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا) وفى القرآن انا لله وانا اليه راجعون (واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير) بيتا كان اوما فوقه اومصراعا اومادونه (مع التنبيه عليه) اى على انه من شعر الغير (ان لم يكن) ذلك (مشهورا عند البلغاء) وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر

الغير من شعر آخر لكان احسن لينتاول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته فى اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمي *اذا ضاق صدرى وخفت العدى* تمثلت بيتا بحالى يليق * فبالله ابلغ ما ارتجى * وبالله ادفع مالا اطيق *وبدون التنبيه كقول بعضهم *كانت بلهنية الشبيبة سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة مجمل *وقعدت انتظر الغناء كراكب *عرف المحل فبات دون المنزل *البيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا الاحاجة اليه قول ابن العميد *كانه كان مطويا على احن ولم يكن فى قديم الدهر انشدنى *ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا *من كان بالفهم فى المنزل الخشن * البيت الثانى لابى تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر (كقوله) اى قول الحريرى يحكى ما قال الغلام الذى عرضه ابوزيد للبيع (على انى سانشد يوم بيعى *اضاعونى واى فتى اضاعوا) المصراع الثانى للعرجى وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله عنه نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة قيل هو لامية بن ابى الصلت وتمامه * ليوم كريهة وسداد ثغر * اللام فى ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لاغير وهو سده بالخيل والرجال والثغر من موضع المخافة من فروج البلدان اى اضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقى احوج ما كانوا الى واى فتى اى كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تتديم و اما بدون التنبيه فكقول الآخر * قد قلت لما اطلعت وجناته *حول الشقيق العض روضة اس *اعذاره السارى المجول توقفا * ما فى وقوفك ساعة من بأس المصراع الاخير لابى تمام * واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقى كما مر آنفا والثانى ان لا يتم بدونه كقول الشاعر * كما معا امس فى بوس نكابده *والعين والقلب منا فى قذى واذى *والآن اقبلت الدنيا عليك بما *تهوى فلا تنسى ان الكرام اذا اشار الى بيت ابى تمام ولا بد من تقدير الباقى منه لان المعنى لا يتم بدونه (واحسنه) اى احسن التضمين (ما زاد على الاصل بنكتة) اى يشتمل البيت او المصراع المضمن فى شعر الشاعر الثانى على لطيفة لا توجد فى شعر الشاعر الاول (كالتورية) وهو ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد (والتشبيه فى قوله) اى قول صاحب التحبير (اذا الوهم ابدى) اى اظهر (لى

لما ها

(لماهما) اى سمرة شفتها (وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني) من الاذكار (من قدها ومدامعي مجرعوا لينا ومجرى السوابق) ينصب مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجرعوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر اوللمجرى والمجرى وقدعرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجرعوالينا بدلامنه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعدين لانه جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيب وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على التابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه (ولايضر) في التضمين (التغيير اليسير) لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب * اقول لمعشر غلطوا وغضوا * من الشيخ الرشيد وانكروه * هو ابن جلا وطلاع الثنايا * متى يضع العمامة يعرفوه * فالبيت لسحيم بن وثيل واصله * انا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى اضع العمامة تعرفوني * فغير الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا اى وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد واراد به الغوي على طريق التهكم (وربما سمي تضمين البيت فازاد) على البيت (استعانة وتضمين المصراع فادونه ايداعا) لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الاول هو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب (ورفوا) لانه رنما خرق شعره بشعر الغير (واما العقد وهو ان ينظم نثر) قرآنا كان اوحديثا اومثلا او غير ذلك (لا على طريق الاقتباس) وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن اوالحديث لاعلى انه منه فالنثر الذي قد قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اى طريق كان اذلادخل فيه للاقتباس (كقوله) اى قول ابي العتاهية (مابال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر) حال اى ما باله مفتخرا (عقد قول علي رضي الله عنه ومالابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره

جيفة) وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يتحمل مثله فى الاقتباس اولم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث وحينئذ يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر * انلنى بالذى استقرضت خطا * واشهد معشرا قد شاهدوه * فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه * يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وقال الامام الشافعى رحمه الله عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية * اتق المشبهات وازهد ودع ما يريبك بعينك واعملن بنية * عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس وقوله ازهد فى الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات (واما الحل فهو ينثر نظم) وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختار الا يتعاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا فى محله غير قلق (كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته) اى صارت ثمار نخلاته كالحنظل فى المرارة (لم يزل سوء الظن يقتاده) اى يقوده الى تخييلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق) هو (توهمه الذى يعتاده) اى يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه (حل قول ابى الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه * وصدق ما يعتاده من توهم) يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اى اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسئ ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصاغره (واما التلميح) صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون فى تفسير الابيات فى هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشئ مليح وقد ذكرناه فى باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار الى قصة اوشعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز (فهو ان يشار) فى فحوى الكلام (الى قصة اوشعر او) مثل سائر (من غير ذكره) اى ذكره تلك القصة اوالشعر اوالمثل فالضمير لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون فى النظم اوفى النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة اوشعر اومثل اما فى النظم فالتلميح الى القصة (كقوله) اى قول ابى تمام

لحقنا باخريهم وقد حوم الهوى * قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع * فردت علينا الشمس والليل راغم * بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى * لبهجتها ثوب السماء المجزع (فوالله ما ادري الاحلام نائم * المت بنا ام كان في الركب يوشع) الضمير في اخريهم ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار وحومه غيره نضا ذهب به وازاله الضمير في ضوءها و بهجتها للشمس الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة انطوى انضم المجزع ذو لونين وقوله الاحلام نائم استعظام لما رأى واستغراب (اشار الى قصة يوشع) بن نون فتى موسى عليه السلام (واستيقافه الشمس) اى طلبه وقوف الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعى الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم (و) التلميح الى الشعر (كقوله لعمر ومع الرمضاء) ارض رمضاء اى حارة يرمض فيها القدم اى يحترق (والنار تلتظي * ارق) من رق له اذا رحمه (واحنى) من حنى عليه تلطف وتشفق (منك في ساعة الكرب) اللام للابتداء وعمر و مبتدأ خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء تلتظي حال من النار (اشار الى البيت المشهور المستجير) اى المستغيث (بعمر وعند كربته) الضمير للموصول اى هو الذي يستغيث عند كربته بعمرو (كالمستجير من الرمضاء بالنار) وعمرو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الهيلة وهي ام جساس بحارلها من جرم بن ريان له ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا وصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال لها جساس ايتها الحرة اهدى * فوالله لاعقرن فحلا اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه فاتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمر واغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمر والبيت ونشب الشر بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون

ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون عليان القتاد والخرط ودونه خرط القتاد يضرب للامر الشاق قال له كليب اذا سمع قول جساس لاعقرن فحلا يظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى تنثر شوكها و اما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري *فبت بليلة نابغية و اخران يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كاني ساورتني ضبئلة من الرقش في انيابها السم ناقع *والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقول العتبي فيالها من هرة تعق اولادها اشار الى المثل اعق من الهرة تأكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روى ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الى البازي قال شريك وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير *انا الباز المطل على نمير *اتيح من السماء لها انصبابا *واشار شريك الى قول الطرماح * تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا * ولو سلكت طرق المكارم ضلت * وروى ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل * تكش بلا شئ شيوخ محارب * وما خلتها كانت تريش ولا تبرى * ضفادع ظلماء ليل تجاوبت * فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله تعالى اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه اراد قول القائل * لكل هلالي من اللوم برقع ولابن يزيد برقع وبجلال

(*) فصل (*)

من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء (ينبغي للمتكلم) شاعرا كان او كاتبا (ان يتأنق) اي ان يفعل فعل المتأنق في الرياض من تتبع الآنق والاحسن يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه (في ثلثة مواضع من كلامه حتى تكون) تلك المواضع الثلثة (اعذب لفظا) بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل (واحسن سبكا) بان يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة و تكون المعاني مناسبة للالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلازم (واصح معنى) بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك ومما تجب المحافظة عليه ان تستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات

Digitized by Google

الاستعطاف وامثال ذلك (احدها الابتداء) لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتدأ الحسن في تذكار الاحبة والمنازل (كقوله) اى قول امرئ القيس (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) بسقط اللوى بين الدخول فحومل * السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوى الدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والالم يصح الفاء وقد صرح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قلبلة في الغاظ غريبة فبان الاول فاحسن من هذا البيت النابغة * كليني لهم يا امية ناصب * وليل اقاسيه بطيء الكواكب (وكقوله) اى وحسن الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السلمي (قصر عليه تحية وسلام * خلعت عليه جمالها الايام) في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر الفراق قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم * وام ومن يممت خير ميمم * وفي الشكاية قوله ايضا * فؤاد ما يسلبه المدام * وعمر مثل ما يهب اللئام * وفي الغزل قوله ايضا * اريقك ام ماء الغمامة ام خمر * بفي برود وهو في كبدي جمر * (وينبغي ان يجتنب في المديح مما يتطير به كقوله) اى ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها الداعي العلوي (موعدا حبابك بالفرقة غد) فقال له الداعي موعدا حبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروى ايضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانشد لا تقل بشرى ولكن بشريان * غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال به يا اعمى تبتدأ بهذا يوم المهرجان وقبل بطحة اى القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه (واحسنه) اى احسن الابتداء (ما ناسب المقصود) بان يكون فيه اشارة الى ما سبق الكلام لاجله ليكون المبتدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا في الابتدأ (ويسمى) كون الابتداء مناسبا للمقصود (براعة الاستهلال) من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره (كقوله في التهنئة) اى كقول ابي محمد الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنته (بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا) وكوكب المجد في افق العلا صعدا * (وقوله في المرثية) اى قول ابي الفرج

الساوى فى مرثية فخر الدولة (هى الدنيا تقول بملأ فيها حذارحذار) اى احذر (من بطشى) اى اخذى الشديد (وفتكى) اى قتلى بغتة وكقول ابى تمام يهنئ المعتصم بالله فى فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لاتفتح فى ذلك الوقت * السيف اصدق انباء من الكتب * فى حده الحد بين الجد واللعب * بيض الصفايح لاسود الصحائف فى متونهن جلاء الشك والريب * وكقول ابى العلاء فمن عضت له سكات * عظيم لعمرى ان يلم عظيم * بآل على والانام سليم * وكقول ابى الطيب فى التهنئة بزوال المرض * المجد عوفى اذ عوفيت والكرم * وزال منك الى اعدائك السقم * ومنه مايشار فى افتتاح الكتب الى العنوان المصنف فيه كقول جار الله الحمد لله الذى انزل القرأن كلاما موءلفا منظما وفى المفصل لله احمد على ان جعلنى من علماء العربية (وثانيها) اى ثانى المواضع الثلثة التى ينبغى للمتكلم ان يتأنق فيها (التخلص) اى الخروج (مما شبب الكلام به) اى ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدى معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون فى ابتداء قصائد الشعر فسمى ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن فى ذكر الشباب (نسيب) اى وصف الجمال (اوغيره) كالادب والافتخار والشكاية وغيرذلك (الى المقصود مع رعاية الملايمة بينهما) اى بين ماشبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوى والافالتخلص هوالانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله مما شبب به الكلام كان ينبغى ان يقول ابتدأبه الكلام اوافتتح لان النسيب هوالتشبيب بعينه وهوان يصف الشاعر جمال المرأة وحاله معها فى العشق يقال هونسيب بفلانة اى يتشبب بها فتشبيب الكلام بالنسيب اونحوه مما لايظهر معناه فى اللغة اللهم الاان يقال انه لما كان اكثرما يفتتح به القصائد والمدايح تشبيبا ونسيبا ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح وانما كان التخلص من المواضع التى ينبغى ان يتأنق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون واذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء مابعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل فى كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتأخرون فقد لهجوا به لمافيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر (كقوله) اى قول ابى تمام

فى

فى عبدالله بن طاهر (يقول فى قومس) اسم موضع (قومى وقد اخذت * منا السرى) اى اخذ منه اى اثر فيه ونقصه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا و يقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع و يقل فى المصادر كذا فى الصحاح (وخطى المهرية القود) الخطى جمع خطوة وهى ما بين القدمين والمهرية منسوبة الى مهرين حيدان ابى قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اى يقول قومى والحال ان مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا نقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان السرى اخذت منا واخذت من خطى الابل على ما يتوهم ومفعول يقول قوله (امطلع الشمس تبغى ان تؤم بنا * فقلت كلا) ردع للقوم وتنبيه (ولكن مطلعى الجود) واحسن التخلص ما وقع فى بيت واحد كقول ابى الطيب * نودعهم والبين فينا كانه * قنا ابن ابى الهيجاء فى قلب فيلق (وقد ينقل منه) اى مما شبب به الكلام (الى ما لا يلايمه و يسمى) ذلك الانتقال (الاقتضاب وهو) الاقتطاع والارتحال (وهو) اى الاقتضاب (مذهب العرب) الجاهلية (ومن يليهم من المخضرمين) بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية و الاسلام مثل لبيد قال فى الاساس ناقة مخضرمة جذع نصف اذنها ومنه المخضرم الذى ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان فى الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم فى ذلك و يجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص (كقوله) اى قول ابى تمام وهو من الشعراء الاسلامية فى الدولة العباسية (لو رأى الله ان فى الشيب خيرا * جاورته الابرار فى الخلد شيبا) جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلايمه فقال (كل يوم تبدى صروف الليالى * خلقا من ابى سعيد غريبا * ومنه) اى من الاقتضاب (ما يقرب من التخلص) فى انه يشوبه شئ من الملايمة (كقولك بعد حمد الله اما بعد) فانى قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام آخر من غير رعاية ملايمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط و تعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اى مهما يكن من شئ بعد

حمد الله فاني فعلت كذا وكذا قصدا الى ربط لهذا الكلام بما سبق عليه (قيل هو) اى قولهم بعد حمد الله اما بعد (فصل الخطاب) قال ابن الاثير والذى اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل امر ذى شان بذكر الله وبتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومن الاقتضاب الذى يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا (كقوله تعالى) بعد ذكر اهل الجنة (هذا وان للطاغين لشر مآب) فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظة هذا اما خبر مبتدأ محذوف (اى الامر هذا) او مبتدأ محذوف الخبر (اى هذا كما ذكر) وقد يكون الخبر مذكورا مثل (قوله تعالى) حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها (هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب) قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو احسن من الوصل وهى علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذى هو احسن موقعا من التخلص (ومنه) اى من الاقتضاب الذى يقرب من التخلص (قول الكاتب) عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث آخر (هذا باب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الآخر فجاءة ومن هذا القبيل لفظ ايضا فى كلام المتأخرين من الكتاب (وثالثها) اى ثالث المواضع التى ينبغى ان يتأنق فيها (الانتهاء) فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذى يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن الموردة فيما سبق (كقوله) اى قول ابى نواس فى الخطيب بن عبد الحميد (وانى جدير) اى خليق (اذا بلغتك بالمنى) اى جدير بالفوز بالامانى (وانت بما املت منك جدير * فان تولنى) اى تعطنى منك الجميل فاهله) اى فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل (والا فانى عاذر) اياك فى هذا المنع مما صدر عنى من الابرام (وشكور) لما صدر منك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة (واحسنه) اى احسن الانتهاء (ما اذن بانتهاء الكلام) حيث لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه (كقوله) اى قول المعرى (بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله * وهذا دعاء للبرية شامل) لان بقاءك سبب لكون البرية

فى امن

فى امن ونعمة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون فى رعايته ويسمونه حسن المقطع و براعة المقطع (وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه واكملها) من البلاغة فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة مايقصر على كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها فى غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا وموعظة وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التى لايبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شئ آخر وكيف لا وكلام عز وجل فى الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان فى هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى * ياايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم * وقوله تبت يدا ابى لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى * غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التأمل والتذكر للاحكام المذكورة فى علمى المعانى والبيان وان لكل مقام مقالا لايحسن فيه غيره ولايقوم مقامه وهذا معنى قوله (يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم) من الاصول المذكورة فى الفنون الثلثة و تفاصيل ذلك مما لاتفى بها الدفاتر بل لايمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب * وهذا آخر ما اردنا جمعه من الفوائد * ونظمه من الفرائد * مع توزع البال * وتشتت الاحوال * وتفاقم الاحزان والمحن * وتكاثر الافزاع والفتن * وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا * والخاطر كلالا * لكن الله جلت حكمته قد وفقنا الاتمام * وحقق لنا الفوز بهذا المرام * وتهيأ الفراغ من نقله الى البياض يوم الاربعاء الحادى عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمحروسة هراة * صانها الله عن الافات * وكان الافتتاح يوم الاثنين من رمضان الواقع فى سنة اثنين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم حماها الله تعالى عن البليات * والحمد لله على التوفيق * ومنه الهداية الى سواء الطريق * والصلوة على نبيه محمد خير البرية وعلى آله واصحابه ذوى النفوس الزكية

الحمد لله الذى يسر لنا ختام طبع هذا الشرح اللطيف * والسفر الظريف المتعارف بين الفضلاء باسم المطول على متن تلخيص المعانى * المنسوب الى الحبر الالمعى * والعالم اللوذعى * مسعود بن عمر المشتهر فى الافاق بسعد الدين التفتازانى * جازاه المولى الكريم على حسن سعيه احسن ماجازاه * ووافاه اشرف ماكافاه * فى زمن من شيد صياصى الملة والدين * وقصم قواصى اهل البغى وعواصى المعاندين (السلطان ابن السلطان ابن السلطان (السلطان عبد المجيد خان) اطال الله عماد دولته * وبسط يد صولته وشوكته * فى دار الطباعة العامرة * بنظارة احوج العباد الى كرم ربه الحميد محمد سعيد * فى اواخر رجب المرجب لسنة ستين ومائتين والف

١٢ مقدمة
١٣ الفصاحة فى المفرد
١٣ البلاغة
١٤ التنافر
١٥ الغرابة
١٦ المخالفة
١٨ التعقيد
٢١ الفصاحة فى المتكلم
٢٢ البلاغة فى الكلام
٢٤ مقتضى الحال
٢٩ البلاغة فى المتكلم
٣١ الفن الاول علم المعانى
٣٩ احوال الاسناد الخبرى
٤٢ وقد ينزل العالم منزلة الجاهل
٤٨ ثم الاسناد منه حقيقة عقلية
٥١ او مجاز عقلى
٥٥ واقسامه اربعة
٦١ احوال المسند اليه
٦١ اما حذفه
٦٢ واما ذكره
٦٣ واما تعريفه فبالاضمار
٦٦ وبالموصولية
٦٩ وبالاشارة
٧١ وباللام
٧٧ وبالاضافة
٧٨ واما تنكيره
٨٠ واما وصفه
٨٢ واما توكيده
٨٤ واما بيانه
٨٦ واما الابدال منه
٨٧ واما العطف
٩١ واما تقديمه
١٠٧ قضية المعدولة المحمول
١١٢ واما تأخيره
١١٦ مبحث الالتفات
١٢٣ مبحث القلب
١٢٥ احوال المسند اما تركه
١٣١ واما ذكره
١٣١ واما افراده
١٣٤ واما كونه فعلا
١٣٥ واما تقييد الفعل بمفعول مطلق
١٤٠ تنزيل المخاطب العالم منزلة الجاهل
١٤١ التغليب
١٤٦ دخول ان الشرطية فى الحال والماضى
١٤٦ التعريض
١٥٥ واما تنكيره
١٥٦ واما تعريفه
١٦١ واما كونه جملة
١٦٣ واما تأخيره
١٧٠ احوال متعلقات الفعل
١٧٠ الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل
١٧١ ينزل الفعل المتعدى منزلة اللازم
١٧٣ ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام
١٧٤ واما لدفع توهم ارادة غير
١٧٧ واما للرعاية على الفاصلة
١٧٧ واما الاستهجان ذكره

Digitized by Google

واما النكتة الرى	٢٤٥
التخصيص لازم للتقديم غالبا	...
الباب الخامس القصر	٢٦٠
قصر الموصوف على الصفة	٢٦١
قصر افراد قصر قلب قصر تعيين	٢٦٤
وللقصر طرق منها العطف	...
ومنها النفى والاستثناء	...
ومنها انما	١٦٥
ومنها التقديم	٢٦٦
وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم	...
ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر يقع بين الفاعل والمفعول	٢٦٧
ولا يجوز تقديم المقصور عليه	٢٦٨
بانما على غيره للالباس	٢٦٩
باب السادس الانشاء	...
كان حرف التنديم والتحيضض	٢٧٠
ومنها الاستفهام	٢٧٣
ان هذه الكلمات الاستفهامية	٢٧٤
واما يستعمل فى غير الاستفهام	٢٨١
منها الامر	٣١٩
فد يستعمل صيغة الامر لغيره	٣٤٩
الاباحة والتعجيز	...
منها النداء	٣٦٥
فصل والوصل	...
والجامع بين الجملتين	٣٦٦
والجامع بين الشيئين اما عقلى	٣٦٨
او تمائل او تضايف او خيالى	٣٧٥
ومن محسنات الوصل تناسب الجملتين	

اصل الحال المنتقلة ومبحث الحال	٢٤٥
الايجاز والاطناب والمساواة	...
ايجاز القصر	٢٦٠
ايجاز الحذف والمحذوف اما جزء جملة	٢٦١
ومنها ان يدل العقل عليها	٢٦٤
ومنها الشروع فى الفعل	...
ومنها الاقتران	...
باب نعم	١٦٥
ومنه التوشيع	٢٦٦
واما بالتكرير	...
واما بالايغال	٢٦٧
واما بالتذييل	٢٦٨
واما بالتأكيد مفهوم	٢٦٩
واما بالتكميل	...
واما بالتتميم واما بالاعتراض	٢٧٠
واما بغير ذلك	٢٧٣
الفن الثانى علم البيان	٢٧٤
قدم المجاز على الكناية	٢٨١
الحقيقة والمجاز	٣١٩
فصل فى تحقيق معنى الاستعارة	٣٤٩
بالكناية والاستعارة التخييلية	...
فصل فى شرائط حسن الاستعارات	٣٦٥
فصل وقد يطلق المجاز على كلمة الكناية	٣٦٦
فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح	٣٦٨

Digitized by Google

٣٧٦ الفن الثالث علم البديع
... اما المعنوى فنه المطابقة
... ويسمى الطباق والتضاد
٣٧٨ ويسمى الثانى ايهام التضاد
٣٨٠ مراعاة النظير وتشابه الاطراف
... ايهام التناسب
٣٨١ الارصاد والتسهيم
٣٨٢ المشاكلة
٣٨٣ المزاوجة
٣٨٤ العكس
٣٨٤ الرجوع
٣٨٤ التورية
٣٨٥ الاستخدام
٣٨٦ اللف والنشر
٣٨٨ الجمع
٣٨٨ التفريق
٣٨٨ التقسيم
٣٨٩ الجمع مع التفريق
٣٨٩ الجمع مع التقسيم
٣٩٠ الجمع مع التفريق والتقسيم
٣٩١ التجريد
٣٩٣ المبالغة المقبولة
٣٩٥ حسن التعليل
٣٩٨ التفريع
٣٩٨ تأكيد المدح بما يشبه الذم
٤٠١ تأكيد الذم بما يشبه المدح
٤٠١ الاستتباع
٤٠١ الادماج
٤٠٢ التوجيه
٤٠٢ الهزل
٤٠٣ القول بالموجب
٤٠٤ الاطراد
٤٠٤ واما اللفظى فنه الجناس
٤٠٩ رد العجز على الصدر
٤١٢ السجع
٤١٦ الموازنة
٤١٧ التشريع
٤١٨ لزوم مالا يلزم
٤٢١ خاتمه

Digitized by Google

Digitized by Google

Digitized by Google

Digitized by Google

Digitized by Google

Library of

Princeton University.

Digitized by Google

Digitized by Google